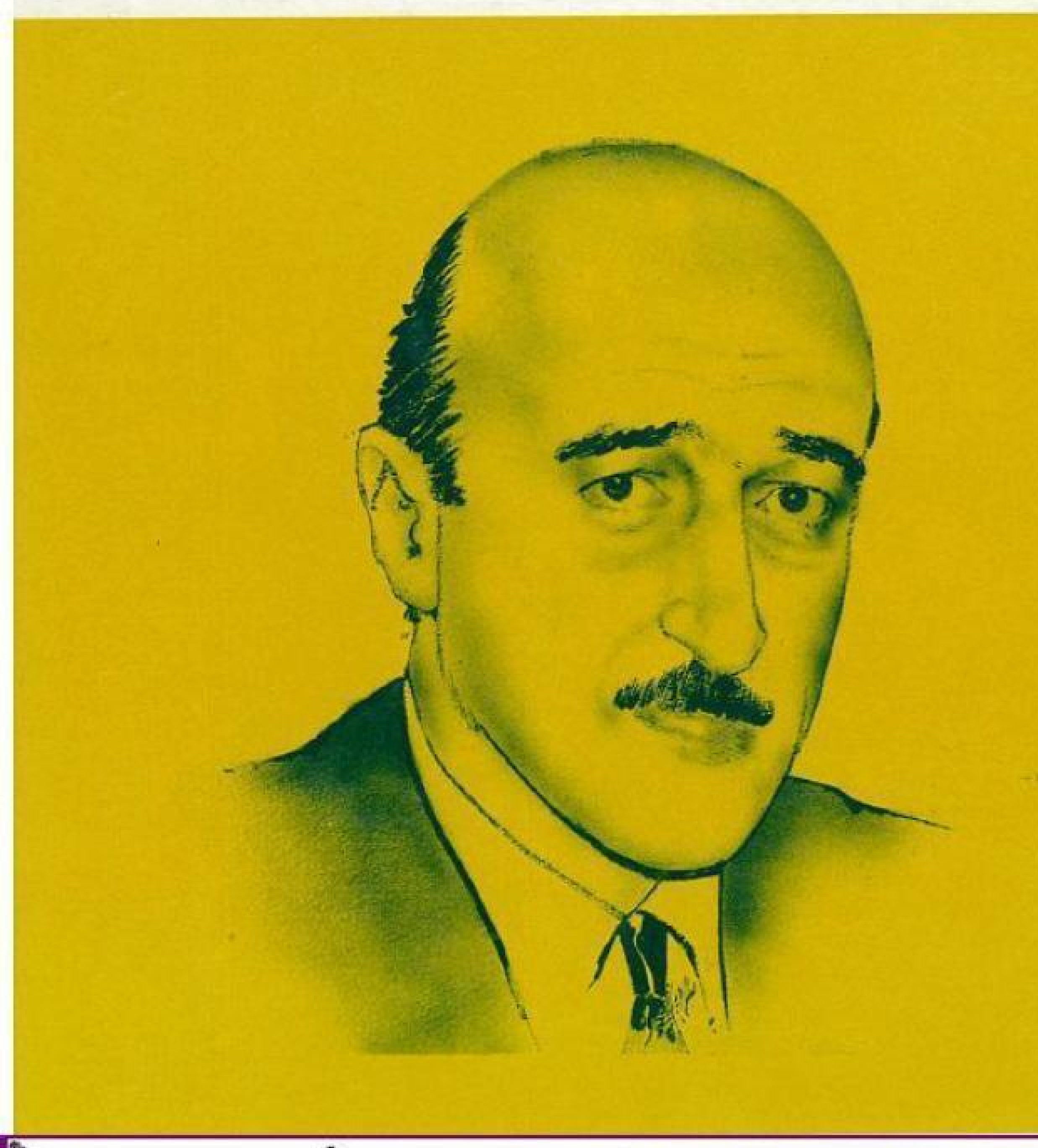
الدكتور مُنيف الرزّاز

الأعمال الفكريَّة والسياسيَّة

التجربة المرة



مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية
الطبعة الأولى ١٩٨٦

الدكتور مُنيف الرزّاز

الأعمال الفكريَّة والسياسيَّة

الجزء الثاني

التجربة المُرّة

الإهداء

إلى الشهداء ...
والسجناء ...
وضحايا التعذيب ...
من أبناء الامة العربية ؛
الذين ضحوا ما ضحوا في سبيل هدف
ما زال على الامة العربية أن تحققه ...

منيف الرزاز

المقدمة

الحدث الذي حصل يوم ٢٣ شباط في سورية ليس حدثاً بسيطاً . ولعلنا نرتكب خطأ كبيراً في هذا الصدد إذا نحن مررنا به مروراً سريعاً ، وتصورناه مجرد انقلاب من بعض عناصر حزب البعث على بعض عناصره الأخرى ، أو إذا تصورنا أن سوءه يقتصر على استعماله لوسيلة الانقلاب العسكري في حل صراع حزبي ، أو إذا ألحقناه بسلسلة الانقلابات الطويلة التي أصبحت جزءاً من تاريخ سورية ،وتقليداً من تقاليدها .

إنه هذا كله . ولكنه ، أيضاً ، أهم من هذا كله . ولقد تجاوز ، في رأي ، كونه حدثاً سورياً ، أو حدثاً حزبياً ، حين انهى آخر محاولة عربية لانشاء حكم تقدمي شعبي عقائدي ، يشترك فيه القطاع العسكري دون أن يسيطر عليه . وأثبت مرة أخرى ، أن ظاهرة الحكم العسكري أصبحت ظاهرة في منتهى الخطورة ، وأنها أصبحت تهدد الحركة القومية العربية تهديداً حقيقياً وخطيراً .

ومن هنا فقد تحول من ظاهرة حزبية خاصة ، أو ظاهرة قطرية محدودة ، إلى ظاهرة عربية عامة ، لا يمكن تقييمها تقييماً حقيقياً وصادقاً بمعزل عن كل ما يحيط بالحركة العربية من أجواء وأحداث وظروف . لأن هذا الحدث لم يكن إلا حلقة جديدة في سلسلة حلقات تتابعت على « الأقطار الثورية المتحررة » ،

هذه الأقطار التي مثلت نتاج الحركة القومية العربية التقدمية .

وإنني لأشعر ، وقد كنت أميناً عاماً للحزب يوم وقع الحدث المشؤوم ، ان من واجبي أن احاول تحليل هـذا الحدث ، وأن اتابع نمـوّه التاريخي المتدرج حتى « نضج » يوم ٢٣ شباط ، وأن أتعمق ما امكنني التعمق ، في تشريح ما وراء الحدث من ظروف وضغوط وأحداث وامراض واخطاء ، تعرض لها الحزب فانتهى الى النكسة السورية بعد النكسة العراقية . ثم أن أضع هذا الحدث في موضعه الحقيقي من الظرف العربي الشامل الذي نجتـــازه ، ومن خلال ذلك ، لا أكتفي بتقييم هذا الحدث بالذات ، بل احاول تقييم ما وصلت إليه الحركة العربية التحررية .

إنني أقول ، بادىء ذي بدء ، ان هذا الحدث لم يزعزع إيماني بمبادىء البعث ، بل لعله زاده قوة وعمقاً . وأحب أن أقول ، وأنا الذي ربطت مصيري بمبادىء الحزب ، وعشت هذا المصير بكل جوانحي وعواطفي وعقلي وارادتي وإنسانيتي ، وكابدت وعانيت ، إنني أومن إيماناً عميقاً بأن البعث ، بكل مـا قام عليه من فكر ومن نضال ، هو حركة للعرب مصيرية وأصيلة ، وأنه تعبير صادق عن تطلعات هذه الأمة وآمالها ، وأنه منذ ولد إنما ولد ليكون استجابة كلية شاملة لكل أمراض مجتمعنا العربي ، ولتكون حلوله ، كذلك ، حلولا كلية شاملة ، تستهدف تغيير أسس المجتمع المتخلف لتخلق مكانها أسس مجتمع عربي تقدمي . وأنه ، منذ ذلك الحين ، قد اختار الطريق الصعب ، الطريق الذي لن يتمكن من السير فيـــه إلا الذين أوتوا إيماناً وخلقاً ووعياً ، وتمكنوا من التخلص من عوامل التخلف وترسبات المجتمع المنحل الموروث ، مجتمع عهود الانحطاط ، وأن معظم الانحرافات التي طرأت على الحزب إنما كانت نتيجة العجز عن مواجهـة أثقال الطريق الصعب ، والميل ألى اتخاذ الطريق السهل . وأنه لو كان حزباً قطرياً ، او سياسياً انتهازياً ، او اصلاحياً تطورياً ، او كان يؤمن بأن السلطة طريق إلى الشعب بدل ايمانه بأن الشعب طريق الى السلطة ، او كان يلبس كل

يوم لبوساً يتلاءم مع المرحلة العابرة وينسجم معهـا ، لهانت كثير من صعوبات طريقه ، ولهان ايضاً، هذا الحزب، في نظر التاريخ

ولكنني أومن ايضاً بأن مستوى تركيب الحزب وتنظيمه واجهزته ،قيادةً وقواعد ، لم تكن أبداً في مستوى فكرته وحتميته التاريخية ، وانه كان هناك دائماً ، تناقض بين عظم المهمة التاريخية التي حمها على عاتقه وبين الأداة التي حمل بها هذه المهمة .

وأعرف ايضاً ان المؤمنين بهذه المبادىء في انحاء الوطن العربي الكبير أكثر بكثير من المنتظمين في الحزب. بعضهم منتمٍ إلى أحزاب أخرى بأسماء أخرى . بعضهم غير منتم لأي تنظيم. ولكنهم جميعاً إنما يعيشون في احضان الظروف التي خلقت « البعث » ويعانون المعاناة التي أدت الى ولادة البعث ، ويستهدفون الغايات التي استهدفها البعث .

إلى هؤلاء جميعاً ، إلى المؤمنين برسالة الأمـــة العربية الوحدوية التحررية الاشتراكية ، سواء كانوا داخل تنظيم الحزب ، او داخل تنظيمات أخرى ، او لم يكونوا في أي تنظيم ، أكتب كتابي هذا ، لأن الأحساس بالضياع عام وشامل، والذين أحسوا بالنكسة ، لا نكسة الحزب فحسب ، بل نكسة الحركة التقدمية العربية ممثلة في الحزب ، أكثر بكثير من اعضاء الحزب ، والقلق الذي يكتنف الشباب العربي قلق أصيل له ما يبرره .

* * *

إن هذا الكتاب ليس تأريخاً للأزمة ، وإن كان ينطلق من دراستها ودراسة أحداثها ، اضطراراً . وانما كان المرور بالأحداث بسبب دلالتها أكثر منه من أجل تسجيلها ، ثمة أحداث كثيرة وتفاصيل مررت بها دون ذكر ، او بذكر سطحي عابر ، لأنها لا تضيف الى الدلالة شيئاً . ولست في حاجة إلى ان أؤكد

ان « تقييم الدلالة » انما يقوم على تقدير شخصي ، ولعل غـيري يرى في أحداث اخرى دلالات اخرى ، او يرى معاني أخرى ، لم أراها ، في نفس الأحداث .

وهو ليس ، أيضاً ، كتاباً فكرياً. مع أنني اعتقد انه قد آن الأوان لكتابة تحليل علمي جديد للواقع العربي ، بعد ان تأخرت مثل هـــذه الكتابة عشر سنوات على الأقل . فنحن نعيش الآن على تراث فكري وسياسي ، يصح ان يكون منطلقـاً ، ولكنه ليس ختاماً ، للفكر السياسي العربي ، الذي اكتفى خلال السنوات الماضية القليلة بالعيش على فتات مقالات عاجلة ، تكتب بوحي الأحداث السريعة ، أكثر مما تكتب بوحي الفكر العميق العلمي ، القائم على التحليل الهادىء الرصين .

وهو ليس تقييماً لحكم البعث في سورية . فهو لا يكاد يذكر من الانجازات الكثيرة التي حققها الحكم شيئاً . وإنما يكتفي بذكر الأخطاء والانحرافات محللاً أسبابها وعواملها . وهو ينقد ، وينقد ذاتياً، ولكنه لا يقيمّ كامل المرحلة .

إنه كتاب يبحث أزمة ، يبحثها وكأنها أزمـــة حزب البعث ، وهي في الحقيقة أزمة الحركة العربية التقدمية . وما ازمة حزب البعث إلا آخر أحداثها .

في كتابة هذا الكتاب ، لا أستهدف شرح أحداث الماضي ، وإن كان ذلك جزءاً لا يتجزأ من الكتاب. وإنما أستهدف ان نفتح عيوننا على الواقـــع ، من أجل أن تعرف طريق المستقبل

إن كل الذي أرجوه هو أن يتمكن هذا الكتاب من أن يدفع كل المؤمنين بقضية العروبة الى ان يراجعوا أنفسهم ، ان يراجعوا الوضع العربي الجديد ، ان يراجعوا ميزان مكاسبهم وخسائرهم ، أن يراجعوا طريقهم ، ليروا اين يقفـــون من اهداف عروبتهم ومن غاياتها ومن وسائلهـــا ، وأن يخرجوا من دوامة « القصور الذاتي » الذي ما زالوا واقعين تحت سلطانـــه ، وان يتحرروا من

الرضوخ لقوى « الواقع » بأن يتطلعوا إلى القيم التي آمنوا بها ، وإلى المستقبل .

* * *

وبعد ، فانني أحب أن اقول هنا انني أبعد مـا أكون ، في هذا الكتاب ، عن محاولة تبرئة نفسي من الأخطاء . وإنني لأعترف بأن كثيراً من الأخطاء التي سيرد بحثها في هذا الكتاب ، قد ساهمت فيها .

كما انني حاولت جهدي أن ابتعد عن التعرض للأشخاص ما تمكنت من ذلك. فأنا مؤمن بأن الأحداث ، وإن تمثلت دائماً بأشخاص ، تكمن وراءها أسباب وظواهر اجتماعية ، أعمق وأهم أثراً من الأشخاص أنفسهم . إن القول بأن أمين الحافظ أو صلاح البيطار أو صلاح جديد أو منيف الرزاز هم أسباب الأزمة قول يكتفي بالسطحي العابر من الأمور ، فلو لم يكن ثمة صلاح جديد ، أو امين الحافظ أو منيف الرزاز لكان هناك شخص آخر باسم آخر يحمل نفس المهمة التاريخية ، وإن اختلفت الوسيلة والطريقة وتفاصيل الأحداث . ان التفسيرات الذاتية النابعة من الصراع بين الأشخاص لا يمكن أن تعطي الصورة الحقيقيـــة للأزمة إلا إذا نظرنا إلى هذا الصراع الشخصي من حيث هو تعبير عن تناقضات اجتماعية تكمن وراءه .

* * *

ولا بد لي من ان أقدم الى القارىء اعتذاري ، فقد كتب هذا الكتاب في شيء من السرعة تحت ضغط الأحداث. ولعلي لو أتيح لي ان اراجعه في بحبوحة من الوقت لعدلت فيه بعض الأشياء ، ولكنني اعتقد ان الأساس سيبقى قائمـاً دون تعديل . فلعلي أطلت في جوانب كان يجب ان أختصر فيها ، او لعلي اختصرت في جوانب كان يجب ان أطيل فيها ، او لعلي أهملت بعض القضايا التي قد يعتقد بعض قرائي بأهميتها وبوجوب ذكرها ، ففترة الصراع ، مثلاً ، بـين القيادة القومية واللجنة العسكرية ، والأحداث التي جرت بين ٨ آذار ١٩٦٣

والمؤتمر القومي الثامن في نيسان ١٩٦٥ ، فترة ينقصهـا الكثير من التوضيح . ولكن عذري أنني لم أكن في سورية في هذه الفترة، بينما الفترة بين المؤتمر القومي الثامن وبين ٢٣ شباط فترة عشتها وعانيتها، ولذلك لم يكن غريباً ان أجـــد نفسي مدفوعاً الى بعض التفصيل فيها .

***

وأحب أخيراً ان أقول إن كل ما جاء في هذا الكتاب انما يصوّر آرائي وانطباعاتي الشخصية . لم يطلع عليه قبل الطباعة أحد . ولذلك فكل ما ورد فيه لا يسأل عنه أحد غيري .

الدكتور

كانون الأول ١٩٦٦ منيف الرزاز

الفصل الأوّل

حزب البعث : ماهيته وأمراضه

ما هو حزب البعث ؟

لعل من الغريب ان نبدأ بالتساؤل عن المعنى الحقيقي لحزب البعث العربي الاشتراكي بعد أكثر من ربع قرن من ولادته . ولكنني أعتقد ان هـــذا هو بالضبط ما يجب ان نبدأ به بعد ان شوهت معالم حزب البعث بكثرة الانحرافات التي طرأت عليه ، وبكثرة الانشقاقات التي حصلت فيه ، وبالصور المزيّفة التي رسمها له اعداؤه وبعض اصدقائه على السواء .

لقد ولد حزب البعث استجابـــة حية لضرورات سياق التاريخ العربي ، ولحتميات عوامل التاريخ الفاعلة في المجتمع العربي، وإدراكاً لمعنى الدور التاريخي العظيم الذي تقوم به الجماهير في خوضها لنضالها التحريري .

إنه لم يولد نتيجة إيمان مسبق بأيدلويوجية غريبة مستندة الى منطق مجرد ، حاولت ان تفرض نفسها ، وان تجمع حولهـــا من القوى ما يمكنها من فرض آرائها وفلسفتها على شعب منقطع الصلة بها . كما انه لم يولد نتيجـــة نظرة

رومانتيكية حالمة تخلق مجتمعات ذهنية طوبائية وتحاول ان تفرض أحلامها على جماهير مشغولة عنها بكفاحها ، وإنما ولد نتيجة الوعي الكامل على معنى الصراع القائم بالفعل في الوطن العربي ، وعلى معنى التناقضات القائمة وراء هذا الصراع ، وإدراكه للواقع العربي ، بكل أمراضه ومساوئه ، وانفصاله عن هذا الواقع الفاسد بالارتفاع من خلاله ، فوقه ، وبنفيه ، لكشف حقيقة الأمة العربية ولتأدية رسالتها .

بذلك كان الحزب علمياً وكان أصيلاً . لا بتصور مجتمع مقبل ، ولا بتغذية احلام ، ولكن بدراسة واعية على معطيات قائمة بالفعل ، وبوجوب العمل على قلب هذه المعطيات بشكل ينفي عنها كل ما يؤخر ويعيق من عوامل ، ويدفع كل ما يقدم ويبني .

يقول ماركس « ان أكبر ميزة في حركتنا الجديدة هي أننا لا نحاول ان نتصور صورة العالم الجديد اعتباطاً ، ولكننا نكتشفها من خلال نقدنا للعالم القديم . لقد اعتاد الفلاسفة حتى الآن أن يضعوا حلولهم للمعضلات جاهزة في أدراج مكاتبهم . وكل ما يلزم العالم الغبي أن يفعله ، هو أن يغمض عينيه ، ويفتح فمه ، ليتلقى تلك الحلوى الجاهزة الصادرة من مطبخ العلم المطلق [1] » . ذلك قيل قبل أن يضع اللاحقون اكتشافات « ماركس » في مطبخ العلم المطلق .

بذلك كانت نظرة الحزب علمية ، لا بما انتج من صور كاملة للمجتمع المقبل ، بل بما طبّق من أسلوب علمي في فهم الواقع الحي ، وما أدّاه ذلك الى وجوب العمل على تغيير هذا الواقع لدفع العوامل الايجابية الموجودة فيه فعلاً ، ولا تحتاج الى خلق جديد ، الى الأمام . وكما ان ماركس لم يخترع الصراع الطبقي ولكن

---

١ – كارل ماركس ، قصة حياته ، تأليف فرنز مهرنغ . ص ٦٠ الترجمة الأنجليزية .

كشفه ، فكذلك لم يخترع حزب البعث العوامل الفاعلة في المجتمـــع العربي بل كشفها .

بذلك قفز حزب البعث بالسياسة العربية من مستوى رد الفعل الآني الذي كان طابع هذه السياسة حتى ذلك الحين ،الى مستوى النظرة المدروسة الواعية. وقفز بالنضال نفسه من مستوى الفورات المؤقتة الى مستوى النضال الدائم المستمر ضد القوى المعادية لحقيقة الامة العربية .

ذلك ان السياسة العربية ، حتى ذلك الوقت ،كانت مجرد ردود فعل منفعلة بالتحدي الاستعماري. لقد حفلت هذه الفترة الماضية بعديد من الحركات النضالية، وخاضت الجماهير الكثير من معارك الكفاح . ولكن كان قد بدأ يتضح أن معارك النضال الانعكاسية المحضة أضعف من ان ترقى الى مستوى حمل مسؤولية التقدم الذي يطمح اليه الشعب ، والذي تفرضه رسالة الأمة العربية .

لقد حاولت الأقطار العربية ، مثلها في ذلك مثل أقطار آسيا وافريقيا ،أن ترد على التحدي الاستعماري الطارىء وهي محتفظة، أول أمرها، بمجتمعها التقليدي العتيق الراكد الذي استراحت اليه قروناً من الزمن. ولما فشلت في ذلك انتقلت الى مرحلة جديدة تحاول ان تؤكد ذاتها فيها بالعكوف على تراث السلف وإحيائه وتطهيره ، علها تجد في هذا العكوف طريق خلاصها . ولما تبينت ان الاستعمار الغربي ليس مجرد عدوان ، وإنما هو هجمة من حضارة جديدة ، وقيم جديدة ، وعلم جديد ، لا قبل للتراث وحده بأن يقف أمامه ، انطلقت بزعامـــة بعض مثقفيها وزعمائها التقليديين ووجهائها تريد أن تأخذ من الغرب كل مـــا يعطيه لتحاربه به ،فولدت بذلك الحركات الوطنية التي اطلقت شعار الاستقلال وحققته في عدد من الأقطار [١] .

---

١ - راجع في هذا الشأن كتابنا « تطور معنى القومية » وكتابنـــا « الحرية ومشكلاتها في البلدان المتخلفة» ، ص ٣٣ - ٤٣ ، الطبعة الأولى.

لقد كانت هذه الحركات جميعاً ردود فعل لتحدي الاستعمار . ولكنها لم تكن واعية للمعنى العميق الذي يكتنف معاركها التي تخوضها ، ولا لمعنى الاستعمار الذي تحاربه ، ولا لمعنى التطلعات التي نشأت في صفوف لجماهير التي عانت الاستعمار وعانت عبء النضال ضده ، والتي بدأت تعي دورها التاريخي وأهميتها بشكل لم يكن ليتاح لها لولا ان خاضت معارك النضال . لقد ولد لديها وعي جديد لم يكن ليولد لو لم تتعرض لعنف المعركة ولنارها . وعي جديد لا يتاح إلا للجماهير التي تناضل ، ويختلف نوعاً وكمية عن شعوب متخلفة مثلها ، ولكنها لم تتعرض للاستعمار ، ولم تعرف الوعي الناشيء عن مقابلة تحديه بالتحدي .

لذلك ولد حزب البعث في ذلك الوقت الذي ولد فيه بالذات . لم يكن معقولاً ان يأتي مع مجيء الاستعمار ، بل كان لا بد ان يولد في ذروة النضال ضده ، حين يحرق النضال في طريقه كل زائف من ردود الفعل ، وحين يحرق كل محاولة لايجاد التسويات مع الاستعمار ، وحين تكشف كل الأحزاب والحركات عن اوراقها وعدتها واسلحتها ، وحين تظهر معالم المعركة واضحة جلية ، معركة بين قوى الاستعمار وبين جماهير الشعب . وحين يقف الاثنان وجهاً لوجه : استعمار يتمثل في عدوان وكبت واستغلال ومحاولة لقهر المجتمع وإبقائه على تخلفه ليبرر نفسه ووجوده ، ونضال يتمثل في تطلع نحو اثبات الوجود ونحو فتح الأبواب الموصدة امام جماهير الشعب لتحقيق ذاتها ولازالة كل العقبات الواقفة في طريقها سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية .

ومن هنا هذا الالتقاء الكامل بين ما طرحه حزب البعث قبل ربع قرن ، وما طرحه « فرانز فانون » في اواخر حرب التحرير الجزائرية ، حين وصل النضال الجزائري ايضاً ذروته ، من تحليل عميق لمعنى الاستعمار ، وتحليل عميق

لمعنى الثورة . « ففانون » لم يضع نظريته ايضاً من فراغ ، ولم يخترعهـــا من تلافيف الدماغ ، ولا استوردها من مذهب محفوظ في علب ، وإنما استمدها من معاناة النضال العميق الذي خاضه الشعب في الجزائر . ولا شك عنــدي في أن هذا اللقاء ليس وليد صدفة ، ولا وليد اطلاع مسبق ولكنه وليد وحدة العوامل التاريخية التي سيطرت على معارك التحرير العربية .

* * *

ليس هذا مجال الدخول في تفاصيل هـــذه « العوامل الفاعلة » في مجتمعنا العربي ، والتي طبعت معركتنا ونهضتنا بطابعها الخاص ، والتي كان مجيء البعث استجابة طبيعية لها . ولكن لا بد من الأشارة هنا إلى أن التناقضين الأساسيين اللذين طبعا مجتمعنا العربي ، كما طبعا كثيراً من المجتمعات المتخلفة التي تعرضت للاستعمار ، هما تناقض الوعي القومي مع الاستعمار ، وتناقض معطيات التخلف مع مستلزمات التقدم . وعى الحزب معنى هذين التناقضين الأساسيين ، ووعى الارتباط المتين القائم بينهما ، كما وعى النتائج الكثيرة المترتبة على هذين التناقضين وعلى ارتباطهما وعلى انعكاس أثر كل منهما على الآخر .

في طرف من طرفي هذه المعركة القائمة بين المتناقضات الاساسية تقف قوة الاستعمار . هذا الاستعمار ، على اختلاف أساليبه وغاياته ودوله في كل قطر من أقطار العروبة ، يريد من هذه الاقطار إبقاءها في حالة من التخلف والركود ، وفي حالة من التجزئة الجغرافية إلى اقطار ، والتجزئة الشعبية الى طوائف وعناصر وقبائل ، من أجل ان يتاح له :

١ ــ مزيد من استغلال الثروات الطبيعية لتأمين حاجته من المواد الأولية .

٢ ــ مزيد من الأسواق المستهلكة لمصنوعاته .

٣ ــ ميادين لأستثمار رؤوس الأموال الفائضة عن حاجته .

٤ — مهجر لأبنائه الذين لا يجدون عملاً في بلادهم .

وفي سبيل تحقيق هـــذه الغايات يركن الاستعمار في أول أمره الى جيوشه وحكامه المباشرين ، حتى يتاح له ، مع الوقت، أن يخلق من بين فئات المحكومين اشخاصاً وفئات تتعاون معه في تنفيذ أغراضه . فاذا ازدادت مقاومة الشعب له عمد الى خلق حكم محلي وموظفين محليين من هؤلاء الأشخاص وهذه الفئات التي رباها من المتعاونين معه . ولكن حين يعنف الشعب في مقاومته ، فقـــد يضطر الاستعمار الى الاتفاق مع الطبقة التي تكون قد تزعمت حركة الشعب ، وهي ، عادة ، من الطبقة الاقطاعية والبورجوازية المستحدثة والمثقفين بالثقافة الغربية الذين لم تنقطع جذورهم تماماً مع شعبهم ، فيمنحهم جميع مظاهر الحكم والسيادة، محتفظاً بمصالحـــه الأساسية ، ولاسيما الاقتصادية والعسكرية والسياسية الخارجيـة .

في الطرف الآخر من المعركة تقف جماهـير الشعب المستعمر ، حاملة عبء الاستعمار وعبء مقاومة الاستعمار . فحين يمنح الاستعمار بعض سكان المدن أو بعض فئـــات الشعب بعض الفرص لتحسين أحوالهم المعيشية سواء بالتعليم او بالتوظيف او بتولي بعض الأمور الاقتصادية ذات العلاقة بالمصالـــح الأجنبية (وكالات الشركات ، التجارة ، الخ.) فان جماهير الشعب لا يصيبها من هــذا كله إلا المزيد من العنت والكبت ، والمزيد من الفقر والاستغلال ، والمزيـد ، بعد ذلك ، من روح الثورة والمقاومة .

على أن هذه الجماهير ، بسبب ظروف التخلف التي تحيط بها من جهل مريع ، وفقر مدقع ، وانعدام تنظيم ، واقتصار على ردود الفعل الفطرية ، لا بد أن تتبع زعماءها التقليديين من إقطاعيين وبورجوازيين ومثقفين وابناء عائلات ، في مقاومتها للاستعمار . وفي حين تكون مقاومتها هذه صادقة كل الصدق ، مخلصة كل الاخلاص ، لأنها معبرة عن ردود فعل طبيعية ، ولأنها قـد وصلت ، فقراً

ويأساً وذلاً ، الى أدنى الدرجات فهي لن تخسر بصدقها وبأخلاصها شيئاً ،يكون زعماؤها ، الذين كثيراً ما تكون حركات الشعب قد فاجأتهم وأحرجت موقفهم وهددت مصالحهم نفسها ، قد بدأوا المفاوضة مع الاستعمار ليصلوا الى « حل وسط » ، حل يتيح لهم أن يتسلموا السلطة ، ويتيح للاستعمار أن يحافظ على مصالحه .

في جو هذا التلاقي بين الاستعمار وبين « زعماء » الحركة الوطنية، الذي حقق « استقلال » مصر وسورية والعراق في معاهدات معروفة ، ولد حزب البعث من أجل أن يتابع المعركة . فقد وضح أن هذه المعاهدات لم تحقق من غايات نضال الشعب شيئاً ، ولم تخفف من نفوذ الاستعمار شيئاً ، ولم ترفع من مستوى الشعب شيئاً وإنما أحلت في الحكم فئات من الشعب تزعمت ، بحكم تكوينها الطبقي الذي وضعها في رأس الهرم الاجتماعي ، نضال الشعب في فترة ما ، ثم استمرت في حكم الشعب ، بنفس أساليب الاستعمار ، وبنفس عقليته ، بل وبنفس غاياته ، ولكن بأيدٍ عربية ، ووجوه عربية ، ولسانٍ عربي ، بل بماضٍ وطني مناضل .

من تفهم هذا الصراع ومعناه وضع الحزب مسلمته الأولى . إن الاستعمار قوة معادية طارئة ، لن تتخلص منه الأمة العربية إلا بالنضال المتواصل العنيف . ولكن التخلف قيد على النضال نفسه . ولذلك فلا بد من ان نتلخص من آثار التخلف التي تقيدنا ، وبخاصة آثاره النفسية المعطلة لعملية النضال ، لأن آثاره المادية الأخرى تحتاج إلى سنوات طويلة من العمل الجدي من أجل محوها ، عمل لن يتاح بسهولة قبل التخلص من الاستعمار . ولذلك فأن أول واجب من واجباتنا هو تحقيق الانقلاب في نفوسنا، من أجل تحقيق الانقلاب على الاستعمار وعلى مجتمعنا المتخلف . وتحقيق هذا الانقلاب النفسي إنما يتم ، بالدرجة الأولى، بالوعي الناتج عن ممارسة عمليات النضال نفسها ، لأنها تصهر النفوس وتطهرها ، وتخلصها من ادران التخلف الموروثة بما تفتح من طاقات كامنة لا يمكن ان

تتفتح بمجرد التعليم والثقافة .

« الانقلاب تعبيره العملي هو النضال . والنضال له معانٍ كثيرة أوله معنى واسع لا ينحصر في النضال السياسي وحده . وقـــد يظن بأن النضال اسلوب للعمل ... في حين أن النضال بالنسبة الى العربي ليس أسلوبـاً فحسب وإنما هو غاية في حد ذاته » (١)

« ان تحقيق الانقلاب العربي المنشود رهن بتجسيد الروح الانقلابية في نفوس أعضاء البعث العربي وعقولهـــم . وإن انضمام الأفراد الى حزب البعث العربي لا يعني خروجهم من الواقع الفاسد وتهيؤهم لمحاربته والظفر عليه إلا إذا تجسدت الروح الانقلابية في فكرهم وسلوكهم » (٢) .

هذه المسلمة الأولى كانت ذات أثر بعيد ، لا على الحزب وحده ، ولكن على الحركة القومية العربية كلها ، لأنها ، للمرة الأولى ، أعطت هذه الحركة معناها الجماهيري ، وأعطت النضال معناه الحقيقي . فلم يعد النضال مطلوباً لتحقيق الاستقلال فحسب ، وإنما أصبح هو نفسه النار التي تتطهر بها نفوس الجماهير من أدران التخلف . لم يعد النضال مجرد عملية لأخراج المستعمر ، وإنما أصبح عملية « بعث أمة » .

ولذلك رفض حزب البعث ، منذ ولادته ، الحلول الفوقية . فكما أن القضاء على المستعمرين لا يمكن ان يتم عن طريـــق المفاوضات بينهم وبين ضحاياهم ، كذلك لا يمكن تبديل حال المجتمع بتبديل الحكومة ، أو بأستصدار القوانين وحدها ، كما لا يمكن تحقيق الوحـدة عن طريق عقد اتفاقات بين الحكومات فحسب .

---

١ - الاستاذ ميشيل عفلق «في سبيل البعث »(دار الطليعة - بيروت)، ص ١٥٩ - ١٦٠ طبعة ٣ .

٢ - نفس المصدر ص ١٦٥ .

المسلمة الثانية التي انطلق منها حزب البعث واستمدها من واقع الصراع العربي هي أن جماهير الشعب الكادحة هي القوة الوحيدة القادرة على طرد الاستعمار وعلى القيام بالثورة ضد تخلفها. وأنها هي المطالبة بتحقيق هذا الانقلاب على النفس قبل غيرها لأنها الوحيدة التي لا يمكن أن يربطها بالاستعمار أو بنفوذه أو بأمواله أو بمصالحه أية رابطة ، بل على العكس من ذلك فهي التي تتناقض معه تناقضاً تاماً ، ولأنها هي التي يقع عليها عبء التخلف بالدرجة الأولى .

استمد هذه المسلمة ايضاً من واقع الصراع العربي . فاستقراء تاريخ تطور الاستعمار وتطور الحركة المقاومة للاستعمار ، كان يظهر بوضوح أنه كلما اضطر الاستعمار إلى التراجع خطوة ، فصل من مجموع الشعب المناضل طبقة أو فئة وجدت في هذا التراجع تحقيقاً لمصلحتها ، فربطت وجودها بالخطوة المتحققة ، ووقفت عندها وحافظت عليها ، وقامت بالنيابة عن الاستعمار بوقف التيار الشعبي المناضل وكبته ، تحقيقاً لمصلحتها التي أصبحت مرتبطة بالوجود الاستعماري من جهة ، ودرءاً لتزايد نفوذ الجماهير وقوتها وتهديدها لهذه المصلحة من جهة أخرى .

فتبين أن نضال الطبقات المالكة والمستغلة والمستفيدة من بقاء المجتمع المتخلف على حاله من التخلف ، نضال مرهون دوامه بقضاء مصالحه وحمايتها من عدوان الاستعمار عليها. فإذا تحقق ذلك لها انفصلت عن طريق الشعب وسلكت طريقها الخاص بها والخادم لمصالحها ، طريق الارتباط بالمصالح الاستعمارية واستغلال مصالحها الخاصة ، وطريق كبت تيار القوى المناضلة في الشعب الذي يهدد هذه المصالح .

بذلك ولد الوعي الطبقي ، من خلال الموقف الطبقي من الاستعمار ، قبل أن يولد من خلال التناقض الاستغلالي المحض بين القوى المنتجة والقوى المالكة لوسائل الانتاج . وأدرك الحزب أن الموقف من الاستعمار مرتبط أشد الارتباط

بالموقف من معركة التخلف والتقدم . وان القوى التي يتهدد مصالحهـــا انهيار النظام المتخلف الاستغلالي القديم ، لن تكون في المعركة القوميـة إلا عبئاً على النضال ومعوقاً له . وأن القوة الوحيدة التي ترتبط مصالحها مع مصالح التحرر الكامل الشامل الذي لا يعرف التوقف ، هي قوة الجماهير . فكان بذلك أول من فرق بين دور الجماهير التاريخي ودور « سادته وكبرائه » . وأدرك فوق ذلك ان هذه الجماهير هي الغايه وهي الوسيلة معاً . وان كل خطوة تخطوها في طريق النضال القومي هي خطوة نحو تحرير نفسها من إرثها المتخلف .

أي تقدم حقيقي أصيل لا يمكن ان يتسم بهـــذه السمة إلا إذا استهدف تقدم الجماهير . وأي تقـدم حقيقي أصيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال نضال الجماهير .

لذلك ربط الحزب بين غايات النضال وبين أداته .

* * *

من خلال هاتين المسلمتين الأساسيتين أصبح طريق الحزب في تحديد غاياته وطريقه وأسلوبه في العمل من أجل بعث أمـــة ، واضحاً كل الوضوح . فبعث الأمة معناه توفير الحد الأدنى من شروط وجودها وحياتها ، وذلك بجمع شتاتها وبتوفير فرص الخبز والكرامة لها وذلك مـا لخصه في شعار « الوحدة والحرية والاشتراكية » .

والبعث لم يخترع اياً من هذه الأهداف . ولكنه ، أولاً ، نقلها من مستوى الأحلام إلى مستوى النضال اليومي ؛ وثانياً ، كشف ما بينها من ترابط يخرج بها عن أن تكون اهدافاً ثلاثة مختلفة ، ووضعها في مكانها السليم من إطارهـــا القومي الشعبي ، من أنها أوجه ثلاثة لحقيقة واحدة هي « بعث أمة » .

فالوحدة لم تعد مجرد أمل بعيد نسعى الى تحقيقه يوماً ما بعد استقلال البلاد

واستقرارها . على العكس من ذلك ، فقد نقل مطلب الوحدة الى مكانه الصحيح في النضال العربي حين كشف ان الوحدة لا تتحقق بالوعي النظري عليها ، بل بمعاناتها . ومعاناتها انما تكون بالخروج من نطاق النضال المجزأ القطري الذي يعني الخضوع لمنطق الاستعمار في التجزئة ، الى نطاق النضال العربي الموحد، حين يشعر مناضلو كل قطر بأن معركتهم لا يقتصر أثرها على قطرهم، بل هي معركة قومية شاملة ، ولو انحصرت في قطر ، وحين تشعر جماهير الأمة العربية في كل اقطارها بان معركة أي قطر هي معركتها هي ، وانها مطالبة بالتضحيات مثلما تطالب الجماهير في ذلك القطر . بذلك تعيش جماهير الشعب الوحـــدة في نضالها قبل تحققها في عالم الدساتير، فتصبح الوحدة أكثر من اتفاقات فوقية بين الحكومات. تصبح نضالاً يومياً وثورة جماهيرية ، على صعيد واحد مع النضال من أجـــل التخلص من الاستعمار والتخلص من الاستغلال والاستعباد .

كذلك لم تعد الاشتراكية املاً نتطلع الى تحقيقه حين نصل الى الحكم ، فنذلك تطبيق النظام الاشتراكي . ولكن الاشتراكية تصبح جزءاً من النضال اليومي بمجرد ان تخوض جماهير الشعب نضالها، على وعي منها على رسالتها ، وعلى معنى صراعها القومي والطبقي ، وعلى أنها هي الهدف وهي الوسيلة معاً .

كما ان كشف ما بين هذه الأهداف من ترابط أوضح قضايا عديدة لم تكن واضحه من قبل . فالوحدة العربيـــة لا يمكن ان تتم على أيدي حكومات بورجوازية التفكير والتركيب . والاشتراكية القطرية الانفصالية لا يمكن ان تتجاوز مرحلة « اللارأسمالية » ، ولا يمكن أن ترسخ قواعدها وتتحول الى حياة اشتراكية حقيقية . والاشتراكية القائمة على حكم الأرهاب لا تحمل معها أي معنى من معاني الاشتراكية ولو حفلت بالقوانـــين والمراسيم الاشتراكية . والحرية البرلمانية في ظل حكم بورجوازي إقطاعي حرية مزيفة ، لأنها، بالضرورة ، حرية الطبقات المستغلة على اكتاف الجماهير الكادحة .

لم تعد غاية النضال إذن أهداف معينة بالذات. لم تعد «خلق مجتمع اشتراكي»، لم تعد «تحقيق وحدة بين أقطار»، وإنما أصبح النضال يستهدف أولاً وقبل كل شيء بعث طاقات العطاء والكفاح بين الجماهير، وبعث الحياة والروح فيهـا، وتوجيه هذه الطاقات والحياة بحيث تحقق ذاتها. فاذا تم لها ذلك، كان تحقيق وحدة الأمة وحرية الجماهـير واشتراكية المجتمع حتمياً يفرض نفسه فرضاً على التاريخ، وكان تحقيق أي خطوة تحررية حقيقية في أي ميدان خطوة لتحقيق خطوات في الميادين الأخرى [1]

* * *

من أجل تحويل هذا كله الى عمل مجدٍ تحولت فكرة البعث الى حزب البعث. وكان منطق التحليل السابق يفرض على هذا الحزب أن يختلف تماماً عن الأحزاب المعروفة حتى ذلك العهد. وذلك بأن يكون :

١ – قومي التركيب، لا قومي الأهداف والغايات فحسب، ايماناً منه بأن حزباً قطرياً لن يتمكن من تجسيد حركة الجماهير العربية مهما حسنت نياته. وبأن حزباً قومياً يجعل الوحدة جزءاً من نضاله اليومي لا بد ان يبدأ بتحقيق النظرة القومية بين صفوفه.

٢ – انقلابي التفكير والتكوين والسياسة. ليبقى أعضاؤه ثوريين، وليبقى هو ثورياً، فلا ايمان بتطور اصلاحي، ولا قبول «بالحلول الوسط» مـع اعداء الشعب. بل مقاومـة لكل حركة أو سلطة أو قوة ترمي الى تعطيل القوة الجماهيرية، سواء بكبتها، أو بتعويقها، أو بدعوى الحلول محلها لتحقيق أهدافها.

١ – راجع : لماذا الاشتراكية الآن؟ للمؤلف، ١٩٥٦.

٣ — أن يكون قادراً على التفاعل مع الجماهير ، محركاً لطاقاتها ، باعثاً لقدراتها الثورية . وان يكون في نفس الوقت طليعة لها ، وقائداً ، بحكم وعيه وبحكم انقلابه على كل فاسد في مجتمعه ؛ دون ان تدفعه قيادته هذه وطلائعيته للاستعلاء على الجماهير ، أو العزلة عنها .

***

ولا بد لنا قبل ان نختتم هذا القسم من الأشارة إلى الاثر الكبير الذي أحدثه البعث في الرأي العام العربي والفكر السياسي العربي والنضال العربي ، ولاسيما في فترة الخمسينات ، على رغم حداثة عهده ، وعلى رغم العداء الشديد الذي لقيه من جميع الذين تناولتهم فكرته ، سواء من رجال الحكم ، او من الطبقة المستغلة ، او من الشيوعيين ، او من الرجعية الدينية ، او من أحزاب قومية كانت تفتش بعد عن الطريق . والواقع ان كارثة فلسطين قد كشفت الاستار عن المخبأ وراء الحكومات « الوطنية » للشعب كله ، وإذا به مصدق لكل ما قاله البعث قبل ذلك بزمن ، وإذا بطريق النضال تدخلها الجماهير ، لأول مرة ، طارحة زعاماتها التقليدية ، وخالقة قياداتها وزعاماتها من بين صفوفها . واجتاحت الرأي العام العربي موجة وعي جديد ، وروح نضالية جديدة كان للبعث الفضل الأكبر في تحريكها وقيادتها في الاقطار الآسيوية من الوطن العربي ، فكان على رأس كل نضال شعبي وكل إنجاز في اقطار كالعراق وسورية والأردن . كما كان له أثر كبير في التفاعل مع الثورات والحركات التي نشبت في الشمال الافريقي ، ابتداء من الحركات الوطنية المناضلة في المغرب، ومروراً بالثورة الجزائرية فالثورة التونسية، فالحركات الشعبية في ليبيا ، فالثورة المصرية في مصر، حيث ساهم مساهمة كبيرة في خلق الاتصالات معها ، أو مع أجنحتها اليسارية ، وكان له أثر لا ينكر ، لا في إنشاء العلاقات المتبادلة مع هذه الحركات وبينها فحسب ، بل وفي توجيهها الفكري والعقائدي ، حتى أصبحت أفكاره تطبع هذه الحركات إلى حد كبير ،

يساعده في ذلك كله ، طبعاً ، استمداد فكرته من طبيعة عوامـــل الصراع القائمة ، واستنادها الى واقـــع يلمسه ويعيشه المناضلون كل يوم . فلم يكتف بتبني هذه الحركات الشعبية تبنياً كاملا ودفع الجماهير العربية كلهـا لمساندة تلك الحركات ، ولكنه خلق بينـــه وبينها تفاعلا كان له أثر كبير بعد ذلك في تعميم شعارات الحزب وافكاره ومبادئه في كل انحاء الوطن ، حتى أصبحت هذه الأفكار والمبادىء بالنسبة للحركة القومية العربية أشبه بالبدهيات التي لم تعد في حاجة الى نقاش .

ولذلك حق للأستاذ ميشيل عفلق ان يقول في ٢٠ شباط ١٩٥٨ « لو لم تكن امتنا قد بلغت هذا المستوى (من النضج) لما رأينا حركات ثلاثة أصيلة عميقة تخرج من اقطار عربية مختلفة ليس بينها صلة وثيقة وليس بينها تعارف ، وتخرج وكل حركة منها اتخذت شكلا يختلف عن شكل الأخرى ما لبثت هذه الحركات بعد قليل حتى ظهر أنها تتكلم نفس اللغة ، وتعلن نفس الأهداف والمبادىء ، وتناضل من أجل نفس الغايات والأهداف . هذه الحركات الثلاث حركة البعث وثورة الجزائر وثورة مصر [1] ».

- ٢ -

أعراض الامراض

ولكن أن تكون هذه الأفكار والمبادىء أشبه بالبديهيات شيء ، وان تكون في موضع التطبيق العملي شيء آخر . لا بالنسبة للحركات الأخرى فحسب ، بل وبالنسبة لحزب البعث العربي الذي سنقصر حديثنا عليه هنا .

---

١ – في سبيل البعث ، ص ٢٦٤ .

لقد ندب الحزب نفسه لمهمة غاية في الصعوبة. مهمة شاقة وعسيرة، تستهدف إحداث انقلاب شامل في نفوس الشعب وفي وعي جماهيره، قبل ان تستهدف أي انقلاب في الحكم. ترنو إلى احداث «انجازات» في نفسية الجماهير قبل ان تحقق «انجازات» عن طريق الدولة. وتنظر إلى قضية الوصول الى السلطـــة بأعتبارها نهاية مطاف النضال الشعبي لا بداية خطوه.

ولو كان هذا الحزب اقليمياً قطرياً، أو كان سياسياً انتهازياً، أو اصلاحياً تطورياً، أو آمن بأن السلطة طريق الى الشعب بدل أيمانــه بأن الشعب طريق السلطة، أو لو كان يلبس كل يوم لبوساً يتلاءم مع المرحلة العابرة وينسجم معها، لهانت كثير من صعوبات طريقه. ولهان هو ايضاً في ميزان التاريخ، ولمـا كان حزب البعث.

إنه بأختياره الطريق الصعب، الذي كان قدره ورسالته، كان يؤمن بأنها الطريق الوحيدة التي توصل إلى الغاية المنشودة. ولكنه كان عليــه ان يواجه، ايضاً، مقاومة لا حد لها، اعتبرها من صميم مهمته وسماها «مغالبة التيار».

لقد فصل الحزب نفسه عن آثار التخلف في المجتمع وانقلب عليها. ولكنه لم يكن يعيش في قوقعة ولا لجأ الى رهبنة بعيدة عن الأحداث. بل كان يناضل في غمار الأحداث، وفي نفس المجتمع الذي انقلب عليه. وكما انه يريد بأنقلابه أن يسيطر على الأحداث، فلا بد ان يكون لهـــذه الأحداث بعض الأثر عليه وعلى أعضائه. وكان عليه، كل يوم، وبأستمرار، ان يغالب هذا الأثر لينتصر عليه ويبقى صافياً صفاء الفكرة الطهور.

ولقد واجه الحزب في ذلك نوعين من الصعوبات، وهما النوعان اللذان ولد الحزب من أجل القضاء عليهما، الأول هو النوع الطارىء من خارج الحزب والذي يتمثل في قوي الاستعمار والرجعية، والاقطـــاع والبورجوازية، والسياسة

الانتهازية ، والثاني هو النوع الداخلي ، ذلك الذي يتسلل الى نفوس أفراد الحزب تسللاً ، أو ذلك الذي تبقّى في نفوس الحزبيين من آثار المجتمع المتخلف الذي يعيشون في أحضانه ويتعرضون لتأثيره كل يوم ، والذي لم تتم ثورتهم النفسية عليه ، ليحرفهم عن طريق الحزب الصعب ، طريق الثورة التي لا تعرف الهوادة ، ولا تعرف النظرة الجزئية ، ولا تعرف اللا أخلاقيـــة الانتهازية ، ولا تعرف الروابط المتخلفة كالرابطة الأقليمية ، أو العنصرية أو الطائفة أو العشائرية . أو هو ذلك الذي يتسلل إلى نفوسهم من خلال الحياة اليومية التي يعيشونها تحت ضغط واقع المرحلة ، من انتهازية سياسية ، أو تجزئة المعركة والنظرة الشاملة ، أو استسلام لمغريات السلطة ، أو تفضيل للطريق المختصر على طريق الجماهير الطويل ، أو الوقوع تحت ثقل التطلعات البورجوازية ، أو التعب من النضال ، أو إحلال الطفولة الغوغائية محل الوعي الثوري السليم .

ان أعداء الحزب متعددون وكثيرون وأقوياء . ولكن أهم هؤلاء الاعداء ليسوا أولئك الذين يواجهون الحزب بعدائهم مواجهة . ان بعض ألد أعداء الحزب موجود في داخل صفوف الحزب ، حين يعجزون عن الارتفـاع فوق مستوى القوى التي تشدهم الى الخلف ، ويعجزون عن أن يحققوا الثورة في نفوسهم ، ويستكينون لضغط المغريات من حولهم .

إن جميع الانحرافات التي طرأت على الحزب وسببت فيه انشقاقاً إثر انشقاق ، انما كانت نتيجة العجز عن مواجهة الطريق الصعب ، والميل الى اتخاذ الطريق السهـل .

- ٣ -

الاتجاه السياسي

كان استعجال الطريق سبباً في ظهور أول مظهر من مظاهر الانحراف. وكان نجاح الحزب الجماهيري هو نفسه البيئة التي ولدت هذا الانحراف .

فقد كان على الحزب حيثما كان هناك نظام برلماني أن يشارك في الحياة السياسية وان يخوض المعارك الانتخابية ، وان يصل ممثلوه الى البرلمان . وكان هذا الأمر طبيعياً على رغم معرفة الحزب لنقائص الحياة البرلمانية المزيفة ، وادراكه للتناقض القائم بين دعوى الديموقراطية وبين الاستغلال البورجوازي والأقطاعي المسيطر على الحكم وعلى البرلمان . وإلا لابتعد عن السياسة وتحول الى مدرسة فكرية .

وكان شأنه في ذلك شأن جميع الأحزاب الثورية في العالم على اختلاف مناهجها . فهذه الأحزاب ترى أن الحياة البرلمانية الليبرالية التي يتيحها النظام البرلماني البورجوازي هو مجال غني من مجالات نشاطاتها . وحيثما لا تتوفر مثل هذه الحياة فأن الأحزاب الثورية تعمل جهدها من أجل توفرها ، لما تتيحه من إمكانيات اتصال واسع بالجماهير ، وشرح مبادئها ، واسماع صوتها سواء في المعارك الانتخابية نفسها أو تحت قبة البرلمان ، ولما يمكن أن تمارسه من ضغط لتثبيت حقوق الشعب ورد العدوان عليه . ولقد كتب تروتسكي يقول ان من واجب الشيوعيين الثوريين المحافظة على الحياة البرلمانية الديموقراطية والدفاع عنها امام هجمات الدكتاتوريات النازية لما تتيحه هذه الحياة من « جزر » للتنظيم

العمالي الديموقراطي الصحيح في بحر البورجوازية ، لا يمكن للدكتاتوريات إلا أن تقضي عليها .

بالأضافة الى ذلك فأن الحزب ليس ضد الحياه النيابية التمثيلية ولا يعتقد أنها تتناقض مع المفهوم الثوري للحزب . انه ضد تزوير الأرادة الشعبية عن طريق الحياة البرلمانية . ضد استغلال الأقلية البورجوازية والأقطاعية للنظام البرلماني من أجل تثبيت امتيازاتها . إنه يدرك التناقض الكبير الذي تنطوي عليه حياة برلمانية في ظل حكم استغلالي . ويؤمن بوجوب إزالة هذا التناقض ، لا عن طريق إلغاء المؤسسات التمثيلية ، بل عن طريق إلغاء الاستغلال المستبد بها [1] .

ولذلك فاشتراك الحزب في الحياة البرلمانية لم يكن عيباً في ذاته وإن حاول المشككون في تاريخ الحزب — وعلى رأسهم الحزبيون الذين أتي بهم العسكريون إلى الحكم وقضوا على كل أثر من آثار التمثيل الشعبي على كثرة ما يتحدثون بالديموقراطية الشعبيه — وصفه بالعيب الكبير ليبرروا دكتاتوريتهم. وإذا اشترك الحزب في الانتخابات البرلمانية في ظل النظام البورجوازي فليس لأنه يستعيض بها عن طريق الثورة ، ولكن لأنها طريقة من طرق توعية الجماهير ، واظهار حقيقة التناقض القائم بين دعوى الحرية المتاحه بالبرلمان ، وبين حقيقة الاستغلال المتستر به .

ومع ذلك ،فثمة دائماً خطر الأغراق في هذه السياسة إغراقاً يعرض الحزب الثوري للتخلي عن ثوريته ، وللانسياق الكامل في هذه الحياة السياسية المحضة التي لم يكن لها من غرض في بلادنا المتخلفة إلا تغطية مخازي الحكم . وان أول

---

١ — راجع « معالم الحياة العربية الجديدة » و « الحرية ومشكلتها في البلدان المتخلفة » للمؤلف . ودستور الحزب .

ما يتعرض له من مغريات هو أن يتطلع الى مجرد النجاح في الانتخابات كمقياس لمدى جماهيريته ، متناسياً ما يعرفه من وسائل التأثير على الناخبين التي يمكن للسلطات الحاكمة استعمالها لتوجيه نتائج الانتخابات في الوجهة التي تريدها ، وما يتبع ذلك من الوقوع في استعمال نفس الأساليب التي لا تمت الى المعنى الثوري بصلة. ان هذا لم يكن ، في الواقع ، الطابع العام لأشتراك الحزب في الانتخابات على رغم كل هذه التأثيرات . ولا شك في ان الخيط الذي يفصل بين المحافظة على المعنى الثوري للأشتراك في الانتخابات ، وبين اتباع أساليب السياسيين المحترفين خيط دقيق ، ولكنه خيط في منتهى الأهمية .

أهم من ذلك أن يقع الحزب في حبائل المناورات السياسية ، والتحالفات المصلحية ، وأن يتساهل في كثير من أموره ومبادئه الثورية في سبيل تحقيق مصالح عاجلة ، وان لا يرى حرجاً حتى في التفاهم مع أعدائه ، في سبيل الوصول الى كرسي البرلمان ، ومن ثم الى كرسي الحكم . والواقع أن الحزب قد تعرض لكثير من الجذب والدفع ، بين التيار الثوري والتيار السياسي في الفترة ما بين انضمام حزب اكرم الحوراني الى الحزب ، وما بين قيام الوحدة ، مما كان يهدد بأعادة انشطاره من جديد . وعلى رغم انه كان واضحاً أن الصراع هو بين عقلية ثورية وعقلية اصلاحية ، فقد أطلق عليها السياسيون أسماء أخرى وجعلوها صراعاً بين « انصار المدرسة الفكرية » وانصار العمل السياسي . ولقد ضمت مدرسة « المستعجلين » السيد الحوراني والسيد الريماوي الذين كانوا يضيقون أشد الضيق « بتردد » مدرسة الاستاذ ميشيل عفلق – هذه المدرسة التي رفضت أن تلي مسؤولية الحكم بعد ان قام الجيش بتأثير من البعث والبعثيين وقيادتهم بأنقلابه المشهور ضد حكم الدكتاتور الشيشكلي ، لأن نتائج عملها الجماهيري لم تؤهلها بعد لتولي الحكم - ويتهمونها بالتحجر والتردد وبالوصاية وبفرض الرأي ، وبالبعد عن الواقع الحي .

ونحن حين ننظر إلى تلك المعركة التي دارت في اوساط الحزب آنذاك ، ولا

سيما بعد مرور عشر سنوات عليها أو أكثر ، ومن خلال تطور الأحداث التي مرت على الحزب بعد ذلك، لا بد ان ندرك المعنى الحقيقي لتلك المعركة : معركة بين عقلية ثورية متطلعة إلى بعيد، متجاوزة عن مكاسب اليوم الرخيصة ، مؤمنة بأن استمرار المعركة يكسب الجماهير طاقات قادرة على تحقيق المكاسب الأساسية ، وبين عقلية ترى في الوصول السريع الى السلطة ، وبأي ثمن ، سبيلها إلى تحقيق اهداف الحركة بسرعة لن تتمكن حركة الجماهير البطيئة من تحقيقها .

هذا الصراع في حزبنا ليس فريداً من نوعه، فلقد عانت منه جميع الأحزاب الاشتراكية في العالم . ولكن ما قاله ستالين في هذا الصدد ينطبق علينا الى حد كبير . « ان الاشتراكيين الأصلاحيين في اوروبا الغربية يمكنهم ان يدعوا على الأقل انهم يعيشون في ظل رأسمالية متحضرة ، تمكن الأنسان من الحصول على حقوقه الانسانية . ولكن كيف يمكن لأي إنسان أن يتصور تحقيق تقدم في ظل الحكم القيصري المستبد ؟ [1] » .

ومع ذلك ، فعلى رغم أن حزبنا عانى من هذا الصراع ، في سورية وفي الأردن بشكل خاص ، فأن هذه الظاهرة لم تهدد وجوده ، وظلت دائماً موضع نقد من قواعد الحزب وقياداته ، فلم يكن لها قدرة على السيطرة على مجرى الحزب العام ، أو لم يتح لها وقت كافٍ لذلك ، فقد طرأت انحرافات أخرى ، وأحداث جديدة ، أخذت عليها طريقها .

---

١ — كتاب « ستالين » تأليف اسحق دويتشر ، ص ٥٨ .

- ٤ -

الاتجاه العسكري

كان استعجال الطريق ، أيضاً هو السبب في ظهور المظهر الثاني من مظاهر الانحراف بالحزب ، مظهر الانقلاب العسكري . ولا ريب في أن نجاح الحكم العسكري في مصر وانجازاته كان ذا أثر كبير في نجاح هذا الاتجاه وسيطرته ، وليس غريباً أن نفس « المستعجلين » الذين كانوا وراء مظهر الانحراف السياسي ، هم انفسهم الذين كانوا وراء الانحراف العسكري ، كأن صفة « الاستعجال » هي الثابتة ، وأما الوسيلة ففي الأمكان تبديلها .

إن أكبر خطيئة ارتكبها الحزب في هذا الموضوع ، هي أنه عامل هذه الظاهرة بأهمال عجيب ، وهو الذي امتدت نظرته إلى كثير من مظاهر الحياة العربية ، فلم يقف منها موقفاً تحليلياً علمياً واضحاً ، على رغم أنه عاش في خلالها وفي أجوائها أعواماً طويلة . وإنما ترك نفسه لقوة التيار تسوقه إلى حيث لا يدري ، فتسيطر عليه الأحداث دون أن يحاول السيطرة عليها ، وهو الذي ميز نفسه بين كل الاحزاب القومية الأخرى بنفاذ النظرة إلى ما وراء الاحداث ، والتحسب لها تحسباً علمياً أصيلاً . ولم يكن سيره هذا ، وراء الأحداث . دون « عذاب ضمير » و « شعور بالخطيئة » ، ولكن ما قيمة عذاب الضمير والشعور بالخطيئة في حزب طليعي يفترض في نفسه قيادة الجماهير ؟

لقد آمن الحزب بالحركة الجماهيرية ، وآمن بالتنظيم الحزبي الجماهيري ،

واعتبرهما غاية المعركة واداتها في آن واحد . وآمن بأن تحرير الجماهير لا يكون من « خارجها » ، وأن تبديل « الحكم » بالصدفة أو بمحادثة تاريخية دون تحضير الجماهير وتهيئتها لقيادة هذا التغيير ودعمه ، لا يبدل من الاوضاع السائدة تبديلاً أساسياً ولو تبدلت المظاهر ، ولذلك وقف من الانقلابات العسكرية بوجه عام ، ومن الحكم العسكري بوجه خاص ، موقف المعارضة المبدئية . وان كان هذا الموقف العام لم يمنعه من مساندة ودعم الانقلاب العسكري حين يزيح أوضاعاً تصبح متابعة الحركة الشعبية في ظلها شيئاً كالمستحيل .

لذلك ، وقف موقف المعارض من انقلاب حسني الزعيم على رغم عدائه الشديد للحكم الفاسد الذي سبقه . وأيد انقلاب الحناوي لأنه أرجع الحياة الديموقراطية التي تفسح المجال لنمو الحركة الشعبية . وعارض انقلاب الشيشكلي وحاربه بقسوة وعنف ، وأيد الانقلاب عليه ، بل صنعه ، ولكنه رفض تولي مسؤوليات الحكم بعده ، لأيمانه بأن الجو الشعبي لم يهيأ بعد لتحمل المسؤولية ، ولا سيما بالمشاركة مع الأحزاب البورجوازية اليمينية التي كانت ما تزال قوية آنذاك . وهلل للأنقلاب العسكري في مصر ضد حكم الطاغية الفاسد فاروق . ولكن حين اشتد النزاع بين اللواء محمد نجيب وبين الرئيس عبد الناصر ، وكان أولهما يبدو ممثلاً لأتجاهات الحرية الشعبية ، بينما بدا ثانيهما ممثلاً لأتجاهات استمرار الحكم العسكري، كانت ميوله إلى جانب الحرية الشعبية ضد الحكم العسكري .

كان موقفه من هذا كله ، إذن،واضحاً ومستمداً من نظرته المبدئية. إنه مع كل ما يدفع الحركة الشعبية الجماهيرية قدماً ، وضد كل ما يمنع تطوير هذه الحركة . وكانت نظرته الى الانقلابات العسكرية أنهاجزء من تناقضات المرحلة التي يجتازها الشعب العربي ، تنتهي بأنتهاء هذه التناقضات ، وبأنتصار الحركة الشعبية .

ولم يختلف الأمر كثيراً حين بدأ حزب البعث يكوّن نواته في داخل الجيوش العربية ، ولا سيما في سورية والعراق والأردن . فالجيش جزء من هذا الشعب ، وقطاع من قطاعاته ، تعتمل في نفوس أبنائه نفس الآلام والآمال التي تعتمل في نفوس الشعب ، ويجمع في صفوفه ذات التناقضات التي ترزح تحت عبء صراعها الجماهير ، وتحركه نفس العوامل التي تحرك قطاعات الشعب المختلفة ، وتجد جميع التيارات العاملة في المجتمع صداها فيه . فمن الطبيعي إذن ان تجد الحركة القومية التقدمية الممثلة في البعث صداها كذلك، وأن تجده قوياً، فدولنا لم ترث جيوشها ، وإنما كونت معظمها في سني الاستقلال . ليس في مجتمعنا « ارستقراطية » عسكرية محافظة . معظم ضباط جيوشنا وضباط الصف أتوا من أسر ذات منشأ كادح أو « بورجوازي صغير » . جاؤوا الى الجيش قبيل نكبة فلسطين أو معها أو بعدها بقليل ، وفي نفوسهم حسرة النكبة ، والتحرق إلى الثأر .

كان طبيعياً إذن ، ان يجد البعث صداه في بعض الجيوش العربية الناشئة ، وأن تتكون فيها « نويات » للبعث تؤمن به وتنشر إيمانها هذا فيصفوف الجيش. ولكن لم يكن طبيعياً ان يترك الحزب هذا القطاع المهم من قطاعات الشعب ، دون تنظيم أو توجيه أو تثقيف ، ودون ربط عضوي حي بقيادات الحزب ، وان يقتصر على الاتصالات الشخصية التي تقوم بين بعض اعضاء قيادات الحزب، وبعض كبار الضباط لتحل محل التنظيم الحزبي الذي أولاه الحزب في قطاعاته المدنية كل اهتمام .

ومن الغريب ، فعلاً ، أن يقف الحزب من التنظيم في الجيش أو من دور الجيش كله في الصراع الدائر في الوطن العربي هذا الموقف المائع ، لاسيما بعد أن حفت به الانقلابات من كل جانب ، وبعد أن أصبحت للجيوش أهمية كبرى في تاريخنا ومجتمعنا ، بعد قيام إسرائيل بشكل خاص ، وبعد اضطرار الدول العربية الى الاحتفاظ بقوات مسلحة كبيرة العدد ، وإلى استهلاك نسبة

كبيرة من ميزانياتها لها ، وبعـد أن فرضت الجندية الأجبارية ، وأصبح كل مواطن ، تقريباً ، إما جندياً أو مجنداً أو مجنداً سابقا .

إن هذا الموقف الغامض للحزب من هذه القضية الحيوية لا يمكن ان يفسر إلا بشعوره بالتناقض بين منطلقه النظري الجماهيري وبين ضغط الواقع التاريخي. وبدل أن يدفعه هذا التناقض الى محاولة تحديد موقفه تحديداً علميا واضحاً من هذه الظاهرة ، انكمش على نفسه ، وحاول ان يمسك بالعصا من طرفيها . فهو ، من جهة ، له تنظيم في الجيش ، وهو ، من جهة اخرى ، ليس له تنظيم . وكان هذا الحل ، طبعا ، هو أسوأ حـل ممكن ، وكانت النتيجة ان كان في الجيوش العربية « بعثيون » دون أن يكون فيها « حزب البعث » . وأخطر من ذلك كله ، أن اهتمامه انصب ، في الدرجة الأولى ، على « الضباط » مهملاً طبقات صف الضباط والجنود إهمالاً يوشك ان يفصح عن قبول الحزب بالانقلاب العسكري وسيلة من وسائل الثورة .

ان المجال لا يتسع هنا لدراسة دور الجيش في التطور الذي تمر به الدول المتخلفة ، مع أن أدب الحزب ، في رأيي ، بل أدب الحركة القومية العربية ، لا يكتمل دون دراسة هذه الناحية دراسة تفصيلية علمية دقيقة . ولعل من الغريب أن تصدر عشرات الكتب باللغات الأجنبية عن دور الجيوش في البلدان المتخلفة ، وبشكل خاص في بلدان « الشرق الأوسط » ، بينما تخلو المكتبة العربيـة من أي بحث حول هذا الموضوع ، على رغم أن بعض الأقطار العربية قد تعرضت للانقلابات أو لمحاولات الانقلاب مرات عديدة .

ومع ذلك فلا بد من المرور على الموضوع مروراً سريعاً ، لأن هذه المشكلة في الواقـــع هي لب نكستي الحزب في العراق وفي سورية ، وهي لب كثير من المشاكل العربية الأخرى .

إن موقف الماركسية القديم من هذا الموضوع موقف واضح لا لبس فيه . فالماركسية ترفض الانقلاب العسكري وسيلة من وسائل الثورة . لأنها حركة « بروليتارية » تعتمد اعتماداً كلياً على الطبقة العمالية ، وإذا ما تحالفت مع غيرها من الطبقات كالفلاحين أو البورجوازية الصغيرة ، فتحالفها مؤقت ، مرهون بانتصار الثورة البروليتارية . والجيش ، في هذه النظرة ، أداة من أدوات الدولة التي تقوم الثورة ضدها ، ولا بد من تحطيمه كجهاز ، وانشاء جيش من العمال يحل محله .

ولقد تقدمت « اللينينية » بعد ذلك خطوة حين فرقت بين « الضباط » وبين « الجنود » واعتبرت العلاقة بين هاتين « الطبقتين » كالعلاقة بين طبقة مستغِلة وأخرى مستغَلة ، واستفادت من الحالة النفسية التي سادت الجيش الروسي في الحرب العالمية الأولى ، بعد انتشار الجوع ، وبعد أن عم الفساد ، وكثرت الضحايا ، وتعددت الهزائم ، فأثارت الجنود ضد الضباط وانضم معظمهم إلى الثورة ، وشكلوا « الجيش الأحمر » منهم ومن العمال المتطوعين ، وخلقت الثورة جيشها الجديد الثوري ، ولو استعانت بكثير من ضباط الجيش القيصري فيما بعد .

ومن خلال الكفاح المسلح الطويل تكوّن جيش الثورة الصينية ، واليوغوسلافية ، والفيتنامية ، والكوبية ، والجزائرية .

ولكن معطيات الأوضاع في أقطار آسيا وإفريقيا المتخلفة معطيات مختلفة . فطبيعة الثورة ، أولاً ، ليست طبيعة « بروليتارية » عمالية ، وإنما هي ثورات قومية شعبية تضم الفلاحين والعمال والمثقفين والبورجوازيين الصغار ، أي كل فئات الشعب ، باستثناء تلك القلة الطبقية المرتبطة مصالحها مع الاستعمار ومع الاستغلال . فعبء الثورة ، إذن ، لا يقع على طبقة واحدة ، بل على الشعب كله . والجيش أحد قطاعات هذا الشعب .

ومن جهة أخرى فالجيش، في هذه البلاد المتخلفة، مختلف في تركيبه عن الجيش في بلدان أوروبا الغربية. فتاريخ الجيوش في اوروبا تاريخ قديم. وضباطه، ولاسيما قبل الحرب العالمية الأولى، كانوا يجندون من أسر ارستوقراطية محافظة تتوارث العسكرية أباً عن جد، وتحافظ على تقاليد رجعية خاصة بها، وعقلية تكاد تنفرد بها، وكانوا باستمرار عماد الحركات المحافظة، وضد كل تطور تقدمي. بينما جيوش البلاد المتخلفة، الحديثة العهد بالاستقلال، جيوش حديثة أكثرية ضباطها يجندون من أبناء الطبقات البورجوازية الصغيرة أو الفلاحين المالكين، الذين تمكنهم أحوالهم المادية من تعليم ابنائهم الى الحد الذي يوصلهم الى الكلية العسكرية. هم إذن من هذا الشعب الكادح المنتج الفقير لا من طبقاته المترفة الغنية المحافظة. وتكوينهم الطبقي هذا، عدا شعورهم القومي العام، يجعلهم في الخط القومي التقدمي.

ومقابل ذلك، يجب ان نذكر ان الجيش ليس حزباً. ولا هو متجانس بالرأي والعقيدة. ولا هو تركيب طبقي خاص. وكون اكثريته ذات جذور في جماهير الشعب لا تجعله، بالضرورة، يسارياً، لأن طبقة الضباط، وإن امتدت جذورها الى الطبقة الفقيرة، ليست طبقة فقيرة، ولا سيما بعد أن اغدقت عليها الحكومات العربية، الأنقلابية وغير الانقلابية، من الامتيازات المعاشية الشيء الكثير. وان تفاعله مع طبقات الشعب المختلفة يجعل فيه كل ألوان الاتجاهات السياسية. وأنه، بطبيعته الانضباطية، بعيد عن النظام الديموقراطي. وأن قدرته على الحركة ليست رهناً برأي أكثريته، ولا سيما اكثرية جنوده وضباط صفه، وضباطه الصغار، لأن قيمة النظام العسكري تقوم على ما ينطوي عليه من أنضباط، وبالتالي، من طاعة مطلقة. والانقلابات لا تقوم بها قواعد الجيش، وإنما يقوم بها بضعة ضباط في القيادات العليا يسيطرون على قيادة قوى ضاربة، فهم لا يمثلون، بالضرورة، الرأي العام في الجيش نفسه، فضلاً عن الرأي العام الشعبي. ولذلك فالانقلاب قد يتجه نحو اليمين وقد يتجه نحو اليسار، لا بقوة

الرأي العام في الجيش ، بل بسيطرة بعض الضباط على بضعة قطعات ضاربة .

ولأنه ليس حزباً ، وبالتالي ليس له عقيدة سياسية خاصة ، فأن حركته كثيراً ما تعكس الرأي العام في فترة ما ، ولكنها لا يمكن أن تعكس إمكانات التطور في الرأي العام بعد ذلك ، ولا ما يحمله من بذور التطلعات إلى ما بعد الفترة . وهي لذلك اقدر على أن تعكس السخط السلبي العام ، من أن تعكس التطلعات الأيجابية .

ثم ان الانقلاب العسكري خطوة في ظلام . فالشعب ، عادةً ، لا يعرف الانقلابيين لأنهم ليسوا سياسيين. وإذا عرف أشخاصهم فهو لا يعرف اتجاهاتهم. واتجاهاتهم اليوم ليست بالضرورة اتجاهاتهم في الغد أو بعد الغد . فقد يبدأ الانقلاب العسكري في اليمين وإذا به ينتهي في اليسار ، وقد يبدأ في اليسار وينتهي في اليمين . والغالبية العظمى من الانقلابات العسكرية في آسيا وإفريقيا وامريكا اللاتينية انقلابات يمينية ، والأقل الأقل منها اتخذ طريق اليسار . ومع ذلك فأي يسار هذا إذا انتهى الانقلاب العسكري بحكم عسكري .

لقد أعطى حزب البعث لليسار معناه الحقيقي . فاليسار الحقيقي في البلدان المتخلفة هو قدرة الجماهير على التحلل من قيود التخلف المادية والمعنوية ، وتفجير طاقاتها،واستلامها لمصيرها. الحكم العسكري بطبيعته يحول المجتمع الى معسكر. يفترض ان الشعب كله جنود. يؤمر فيطيع. ينظم فيدخل في التنظيمات . اليسار العسكري يسار فوقي يلغي دور الشعب ليحل محله السلطة ، يمتص حركة الجماهير الطوعية المختارة ليحل محلها الأكراه . وهو قد يصادر أموال الرأسماليين والأقطاعيين ، ولكنه يصادر ، كذلك ، حرية جماهير المواطنين .

من أجل ذلك اعتبر الحكم العسكري اليساري في معظم الأحيان « ثورة مضادة » ولو حقق كثيراً من رغبات الجماهير ، لأنه، في نفس الوقت الذي يحقق

فيه اهدافها ، يمتص روح الثورة فيها . ومن أجـل ذلك سمي « بالبونابرتية » أيضاً. لأن نابوليون بونابرت اتى في أعقاب الثورة، ابناً من ابنائها، لا غريباً عنها ولا عدواً لها ، فأمتص شعاراتها ونشرها حيثما حلت جيوشه ، ولكنه جعل منها مجرد شعارات. اما روح الثورة فقد قضى عليها. ولما انتهى رجع آل « بوربون» الى الحكم و كأن الثورة لم تقم .

ان الفضيلة الوحيدة للحكم العسكري هي سرعة الأنجاز . ولكن هـــذه الأنجازات تفرغ بسرعة، لأن معينها في البدء كان روح الثورة الشعبية على النظام السابق ، ولكن حين تفرغ الروح التي تمنحها القوة والقدرة على الأنجاز ، تقف الأنجازات. ولذلك فكثيراً ما تبدأ الانقلابات العسكرية اليسارية بثوار، ولكنها تنتهي بسياسيين، ويدوم الحكم العسكري إلى أن ينتهي بانقلاب عسكري آخر، وإذا بالحياة السياسية تنتهي بين الجماهير لتبدأ بين ضباط الجيش .

* * *

على رغم ذلك كله ، فظاهرة الانقلابات العسكرية أصبحت ظاهرة عامة في كل الأقطار المتخلفة ، ولاسيما التي تعرضت للاستعمار واستقلت حديثـاً . وليس يكفي ، في مثل حزبنا العقائدي ، القائم على النظرة العلمية التحليلية ، أن نقف عند شجب الحكم العسكري أو الانقلاب العسكري . إنها واقع موجود، بل هو يزداد انتشاراً . ففي افريقيا وحدها قامت ثمانية انقلابات عسكرية في أقل من عام واحـــد . ان علينا أن نتساءل أولاً لماذا ، وأن نتساءل ثانياً عن العـلاج .

ان السبب الاساسي في هذه الظاهرة في الاقطـار المتخلفة المستقلة حديثاً ، هو الهوة العميقة التي تفصل بين الأماني العريضة لجماهير الشعب التي بناهــا على الاستقلال ، وبين الامكانات المتوفرة لدى الحكم ، أي حكم، في تحقيق هذه الامال . فالجماهير التي كانت قد استكانت طويلاً الى حرمانها من كل حقوقها

في ظل الاستعمار ، قد حرك فيها النضال ضد الاستعمار آمـالاً عريضة ، ونشر فيها وعياً على هذه الحقوق الضائعة بفعل وجود الاستعمار ، فكانت تتوقع أن تتحقق هذه الآمال بعد الاستقلال ، وبعد زوال الاستعمار وتحرير الشعب . وأما الحكومات التي تولت الأمور بعـد الاستقلال ، وهي نفسها ، في معظم الأحيان ، التي قادت النضال ضد الاستعمار ، فقد وجدت نفسها أمام تراث كبير من التخلف تركه لها الاستعمار ، أمام فقر وجهـل واقتصاد بدائي ، ولم تجد في يدها من امكانات الاستثمار ، ومن امكانات التقدم ، لا المال ولا الخبرة العلمية والفنية الواجب توفرهما من اجل تطوير البلاد تطويراً ثورياً سريعاً . وتبدأ هذه الحكومات جميعاً في عملية تطوير ، بسرعة ، قد تختلف من قطر الى قطر ، وبوسائل تختلف بين اتجاهات اليمين واتجاهات اليسار ، ولكنها جميعاً تعجز عن مواجهة المطالب الملحة للجماهير المتحررة الطامحة الى حياة افضل .

من هذا الفرق الكبير بين الآمال الشعبية والأمكانيات الحكومية تنشأ هوة بين الشعب وبين الحكم . وكلما ازدادت الهوة اتساعاً ، انتشر السخط والتذمر في صفوف الشعب وعبر عن هذا السخط بوسائله المختلفة ، ومال الحكم الى استعمال القوة في القضاء على مظاهر التذمر ، بعد ان عجز عن القضاء على اسبابه . ولعله أول من يبادر الى استعمال الجيش إلى جانب قوى الأمن في القيام بهذه العملية ، فيعطيه بذلـك دوراً سياسياً لا يقف بالضرورة عند الحدود التي أرادها له الحكم .

ان الجيش ، وهو قطاع من قطاعات الشعب ، متأثر بالرأي العـام الذي يعيش معه ، لا بد أن ينساق مع تيار السخط العام . وكلما ازداد الحكم عنفاً في كبت صوت الشعب ، وحرم عليه ان يعبر عن شعوره ، كلما ازداد دور الجيش أهمية . وإذا به ، وهو الذي كان أداة في يد الحكم يستعملها ضد الشعب ، قـد تحول ليصبح هو نفسه المعبر عن سخط الشعب ، ويقوم بأنقلابه العسكري ويستولي على الحكم .

ولكن الجيش ليس أقدر من غيره على حل المشاكل القائمة ، لأنه يواجه نفس العوامل التي كان قد واجهها الحكم المدني من قبله . على انه أقدر على كبت مظاهر السخط ، وعلى الحكم بالقوة ـ فاذا عجز عن معالجة أسباب السخط ، أقل من أن يعالج مظاهره .

ولكن إلى متى ؟ ألى ان تتكون كتلة جديـدة في الجيش ، تعرف ،أيضاً ، كيف تعبر عن سخط الشعب المكبوت ، وتعيد نفس العملية بعنوان آخر .

لا الاتجاه اليميني في الحكم ، ولا الاتجاه اليساري هو سبب هذه الانقلابات . ولا أحدهما بقادر ، في الحالين ، على حلها ، ما دام بعيداً وغير متفاعل مـــع الجماهير .

فقط الاتجاه الشعبي اليساري القائم على تنظيم الجماهير وتوعيتها وتوجيهها ، والثقة بها ، والانفتاح عليها ، وإشراكها في المسؤولية ، بشرح كل الصعوبات التي يواجهها الحكم ، بلا خوف ، بلا عقد نقص ، هو القادر على مواجهة هـــذه الظاهرة مواجهة أصيلة . مثل هذا الاتجاه المرتبط بجماهير الشعب ارتباطاً حياتياً ، المتفاعل معه تفاعلاً تاماً ، هو الوحيد القادر على تخطي هذه المشكلة . انه لن يزيد من الأمكانيات المادية المتوفرة للدولة للقيام بالتطور السريع للأوضاع ، ولكنه يزيد من وعي الجماهير على مسؤولياتها ، ومن إقبالها برغبة حماسية على العمل المنتج ، ومن صبرها على تحمل مزيد من التقشف والبؤس لأمد ما ، ويمنح الحكم استقراراً وثقة ، تزيد من قدرته على القيام بالتطوير ، دون حاجة الى رشوة سريعة للجماهير ترفع من استهلاكها دون أن ترفع من انتاجها . عند ذلك يزول الحاجز بين الشعب وبين الحكم ، وتنعدم الهوة ، فلا يبقى ثمة « طرفان » حكم وشعب ، بل « حكم الشعب » .

لقد أدرك « فرانز فانون » هذه الحقيقة من خلال معاناته للثورة الجزائرية ، من قبل أن يكون في افريقيا شيء اسمه ، انقلابات عسكرية . يقول فانون « إن

الجماهير تشعر بعد كل حركة نضالية قامت بها للمطالبة بحقوقها ، أن القيادات قد خانتها، في حين نرى القيادات تحتفل بالنصر »[1]. ثم يقول« ويقف القرويون موقف التردد والاحتراس من التجديدات الاجتماعية ، ولو كانت تقدمية في نظر من يرى الأمور رؤية موضوعية ، وما ذلك إلا لأن الذين أصبحوا الآن حكاماً لم يشرحوا لمجموع الشعب اثناء فترة الاستعمار ، لا أهداف الحزب ، ولا الاتجاه القومي ، ولا المشكلات العالمية» [2]. « ويغري الحكومة في مثل هذه الحالةأن تحطم هذا الجسم (جسم الشعب الساخط) بتركيز الحكم واخضاع الشعب بالقوة. وهذا واحد من الأسباب التي تحمل كثيراً من الناس على أن يقولوا انه لا بد من شيء من الدكتاتورية في البلاد المتخلفة »[2]. « بل ان الحكام الجدد لايتورعون عن القول بأنه لا بد من استعمال السوط اذا نحن أردنا اخراج هـــذه البلاد من القرون الوسطى » [2].

لذلك فأن خطر الانقلابات العسكرية ، وبالتالي ، خطر الحكم العسكري ، إنما يزداد حين تضعف القوة الشعبية ، ويقل حين تقوى القوة الشعبية والتنظيم الجماهيري . ووجود الحزب المنظم الواعي لمسؤوليته ، المتصل اتصالاً صميمياً بالجماهير ، ومن ضمنها قطاعها العسكري ، هو الوحيد القادر على درء هـــذه الأخطار .



أما وقد قبل الحزب ان يكون له « حزبيون» في الجيش – وكان عليه ان يقبل ما دام الجيش قطاعاً مهماً ، بل ومهماً جداً في مثل هـــذه الظروف ، من قطاعات الشعب – فقد كان عليـــه أن يتعهد هؤلاء الحزبيين ، بالتنظيم

---

١ – فرانز فانون « معذبو الارض » (دار الطليعة – بيروت) ص ١٠٧ .
٢ – نفس المرجع ص١١٦ .

والتثقيف والتوعية التي يتعهد بها كل الحزبيين، على الاقل ، وان يربطهم بالحزب وبقياداته ربطاً متيناً محكماً . ولكنه لم يفعل . وبـــدلاً من ان ينظر للقوى الحزبية ، ولمن ماشاها في خطها القومي التقدمي فى الجيش ، نظرته الى قوى من الحزب ، مهمتها ان تكون مع القوة الجماهيرية حين تتحرك ، لا بديلاً عنها تتحرك بالنيابة عنها ، فقد ترك المجال مفتوحاً للتيـار « المستعجل » لمحاولات اختصار الطريق ودفع العناصر العسكرية إلى التحرك للوصول الى الحكم بسرعة ، بدل العمل المستمر في انضاج حركة الجماهير واستكمال قوتها ووعيها . وتملك السلاح سلاح مغرٍ ، والتنظيم العقائدي المتين هو وحده الذي يضع حداً لاستعماله في غير موضعه .

وكان يجب على الحزب ان يتجه الى الجنود وضباط الصف والضباط الصغار الى جانب اتجاهه للضباط الكبار ، ويخلق معهم صلات حزبية منظمة، ليعامل الجيش كقطاع ، لا كبضعة ضباط يسيطرون على الجيش . لأن اقتصار التنظيم على الضباط كان لا بد ان يضع الحزب والقوة الجماهيرية كلها ومصير البلاد تحت رحمتهم . ولأن تنظيم القواعد هو الأقرب الى مفهوم العمل الجماهيري ، وهـــو الذي يمنع «المغامرين » من كبار الضباط من اللعب بالجيش والسلاح كيفما ارادوا وحينما أرادوا .

وبعد الوصول الى الحكم كان يجب العمل على تضييق الشقة بين الشعب وبين الجيش بكل الوسائل الممكنـــة . في الحزب ، كان يجب ان يكون للجيش ، لا لقواده فحسب صوته وتمثيله . وكان يجب ان توضع له برامـــج للاشتراك في الأعمار . وكان يجب التخفيـف من امتيازات الضباط حتى لا يكونوا طبقة ممتازة بعيدة عن جماهير الشعب . كما كان من الواجب تنظيم الجماهير الشعبية ، في عنفوان ممارستها للمعركة ، تنظيمـــاً عسكرياً وإعمارياً وتوجيهياً في نفس الوقت . وفكرة الحرس القومي لو عممت ونظمت وضبطت لكانت خطـوة كبيرة في هذا السبيل .

واجه الحزب مهماته في هـذا الصعيد كله بارتجال عجيب . وترك للعناصر « المستعجلة » أن تستولي على اتجاهات بضعة ضباط هنا وهناك باسم الحزب ، مما هيأ بعد ذلك لانحراف خطير ، ظهرت آثاره بعد ذلك حين تولى الحزب الحكم في العراق وفي سورية .

ولا ريب أن نجاح عبد الناصر في الأنجازات الهائلة التي أنجزها بعد استقرار أمره ، كان له أكبر الأثر في تدعيم هذا الاتجاه في الحزب ، وإعطائه المـــبرر والقـدوة .

ولكن عبد الناصر شيء غير مجرد انقلاب عسكري .

- ٥ -

الاتجاه الناصري

إن توجيه أي نقد لنظام عبد الناصر يحتاج الى جرأة . فقد أحيط الرجل والنظام بهالة من القداسة جعلت النقد المخلص والنقد الهدام على صعيد واحد من الاتهام والتشكيك .

ولأصحاب الرأي المعارضين لتوجيه أي نقد للنظام نظرة منطقية في ذلك ، فقد انطلقوا من مسلمة آمنوا بها تقول ان الصراع العربي الآن هو بين تقدمية عربية يتزعمها عبد الناصر ، ورجعية عربية . وأن أي نقـد يوجه لعبد الناصر ايذاء للخط التقدمي .

كذلك فعل الشيوعيون أيـــام ستالين . كان بعضهم يعلم ما يجري في

الاتحاد السوفيتي من أحداث. وكان بعضهم يستهجن هذه الأحداث ويتمنى لو لم تحدث ، لتكون صورة الشيوعية العالمية في أنحاء العالم أكثر جاذبية ونقاء ، ولتتمكن من استقطاب الطبقة العمالية كلها حولها ، ومع ذلك فقد كان النقد محرماً ، بل كان التقديس الألهي واجباً ، لأن توجيه النقد كان يعتبر اضعافاً للشيوعية العالمية . ولا شك أن ستالين قد ربح من هذا الموقف ولكن الشيوعية العالمية قد خسرت . وظل الجميع لا يجرؤون على أن يوجهوا النقد ، حتى بعد وفاة ستالين ، الا حين عقد المؤتمر العشرون ، بعد وفاته بثلاث سنوات .

على أننا نرى غير هذا الرأي . نحن نرى ان توجيه النقد البناء لن يضر عبد الناصر ، ولن يضر القومية العربية التقدمية ، بل على العكس من ذلك فأنه يخدمه ويخدم قضية القومية أكثر بكثير من عمليات النفاق المبتذل ، ومن الهمس بالنقد المتستر بأعلان التأييد المطلق .

ونحن الذين جعلنا من هذا الكتاب نموذجاً في النقد الذاتي ، لا نعتقد اننا نضعف البعث حين ننقده ونعدد أخطاءه ، بل على العكس نعتقد اننا نخدم فكرته خدمة كبرى . فأحرى بنا ان نكون صادقين مع انفسنا ومع رسالتنا ومع قضيتنا العربية ومع عبد الناصر نفسه ، من أن نخون قضيتنا ، بالسكوت عما نعتقد انه الحق .

* * *

ان عبد الناصر ليس شخصاً . إنه ظاهرة تاريخية فذة . وليس بالأمكان معالجة اية قضية عربية دون معالجة هذه الظاهرة ومعالجة أثرها في تلك القضية . ان وجوده يفرض نفسه على كل مشكلة وحدث وحزب وحركة وحكم ومعركة في الوطن العربي . إنه ظاهرة طاغية عملاقة . فرضت نفسها سلباً وإيجاباً على التاريخ العربي الحديث وأثرت في مجراه تأثيراً عميقاً ، وبعثت فيه تيارات هزت

كل المعطيات السابقة لوجوده .

ومن الاسف ان الحزب الذي تعرض لهذه الظاهرة ، تعرضاً عنيفاً، سلباً وايجاباً ، ما زال ، حتى الآن ، بعيداً عن تقييم هذه الظاهرة تقييماً صحيحاً وعميقاً. ومعظم مواقفه منها مواقف ناتجة عن ردود فعل آنية أقرب ما تكون إلى الانطباعات الشخصية منها الى النظرة العلمية التحليلية السليمة. في ٢٢ شباط عام ١٩٦٢ أصدر الحزب تقييماً للوحـــدة وللأنفصال . ولكنه لم يكن تقييماً لعبد الناصر .

وفي نفس العام كلفت القيادة القومية للحزب احد أعضائها بكتابة مشروع تقييم لعبد الناصر . فمضت شهور وقامت ثورتا شباط وآذار دون ان يكتب هذا التقرير . وعلى رغم كل الأحداث التي تلت قيام الثورتين والتقلبات التي حصلت في العلاقات بين الحزب وبين عبد الناصر فقد بقيت هذه القضية نهباً للأحداث تقيم كل يوم تقييماً جديداً ارتجالياً انعكاسياً . وفي خريف عام ١٩٦٤ ، بعد محادثات جرت بين وفد الحكومة السورية لمؤتمر عدم الانحياز وبين عبد الناصر ، احال المجلس الوطني لقيادة الثورة في سورية ، نتائج هذه المحادثات للقيـــادة القومية لتبدي رأيها . واغتنمت القيادة هذه الفرصة لتتقدم بتقييم مختصر يساعد على رسم السياسة المطلوبة ، ولكن القيادة القطرية آنذاك حالت دون توزيع هذا التقييم على القواعد .

وهكذا بقيت هذه النشرة هي التقييم الوحيد للظاهرة. على رغم اختصارها وعدم كفايتها وإحاطتها .

وهذا الكتاب ، ايضاً ، ليس مجال تحليل هذه الظاهرة . لا سيا وأن من المستحيل تحليلها تحليلاً دقيقاً دون الرجوع الى تحليل كل الحياة العربية التي انتجتها ، والصراعات الداخلية التي أدت اليها ، والأحداث الدولية التي سبقتها وعاصرتها. ولكن إهمال تحليلها ايضاً يجعل الكتاب كله ناقصاً أشد

النقص ، لأن الأزمات التي مرت على حزب البعث بخاصة ، وعلى الحركة القومية التقدمية العربية بعامة ، لا يمكن فصلها عن هـذه الظاهرة . ولذلك فسنحاول الاقتصار عـلى تلك الأوجه ذات العلاقة المباشرة بالبعث ، على ان نعود الى علاقتها بالحركة العربية عامة فيما بعد .

* * *

يحدد لينين شروط نجاح الثورة الشعبية بالشروط التالية :

١ – حكم فاسد مهترىء معادٍ لمصالح الشعب .

٢ – سخط جماهيري عارم على هذا الحكم .

٣ – حزب قائد للجماهير قادر على تقنية هـذا السخط في قنواته الثورية المنتجة .

ولقد ولد انقلاب ٢٣ تموز ١٩٥٢ وقد أحاطت به الظروف التالية :

١ – كان انقلاباً عسكرياً ضد حكم ملكي اقطاعي استغلالي فاسد ومهترىء ومعادٍ لمصالح الشعب ومتناقض معها .

٢ – سبقت هذا الانقلاب تحركات شعبية على نطاق واسع عبرت عن نفسها بالمظاهرات الضخمة عام ١٩٤٦ وبعدها ، ثم بخيبة الأمل الواسعة التي أعقبت كارثة فلسطين ، ثم بالاغتيالات المتبادلة ، ثم بحرب الفدائيين ضد البريطانيين في منطقة القنال ، ثم توج هذا كله بحريق القاهرة عام ١٩٥٢ . وكانت هذه الحركات جميعها تعبيراً عن التوتر الهائل الذي كان يسود العلاقة بين جماهير الشعب وبين سلطات الحكم والاستعمار البريطاني المتحالف معها .

٣ ـ ولكن هذه الحركات جميعها كانت سخطاً شعبياً عارماً بلا توجيه . فقد كانت تفتقر إلى الحزب القائد . فعلى رغم شدة السخط وانتشاره ، فقد ظل سخطاً افقياً ، ينتشر سعةً ولا ينتشر عمقاً ، بسبب انعدام التوجيه القيادي المركزي المنظم . فقد كان حزب الوفد قد فقد سنده الشعبي الذي عرف به نتيجه تحالفاته مع القصر ومع الأقطاع ومع الرأسمالية بل ومع البريطانيين . وكان الأخوان المسلمون ، الحزب الوحيد الذي له جماهيرية ما ، عاجزين كل العجز عن التعبير عن هذا السخط الا بشكله السلبي القائم على المقاومة فحسب ، دون ان يمكنهم فكرهم الرجعي عن تقديم أي حل للمشاكل التي يعاني منها الشعب .

قام الانقلاب العسكري في ٢٣ تموز استجابة كاملة للمطالب الشعبية . وعبر القائمون به تعبيراً صحيحاً عن موقف « الرفض » المطلق الذي وقفته الجماهير من الحكم الفاسد . ولكن موقف الرفض وحده موقف ناقص . موقف عامر بكل الاحتمالات . فقد كان من الممكن ان يتخلص الانقلاب من حكم الملك الفاسد ثم يتجه الى اليمين، او ان يتجه الى اليسار، أو ان يحكم حكماً عسكرياً محضاً لا هو الى اليمين ولا هو الى اليسار . فقد كانت تعوزة عند قيام الانقلاب الأهداف الايجابية المحددة ، وتعوزه فلسفة للثورة واضحة المعالم ، بأستثناء المبادىء الستة التي أعلنها الانقلاب بعد فترة قصيرة ، والتي كان من أهم دوافع اعلانها ملء الفراغ الذي وجدت الثورة فيه نفسها . ولا شك ان اعلان هذه المبادىء كان خطوة هائلة الى امام .

وكان التخبط الذي وقعت فيه الثورة في سنيها الأولى تعبيراً عن الغموض الذي يحيط بها ، ولم يكن الشعار الذي أطلق في ذلك الحين « الاتحاد والنظام والعمل » ليدل على معنى الثورة واتجاهها،بقدر ما كان يدل على الروح العسكرية

وراءها . ثم كانت الخلافات التي قسمت الثورة حول أسلوب الحكم وأهدافـــه ولاسيا بين عبد الناصر ومحمد نجيب ، وعبد الناصر وخالد محي الدين . وكان كل ذلك تعبيراً عن التفتيش عن الطريق ، طريق الثورة الصحيح . وبدأت الطريق تتضح وتأخذ مجراها الثوري السلمي بعد أن استقر الأمر لعبد الناصر عام ١٩٥٤، وبدأت الأنجازات الثورية تأخذ طريقها نحو التحقق .

ولم يكن الانقلاب ليتحول الى ثورة إذا لم يستند الى تنظيم قاعـــدة شعبية جماهيرية تتفاعل معه ويتفاعل معهـــا . وكان الانقلاب المصري من الانقلابات العسكرية القليلة التي أدركت هذا النقص في القوة الجماهيرية الموجودة ، منذ أيامه الأولى . فمضى يحاول تعويض هذا النقص . ففكر ، أولاً ، في السماح بالتنظيم الحزبي ثم ألغاه وأقام هيئة التحرير ثم ألغاها . ثم كان الاتحاد القومي بعدالوحدة ففشل بعد أن جاء تعبيراً عن استمرار سيطرة القوى الرجعية على المجتمع . ثم قام الاتحاد الاشتراكي بعد الانفصال ، ثم طلائع هذا الاتحاد . ولكن كان دائماً في هذه التنظيمات شيء تفتقر إليه هو الروح الدافعة الحية التي تجعل لهـــذه التنظيمات حياة ذاتية غير الحياة التي تستمدها من وجود السلطة والقوانين . ولم يكن بالأمكان مدها بهذه الروح ما دامت قد ولدت في ظل السلطة وبأوامرها، ولم تنبثق انبثاقاً ذاتياً من صميم الجماهير أيام نضالها السلبي . ولم يكن هذا تقصيراً من الثورة على أي حال ، فقد كان غياب هـذا التنظيم في السابق هو من جملة الأرث الذي ورثته الثورة من أيام الحكم الفاسد السابق . ولقـــد بذلت الثورة جهوداً ضخمة من أجل تعبئة هذا الفراغ في القاعدة الشعبية باستعمال الأذاعـة والتلفزيون والصحافة والخطابة والمؤتمرات الشعبية والاجتماعات ، ثم بشخصية الزعيم العملاقة . ومع ذلك فقد بقيت في القاعدة ترسبات لا تلين ، لأن هـذا التوجيه كله وهذه الجهود كلها ، كانت تصل الى القاعدة دائماً من السلطة ،من أعلى ، فكانت طريقاً من اتجاه واحد تنقل رسالة الحكم الى الشعب ، وقليلاً ما تنقل رسالة الشعب إلى الحكم .

ان شخصية الزعيم الفذة قد عوضت كثيراً من هذا النقص . ولا شك في أن تجاوب هذه الشخصية مع عواطف الجماهير وتفاعلها معها واستشفافها لأرادتها التي تفتقر الى وسائل الافصاح المباشر عنها ، قد خففت كثيراً من آثار هـذا النقص . وليس مستبعداً ان يكون شعور عبد الناصر بهـذا النقص هو الذي دفعه في فترة ما قبل الوحدة الى الانفتاح على الحركات القومية والتقدمية العربية لا في اقطارها فحسب ، ولا كحركات لاجئة فحسب ، بل سمح لها بالعمل في أوساط الشعب في مصر نفسها في كثير من الحرية .

خلال هذه الفترة بالذات تكونت شخصية عبد الناصر العربية ، وبدأت زعامته تخرج من حدود مصر لتكتسح قلوب الجمـــاهير العربية في كل مكان من الوطن العربي ، بقوة ليس لها مثل في التاريخ العربي الحديث على الاطـــلاق . وكانت انجازاته الثورية المتلاحقة ، من الاصلاح الزراعي وانهـــاء دور الاقطاع وتحرير الفلاحين من عبودية الاقطاعيـين ، وكسر طوق حصار السلاح الغربي ، واتباع سياسة الحيـــاد الأيجابي ، وتبني اعمال الفدائيين في فلسطين ، ثم تأميم القنال ، والوقفة الصامدة أمـــام العدوان الثلاثي ، فتأميم المصالح الاجنبية ، وتحقيق الجلاء ، والبدء في الثورة الصناعية ، وتوقيع اتفاقيـــة السد العالي ، كانت هذه الانجازات كلها ، وقـــد تلاحقت في مدى قصير لا يزيد على اربع سنوات ، تأخذ بلب الجماهير في كل مكان . هذه الجماهير المحرومة التي تملأ أرض الوطن ، والتي لا تكاد تنتهي من نضال حتى تبـدأ نضالاً ، وهي حيث هي من الحرمان من كل من الخبز ومن الكرامة معاً . ولكن أثر إنجازاته كلها ، على كثرتها وعمقها وتلاحقها ، لم تكن شيئاً كثيراً الى جانب الانجاز القومي الكبير الذي حققه حين استخلص مصر من براثن العزلة الأقليميـة التي وضعها فيهـا الحكم السابق والأحزاب السابقة ، وسار بها في التيار القومي العربي الصاعد الممتد من المحيط الى الخليج ، وحين فتح قلبه وقلب مصر للحركات العربية التقدمية المناضلة ، ودعم كل حركة تحرر في اي قطر عربي في عمق ثوري لا مجـال فيه للمواقف

السياسية المائعة .

بذلك كله دخل عبد الناصر قلب كل عربي ، وأصبح بحق زعيم الحركة التقدمية العربية وقائدها وملهمها. وكان التجاوب الرائع في الجماهير العربية وفي الأحزاب والحركات العربية تجاوباً خالصاً رائعاً حقق للعروبة من الانتصارات في الوطن العربي في هـذه الفترة مـا لم يتحقق مثله في أية فترة من تاريخنا الحديث . وتوجت هذه الانتصارات جميعاً بتحقيق الوحدة في شباط عـام ١٩٥٨ .

الى هنا وحزب البعث – وحديثنا قاصر على حزب البعث – الذي هو من الجماهير ومنبثق عنها ، منفتح على عبد الناصر والثورة المصرية انفتاحاً لا تحفظ فيه ، وعبد الناصر منفتح على حزب البعث انفتاحاً لا تحفظ فيه . بل ان حزب البعث يتابع في هذا الجو عمله في التوعية والتنظيم بين المصريين انفسهم في جو من الانفتاح والحرية لم يكن ليتاح له في مصر لولا هذه الثقة المتبادلة بين هذه الحركة الجماهيريه وبين هذا الزعيم الجماهيري .

ولسنا ندري حتى الآن سر التبدل المفاجىء الذي طرأ بعد الوحدة . وكان حل الحزب – وجميع الأحزاب – بادرة هذا التبدل الأولى . وعلى قسوة هذا الاجراء وعدم انسجامه مع مفهوم العمل الجماهيري والتنظيم الحزبي للجماهير ووظيفة الحزب في الثورة ، فقد تلقاه الحزب تلقياً ليناً . فالاحزاب كانت قد حلت في مصر وضيق عليهـا وعلى المنتسبين إليها ، ولكن الاحزاب التقدميـة كانت تعمل بحرية ولو بلا ترخيص .وكان هناك وعد بأنشاء « اتحاد قومي » لعله يوجد المناخ الملائم للعمل المنظم، دون ان يضحي بوظيفة الحزب ولو غير شكل تركيبه ، لا سيا وان الاهداف التي يتطلع الحزب الى تحقيقهـا لا تختلف عن الاهداف التي تريد ان تحققها الثورة . هـذا كله الى جانب ان الوحدة في ذاتها كانت كسباً كبيراً يستحق كل تضحية .

ولكن حل الحزب لم يكن إجراء صورياً . فقد تلاحقت الأحداث الصغيرة، وبدا أن ثمة فلسفة جديدة في الحكم ، فلسفة تنظر الى غياب القاعـــدة الحزبية المنظمة في مصر قبل الثورة لا نظرتها الى نقص خطير يجب العمل على تعويضه ، بل تنظر إليه باعتباره الوضع الصحيح الذي يجب نشره وتوسيعه في كل الوطن العربي . وبذلك تحول النقص الذي فرضته الظروف التاريخية إلى فضيلة ، وإلى فلسفة عقائدية يبشر بها ، وأصبحت الحركات الشعبية والأحزاب التقدميـــة الجماهيرية معطلة للتقدم العربي في نظر الثورة . وبدلاً من العمل على تطوير هذه الحركات والأحزاب واعطائها مجـال النمو والحركة والاتساع والنشاط ، إذا بالحكم يعلن حملته الشعواء على الأحزاب والحزبية تحت شعار « لا حزبية ولا احزاب » ويعتبر الانضمام الى حزب ، حتى في الأيام السابقة للوحدة ، مطعناً من المطاعن الأساسية ، وكأن الحياة الحزبية ظاهرة من ظواهر التخلف الموروث يجب القضاء عليها . وإذا بعملية تطهير واسعة تبدأ في صفوف الجيش والحكم والنقابات ، وتصبح الشغل الشاغل لبيروقراطية الدولة الجديدة في سورية المستندة الى عقلية المباحث البوليسية . ثم إذا بهذه الفلسفة الجديدة لا تقتصر على حدود دولة الوحدة بل تمتد الى خارجها ليصيب رشاشها كل حزب شعبي تقدمي ، على رغم أن هذه الاحزاب كلها كانت تخوض في ذلك الوقت معارك نضالها ضـد الاستعمار ، أو ضد الرجعية ، وإذا بجميع الأحزاب والحركات العربية متهمة ، واذا بها خائنة أو معطلة أو ... الخ . على رغم أن انتصارات الشعب كلها إنما تمت في هذه الفترة التي بلغت فيهـا الحركات التحررية الشعبية أوجها ، والتي تحالفت فيها مع عبد الناصر ، وتحالف عبد الناصر معها وتحققت « وحـــدة النضال العربي » .

نحن هنا لسنا في صدد تقييم أثر الفلسفة الجديدة على حركة التحرر العربي، فسنعود الى هذا البحث في الفصل الأخير من هذا الكتاب . يكفي ان نقول هنا ان الفلسفة الجديدة قد أوقفت المد الشعبي العربي ، وانهت عهد الانتصارات .

وبدأت النكسات تتوالى منذ ذلك الحين .

وأصاب حزب البعث من جراء ذلك أكثر مما أصاب أي حزب آخر وأية حركة أخرى داخل الجمهورية العربية المتحدة وخارجها . أما في خارجها ، فكما اغتنمت الدول العربية بعد حركة ٢٣ شباط الفرصة وانزلت بالحزب ضربات شديدة، اقتداء بما فعله المرتدون البعثيون أنفسهم، كذلك فعلت الدول العربية بالحزب في ذلك الحين. فكأن الجمهورية العربية المتحدة ، حين اعطت القدوة والمثل والمبرر لأضطهاد البعث والبعثيين ومن ورائهم الأحزاب والحزبيين، قد فتحت الباب على مصراعيه للدول الأخرى لتأخذ حريتها في الموضوع كما تريد وتشتهي . فقد كانت هذه الدول قبل ذلك تخشى من غضبة الرأي العام العربي حين يقال انها تضطهد القوى القومية التقدمية . ولكن بعد ان اصبح الحزب موضع اضطهاد الدولة العربية التقدمية الكبرى ، فلم يبق ما تخشى منه .

ولكن هذا الاضطهاد مع ذلك لم يكن اخطر ما اصاب الحزب ، ولا كان الاضطهاد في داخل الجمهورية ايضاً أخطر ما اصاب الحزب . ان اخطر ما اصاب الحزب فعلاً كان « الضياع » و « البلبلة » التي سببها هذا التبدل الأساسي في السياسة الناصرية بعد ان ربط الحزب مصيره بمصير الثورة الناصرية . وما زال هذا الضياع قائماً ومسيطراً حتى اليوم ، ساعد على تثبيته واستمراره ان الحزب لم يقيّم هذه التجربة حق التقييم ، ولا استخلص منها الدروس التي كان يجب ان يستخلصها ، وترك المجال واسعاً لسيطرة ردود الفعل الانعكاسية المجردة ، وحلولها محل التقييم العلمي السليم .

لقد حاولت القيادة القومية بعد أن أعيد تشكيلها في بيروت عام ١٩٥٩ أن تحافظ على توازن الحزب في هذه المعمعة الغامضة. فكانت موزعة القلب والعقل بين الميزات الضخمة التي حققها قيام حكم الوحدة ، هذه الدولة القوية التي جمعت

خمسة وثلاثين مليوناً من العرب ، وأحاطت بأسرائيل شمالا وجنوباً ، وحققت أملاً كان حلماً ، وبين هذا القضاء المخطط المدروس على الاندفاعة الشعبية التي أقامت الوحدة والتي لولاها لما تحققت . فبينما أصدر المؤتمر القومي الثالث قراراً بالموافقة على حل الحزب على أساس الأمر الواقع ، أصدر المؤتمر الرابع قراراً يدين هذا الحل . بينما اجتمع مجلس الحزب قبل الانفصال باسبوعين ليصدر قراراً بوجوب الدفاع عن الوحدة والحفاظ عليها ، مع إعلان المعارضة لنظام عبدالناصر ووسائله البيروقراطية البوليسية لعله يحول بذلك دون حتمية الانفصال التي أصبحت نذره في الجو واضحة كل الوضوح .

وكان لا بد لهذا الضياع من أن يؤثر في الحزب تأثيراً عميقاً وشديداً ، وأن يجعله شيعاً وأحزاباً .

فقد ولد جناح في الحزب يتابع عبد الناصر في سياسته الجديدة . ويرى أن تجربة حزب البعث ، والأحزاب الأخرى ، لم يبق لها من مبرر بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة وتبنيها لشعارات الحزب في الوحدة والحرية والاشتراكية . وان زعامة عبد الناصر للحركة القومية العربية تعطيها ، ولو بواسطة السلطة ، دفعة قوية إلى الأمام لا قبل لأي حركة أخرى بأعطاء مثلها . وان تكالب الاستعمار والرجعية العربية والعالميـــة على مكتسبات الشعب العربي في الوحدة ، ثم في الاشتراكية بعد التأميم ، تجعل من واجب الجماهير العربية أن تسند هذا الوضع القائم دون تردد أو تخاذل أو تفكير . وأن أي تردد في هذا قـــد يصل إلى مستوى الخيانة للقضية العربية . وأن تجربة الأحزاب إنما كانت نتيجة التفتيش عن الطريق ، اما وقد وجدت الطريق فلم يعد ثمة مبرر لوجودها . أما الجماهير الشعبية فقد اصبحت مطالبة بالتأييـد المطلق والانضباط وراء الدولة العربية ووراء زعيمها . وكتب عبدالله الريماوي ، زعيم هذا الجناح ، نشرة طويلة بهذا المعنى يعطيها مبرراتها المنطقية ، بعد فصله من الحزب .

وولد جناح آخر يرى ان عبد الناصر قد انقلب على القضية التي أؤتمن عليها ، وانه حقق للاستعمار والرجعية من أغراضها في قتل الدفقة الحيوية للشعب ما لم يكن الاستعمار والرجعية لتتمكنا من تحقيقـه مباشرة ومواجهة . وانه انتصر فعلاً في العدوان الثلاثي ، ولكن العدوان حوله من ثائر الى سياسي ، فقبـل وجود البوليس الدولي على حدود الهدنة مع اسرائيل ، وقد فتح خليج العقبة أمام الملاحة الاسرائيلية ، وقبل معونات القمح الامريكي الخ . وان ثورة عبد الناصر في الحقيقة ثورة مضادة همهـا امتصاص الحركة الشعبية بتبني شعاراتها ، وان الواجب الأول للحزب هو مقاومة عبد الناصر لأنه — في زعم هذا الجناح الذي تزعمه اكرم الحوراني — اخطر من الاستعمار نفسه ومن الرجعية المكشوفة .

ونشأ جناح ثالث ، ولا سيما بين العسكريين ، وبالتخصيص العسكريين الذين كانوا قد نقلوا أو « نفوا » على الأصح الى القطر المصري ، يستمد مفهومـه من المفهوم الناصري أكثر مما يستمده من مفاهيم البعث ، ولكنه يخالفه في الاتجاه. جناح ضاق صدره بالعمل الجماهيري الطويل الأمد ، وآمن بفوائـد الانقلاب العسكري الذي يختصر مسافة الطريق ويوصل الحزب الى السلطة في يوم واحد ، وبأن من الممكن تحقيق انجازات حكومية وشعبية عن طريق الاستيـلاء على السلطة لا يمكن تحقيق مثلها بالانتظار حتى تنضج القوة الشعبية والحركات الشعبية. وكانت حساسية هذا الجناح موجهة ضد ما أصاب اعضاءه من «الاتجاه الاقليمي» لحكم الوحدة في سورية وعلى الأخص في الجيش ، ومن اتجاه « القضاء على الحزبية والحزبيين » . فكان اتجاهاً مشابهاً للاتجاه الناصري في المحتوى ، معاكساً له في الاتجاه ، وبالتالي فقد كانوا « ناصريين سوريين » ضد عبد الناصر.

وبين هذه التناقضات الكبيرة نشأت اجنحة واجنحة . وبسبب غياب القيادة بعد حل الحزب ، وترك اعضاء الحزب يكوّنون ردود فعلهم كل حسب مزاجه الشخصي وحسب ما اصابه من اضطهاد أو امتيازات من الحكم القائم ،

تنوعت التناقضات ونشأت عشرات الكتل الصغيرة وتبعثر الحزب وتفتت ، وإن ادعى كل تكتل وكل جناح ، بأنه هو الحزب ، وانه على الحق وان غيره على ضلال .

ومن خلال هذه التناقضات والتيارات المتصارعـة حاولت القيادة القومية للحزب أن تحتفظ بموضوعيتها وأن تستند الى مفاهيمها ومبادئها ، وأن لا تذعن لردود الفعل الانعكاسية الفجة ، وأنتفرق بين مزايا عبد الناصر حاكماً ورئيس دولة ، وبين مآخذه في القضاء على زوح الجماهير المتمثلة في تنظيماتها الطوعية ، وأن تميز بين الوحدة وبين نظام حكم الوحدة ،وأنلا تسمح للرجعية وللأقليمية القطرية وللانفصالية أن تستغل أخطاء الوحدة لتتغذى وتنمو عليها ، ولتضرب الوحدة والاشتراكية . ولما عقد المؤتمر القومي الخامس ، في عهد الانفصال ،أكد هذا الإتجاه وفرق بين النقد الذي تفيدمنهالتقدمية العربية،وبينالنقدالذي يحاول أن يقضي على البقية الباقية من التقدمية العربية .فأكد طرحه للوحدة منجديد، وشرح مفهومه للوحـــدة ، ومعارضته لأخطائها ، ودعـا الى العمل مجدداً لاسترجاعها ، ولمقاومة الانفصال الرجعي ، ولفصل الأعضاء الذين يقاومون هذا الاتجاه .

بذلك خرجت القيادة القومية من نطاق ردود الفعل الانعكاسية ،وأخذت أسلوباً موضوعياً في معالجة هذا الأمر . ولكن هذا الموقف ، مع ذلك ، كان ينقصه أن يبرر علمياً ، وبالاستناد الى منطلقات الحزب ، وان يكون له سند عقائدي واضح . ولذلك فقد بقيت آثار من الجذب والدفع داخـــل التنظيم القومي نفسه ، وإلى اليوم .

لقد وضعت الظاهرة الناصرية جميع الأحزاب والحركات القومية والتقدمية العربية في موقف صعب . إنها أفقدتها مبرر وجودها، ثم لم تضع بديلا لهـــذا الوجود إلا عاطفة جماهيرية غـــير منظمة ، وبالتالي غير فعالة ، وإلا تنظيمات اعتباطية لا تغني عن تلك الأحزاب والحركات شيئاً . ولكن الموقف في سورية

بالنسبة لهذه الأحزاب والحركات أكثر صعوبة . فسورية كانت في وحدة مع مصر . ولقد تداخل فيها الموقف من الناصرية بالموقف من الوحدة تداخلاً ضاعف صعوبة الموقف . ولا شك أن كثيراً من الانشقاقات التي عاناها الحزب ، ومن الأجنحة الموجودة فيه إنما يرجع الى هذه الصعوبة ومحاولة الخروج منها .

ولا بد لنا من عودة الى هذا في الفصل الأخير من هذا الكتاب .

* * *

ثمة اتجاهان آخران منحرفان طرءا على الحزب أيضاً . الإتجاه «القطري» والاتجاه الذي أطلق على نفسه صفة « اليساري » . ولكننا سنؤجل بحثهما الآن لأنهما طرءا بعد قيام الوحدة ، وبشكل خاص بعد قيام حكم الحزب .

- ٦ -

الوضوح والغموض

عددنا في الصفحات السابقة بعض الاتجاهات الخطيرة التي طرأت على فكر الحزب وعلى تنظيمه ،وقلنا أكثر من مرة ان الحزب قد مهد لكثير من هذه الاتجاهات بتقصيره في تطوير فكرة ، بحيث اصبحت الأحداث أسبق منه . ولا بد لنا هنا من شيء من التفصيل في هذا المضمار .

لقد كانت ميزة حزبنا أنه كان الحزب العربي الوحيد الذي انطلق من نظرة كلية شاملة عميقة ، نابعة من التحليل العلمي للعوامل الفاعلة في المجتمع العربي .

ولقد سماها الاستاذ ميشيل « نظرة » ولم يسميها « نظرية » ، لأنه كان يدرك ما تحتاج إليه بعد من تطوير ، ومن تنمية وإنضاج حتى تصبح في مستوى النظرية .

الشيوعيون وحدهم هم الذين كانوا يملكون «نظرية » . ولكن نظريتهم كانت تعالج شؤون مجتمعنا العربي معالجة « الميتافيزيقا » . لم تكن تعالج شؤون المجتمع « الكائن » بل شؤون مجتمع متصور في الذهن . كانوا يتحدثون عن « طبقة الفلاحين » ولكن لا عن فلاحينا العرب . عن « طبقة البروليتاريا » لا عن عمالنا القليلين الذين لم يكونوا قد كونوا أي طبقة بعد . عن « طبقة البورجوازيين » والبورجوازية لم تكن قد ولدت وإنما سيطر على المجتمع إقطاع أرض وتجارة احتكار . عن « فائض الربح » وأثره في تكوين رأس المال، بينما لم يكن رأس المال الصناعي قد بدأ بعد. عن « الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية » ، لا عن الاستعمار القابع على رؤوس شعبنا ، ولا عن إمكانيات تحدي الاستعمار التي خلقها في جماهيرنا . ومن هنا فقد ظل بعيداً عن فهم معنى الصراع القومي ، وعن فهم معنى الحركات القومية التحررية ، وعن جماهير شعبنا وعن نضالها ، وثوارتها والتيارات المصطرعة في وسطها .

ونحن هنا يجب أن نعترف أن حزبنا لم يحافظ على المستوى الفكري الذي بدأ به . وان امكانات تطوير نظرة الحزب قد تجمدت ووقفت عند حد لا لا تتجاوزه . بينما كانت الأحداث تمر بالوطن العربي وفيه ، فتغير وجهه ، وتطرح معطيات جديدة لم تكن مطروحة بوضوح عند نشأة الحزب . وبعد ان كان فكر الحزب هو الذي يقوده ، وهو الذي يعيّن موقفه من الأحداث ، أصبحت الأحداث تسوق الحزب ، أو تجره ، وأصبح الحزب أسير ردود الفعل الصرفة ، وحلت « الشعارات » محل الفهم الفكري العميق .

لقد وقف الانتاج الفكري للحزب عند عام ١٩٥٧ لا يتجاوزه . وكل أدب

الحزب الفكري ، لا السياسي ، الذى يمكن ان نرجع إليه إنما يرجع الى ما قبل عام الوحدة ، إذا استثنينا بعض المقالات التي تظهر هنا وهناك أحياناً ، ليختفي أثرها في اليوم الذي تظهر فيه . مع ان هذه الفترة بالذات قد رافقتها تطورات عظيمة وأساسية في المجتمع العربي كانت تحتاج جميعاً الى دراسة والى تحليل والى تطوير فكر الحزب بحيث يواكبها على الأقل ان لم يسبقها .

يكفي أن نذكر على رأس هذه التطورات ، استقلال شمال افريقيا ودخولها حلبة الصراع العربي ، أو قيام الوحـــدة وانتكاستها ، أو ظاهرة الانقلابات العسكرية المتكررة ، أو دخول الاشتراكية مرحلة التطبيق العملي ، أو انحسار مظاهر الحرية ، أو توقف قوة المد الشعبي . كل هذه في الحقيقة ظواهر لم تنل من حزبنا – ولا من غـــيره أيضاً – أي عناية فكرية عميقة إذا استثنينا المواقف السياسية المرتجلة منها .

الى جانب ذلك فقد طرأت تغيرات أساسية ، كذلك ، في السياسة العالمية . فالشيوعية اليوم غير الشيوعية أيام ستالين . وكتلة الدول الشرقية الاشتراكية لم تعد تلك الكتلة الصلدة التي كانت قبل سنوات. والاستعمار غيّر مراكزه وألوانه ولم يعد نفس الاستعمار الأول ، وكتلة الدول الغربية لم تبق أيضاً كتلة ، فقـد خرجت منها فرنسا بمفهوم جديد وفلسفة جديدة . ودول العـالم الثالث بدأت ترزح تحت ضغط مشاكل التنمية . وتحول اهتمامهـــا من المواقف السياسية الى المواقف الاقتصادية وانقسمت كذلك على نفسها انقساماً خطيراً .

كل هذا طرح معطيات جديدة لم تكن مطروحة بهذا الشكل عام ١٩٥٧ أو قبله . وكل ذلك كان يحتاج منا الى توضيح جديد وتطوير للفكر وربط لهـــذه التطورات بالمنطلقات الأساسية للحزب . ولكن الواقع أن شيئاً من هـذا لم يحصل .

ولا ريب أن هذا كان له أثر كبير على مـــا أصاب الحزب من انحرافات

وانشقاقات . ما الذي يمكن أن نعرضه من أدب الحزب ، الآن ، على أي عضو جديد في الحزب ؟ ما الذي يمكن أن نقدمه له من غذاء فكري ؟ هل نملك غير كتابات الحزب الأولى ؟ هل نملك غير مجموعات النشرات والمقالات المتفرقة التي جمعت في سلسلة « نضال البعث » ؟ هل نملك غير اربعة أو خمسة كتب تكاد تكون كلها ، قد صدرت قبل عام الوحدة ؟ هل تجيب هذه الكتب والمقالات على تساؤلات هذا العضو الآن ؟ هـذا كله في الوقت الذي يتعرض فيه الشاب الحزبي والمواطن العربي إلى سيل من الكتب الرخيصة التي يضعها الاستعمار بين يديه من جهة ، والتي تضعها الشيوعية العالمية من جهة أخرى . إن الاطلاع على أدب العالم السياسي ، شرقياً كان أو غربياً ، ضرورة قيمة لاستكمال تثقيف أي مواطن واعٍ أو في طريق الوعي . ولكن أن نتركه نهباً لهذه الثقافات المتعارضة لتلتصق به التصاقاً خارجياً شيء غـير أن نثقفه بفهم مجتمعه ونطعمه في نفس الوقت بالثقافات العالمية ليتمثلها في كيانه العربي .

ولا مجال لنا في ان نفخر بأننا ما زلنا ، على رغم كل هذا النقص ، أكثر الأحزاب العربية اهتماماً بالعقيدة والتثقيف وأعمقها صلة بالعوامل الفاعلة في المجتمع العربي . فذلك لن ينقـذنا من مصير محتوم ، باللهاث وراء الاحداث ، وفقدان هذه الصفة العقائدية التي هي مبرر وجودنا إن لم نعوض ، بسرعة ، هذا النقص الخطير .

هذا النقص كان له ثلاث نتائج وخيمة العواقب . أولها الجهل التام بعقيدة الحزب الأساسية . ولعل من أكثر الأمور إغراقاً في الغرابة ان يصل حزب البعث الى هذه النتيجة وهو الذي كان متهماً بأنه حزب « المثقفين » . ساعد على ذلك صرف الجهد الكثير على العمل السياسي والنضالي على حساب العمل الثقافي . ان العمل السياسي والنضالي في ذاته واجب محتم على كل حزبي ، وهو اساس وجود الحزب ووظيفته . ولكن الحزب ، منذ نشأته ، لم يقدر العمل لأنه عمل ، بل لأنه عمل واعٍ وهادف . وإذا لم يقرن هـذا العمل بالتثقيف الفكري المستمر ، ليتمكن

الحزب من نشر الوعي بين صفوف كل الجماهير التي يناضل في وسطها نزل الى مستوى الاحزاب السياسية العادية المنفعلة بالاحداث ، لا الفاعلة فيها . ان اهمية حزبنا لا تنبع من كونه يضم مناضلين فحسب . فالتاريخ العربي الحديث لم يخل يوماً من مناضليه وابطاله وشهدائه وثواره. والحزب لم يزد في هذا الباب سوى أن يتابع ما بدأته أجيال كثيرة من قبله . ان اهمية حزب البعث التاريخية انما تنبع من قدرته على تطبيق النظرة العلمية على عمليات النضال ، وتوجيهها ، وتحويلها من « كيشوتية » هوجاء الى نضال ايجابي منتج . إن العمل التثقيفي لا بد ان يسير جنباً الى جنب مع العمل النضالي والسياسي .

ساعد على انتشار الجهل ايضاً وصول الحزب الى الحكم ووقوع كثرة أعضائه تحت ضغط الأحداث الملحة ، ووقوع بعضهم تحت ضغط الانتهازية والوصولية وانضمام الكثيرين الى الحزب دون تهيئة سابقة أو إعداد سليم . وهذه الفئة المنضمة حديثاً ، دون توعية سابقة أو لاحقة، لا بد أن تكون مصدر خطر على الحزب ، إذا لم تبذل جهود منظمة في سبيل « تقنية » طاقاتها النضالية الكامنة العفوية الفطرية وتوجيهها توجيهاً سليماً بالتوعية المستمرة والتثقيف المركز . ويزداد خطرها في ظلَ « الديموقراطية المركزية » التي تجعل قيادات الحزب مسؤولة أمام قواعده، لأن هذه المسؤولية ، إذا قرنت بالجهل ، استعبدتها « الشعارات » بدل ان يفجر وعيها الفكر ، وأصبحت نهباً للاغراء والرشوة والانتهازية .

لقد عانى الحزب الشيوعي ، بعد الثورة ، من هذه الظاهرة كذلك . فبدأ الحزب عملية « تطهير » أنزلت عدد أعضائه إلى النصف (من حوالي ٤٠٠و٠٠٠ الى حوالي ٢٠٠و٠٠٠) . ولكن « لينين » لم يكتف بعملية التطهير . فقد كان دائماً حريصاً كل الحرص على تثقيف أعضائه قبل الثورة وبعدها . وقد كانت « علامة » وجود الحزب في أي مكان اصداره لجريدة حزبية سرية أو علنية كانت قراءتها إجبارية ، فقد أنتج بعد الثورة بعض أجمل ما كتب على رغم كل

ضغط الأحداث التي تعرض لها وتعرضت لها الثورة .

وكانت النتيجة الثانية لهذا النقص هي حلول الشعار محل الفكر . كلمات قصار ، تلقى بشكل شعارات ، أصبحت تغني عن كل الفكر الذي وراء هذه الشعارات . والشعار، في الواقع ، إنما يلخص فكراً ، وليس هو نفسه كياناً قائماً بذاته . ولكن الضحالة الفكرية التي سيطرت على الحزب جعلت تلقف الأعضاء للشعار أسهل منالاً من الدراسة الفكرية التي تحتاج إلى جهد . وقد كان لهـــذه النتيجة أثر كبير في الانقسامات التي طرأت على الحزب ، وأصبحت الشعارات ، الفارغة من محتواها الفكري ، موضع صراع يستر أغراضاً أخرى . وأصبحت نعوت الوحدوية والانفصالية،القطرية والقومية ، البورجوازيةوالطبقة الكادحة ، اليمين واليسار ، نعوتاً تستعمل لتنفيذ أغراض أكثر مما تستعمل لما وراءها من فكر وعقيدة .

وكانت النتيجة الثالثة لهذا النقص في الوعي والتثقيف تغليف الانقسامات الحزبية ذات الطابع السياسي أو الطابع الشخصي بغـلاف الخلافات العقائدية الفكرية ، دون أن يكون وراءها فكر مدروس ، بل مواقف انفعالية راجعة الى فراغ فكري وأسباب لا علاقة لها بالفكر .

ولكن أسوأ نتائج هذا الجهل والفراغ أنه عند غياب القاعدةالفكريةالسليمة التي يقوم عليها الحزب ، تحل الروابط « التخلفية »محل الروابط العقائدية .وإذا بكل الأمراض التي جاء الحزب من أجل القضاء عليها في المجتمع المتخلف تنبت وتزدهر . فمن الولاء الشخصي ، الى التبعية الأقطاعية ، الى الرباط العشائري ، كل ذلك يصبح « الرابطة » الأهم في الحزب .

***

لقد حاول الحزب مرة واحدة بعد الوحدةأن يعالج هذا النقص النظري ،

وذلك في المؤتمر القومي السادس حين ناقش تقريراً عقائدياً أصدره بعد ذلك باسم «بعض المنطلقات النظرية». ولقد كان هذا التقرير قفزة إلى أمام من حيث أنه سجل، رسمياً، وعن طريق مؤتمر قومي، انتقال الحزب من مرحلة الأيمان بالاشتراكية إلى مرحلة العمل على تطبيقها .

ولكن هذا التقرير كان يشتمل على ثغرتين أساسيتين تضعفان من قيمته «النظرية» . أولاهما أن هناك «انفصاماً» بين اتجاهه القومي الذي يبدو في مقدمته، وبين اتجاهه الطبقي الذي يبدو في مادة التقرير الاساسية . وهذا الفصام كان أساساً لانحرافات عديدة أصابت الحزب بعد ذلك وحاولت فصل الخط اليساري فصلاً تاماً، واعتبار الخط القومي مرحلة انتهى أمرها أو كاد، وان من الواجب ان يخلفها الخط اليساري الطبقي . ان الحزب، طبعاً، لا علاقة له بهذا الفصام وما بني عليه من انحرافات. فالصراع الطبقي في نظر الحزب متفرع عن الصراع القومي الذي هو اساس كل معارك التحرير التقدمية في الوطن العربي وفي قارتي آسيا وأفريقيا .

وثانيتهما ان هذا التقرير لم يتجاوز ان يكون «شرحاً» لمفاهيم الوحدة والحرية والاشتراكية كما طورتها الاحداث وكما يتصور الحزب ان تكون . فكان بذلك تقريراً «وصفياً» لهذه المفاهيم وكيف يريد لها الحزب أن تكون . ولقد قلنا قبل هذا ان هذا الاسلوب ليس بالاسلوب العلمي في بحث الفكر السياسي والاجتماعي . وهو بالتأكيد ليس من الاشتراكية العلمية التي يزعم الاستناد إليها. وإنما هو طريقة «طوبائية» و «رومانتيكية» حالمة . فالاشتراكية الطوبائية أو الرومانتيكية تنتقل من السخط على الواقع الحاضر مباشرة الى «تصور» المجتمع المقبل أو الى «أهداف» تريد أن تحققها، لأن في تحقيقها، كما يتبادر الى الذهن علاج أمراض هذا المجتمع. ولكن الاشتراكية العلمية، وحزب البعث معها في ذلك، لا تنطلق مما «نريد» . ولكن الذي «نريد» ينطلق من واقع هذا المجتمع . وبالتالي فأن إرادتنا نابعة من فهمنا لظروف الصراعات الاساسية التي يخوضها

مجتمعنا ، ومراقبة تطور العوامل الفاعلة فيها ، ومعرفة المصير الذي ترسمه. ومن هنا فأن « إرادتنا » ليست إرادة ذاتية حالمة ، بل هي دفع لعجلة التاريخ الحي في طريق تطوره الحتمي .

نحن ، مثلاً ، لسنا حزباً يعمل لتحقيق الوحدة لأنه يريدها ، او لأنها أفضل من التجزئة . نحن حزب يعمل من أجل تحقيق الوحدة لأنه يدرك ان الوحدة مصير طبيعي لمحصلة العوامل المتفاعلة في المجتمع العربي المجزأ المتخلف الذي حاول الاستعمار أن يقضي فيه على الشعور بالذات . إن وظيفة الحزب هنا هو ان يدفع عوامل التقدم نحو الوحدة ، ويقضي على العوامل التي تمنع تحقيقها أو تؤخرها . إنه بذلك يسير مع التاريخ ويكون علمياً .

ونحن لسنا اشتراكيين لأن الاشتراكية افضل من الرأسمالية وإلا لكنا اشتراكيين طوبائيين . نحن اشتراكيون لمعرفتنا ، نتيجة استقرائنا لعوامل الصراع في مجتمعنا ، بحتمية التطور القومي تطوراً اشتراكياً في بلادنا المتخلفة .

ولأن هذا التقرير قد خلا من تحليل هذه العوامل ، فقد خلا بالتالي من رسم الطريق التي توصل الى تحقيق الاهداف التي ذكرها، أي خلا من رسم استراتيجية لا تكون الاشتراكية علمية إلا بها .

وبسبب هاتين الثغرتين ، اللتين كان الحزب دائماً حريصاً على أن لا يقع فيهما، يلحظ المرء انقطاعاً بين فكر الحزب الماضي وفكره المرسوم في هذا التقرير ، حتى ليكاد يشعر بأنه جاء ليحل محل الفكر القديم لا ليطوره ، لينقضه لا لينميه . ان كتابات الحزب الأولى غنية بالنفاذ الى قلب معطيات الواقع الذي يعيش فيه مجتمعنا العربي ، غنية بشرح المفهوم النضالي للتناقضات الفاعلة في المجتمع، قليلة الاهتمام بتصور مجتمع المستقبل — بل إن الاستاذ ميشيل في إحدى مقالاته يرفض ان يبحث صورة هذا المجتمع .

ولا شك ان تعويض هذا النقص سيظل واجباً ملحاً حتى يتم .

***

انني لا اعتقد ان التوضيح النظري ، وتطوير النظرة الى نظرية ، سوف يحول دون وقوع الانحرافات والانشقاقات في الحزب . ان لمعظم هـــذه الانحرافات والانشقاقات أسباباً نفسية وخلقيـة ومصلحية لا تمت الى فكر الحزب بصلة . ولكنها تستغل هذا النقص النظري لتبرير مواقفها وإعطائهـا صورة الموقف العقائـدي .



الفصل الثاني

من الانفصال إلى المؤتمر القومي الثامن

في الفصل الأول من هذا الكتاب تحدثنا عن ماهيـــة حزب البعث ، وعن العوامل التي هيأت لأزمات الحزب بعامة ، والتي لم تكن ازمة القطر السوري إلا صورة واضحة ومكبرة عنها .

في الفصلين القادمين سوف نتحدث عن الاحداث التي مرت على الحزب بين قيام الوحـــدة وبين ٢٣ شباط ، لا من ناحيتها التاريخية ، ولكن من حيث دلالاتها ، حتى نسهم في فتح أعين الشعب العربي على الاخطـــار التي تهدده ، ليتمكن هذا الشعب من تلمس طريقه في المستقبل بوعي أعمق ، وبأدراك علمي ، ولكي يتجنب الوقوع في نفس الاخطاء مرة أخرى .

ان الانشقاقات والانحرافات التي أصابت الحزب ليست بدعـــاً في تاريخ الحركات الثورية . ولكن يجب -على الاقل- أن تتغير عوامل الانقسام وتختلف ، وترتفع في المستوى ، وأن يكون فيها غنى للحركة العربية التقدمية ، لا هزال وفقر ونكسات .

لذلك فأن دراسة الاحداث في القطر السوري لن تكون غايتنا منها مجرد

القصص . بل سأبعد عن القصص ما أمكن ، وعن رواية الاحداث ، إلا بالقدر الذي تؤثر فيه الرواية على إلقاء مزيد من النور على الدلالات .

– ١ –

الضربة الأولى

عند قيام الجمهورية العربية المتحدة حل الحزب . وكان هذا الحل أكبر ضربة وجهت الى الحزب منذ قيامه ، وكان لهذا الحل آثار بعيدة المدى .

١ – لقد كان تحقيق الوحدة ، الذي كان حل الحزب ثمناً له ، نصراً عظيماً ساحقاً لحركة القومية العربية . ولكن كان يجب أن يعي المسؤولون ، في الحزب وفي القاهرة ، أن الذي حقق الوحدة بالفعل لم يكن عبد الناصر ولا حزب البعث ، بل قوة الجماهير الشعبية المتدفقة التي اكتشفت ذاتها وحقيقتها ، بقيادة عبد الناصر وحزب البعث . وأن حل الحزب يوم قيام الوحدة معناه ضرب الوحدة الضربة الأولى يوم قيامها . فالحزب العقائدي المنظم ليس له في قيادة الجماهير بديل . إن بديله الوحيد هو قيادة الجماهير بالدولة وأجهزة الدولة ولاسيما أجهزة القمع ، وأجهزة الدعاية . وهذه الأجهزة لا تقود الجماهير ولكن تخضعها .

٢ – ويزداد الأمر خطورة حين تتطور الأمور بعد ذلك ، فلا يكتفى بحل الحزب والأحزاب في الجمهورية العربيـــة المتحدة ، بل يرفع شعار « اللاحزبية » وتعتبر الحزبية جريمة لا تغتفر . ويطرح هذا الشعار في

أنحاء الوطن العربي ليضرب حركة المقاومة في كل قطر ، وليفقدها ايمانها بالحتمية التاريخية لوجودها ، وليحل الفوضى الفكرية والروح الاتكالية واللامبالاة محل القيادة العقائدية المنظمة . ان حزب البعث ، وكل الأحزاب الأخرى ، عقائدية وسياسية ، لم تتمكن ، على رغم دفع الأثمان الغالية من التضحيات ومن النضال القاسي العنيف من استعادة قوتها الشعبية بعد ذلك في أي قطر . وتحققت للرجعية بذلك فرص لتثبيت أقدامها لم تتحقق لها من قبل. وكان لها في تصرف الدولة الرائدة للتقدمية العربية أكبر مبرر وقدوة .

ولم يكن ممكناً ان توجه مثل هذه الضربة التي وجهها حكم الوحدة من أية قوة استعمارية أو رجعية . مثل هذه القوى قادرة على إصدار أوامر الحل . ولكن هذه الاوامر إنما تزيد من إرادة التحدي و من الغليان ، وبالتالي تضيف قوة جديدة إلى قوة الحزب بدلاً من إضعافه .

٣ – إن محاولة تعويض الحزب بالتنظيم الشعبي الواسع ليس تعويضاً على الاطلاق . فحتى التنظيم الجماهيري الواسع ، كالاتحاد القومي أو الاتحاد الأشتراكي ، يحتاج الى حزب موجه ذي عقائدية واضحة وفهم فكري مدروس يكون نواة له ومحوراً. وإلا كان التنظيم الشعبي وعدم التنظيم سيان . ولو كان الشعب نفسه ، وبكل جماهيره ، قائداً لما احتاج الامر الى ثورة . ان الثورة نفسها حين تنشأ بين جماهير الشعب ، وكثيراً ما تفعل ، دون قيادة ، إنما تتمكن من التعبير عن السخط الذي يعتمل في قلوب الشعب ، ولكنها لا يمكن أن تعبر عن أي برنامج عمل إذا لم يكن بين جماهير الشعب قلة طليعية واعية متجاوبة مع ثورة الجماهير تقود هذه الثورة للمصير الذي هو الاستجابة الكاملة لعوامل

السخط الانفعالية [1] .

٤ – لقد كان حل الحزب ضربة شديدة للحزب ، ولم تكن لتنسجم مع العقيدة الحزبية التي بشر بها الحزب . ومع ذلك فقد كان من الممكن احتمال بعض نتائج الحل لو ان الحزب أدرك شدة الضربة ومعناها ، ولكن يبدو أن الفرحة بتحقيق الوحدة قد غطت على الكثير من إمكانيات وضوح الرؤية . فقد كان واضحاً ، مثلاً ، أن الحل إنما يقتصر على الجمهورية العربية المتحدة فحسب . وكان يجب أن يعقد مؤتمر قومي حالاً ، ولو لم يمثل فيه الحزب في الجمهورية ، لقيادة الحزب في بقية أنحاء الوطن العربي . ولكن المؤتمر لم يعقد الا بعد عام ونصف من الحل ، وبعد أن ساءت العلاقات بين الحزب وبين قادة الجمهورية . بالأضافة إلى ذلك ، فقد تخلى كل القادة السوريين عن الحزب القومي نفسه ، مع أنهم كانوا أعضاء في قيادته القومية – المفروض انها لم تحل – . ولم يبادر الى هذه المهمة إلا الاستاذ ميشيل عفلق . وكأن الحزب بالنسبة إليهم ، لم ينته في

---

١ – يقول لينين « اذا حاول الحزب ان يضم كل البروليتاريا أو معظمها فانه يصبح صورة للأختلافات الموجودة في صفوف البروليتاريا . سيضم ضعفها كما يضم قوتها ، يضم جهلها كما يضم تطلعها الاشتراكي ، يضم تخلفها كما يضم تطلعاتها ، وسوف يصبح صورة باهتة للطبقة العاملة بدل ان يكون قائدها وموجهها ومنظمها » . ستالين ، تأليف اسحق دوتشر ص ٧٢ .

ويقول الاستاذ عفلق « لو ان اكثرية الشعب كانت قادرة على وعي مساوىء الاوضاع حق الوعي ، لو انها كانت قادرة على تنظيم صفوفها حق التنظيم ، ولو انها كانت تسير في نفسها في طريق النضال الجدي لتبديل الاوضاع ، إذن لما كانت المرحلة الانقلابية ، ولما كانت الأمة بحاجة لانقلاب في حياتها وأوضاعها للنهوض ، بل لسارت إليه وتقدمت عن طريق التطور الطبيعي » في سبيل البعث ، ص ١٨٦ ط ٣ .

الجمهورية العربية المتحدة فحسب ، بل وفي كل الوطن العربي . وتركوا الحزب خارج الجمهورية لمصيره ، يدير اموره بنفسه ، بلا قيادة ، مع أنهم كانوا قادته القوميين منذ نشأته حتى حله . وبعد هذا كله يجتمع المؤتمر القومي الثالث فيوافق على قرار الحل ، ثم يجتمع الرابع فيرفضه . ويبقى الحزب موزع القلب والعقل .

٥ – ومع ذلك ، وعلى رغم الأثر الكبير لحل الحزب على كل فروع الحزب في الأقطار العربية ، فقد كان أثره أضخم وأكبر على الحزبيين في سورية .

لقد آلم قرار الحل الحزبيين ألماً عظيماً . ولكن املهم العريض في ما يمكن ان تتحول إليه الوحدة من زحف عربي جماهيري مقدس ، ووهمهم في أنهم سيكونون على أي حال في طليعة هذا الزحف ، ساهم الى حد كبير في تخفيف ألمهم . ولكن ما ان بدأت معالم السياسة الجديدة لدولة الوحدة تظهر في محاولة القضاء على كل أثر من آثار الحزب ، حتى الأثر العقلي العقائدي الذي لا يمكن ان يزول بقانون أو أمر حل ، حتى بدأ الضياع ينفذ الى قلوب البعثيين .

وضاعف انعدام القيادة والتوجيه ، بل حرص القادة على ان لا يقودوا ولا يوجهوا ، خشية ان يتهموا بأعادة تنظيم الحزب ، من هذا الضياع . وإذا بخيبة الأمل تكاد تصيب الحزبيين السابقين . بعضهم ، على ألمه وضياعه ، رأى ان المحافظة على الوحدة ، وهي أمل العرب الذي لا يتحقق كل يوم ، تقتضيه ان ينام على أمله ، وأن يدعم الوضع القائم . بعضهم رأى فيما يجري من تصفية للحزب وللحزبيين شيئاً كالتآمر ،

لا على الحزب وحده ، ولكن على الحركة القومية العربية كلها ، بل اتجه بعض هؤلاء الى العمل للانفصال بدعوى ان الوحـــدة عمل استعماري امريكي – ودليل ذلك في زعمهم ان قوى الاستعمار لم تحارب هـذه الوحدة بل رضيت عنها (كذا) . أما الأكثرية العظمى فقد ضاعت في متاهات بين هذين الخطين المتناقضين ،ولم يبق ثمة حزب ولا بقايا حزب بل فتات حزب .

٦ – ثم انتقل هذا الضياع حتى إلى القيادة القومية نفسها ولا سيما بعد تطور المعركة بين عبد الناصر وبين الحزب الى مستوى العداء السافر وشتم الحزب واتهامه بالخيانة والعمالة للاستخبارات والألحاد (كذا) . ولكن القيادة القومية ، على العموم ، بذلت جهدها لتغليب المصلحة القومية العليا على المواقف الانفعالية في المعركة ، وحاولت إنقاذ أحسن ما في الدنيين ، وامتنعت عن الرد بنفس اللهجة . بل لقد حكّمت العقـــل والمصلحة فأيدت ، مثلاً ، قرارات التأميم حين صدورها واعتبرتها خطوة ثورية الى الأمام ، على رغم ان الهجوم على الحزب حينذاك كان قد بلغ اقصى مداه . ثم قررت في مجلس الحزب الذي عقـــد في برمانا بين ١٤ – ٢١ ايلول ١٩٦١ الدفاع عن الوحدة من جهة ، ومهاجمة النظام القائم من جهة اخرى . ولكن الانفصال ، بعـد ذلك بأسبوع ، طرح وضعاً جديداً .

- ٢ -

عودة الروح

وجاءت ضربة الانفصال عنيفة وقاسية . ولم يكن الحزب قـــد هيأ نفسه لمواجهتها . وبالرغم من أن مجلس الحزب كان قد انعقد لمدة أسبوع ، وبحث فيما بحثه نذر الانفصال ، وخطط لكيفية درء هذا الخطر ، فأنه لم يبحث كيف يواجه الانفصال إذا حدث ، لأنه لم يكن ليتصوره بهذا القرب . فلم تصدر القيـــادة القومية بيانها الأول بشجب الانفصال إلا بعد سبعة ايام من وقوعه . ولم تقيم معناه وأثره الا بعد خمسة أشهر بمناسبة عيد الوحدة ، فأوضحت بذلك موقف الحزب التاريخي ، وفرقت بين أخطاء الوحدة وجريمة الانفصال .

أما الحزبيون السابقون في سورية فقـد أضاف الانفصال بلبلة جديدة الى بلبلتهم السابقة . فتوزعوا بين مؤيد للانفصال مترام على الانفصاليين الى حـد التعاون مع الرجعية التي رعته ، وبين معارض للانفصال ومطالب بالنضال من أجل ارجاع الوحدة المفقودة . واستولى على الأكثرية العظمى من الحزبيين حيرة وقلق زرع اليأس في قلوبهم ومزقهم مزقاً وشيعاً . حتى الاستاذ صلاح البيطار ، وهو من هو من تأسيس الحزب وقيادته ، وقع في البلبلة ، ووقع تلك الوثيقـــة المشؤومة التي عرفت بوثيقة الانفصال .

وكما توزعت الآراء في قضية الوحدة والانفصال ، كذلك توزعت في قضية

الحزب نفسه ، اعادة تنظيمه وقيادته وسياسته .

فكان هناك من اتهم قيـادة الحزب ، ولاسيما الأساتذة الثلاثة ، أي عفلق والبيطار والحوراني ـ بالتقصير ، وأنهم يتحملون « وزر » إيصـال البلاد إلى الوحدة بغير ضمانات ،وبالتالي الى حل الحزب ، وطالبوا بأقصائهم وإعادةتنظيم الحزب من القواعد . وهؤلاء سموا « بالقطريين » .

وهناك من رأى « لمّ »الحزبيين السابقين ،وعقد مؤتمر منهم أو من مندوبيهم ، يعيد تنظيم الحزب ، ثم يقرر هذا المؤتمر الموقف السياسي للحزب ولاسيما من قضيتي الوحدة والانفصال ، والرجعية والتقدمية .

وهناك من رأى أن الحزب ، إذا كان قد حل في سورية ، فهو لم يحـل في خارج القطر السوري وما يزال موجوداً في الوطن العربي وله قيادتـه القومية ، وأن هذه القيادة هي التي يجب ان تقدم على اعادة تنظيم الحزب على أساس من موقف مقرر من الوحدة ومن التقدميـــة . وسمي هؤلاء « القوميون ».

فدعت القيادة القومية إلى عقـد المؤتمر الخامس للنظر في هذين الموضوعين : الموقف السياسي ، وإعادة تنظيم الحزب ، فقرر ، فيما يتعلق بالموقف السياسي ، تأكيد الحزب على الوحدة وتمسكه بها ومعارضته للانفصال ، وربطه بين الوحدة والتقدمية ، وبين الانفصال والرجعية ، وحدد اخطاء الوحدة ودعا الى تجنبها، كما دعا الى وحدة القوى الوحدوية التقدمية في الوطن العربي . وكان همه ان يقف مد التيار الرجعي الانفصالي الذي كان قد وصل اقصى مداه مستغلاً أخطاء الوحدة ، ومتاجراً بها ليثبت أقدامه ، والذي كان قد شمل حتى بعض قواعد الحزب بل بعض قياداتـــه . كما أوكل المؤتمر الى القيادة القومية الجديدة التي

انتخبها إعادة تنظيم الحزب في القطر السوري على أساس الموقف السياسي السابق .

وهكذا انتهى الحزب السابق الى ان يركز نفسه في اربعة تشكيلات على الأقل . تشكيل القيادة القومية ، وتشكيل الوحدويين الاشتراكيين ، وكان طابع هـذين التشكيلين العمل للوحدة . وتشكيل القطريين وتشكيل الحورانيين ، وكان طابعهما تأييد الانفصال. ولكن الأكثرية العظمى من الحزبيين ظلت فريسة اليأس والبلبلة ، ولم تدخل في أي تشكيل من هـذه التشكيلات .

أهم من ذلك كله ان جماهيرية الحزب خلال السنوات التي انقضت بين حل الحزب وبين اعادة تنظيمه كانت قد ضربت في الصميم . تعاون على ذلك اجهزة الحكم أيام الوحدة ، والدعاية المصطنعة التي ركزتها ضده ، ثم الرجعية المحلية التي وقفت في هذه المعركة مع الحكم ضد الحزب – ظناً منها ان الاشتراكية داء من ادواء البعث وان عبد الناصر خال من هذا المرض – ، ثم الرجعية أيام الانفصال ، فالشيوعية و « الناصرية » . على ان الموقف الذي اعلنه الحزب بعد مؤتمره الخامس ، ولا سيما في جريدته « البعث » التي اعاد اصدارها ، استرجع بعض هذه الجماهيرية ، بعد أن انكشف تماماً الوجه الرجعي للحكم في سورية ، وبدأ الشعب يستفيق من الصدمة التي أصابه بها الانفصال .

- ٣ -

النصر الأول والنكسة الاولى

كان الحزب في العراق أقـــل منظمات الحزب تأثراً بالمعركة التي نشبت بين عبد الناصر وبين الحزب . وكان الفضل في ذلك يعود بالدرجة الأولى الى المقاومة الشرسة التي اظهرها عبد الكريم قاسم للخط القومي كله فدفع جميع القوميين، بعثيين وناصريين وغيرهم ، الى تشكيل جبهة قومية واحدة تخوض المعركة ضد العهد الشعوبي اللاقومي الذي استعدى جميع عناصر سكان العراق قاطبة ، ما عدا القلة الشيوعية ، والذي رسم خطاً واضحاً ، لا سيا بعد حملات الاضطهـاد الوحشية التي جرت اثر فشل ثورة الشواف وما رافقها من تقتيـــل وتعذيب وسحل وشنق في الشوارع ، بين خط الجماهير القومي وخط الدولة الشعوبي الانفصالي الدكتاتوري . وكان حزب البعث الهدف الأول لهذا الاضطهاد، وكان ايضاً النواة القوية المنظمة للجبهة القومية وقائدها .

والتفت جماهير الشعب حول الحزب ، ونظم الحزب وجوده في الجماهير ، بين الطلبة والعمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة والمتوسطة تنظيماً رائعاً على رغم كل ما تعرض له من مقاومة واضطهاد . وكذلك نظم وجوده في الجيش ، وقام بتجربة رائدة في تاريخ الحزب هي « تبعية » التنظيم العسكري للقيـادة المدنية . وبينما كان الحزب يعاني من الانقسام والضياع في كل مكان ، كان في العراق يقود المعركة الجماهيرية بحزم وإبداع ليكون « القائد الوحيد » لهذه الجماهير ، بفضل القيادة البطولية لعلي الصالح السعدي . ولم تتأثر المعركة حين انسحب

« الناصريون » من الجبهة عندما اشتدت حملات عبد الناصر على الحزب ، بل لعل الجماهير رأت في الانسحاب دلالة تخريب لم تجد لها مبرراً في تلك الظروف القاسية التي كان يعيشها الشعب في العراق . واستمرت المعركة على حدتها الأولى ، بل كانت تزداد حدة كل يوم .

واستفادت قيادة قطر العراق من تجربة محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم التي أقدم عليها قياديو الحزب في العراق آنئذ دون استشارة القيادة القومية ، فكانت تطلع هذه القيادة على كل إجراءاتها وخططها التنظيمية في العراق . وكان الحزب حريصاً كل الحرص على ان تكون المعركة جماهيرية وأن تتفادى الانقلاب العسكري المحض ما أمكن .

وبالفعل فقد دخل الحزب معارك جماهيرية واسعة قبل الحركة كان من أهمها « إضراب البنزين » وإضراب الطلبة ؛ وكان الحزب قد تمكن من فرض نفوذه بشكل جعل أحياء بكاملها ومدناً وقرى «مغلقة» للحزب لا يجرؤ رجال الدولة أو من يساندهم على الدخول إليها .

وقامت ثورة ٨ شباط جماهيرية عسكرية في آن معاً ، وخاض « الحرس القومي » المدني المعركة ببسالة عظيمة ، وقام تعاون رائع بينه وبين الجيش وقضت تلك الثورة المجيدة على الانحراف اللاقومي الخطير الذي كان يحكم العراق ، وعلى الشعوبية المسيطرة عليه ، ومهدت لقيام حكم قومي وحدوي تقدمي ، وكانت ، بعد ثورة اليمن ، رد التقدمية العربية على نكسة الانفصال الرجعية . ولا شك في ان نجاح تلك الثورة قد اعطى الحزب في كل مكان نفساً جديداً وروحاً جديدة ، وانه كان ذا أثر كبير في عودة الجماهير الى التطلع الى حزب البعث ، بعد ان كادت تيأس منه إثر الحملات الشديدة المختلقة التي تعرض إليها .

ولكن لئن كان التخطيط للثورة نفسها كاملاً ونموذجياً ، فقد كان التخطيط

لما بعد الثورة معدوماً أو شبه معدوم . والقيـادة القومية تتحمل كثيراً من المسؤولية في هذا المضار [1] . ولذلك كان على الثورة ان تتلمس طريقها تلمساً في كل خطوة تخطوها دون تهيئة سابقة .

وعلى رغم ان قوة الحزب في الجماهير كانت هائلة ، فقوته في الحكم لم تكن بنفس القدر . فقد كانت تشاركه في الحكم عناصر يمينية اقتضت طبيعة المعركة آنذاك ضمهم الى الجبهة القومية المناهضة لعبد الكريم قاسم . وكانت معظم هذه العناصر تتركز في الجيش ، ولكنها كانت موجودة بين المدنيين كذلك . ومنذ الأيام الأولى للثورة ظهرت بعض الخلافات حول السياسة المتبعة في عدة قضايا . فقـد وقعت خلافات بين البعث وبين عبد السلام عارف منذ الأيام الأولى حول تعديل قانون الأحوال الشخصية التقدمي الذي كان قد ظهر أيام حكم قاسم ، وحول تصريح لعارف عن إمكانية إعادة النظر في القانون رقم « ٨٠ » الذي استعاد بعض حقوق العراق في استثمار البترول ، وحول تصريح آخر له أقـام ضجة في الصحافة العالمية يشبّه فيه حكم عبد الكريم قاسم بحكم كاسترو .

ولكن الخلاف وصل مستوى جديداً حين جرى البحث في إمكانية التأميم في العراق ، ولاسيا بعد صدور قرارات تأميم المصارف في سورية . وإذا بكفة اليمين ترجح ، بل ينضم اليها بعض قادة البعث نفسه ، وإذا بوزير التجارة العراقي – وهو

---

١ – من المفيد ان نذكر هنا ان القيادة القومية في اجتماع لها قبل قيام الثورة بثلاثة اشهر على الأقل — وكان هذا من الاجتماعات القليلة التي تمكنت من حضورها – قد اصدرت قراراً بوضع برنامج مرحلي للحكم الذي يلي قيام الثورة مباشرة . وحين حضرت اجتماعاً آخر للقيادة بعد ذلك بشهرين تبين ان البرنامج لم يوضع بعد . ثم حين اجتمعنا في بيروت يوم ١٣ شباط ، أي بعد قيام الثورة بخمسه ايام ، لم يكن ايضاً قد وضع . وكلفني المجتمعون بوضع برنامج سريع بالاشتراك مع الدكتور عبدالله عبد الدائم . وجلسنا ثلاثة ايام متوالية وخرجنا ببرنامج على هيئة رؤوس أقلام ، وحملناه معنا الى بغـــداد . ولكن الثوار في بغداد كانوا في شغل شاغل عنه بتثبيت الثورة ، وأظن ان احداً لم يقرأ هذا البرنامج ، على رغم محاولاتنا العديدة .

غـــير بعثي – يصرح بأنه لا تفكير في التأميم في العراق لأن « البورجوازية الوطنية » وطنية وقومية قامت بدورهـــا النضالي في تحرير العراق من الحكم الشيوعي . كأن التأميم عقوبة يوقعها الحكم على البورجوازيين غير الوطنيين ، لا مبدأ عقائدي مصيري يحـــارب فكرة الاستغلال ويضع النواة الأولى للبناء الاشتراكي [1] .

وحين حمي وطيس المعركة استغلت العناصر اليمينية بعض اخطاء البعثيين ، واستغلت الخلاف الذي تجدد، بعد فترة هدوء قصيرة، بين عبد الناصر والبعث، فهاجمت البعثيين في إيمانهم بالوحدة، وادعت انها تمثل الوحدة الأصيلة، وهاجمتهم في ايمانهم بالحرية وركزت على بعض التصرفات الخاطئـــة للحرس القومي ، واتهمتهم بنشر الأرهاب ، وكان غرضها الحقيقي في الواقـــع الحيلولة دون الاتجاه الاشتراكي ، والحيلولة دون تقوية نفوذ وفعالية الجماهير الشعبية التي كان الحزب قد بدأ في تنظيمها في منظمات شعبية واسعة .

إن الانقسام في الجبهة الحاكمة بعد ثورة كثورة العراق بين حزب يساري وعناصر يمينية ليس غريباً ، بل يكاد يكون حتمياً في ثورة تحررية قومية ذات محتوى اشتراكي .

ففي مثل هذه الثورة لا بد أن تتجمع جميع العناصر القومية سواء كانت ذات اتجاه يميني أو ذات اتجاه يساري في جبهة واحدة متفقة تمام الاتفاق على مرحلة

---

١ – في تلك الفترة من الخلاف ، داخل الحزب نفسه ، حول الطريق الاشتراكي ، وصلني مندوب الى عمان ، يسائلني رأيي في المشكلة . وراعني ان يكون ثمة خلاف حول قضية مبدئية من قضايا الحزب الأساسية . وقلت إنه لابعث بلا اشتراكية، وكتبت تقريراً عن الخطوات الأولى التي يجب اتخاذها في المرحلة الاشتراكية الاولى وأرسلته الى العراق ، ونشر هذا التقرير البرنامج في حزيران عام ١٩٦٥ في احـــد اعداد مجلة « دراسات عربية » (العـــدد الثامن – السنة الاولى) .

أولى من الغايات هي الهدف المشترك - والذي كان في حالة العراق ، التخلص من قاسم - . فأذا تم لهذه الجبهة النصر كان لا بد للتنظيم اليساري الاشتراكي ، وهو بماله من قواعد شعبية منظمة أكثر عناصر الجبهة تنظيماً وتماسكاً ، وأكثرها فعالية في الثورة نفسها ، أن يدفع بالثورة الى نهاياتها الطبيعية ، وهي في العراق الوحدة والاشتراكية .

مثل هذا الانقسام طبيعي بل يكاد يكون حتمياً في كل ثورات العالم ابتداءً من الثورة الفرنسية حتى الثورات المعاصرة كثورة روسيا ، ويوغوسلافيا والصين وكوبا والجزائر ، بل ومصر نفسها . ولكن الذي ليس طبيعياً في معركة العراق هو أن يفوز اليمين على رغم ان هذا اليمين لا يملك تنظيماً شعبياً وأنه لم يكن قائداً للمعركة لا في أولها ولا في آخرها ، وإنما تسلم ثمرات نضال اليسار . فلمَ إذن خسر اليسار ؟

• إن أهم هذة الأسباب هو ان هذا اليمين قد تجمع حوله وسانده من القوى المتناقضة ما لم يتجمع لأي يمين آخر في مثل هذه المعركة . فالاستعمار من جهة كان يريد ان يتخلص من هذا الحكم القومي اليساري بأي ثمن . ان خطر البعث على الاستعمار في الوطن العربي لم تكن اهميته لتنحصر في وصوله الى الحكم في قطر ما . ان خشية الاستعمار من « البعث » بالذات كانت دائماً من تنظيمه القومي الشعبي وقدرته بواسطة هذا التنظيم على الانتشار السريع ، والتأثير في كل الاقطار العربية إذا ما وجد له سنداً حكومياً قوياً في اي قطر، ان خطره لا يقتصر على ما يمكن ان يعمله في العراق إذا حكم العراق ، بل ما يمكن أن يعمله في كل المنطقة إذا حكم العراق . اي حكم « تقدمي » في اي قطر عربي يمكن للإستعمار ان يحتمل وجوده اذا ايقن ان اثره محصور في القطر نفسه وأنه عاجز عن الامتداد الى الاقطار الاخرى . ان

الاستعمار ما خشي من منطقة الشرق الأوسط كلها خشيته منها في الأعوام التي سبقت ولحقت مباشرة عام ١٩٥٨ التي كانت تمثل ذروة التقاء القوى التقدمية في الوطن العربي ، يوم عجزت الحدود والحواجز عن ان تقف امام هذا التيار الجارف . ويوم تحقق الانفصال وانهارت وحدة هـــذه القوى لم يعد الاستعمار ليخشى كثيراً من « التقدمية القطرية ». لذلك وقف الاستعمار بكل قواه وراء كل محاولة للقضاء على حكم البعث في العراق، لاسيما وان ثمة خطر وحدته مع حكم البعث في سورية . فهو لم يكن مستعداً لأن يرى وحدة جديدة تقوم ولم يكد يمضي على فرحته بسقوط الوحدة القديمة عام ونصف عامٍ . ان دولة جديـــدة تقدمية قومية يسارية تضم العراق وسورية وذات تفرعات عقائدية وتنظيمية في الأقطار العربية ، خطر لا بد من الحيلولة دون قيامه .

من جهة أخرى ، وقفت الشيوعية تشجع كل فرصة للقضاء على حزب البعث الذي أنهى حكم عبد الكريم قاسم المستند الى الدعم الشيوعي ، والذي لاحق الشيوعيين في العراق . لقد كان موقف البعث من هذا الموضوع بالفعل موقفـــاً صعباً . فالحزب اليساري الذي يريد أن يبدأ حكماً يسارياً في بلد تسيطر عليه المصالح الرجعية والأقطاعية والاستعمارية لا يبدأ بأضطهاد ومحاربة اليسار ولو كان هذا اليسار شيوعياً وكان الحزب قومياً . ولكن الوضع في العراق كان وضعاً فريداً . فالشيوعية هي التي قادت المعركة ضد الوحدة عام ١٩٥٨، وهي التي دعمت قاسم في انحرافـــه الشعوبي ، وهي التي قتلت وعذبت وسحلت العناصر القومية ولا سيما البعثيين ، وهي التي حاولت بعد ذلك ان تقف بالسلاح ضد ثورة ١٤ رمضان . فمع ان الرجعية هي عدو البعث الأساسي في العراق ، فلم تكن هي العدو المقابل المباشر يوم قيـــام الثورة ، بل كان العدو المباشر هم الشيوعيون الملتفون حول قاسم .

ومع ذلك فقد كان من الممكن أن تقف معركة الحزب معهم عند الحدود التي تضمن أن لا يشكل الشيوعيون خطراً على الثورة الحديثة ، وأن تجري محاكمة

الذين أجرموا منهم وارتكبوا جرائم القتل والتعذيب ،لا أن تنطلق مع العاطفة النفسية وردود الفعل الفطرية التي انساقت اليها نتيجة الاضطهاد الذي عانته على يد الشيوعيين قبل ذلك بأربع سنوات فقط . والحقيقة ان هذا الموضوع كان من المواضيع القليلة التي اهتمت بهـا القيادة القومية قبل قيام الثورة بعدة أشهر ، وتحسبت لوقوعه ، وحذرت منه في نشرة خاصة وزعت على كل قواعد الحزب في العراق وفي غير العراق . وهكذا وقفت الشيوعية ضد البعث ، ومع أي قوة تطيح بحكمه ولو كان من اليمين . ودعمت الحركة الانفصالية للأكراد ، كما دعمها الاستعمار ، ودفعت الشيوعيين الهاربين الى الانضمام إليها والقتال معها ضد حكم الحزب .

ومن جهة ثالثة كان هناك عبد الناصر .

بأي مقياس تقدمي ، لو كانت التقدمية هي المقياس ، ما كان لعبد الناصر أن يقف مع اليمين ضد حزب البعث ، هـذا اليمين الذي ليس وحدوياً ولا اشتراكياً ولا مؤمناً بالحرية كما يعرف الناصريون أنفسهم الذين حاولوا الانقلاب عليه فيما بعد ، ولكن عبد الناصر كان قد وصل من كرهه للحزب وحقده عليه ما يتجاوز كل مقياس . وكان قد حاول أن ينهي حكم البعث في سورية في ١٨ تموز وفشلت المحاولة . فمضى لينهي حكم البعث في « مأمنه » في العراق حيث كانت قوته وجماهيريته . فدعم اليمين الى أقصى الحدود ، ومنحه صفات الوحدة والحرية والاشتراكية واليسار، وصوره على صورة المنقذ للعراق من حكم البعث البغيض ، وحتى حركة الأكراد الانفصالية العنصرية منحها بعض تأييده الأدبي. كل ذلك في سبيل القضاء على حكم البعث .

ومن جهة رابعة كانت ثمة الرجعية المتمركزة في آبار البترول وذات الحلفاء الكثيرين في داخل العراق ، والحريصة كل الحرص على ان لا يقـوم في العراق المجاور لها حكم يساري يهدد مصالحها وسيطرتها .

كل هذه القوى تجمعت ، على غير اتفاق ، لتغليب اليمين في معركته وانهاء هذا الخطر المشترك . واستغلت « أخطاء » حزب البعث . والواقع أن حزب البعث ارتكب اخطاء . ولكن هذه الاخطاء لا تبرر إنهاء حكم البعث ولا هي بالأخطاء التي لا تقع في مثلها أية ثورة في اوائل عهدها بالحكم .

ولكن خطأ واحداً كان له على الحزب أثر مصيري ،هو اهمال دور الجيش في المرحلة الجديدة . فقد قلنا سابقاً ان الحزب قام بتجربة رائدة حين نظم الحزب في الجيش ، وأتبع هذا التنظيم بقيادة الحزب أثناء تهيئته للثورة .ولكن الحزب لم يتابع هذه التجربة الرائدة بعد الثورة . فبدلاً من ان يستمر في الاشراف على التنظيم والتثقيف ونشر مبادىء الحزب والانضباط الحزبي بعد الثورة ، أهمل التنظيم الحزبي في الجيش إهمالاً تامـاً وبذل عنايته كلها لتقوية الحرس القومي الذي اعتبره جيش الشعب ، ومنحه صلاحيات واسعة ، وحماية حتى لأخطائه ، وكأنه جعله فيمستوى غير مستوى الجيش وقوى الأمن. مما أوغر صدر هؤلاء ، واستغل اليمين هذا الخطأ الى اقصى حدوده ، ونجح في ان يجعل ضباط الجيش ، بما في ذلك بعض البعثيين أنفسهم ، إلى جانبه . وكان في هذا الضربة القاضية على حكم الحزب .

وفي ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ انتهى النصر الأول بالنكسة الأولى .

– ٤ –

النصر الثاني

كانت عملية الانفصال ضربة شديدة للآمال العربية. لم يكن الانفصال مجرد عملية إرجاع الوضع بين مصر وسورية الى مـــا كان عليه قبل الوحدة . كان ، تاريخياً ، أكثر من ذلك بكثير . فقبل الوحدة كانت هناك تجزئة ، ولم يكن هناك انفصال والتجزئة مرض موروث من عهـود الاستعمار العثماني والغربي ، والتطلع الى الوحدة عام وشامل ، وأمل تحقيقها أمل جماهيري واسع . ولكن الانفصال كان يعني شيئاً آخر . كان يعني فتـــح معركة ضد الوحدة . وكان يعني إرجاع العجلة الى الوراء ، مـــا وراء التجزئة ، تجزئة غير موروثة ولا مفروضة ، بل صنعها الانفصاليون بأيديهم .

إن كل اخطاء الوحدة لم تكن لتبرر الانفصال . ولكنها كانت وكأنها تمهد للرجعية ان تضرب ضربتها القاصمة ، في وقت تخلت فيه دولة الوحدة عن الدعم المنظم للجماهير واستبدلت به حكم الموظفـــين البيروقراطي ، وحكم أجهزة القمع ، وأبعدت واستبعدت كل عقائدي مؤمن مناضل ، وقربت الانتهـازيين والمنافقين ، وجعلت الحديث عن الشعب ديدنها ، ولكن لا عن هـــذا الشعب الموجود الحي القائم بالفعل ، بل عن شعب ميتافيزيقي في ذهنها ، يعكس مـــا تتصوره هي ، وينفعل به ، دون أن يفعل ودون أن يريد .

مع ذلك ، لم تتخل جماهير الشعب عن الوحدة . ولو كان لها يوم الانفصال

ان تتحرك لتحركت . ولكنها حرمت من إمكانية التحرك ، وعطلت طاقاتها ، وخزنت في قماقم الكبت . ولو كان الذي عطل هذه الطاقات وخزنها معادياً للشعب وللجماهير ، كما كان قاسم، لتسبب هذا التعطيل في مزيد من قوة الانفجار المخزونة . ولكن الذي عطلها هو نفسه الذي أراده الشعب وناضل من أجل الحصول عليه ، دولة الوحدة ، فلا الجماهير يوم الانفصال تحركت ، ولا دولة الوحدة تحركت « حقناً للدماء » ، هذه الدماء العربية التي تبذل كل يوم فيما هو أقل قيمة من المحافظة على الوحدة بكثير .

ولذلك ، قوبل الانفصال بفتور ويأس وخيبة أمل ، كما تقابل المصائب الكونية ، كالزلازل والفيضانات، التي لا راد لها. فتور ويأس وخيبة أمل لم يعهد في شعبنا أبداً. ولكن حكم أجهزة القمع، حكم السرّاج، وحل التنظيمات الشعبية الحزبية، وإقامة القيادات النقابية المطيعة ، والصورة التي أخذها الحكم من أنه امتداد الحكم المصري إلى الأقليم السوري — هذه الصورة التي دفعت السراج نفسه أخيراً إلى محاولة الانقلاب عليها — ، كل ذلك كان قد أفرغ الشعب من قوته الذاتية ، وجعل القوة للدولة . فلما سقطت الدولة ، سقطت القوة .

ولكن جماهير الشعب التي دوختها ضربة الانفصال ، وضربة عدم الدفاع عن الوحدة ، بدأت تستيقظ رويداً رويداً وتستعيد فاعليتها ، ولاسيما حين ظهر وجه الانفصال الحقيقي . فلم يكن انفصالاً فحسب ، بل كان تآمراً رجعياً ، يستهدف إلغاء المكاسب الاشتراكية ، وارجاع حكم الأقطاع ورأس المال . ولذلك فلم تكد تنقضي ستة أشهر على الانفصال حتى كانت حركة ٢٨ آذار ١٩٦٢ في حلب ، ومحاولة قلب الوضع الانفصالي الرجعي عسكرياً وإنهائه .

ولم تفشل حركة ٢٨ آذار لأنها كانت ضعيفة ، فلقد استسلم قواد الانفصال لها ولاذوا بالفرار ، ولكنها فشلت لأنها انقسمت على نفسها قبل أن تتم مهمتها ، فئة كانت تريد التخلص من الرجعية فوراً على أن تعالج قضية الوحدة فيما بعد ،

وفئة تريد إنهاء الرجعية والانفصال في آن واحد . فلما أعلنت الفئة الثانية ، من إذاعة حلب ، أن سورية هي الأقليم الشمالي من دولة الوحدة ، تخلت الفئة الأولى عن الحركة ، واستسلمت الحركة في مصالحة تافهة ، انتهت بعد مدة بألقاء القبض على المشتركين فيها ، وتسريح المئات من ضباط الجيش الضالعين معها .

وهنا نواجه « التنظيم البعثي العسكري » عملياً للمرة الأولى . هذا التنظيم الذي كانت له القوة الكبرى في حركة ٢٨ آذار ، والذي انقسم على نفسه عند قيام الحركة ، فما هو هذا التنظيم ؟

ان الأمر هنا يختلف تماماً عن الأمر في العراق . ففي العراق كان هناك تنظيم بعثي في الجيش تابع لقيادة الحزب ، يأتمر بأمرها ، ولا يخرج عن ارادتها ، ولم ينقلب على القيادة الا بعد الثورة بتسعة أشهر ، حين تخلت القيادة عنه . أما في سورية فقد كان « التنظيم البعثي في الجيش » مستقلاً عن الحزب ، غير منتظم معه ، لا يتبع قيادته ، بل له قيادته المستقلة القائمة بذاتها .

قلنا في السابق ان الحزب ارتكب خطيئة كبرى في حق نفسه حين عمل في الجيش دون ان يضع القاعدة الفكرية أو التنظيمية لهذا العمل ، فخطا « نصف خطوة » . فلا هو امتنع عنها بدعوى انسجامه مع موقفه المبدئي في العمل من خلال الجماهير ، ولا هو أكمل الخطوة بدعوى ان الجيش قطاع من قطاعات الشعب يجب تنظيمه ، فنظمه ، وخلق لنفسه قوة تابعة له ، تأتمر بأمره ، يثقفها ويوجهها ويقودها .

فمن قبل الوحدة كان في الجيش «بعثيون» ، أي جماعة اقسمت بين الانتساب للحزب أيام التلمذة ، أو في الجيش نفسه ، وآمنت بالوحدة والحرية والاشتراكية ، وعملت في الجيش كمجموعة متفاهمة ، يربطها بقيادة الحزب علاقات «شخصيه» مع بعض قادة الحزب ، تنسجم مع الحزب وتتجاوب معه ، وبشكل خاص

مع « جناح » الحوراني « المستعجل » .

ولكن البلبلة التي أصابت الحزب كله ايام الوحـــدة ، اصابت بعثيي الجيش كذلك ، بل اصابتهم اصابة اقوى من اصابة المدنيين . فلئن تحمل الحكم وجود بعض البعثيين في الوزارات أو في أجهزة الحكم ، فهو لم يقبل ، منذ اليوم الأول ، وجود البعثيين في الجيش ، فسلم كبارهم مناصب وزارية ، ونقل بعضهم سفراء وموظفين في الخارجيـة ، ونقل معظم الباقين الى مصر بدعوى التدريب والتخصص ، فلم يكد يترك أحداً منهم في منصب قيادي مهم في سورية نفسها . واحس ضباط الجيش بهذه المعاملة « الخاصة » اكثر من غيرهم . أحسو بأن الحكم لا يثق بهم ، هم الذين كان لهم ضلـــع في الضغط من أجل تحقيق الوحدة . وكان رد فعلهم ، من أجل ذلك ، اقوى وأعنف . وإذا كان البعثيون الذين تربوا في أحضـان الحزب ، قـــد سقط منهم في درب الانفعال الانعكاسي عـــدد كبير ، وقد تحدثنا عن اجنحة انفصلت عن الحزب كانت لهـــا ميول مع الانفصال ، فالبعثيون العسكريون كانوا أكثر تعرضاً لمثل هذا السقوط .

وكانت هناك ثلاثة اهداف يمكن ان يوجهوا سخطهم إليها : نظام الحكم الفردي وما أدى إليه من تسلط أقليمي ، والوحدة التي احتوت هذا النظام ، وقيادة الحزب التي أوصلت الحزب ، وهؤلاء الضباط ، الى هذا المصير .

وهكذا وقبل ان يعاد تكوين أي نواة للمدنيين الحزبيين في سورية ، تكونت في مصر بين الضباط البعثيين المبعدين اليها في مهمات للتدريب أو للتحصيل ، نواة تنظيم وتكونت لها قيادة . وكان (اللواء) محمد عمران و (اللواء) صلاح جديد و (اللواء) حافظ أسد من القيادة العليا لهـــذا التنظيم . ولعله ليس من السهل علينا أن نقدر مدى تصميم هذه القيادة في ذلك الوقت على مواجهة الوحـــدة نفسها إلا استقراءً من الأحداث .

مع ذلك ، فهم لم يصنعوا الانفصال ، ولا كان لهم فيه يد . وحينما رجعوا إلى سورية بعد الانفصال ، عاملهم العهد الجديد ، أيضاً ، معاملة الأعداء . فهم بعثيون ، وحدويون ، ناصريون ، فسرح منهم من سرح ، واضطهد من اضطهد. وكانوا دون ريب ، ضد هذا العهـــد الرجعي الحاكم ، الذي يريد ان يرجع عن المكاسب الاشتراكية ، ويتفاوض مع عبد الكريم قاسم ، قاتل البعثيين .

إنهم ، بعد أن قام الانفصال،ليسوا مع الانفصال ، ولكنهم ، أيضاً ، ليسوا مع الوحدة مع عبد الناصر .

وظلوا على تمسكهم « بالبعث » ، ونظموا أنفسهم « بعثيين » . ولكن أي « بعث » ؟ كان لبعضهم صلات شخصية مع بعض قادة الحزب ، وكان لبعضهم صلات شخصية مع بعض الحزبيين الثائرين على قادة الحزب. ولكنهم ، بثورتهم ضد عبد الناصر ، وبثورتهم ضد قادة الحزب ، كانوا أقرب الى اللقاء مع جناح « القطريين » ، الذين اتجهوا في أواخر الوحدة الى تنظيم أنفسهم،ولكن على رغم هذا التقارب في النظرة ، فقد بقي التنظيم العسكري ، تنظيماً مستقلاً عن كل أجنحة الحزب ، وعن قيادته القومية . كان حزباً قائماً بذاته .

هذا التنظيم العسكري اشترك في حركة ٢٨ آذار جامعاً من حوله ضباطاً بعثيين لم يكونوا في التنظيم ، وضباطاً ناصريين . ولكن « الحزب » لم يكن علمه بالحركة ليزيد عن علم كل الناس الذين لهم اهتمام بالأوضاع السياسية . ولما فشلت الحركة، قبض على بعضهم، وحكم بعضهم بالأعدام .

***

ولكن ثورة ٨ شباط في العراق كانت ذات أثر حاسم . فقد كانت ثورة حزب البعث « القومي » حزب البعث الذي لا يقتصر وجود اجنحتـه على القطر السوري كما هو الحال مع الاجنحة الثلاثة التي عددناها، بل حزب البعث الموجود

في الوطن العربي، الذي تقوده القيادة القومية، والممثل للحزب في كل الاقطار. قامت هذه الثورة فحركت آمال الجماهير من جديد ، وأيقظتها من يأسها ومن بلبلتها ، وبعثت روحاً جديدة في حزب البعث نفسه ، وحركت طاقاته ، وبدا كأن عهداً جديداً من الانتصارات سينفتح على الشعب العربي .

وكان عهد الانفصال يلفظ انفاسه الأخيرة . جماهير الشعب التي شلتها صدمة الإنفصال بدأت تفيق على معنى الصدمة . والاضرابات والمظاهرات بدأت تصبح احداثاً يومية ، شهداء قتلوا في هذه المظاهرات ، جريدة البعث تنفذ أعدادها ساعة صدورها ، الضباط الذين صنعوا الانفصال أصبحوا خارج البلاد ، الجيش تلعب فيه التيارات من كل جانب . ولكن أكثر هذه التيارات تنظيماً، على قلة عددهم ، البعثيون . الحكم باقٍ لا لقوة فيه ، ولكن لأنه ليس ثمة من يقضي عليه .

جاءت ثورة ٨ شباط ، فوضعت سورية مباشرة على القائمة ، ووضعت البعث في مركز المسؤول عن التغيير ، وأكدت مركز القيادة القومية والتنظيم القومي في حزب البعث .

ولكن الحزب في القطر السوري كان ما يزال ضعيفاً . شهور قلائل فقط مرت على إعادة تنظيمه، وجو البلبلة القائم لم يسهل عملية اعادة التنظيم ،قطاعات كاملة من الحزب لم تنظم ، مقاييس مختلفة طرحت للتنظيم لم تكن قد خطرت للمؤتمر القومي الخامس على بال . وعلى الرغم ان الحزب كان يوم ٨ آذار اكبر قوة شعبية منظمة ، اثراً وتراثاً وجماهيرية ، فقد كان عدد المنظمين فيه ما يزال ضئيلاً .

ومع أن الحزب لم يكن يوماً بعدد أعضائه — فعدد أعضاء الحزب الشيوعي في روسيا عند قيام الثورة لم يكن يتجاوز عشرين ألفاً من أصل ١٥٠ مليوناً من السكان ، وعدد أعضاء البعث العاملين في العراق نفسه يوم قيام الثورة لم يتجاوز الثمانمائة — ولكن حتى جماهيريته التي بدأت تنتعش كان لا بد لها من بعض الوقت

من أجل ان تستعيد قوتها وتنظيمها. وفي اجتماع عقد في بيروت بعد ثورة شباط بأيام ، وكانت نذر التغيير في سورية أوضح من أن تخطئها العين ، أبدى الأستاذ ميشيل خشيته من قيام انقلاب سريع قبـــل أن يتاح للحزب تقوية تنظيمه ، وإعداد نفسه لمواجهة المسؤوليات .

ولكن بعد أربعة أسابيع تماماً من قيام الثورة في بغداد ، في يوم ٨ آذار ، قامت ثورة دمشق ، وكما كان متوقعاً ، لم يرفع أحد يده بالدفاع عن الانفصال ، ونجحت الثورة بيضاء من غير سوء .

* * *

وهنا بدأت سلسلة متتابعة من أخطاء ارتكبتها قيادة الحزب كانت فيما بعد من أهم الأسباب التي مهدت لقيام حركة ٢٣ شباط . وكان تفاديهـا من السهولة بمكان أول الامر ، ولكن علاجها اخيراً اصبح مستحيلاً .

وكما ان الحزب لم يكن له علم بحركة ٢٨ آذار، كذلك لم يكن له علم رسمي بحركة ٨ آذار . كانت الحركة عسكرية محضة، هيأ لها وخطط ونفذ عسكريون متحالفون، فيهم بعثيون وناصريون وضباط قوميون غير ملتزمين بتنظيم ، دفعهم جميعاً إلى الحركة نجاح ثورة بغداد والصدى العظيم الذي أحدثته ، مع الضعف المتناهي الذي وصلت اليه حكومة الانفصال . وكان يجمع هؤلاء الضباط إلى بعضهم تصميم على انهاء الانفصال الرجعي، ولم يكن يجمعهم برنامج ايجابي واضح. ولكن كان ميلهم الغالب الى التفاهم مع ثورة العراق ، ومع ثورة مصر ، واسترجاع قوة الجبهة التقدمية العربية .

ومع أن قيادة التنظيم البعثي العسكري لم تكن قـــد برزت أسماؤها في الأحداث ، فقد كانت هي نواة هذه الثورة وكانت تشعر بضعفها العددي ،

ولكنها كانت تعلم أن تنظيمها من جهـــة ، واستنادها الى تراث حزب البعث والبعثيين في الجيش والاحتياط وفي الشعب من جهة أخرى ، ودعم ثورة العراق المعنوي لها ، يعطيها قوة لا تتمتع بها أية مجموعة أخرى من المجموعات المتحالفة في هذا الانقلاب .

ان طريقة قيام ثورة ٨ آذار مهمة جداً في الواقع ، لتقييم كثير مما جرى بعد ذلك . وحين اتهم بعضهم القيادة القومية ، بعد حلها للقيادة القطرية في كانون الأول ١٩٦٥ ، بأنها قد أبعدت « ابطال ثورة ٨ آذار » كانوا محقين . فحزب البعث لم يقم بثورة ٨ آذار ، وان يكن بعض اعضائه القياديين على صلة ببعض قادة التنظيم البعثي العسكري وعلى اطلاع على خططهم . ولكنه لم يشترك رسمياً في التخطيط ولا في التهيئة ولا في التوقيت ولا في التنفيذ. وانما دُعي الحزب من قبل هؤلاء العسكريين المؤتلفين لتأليف حكومة جبهـــة قومية يرأسها صلاح البيطار ، والاشتراك في عضوية المجلس الوطني للثورة . ولقد عـــبر المقدم أحمد الأمـــير — احد أركان التنظيم العسكري في القاهرة — عن هـذا تعبيراً واضحاً في احد اجتماعات المؤتمر القطري الاستثنائي الذي عقـــد صيف ١٩٦٥ ، حين قال مدافعاً عن إيمان العسكريين بحزب البعث « كيف لا نؤمن بالحزب ، ونحن حين اقمنا تنظيمنا وقمنـــا بالثورة ، « اخترنا » حزب البعث العربي الاشتراكي بملء ارادتنا ؟ » .

ان اهمية الطريقة التي قامت بها الثورة تنبع من ان أداة الثورة هي التي تقرر السلطة الحقيقية التي تقف خلفها . ليس مهماً ان هذه الأداة استندت الى سخط الجماهير الشعبية على حكم الانفصال ، وليس مهماً انها استندت الى نضال حزب البعث وتراثه ، وليس مهماً ان الشهداء الذين سقطوا في المظاهرات ايام حكم الانفصال هم الذين مهدوا لإنقلاب ابيض يوم ٨ آذار . كل ذلـك ليس مهماً ما دامت أداة الثورة أداة مستقلة عن كل تنظيم مدني ، ولو أحست بأرتباط عقلي وعاطفي وتاريخي مع حزب البعث .

ولقد أصر حزب البعث على أن تكون ثورة العراق جماهيرية عسكرية في آن واحد مع أنه كان من الممكن تقليل عـدد الضحايا لو ان الانقلاب كان عسكرياً محضاً، لأنه كان يدرك هذه الحقيقة البديهية. إن من أهم اسباب انتكاسة العراق، كما قلنا، محاولة إبعـاد أحد عنصري الثورة، أي العسكريين، عن السلطة. ومن أهم أسباب انتكاسة الوحدة إبعاد أحد طرفي الوحدة عن السلطة ومن أهم أسباب انتكاسة حكم الحزب في سورية في ٢٣ شباط ابعاد القوة الأساسية التي وراء ٨ آذار عن السلطة.

هذه حقائق بدهية كان يجب ان تدفع الحزب مباشرة الى تحديد نوع العلاقة القائمة بينه وبين الذين قاموا فعلياً بالانقلاب.

وهنا ارتكب الحزب خطيئته الأولى بعد الانقلاب، حين ترك هذه العلاقة عائمة غير محددة بينه وبين بعثيي الجيش. وكان عليه ان يحدد منذ الأيام الأولى، بل قبل قبوله لتحمل مسؤولية الحكم، هذه العلاقة بأحدى علاقتين، فأما ان يتبع هذا التنظيم قيادة الحزب، وإما ان تعتبر العلاقة نوعاً من «التحالف» بين تنظيمين بعثيين مستقلين، يمكن للحزب من خلاله ان يرسم سياسته وينفذها، أو ان ينسحب من هذا التحالف اذا وجد صعوبات في التنفيذ.

ولكن عاملين مهمين لا بد ان يكونا قـد اشتركا في دفع الحزب الى «التساهل» في هذا الموضوع. أولهما ان القائمين على الحركة، على اية حال، بعثيون، ولا بد من لقاء كامل معهم عاجلاً أو آجلاً، وثانيهما ان قيادة الحزب كانت تشعر بأنها الأقوى، بسبب اطمئنانها الى قوة قاعدتها في العراق، وانها سوف تتمكن بذلك من فرض سيطرتها وتنظيمها وأهدافها.

ثم تقرر بعد أشهر من الثورة ان يتخلص الحزب من «ازدواجية القيادة» بين التنظيم المدني والتنظيم العسكري، وان يدمج القيادتين وينتخب قيادة واحدة مشتركة للحزب، سواء على المستوى القطري، أو المستوى القومي.

وقد كان هذا الحل حلاً عملياً معقولاً بعد قيام الثورة ، ما دام الحزب قد قصر قبل قيامها في إلحاق التنظيم العسكري به.

وهنا ارتكبت قيادة الحزب خطيئتها الثانية الكبرى التي أودت بها بعد ذلك. فهي حين اشركت قيادة التنظيم العسكري في قيادة الحزب ، منحت هؤلاء العسكريين كل حقوق قيادة الحزب في الاشراف على التنظيم المدني للحزب ، دون ان تمنح هذه القيادة المختلطة حق الاشراف على التنظيم العسكري الذي ظل مغلقاً على قيادة الحزب إغلاقاً تاماً ، وظل تابعاً للقيادة العسكرية ، لا يحق حتى للأمين العام للحزب ان يتدخل فيه .

بأي منطق قبل الحزب هذا الترتيب ؟ أليس بديهياً ان هذا الموضوع لا يمكن ان يتجاوز أحد حلين ، فأما دمج كامل ، وهذا يعني قيادة مسيطرة فعلاً على كل قطاعات الحزب ، وإما « تحالف » يبقى فيه كل جانب على قطاعه ، ولا يسمح للجانب الأخر بالتدخل فيه ؟

إن كل ثورة لا بد ان تحفل ، في أوائلها على الأقل ، بأخطاء كثيرة. ولكن هذا الخطأ بالذات ، كان قاتلاً ، لأنه لم يكن يعني سوى تسليم الحزب للتنظيم العسكري يشكله وينظمه على هواه .

إن هذه القضية أساسية ومهمة ، وتصل بنا إلى لب المشاكل. وقد كانت هي لب نكسة العراق ، ولب نكسة سورية ، ولب انقلاب بن بلا على حكومة الجزائر المؤقتة ، ثم لب انقلاب بومدين على بن بلا ، ثم لب انقلاب السلال على الزعماء الجمهوريين في اليمن . إنها قضية العلاقة بين المدنيين والعسكريين ، قضية السلطة هل تكون جماهيرية ، في شيء من الحرية هو من طبيعة جماهيريتها ، أم تكون عسكرية ، في شيء من الدكتاتورية هو من طبيعة عسكريتها ؟ ولا يفيدنا بعد ذلك أن يقال إننا نحاول التفرقة بين المدنيين والعسكريين ، وأن العسكريين هم

قطـــاع من قطاعات الشعب له رأي في مصير بلاده كما للآخرين . فالقائلون « بجماهيرية » الثورة لا يقولون بأن العسكريين يجب ان يبعدوا ، وانمـا يقولون بأن عليهم أن يكونوا « قطاعاً » من قطاعات الشعب ، لا بديلاً عنـه ولا وصياً عليه . فالقطاع العسكري ليس مثل قطاع الفلاحين ، أو العمال ، أو الطلبة ، أو المثقفين ، انه قطاع بيده السلاح من جهة ، وتركيبه « انضباطي » تأتمر قواعده بأوامر قياداته من جهة أخرى ، وهو لذلك قادر على ان « يفرض » رأيه بالقوة اذا أراد بعض ضباطه ذلك .

ارتكبت قيادةالحزب هذه الخطيئة ،على رغم معرفتها باهميتهاوخطرها .ومع ذلك فان نتائج هذه الخطيئة لم تقف عند هذا الحد :

١ - فاللجنة العسكرية التي كانت هي قيادة التنظيم العسكري قــد استمرت في عملها قيادةً للتنظيم العسكري ، غير تابعة لأية قياده حزبية .

٢ - كانت هذه اللجنة ، التي اشترك نصف اعضائهـــا في قيادات الحزب القومية والقطرية ، تجتمع وحدهـــا ، لا للنظر في قضايا التنظيم العسكري فحسب ، بل للنظر في كل القضايا المهمـة المعروضة على الحكم ، أو على الحزب فتتناقش بحرية تامة ، وتصل إلى قرار . هذا القرار يصبح « الزامياً » لكل عضو في اللجنـة مهما يكن رأيه في المناقشة ذاتها . معنى ذلك ان العسكريين يعملون ، داخل الحزب ، كتلة متساندة ملتزمة .

٣ - إن نسبتهم العالية في التمثيل ، سواء في القيادة القطرية حيث كانوا ٧ : ١٥ من اعضائهـا ، أو في المجلس الوطني لقيـادة الثورة ، أو في مؤتمرات الحزب ، والتزامهم بالقرارات المتخذة في اللجنة العسكرية ، جعلهم أصحاب السلطة والقيادة الفعلية في الحزب .

٤ – أضافت نكسة العراق قوة الى قوتهم ، فقـد زالت القاعدة القوية التي كانت تستندإليها القيادة القومية في قوتها الأدبية، وأظهرت أهمية دعم العسكريين للحكم .

٥ – الاختلاف السياسي في مفهوم الحكم وسياسة الحكم ، بين قيادة الحزب والقيادة العسكرية ، من قبل قيام الثورة ، وتصميم اللجنة ، منذ تشكيلها في القاهرة ، على التخلص من « الأساتذة الثلاثة » وانطلاقهـــا من سياسة خاصة بها .

- ٥ -

حزبان لا حزب واحد

كان في ظن النـــاس في الوطن العربي ، وفي ظن البعثيين بشكل خاص ، خارج سورية ، بل وداخل سورية أيضاً أن حزب البعث يحكم سورية . ولكن الحقيقة التي بدأت تتضح بالتدريج هي ان هناك حزبين بعثيين في هذا القطر . حزب بعثي عسكري ، وحزب البعث . وان القوة الحقيقية الحاكمة هي حزب البعث العسكري . وان هذا الحزب يختلف في منطلقاته السياسية عن حزب البعث ، وأما في التنظيم فهو يعمل على ان يرث الحزب بعد ان يزرع قياداته بالتدريج .

هذه الحقيقة لم تتضح دفعة واحدة ، ولم تتضح للجميع . وانما بدأت تثبت وجودها يوماً بعد يوم . وكان الذين في القيادات العليا ، طبعاً ، وفي سورية

بالذات ، أسبق من غيرهم في اكتشافها ، ولكن حتى هؤلاء اكتشفوها جد متأخرين .

هذا التنظيم العسكري لم الذي يقبل لنفسه أن ينظم في الحزب قبل الثورة، ولم يقبل أن يضع نفسه تحت قيادة الحزب بعد الثورة، كان حريصاً على ان يملك الحزب ، كما ملك الثورة التي صنعها باسم الحزب . وكان يعلم ان مجابهة الحزب ، قبل الأوان ، سوف تفقده الكثير من القاعدة المعنوية التي يستند إليها الحكم . ولكن خطواته فيهذا المجال التي بدأها وئيدة قبل نكسة العراق مخططاً، أولاً، للتخلص من الاستاذ صلاح البيطار ، واخراجه من قيادات الحزب ، وتجريح الاستاذ ميشيل للتخلص منه فيما بعد، وإنشاء جبهة مع قيادة قطر العراق لتنفيذ هذه العملية ، بدأت تستعجل بعد نكسة العراق، حين أصبح التنظيم العسكري صاحب القوة البعثية الوحيدة في الوطن العربي ، وأصبحت «اللجنة العسكرية » التي تتخذ قرارتها وتلزم اعضاءها بها قبل اجتماعات المجلس الوطني أو القيادات الحزبية ، هي صاحبة السلطة الحقيقية في الحكم ، بل وصاحبة السلطة الحقيقية في الحزب أيضاً .

كان للتنظيم العسكري البعثي بالأضافة الى ذلك ، منطلقات تختلف عن منطلقات حزب البعث .

ففي السياسة العربية ، قلنا انهم انطلقوا منذ أيام الوحدة، من منطلق الحقد على عبد الناصر ، لما ألحقه بهم من تشتيت واضطهاد . وكان هذا الحقد ، بعد الثورة ، يحدد موقفهم من كل خطوة تقارب بعد الثورة مع حكم عبد الناصر في مصر . ولا شك ان موقف عبد الناصر ، بالمقابل ، من الحكم في سورية ، قد ساعدهم على ان يطلقوا يدهم في هذه السياسة الى آخر مداها بدون تحرج، وان يجدوا في بعض قواعد الحزب نفسها ، ولا سيما بعد أحداث ١٨ تموز ، التأييد لموقفهم هذا .

ولقد ظهر هذا الموقف في حركة ٢٨ آذار ، ثم ظهر يوم ٨ آذار بالذات ، حين أذيع بيان أول من إذاعة دمشق يذكر العراق ولا يأتي على ذكر مصر . ثم أصلح ببيان ثانٍ يذكر العراق الشقيق ومصر الصديقة .

وبينما كان الحزب قد أرسل علي الصالح السعدي من العراق ليشترك في احتفالات عيد الوحدة في ٢٢ شباط ، وليقيم أول اتصال مع مصر وعبد الناصر ، ومع الجزائر واليمن ، ويبدأ في خلق جو مناسب لبدء محادثات قرر الحزب ان يمضي فيها إلى اقصى مدى يمكن ان يمضي إليه عبد الناصر في طريق الوحدة ، أوقف قيام ثورة ٨ آذار هذه الاتصالات ، بدل ان يعجل فيها الى ان دفعت مظاهرات الشارع الحكم دفعاً الى الاقبال على مفاوضات الوحدة .

وعلى رغم ان بعثيي الجيش كانوا العمود الفقري لثورة ٨ آذار ، فأنهم لم يرسلوا أي مندوب بعثي عسكري للاشتراك في هذه المفاوضات. واكتفوا بأرسال غير البعثيين من أمثال لؤي الأتاسي ، وزياد الحريري ، وفهد الشاعر [١] . أما هم فبقوا في دمشق يمهدون للتخلص من الضباط الناصريين في الجيش ، وهم يعلمون وعبد الناصر يعلم كذلك أن الذي يملك الجيش يملك القوة والسلطة . ولذلك فقارىء مفاوضات الوحدة لا بد أن يلاحظ أن الصخرة الحقيقية التي تكسرت عليها المباحثات هي من يملك الجيش ، وأن كل النقاط الأخرى ، التي بدا أن عليها خلافاً ، لم تكن في الواقع في لب الموضوع .

وما كادت المفاوضات تنتهي ويوقع ميثاق ١٧ نيسان حتى كان الضباط

---

١ ــ لم يكن اللواء فهد الشاعر آنذاك منتظماً في الحزب بعد ــ ولقد ذهب اللواء عمران مرة واحدة الى القاهرة ، ولكن لم يكن له دور اساسي في المحادثات .

الناصريون يسرحون من الجيش . واذا بميثاق الوحدة ينهـار في نفس الأسبوع الذي وقع فيه .

وتأتي أحداث ١٨ تموز ، فتقيم جداراً لا يتخطى بين الحكم في سورية وبين عبد الناصر ، ثم تأتي أحداث نكسة العراق واشتراك الناصريين فيهـا ، فيعلو الجدار أكثر فأكثر ، وتكون للحاكمين في سورية الحجة على كل من يقول بالتقارب مع عبد الناصر في داخل حزب البعث .

ويرى بعض البعثيين المشتركين في الحـكم آنذاك ، تخطيط العسكريين للوصول إلى هذه النتيجة ، فيفضلون الانسحاب من الحكم ، ومن الحزب ، ولست أدري إذا كانوا قد رأوا التخطيط نفسه ، أيضاً ، عند عبد الناصر نفسه .

ولكن ماذا كان موقف الحزب من هذا كله ؟

لقد طرح الحزب ، كما قلنا ، قضية الوحدة مجـــدداً منذ مؤتمره الخامس ، ودعا في بياناته وفي جريدته « البعث » الى تجديد الوحدة دعوة ملحة مخلصة ، الى درجة دفعت عهد الانفصال الى اغلاق الجريدة ، ومحاكمة صاحب امتيازها الاستاذ صلاح البيطار ، ودفعت الحزب الى انقسامات جديدة ، أخرجت منه كل الانفصاليين والحاقدين على عبد الناصر حقـداً انفعالياً . كان الحزب يعلم ان الوحدة يجب ان تجدد ولكن على أسس جديدة ، غير الأسس التي كانت قائمة عليها في تجربتها الأولى واثبتت فشلها . كان يأخذ على حكم الوحدة السابق ثلاث قضايا محددة :

١ — حل الأحزاب وإلغاء التنظيمات الشعبية السياسية .

٢ — ما يستتبعه ذلك من احلال اجهزة الدولة البيروقراطية والبوليسية محل هذه التنظيمات .

٣ – ما يستتبعه ذلك ايضاً من مركزية السلطة في القاهرة ، وبالتالي ظهور حكم الوحدة بمظهر التسلط الاقليمي .

كان الحزب حريصاً على ان يصل الى حل لهذه المشاكل ، من أجل تحقيق الوحدة التي كان يرى ان عـــدم تحقيقها ينفي الغاية من الثورة نفسها . وكان حريصاً على ان تقوم هذه الوحدة ، ثلاثية ، ومع مصر بالذات، وان يتجنب ما أمكن وحدة ثنائية مع العراق ، لأنه كان يعلم أن :

١ – أي وحدة ثنائية مع العراق سوف تخلق محورين في التقدمية العربية. وبدل ان تكون خطوة الى الأمام ، سوف تعمق الخلافات ، وبالتالي تمنع التقدم نحو الوحدة الشاملة .

٢ – مصر هي الدولة العربية الكبرى . وكانت قبل ذلك في دولة الوحدة. وهي ، وحدها ، تضم ثلث سكان الوطن العربي ، وفيها القاهرة عاصمة العرب الثقافية والحضارية ، وأي وحدة ، بغيرها ، تفتقد الكثير من المعاني التي اشتملتها الوحدة الأولى .

٣ – في مصر ثورة اجتماعية تبدل من العلاقات الاجتماعية المتخلفة وتحاول ان تخلق مجتمعاً جديداً. ووجودها في دولة الوحدة يحرك الطاقات التقدمية في قطري سورية والعراق ويدفعها بقوة الى تحقيق غاياتها .

٤ – بوحدة ثلاثية نضمن قاعدة اقتصادية واسعة للتحويل الاشتراكي ، كما نضمن قوة سياسية وعسكرية ضخمة نجابه بها الاستعمار ، ونجابه بهـا الصهيونية ، بثقة وبعزم .

ولكن صوت الحزب قد ضاع خلال المعركة الحامية بين الحكم في سورية من جهة ، وبين عبد الناصر من جهـــة أخرى . واتهم بعض قادة الحزب ، ومنهم

الأستاذ صلاح ، ببيع الحزب لعبد الناصر . وأصبحت تهمة « الناصرية » توجه للبعثيين الوحدويين للتخلص منهم وإبعادهم ، وقد استعملت هذه « التهمة » ضد الأستاذ صلاح ، وضد عمران ، ثم ضد الفريق أمين الحافظ ، واصبحت النظرة الوحدوية القومية مرادفة « لليمين » .

ولقد ساعدهم عبد الناصر ، من حيث لا يدري ، في ضرب الاتجاه الوحدوي . ولا شك ان موقفه من الحزب ، وبعض مواقفه في السياسة العربية ، ولا سيما في مؤتمرات القمة ، وفي اجتماع رؤساء الحكومات في نيسان ١٩٦٥ ، وفي خطابه للمؤتمر الفلسطيني الذي عقد في القاهرة آنذاك وسياسته في العراق وفي اليمن ، قد اعطى الحجة للعسكريين ، ولم يساعد قيادة الحزب على شق طريقها .

ولم يقتصر اتجاه اللجنة العسكرية على الصعيد الرسمي وحده ، فقد وجهت قواعد الحزب كلها توجيهاً مانعاً لأي تقارب مع عبد الناصر مهما يكن سطحياً وبسيطاً ، وفلسف هذا الموقف بأن « الوحدة » في عقيدة البعث لا يمكن أن تتم إلا على أساس جماهيري . وأن حكم عبد الناصر فردي ، وان قيادة الحزب عندما اقدمت على الوحدة مع « فرد » في عام ١٩٥٨ قد ارتكبت خطيئة فاحشة في حق الحزب ، وأن أي وحدة مع مصر عبد الناصر هي انقلاب على مبادىء البعث .

وحين طرحت القيادة القومية ، بعد مؤتمر القمة الثالث اللقاء الثوري بين القوى التقدمية ، جوبهت بمعارضة شديدة في قواعد الحزب – التي أصبحت تحت إمرتهم كما سيأتي – لمستها بنفسي في جولاتي التي قمت بها حينذاك في حماه وحلب وإدلب ودفعتني الى ان اركز معظم احاديثي في هذا الموضوع بالذات ، ثم ان

ألقي فيه محاضرة في دمشق على قواعد الحزب ، محاولاً « الدفاع » عن موقف اللقاء بين القوى التقدمية .

★★★

إذا كانت السياسة العربية مرهونة الى حد مـــا بموقف الأطراف العربية الأخرى ، واذا كانت سياسة عبد الناصر نفسها قـــد ساعدت على تثبيت خط الحقد والانفصال ، ومنحه مبررات وجوده ، فمجال السياسة الداخلية كان مفتوحاً على مصراعيه، لكي يثبت البعث انه حزب الجماهير وحزب الكادحين وحزب الحرية . وان يكون قدوة للحكم التقدمي الذي يثق بالشعب ، وان يثبت ، عملياً، الفرق بين نظامه ونظام الوحدة البيروقراطي المباحثي ، ويعطي بذلك على الأقل ، مبرر استمرار انفصاله ، لا سيما وان القضايا الأهم التي أخذها الحزب على حكم الوحدة هي، كما قلنا، حله للحزب، بيروقراطيته ومباحثيته، وقطريته ، وبالتالي موقفه من حريات الجماهير وتنظيماتها .

ولكن طابع الحكم كان دائمـــاً طابع حكم عسكري مباحثي ، يستند إلى أجهزة القمع أكثر بكثير من استناده على ثقة الجماهير به وثقته بالجماهير . وعلى رغم ان الحكم كان ينادي بأنه حكم الجماهير ، وحكم العمال والفلاحين ، فقد كانت الجماهير تعلم ، لكثرة ما عانت من ألوان الحكم في الماضي ، انها تعيش في ظل حكم عسكري مباحثي ، وان السلطة الحقيقية هي بيـــد ضباط الجيش والمخابرات .

ليس من حكم في العالم يمكن ان يستغني عن أجهزة القمع ، ولاسيما اذا كان هذا الحكم ثورياً ، وحديث العهد بالثورة ، واذا كان معرضاً للتآمر من عـديد من الجهات . ولكن ثمة فرق كبير بين ان يكون للحكم أجهزة قمع ، وبين أن تكون أجهزة القمع هي الحكم . ان الثورة لا يمكن ان تعيش بهـذه الاجهزة

وحدها ، وهي لا يمكن ، ولو عاشت ، ان تكون ثورة البعث. ان الثورة تعيش أولاً بالتفاف الجماهير حولها ، بأيمانها بهـــا ، وبحزبها الطلائعي ، وبأحساسها بمسؤوليتها وحريتها ومشاركتها في رسم مصيرها .

والحكم الجماهيري ، كلما احتاج الى مزيد من القمع لأعـداء الثورة الذين يتآمرون عليها ، منح جماهير الشعب مزيداً من الحرية ومزيداً من الانفتاح ، ليثبت ان المتآمرين لا يتآمرون في الواقع على الحكم فحسب ، بـل على مصالح جماهير الشعب وحقوقها وحرياتها . وليس المهم ان « يقال » هذا الكلام ، فهو يقال فعلاً في كل إذاعة عربية لكل حكومة عربية مهما يكن لونها واتجاهها . وإنما المهم ان يلمس الشعب ذلك لمساً حقيقياً . فليس من السهل خداع الشعوب، ولا سيما شعبنا العربي ، وبالأخص شعبنا العربي في سورية ، لكثرة ما مر على عهود و تجارب جعلته نقادةً بالفطرة .

كيف يمكن ان يقتنع الشعب بأن هذا الحكم حكمه ، حين يعلم ان الذي يحكم فعلاً هو فئة من ضباط الجيش ، وحين يرى الضباط وقد شكلوا طبقة خاصة متميزة ، تتمتع بشتى أنواع الامتيازات ، وأن ثمة محافظات أو مدناً أو دوائر حكومية يسيطر عليها فلان او فلان من ضباط الجيش او المخابرات ، فلا يجري فيها أمر الا بموافقته ، حتى لكأن الحكم حكم ملوك الطوائف ، لكل ملك قطعة من جهاز الدولة يتصرف بها كما يشاء ؟ وان رجل المخابرات يتمتـع بسلطات لا حد لها ، وان من المصلحة ان تداريه وان تنافق له حتى لا تتعرض لغضبه وبطشه .

كيف يمكن للشعب ان يقتنع بأن هذا الحكم حكمه ، وهو يعلم انه ليس له طريق ، اي طريق ، لأيصال رأيه الى الدولة ، فضلاً عن اشتراكه في حمـــل المسؤولية التي يتولاها بضعة عشر رجلاً في رأس الدولة ، يأمرون وينهون ، في

غرف مقفلة ، لا يطلع الشعب على ما يدور فيها الا من خلال ما يصدر عنها من أوامر وتعليمات وقوانين ؟

ان شعبنا يكره الأرهاب ، من أي جهة جاءت. فيه بقايا من طبيعة البداوة الصافية، ولا شك أن الموقف الرجولي الذي وقفته حكومة الفريق أمين الحافظ، بعد حوادث حماه ، بالعفو عن جميع المشتركين فيها ، بعد يومين فقط من حدوثها والقضاء عليها ، كان له أثر في الجماهير أثمن بكثير من وسائل القمع التي استعملتها الثورة للقضاء عليها . ثم ان (تبييض) السجون في أواخر عام ٩٦٣ على رغم المؤامرات المتعددة التي تعرضت لها الدولة كان أعمق أثراً من السجن نفسه في قلوب الجماهير ، ولعل هذا لا يغني عن ذاك . والعودة الى وسائل القمع الشديدة تصبح أحياناً ضرورية وحتمية ، ولكنها لا يجوز أبداً ان تتحول الى سياسة يومية للدولة .

لقد كان في هذه السياسة نقض أساسي لمبدأ من مبادىء البعث هو الحرية . ان الحرية في الثورة الاشتراكية القومية ليست للاقطاعيين وللرجعيين وللمتآمرين على الثورة ، ولكن ألا تكون للعمال والفلاحين والطلبة والمثقفين والثوريين ؟ الحرية في الثورة لا تنحصر في نطاق الحريات الفردية . ولكن ألا يجب ان يكون هناك حريات « جماعية » ، للطبقات المستفيدة من الثورة ؟

إن أدب الحزب غني بهذه المعاني . ولقد كتب فيها أكثر مما كتب في أي موضوع آخر قديماً وحديثاً . وكتبت « المنطلقات النظرية » في مفهوم الحرية خلال الديموقراطية الشعبية ، وحرية الطبقات العاملة داخل مؤسساتها ، وحرية هذه المؤسسات في ظل دولة الثورة ، ولكن العقلية الحاكمة لم تكن لتأبه لهذا كله . وكيف يمكن ان تأبه والتحية

العسكرية تصطنع الحزب كله اصطناعاً فوقياً، وكيف يمكن أن تثق بالمؤسسات الشعبية إذا لم تصطنعها اصطناعاً ؟

***

إن مصادر اللجنة العسكرية تصر على أن الفرق بينها وبينالقيادة القومية هو فرق في النظرة الى الاشتراكية ، وأن القيادة القوميـــة يمينية النظرة ، وهم يساريوها . وأنا لا أشك في ان هنـاك فرقاً أساسياً بين الحزبين في فهم معنى اليسار ومعنى الاشتراكية . وان هذا الفرق الاساسي ينبع من الفرق في النظرة الاشتراكية واليسار بين حزب عسكري متسلط .

ومع أنني أؤمن بأن « كمية التأميم » و « سرعة التأميم » ليست هي التي تقرر بالضرورة موقع الأنسان من اليمين أو اليسار – وإلا لأضطررنا الى اعتبار لينين يمينياً لأتباعه « السياسة الاقتصادية الجديدة »، واعتبار ستالين يسارياً – لأن هذه « الكمية» و «السرعة » ترتبط بعوامل اخرى كثيرة ، فموقف القيادة القومية من هذا الموضوع موقف لا مطعن فيه .

فالمصارف وشركات التأمين أممت في أوائل الثورة على عهد رئاسة الاستاذ صلاح البيطار للوزارة. وكذلك عدل قانون الأصلاح الزراعي في عهده . واممت جميع شركات النسيج، ودخلت الحكومة مساهمة في صناعات السكر والاسمنت وغيرها من الشركات الكبرى في عهد الاستاذ صلاح أيضاً. ثم أُممت ، بعد ذلك ، ١٠٨ شركات في ١ / ١ / ١٩٦٥ في عهد حكومة الفريق الحافظ ، وهذه هي التأميمات التي يعتبرها العسكريون برهاناً على أنهم أكثر يسارية من القيادة القومية .

ولكن ، وعلى رغم أن هذه التأميمات الأخيرة صدرت في وقت كان النزاع

فيه بين قيادة الحزب وبين اللجنة العسكرية قد وصل أقصى مداه ، كما سيرد ذكره ، فقد أصدر الأستاذ ميشيل عفلق آنذاك تصريحاً ضمنه التأييد الكامل لهذا الأجراء ، وأتبعه بطلب استكمال هذه الخطوة بتأميم التجارة الخارجية .

وهذه مقتطفات من تصريح الأستاذ ميشيل « اليميني » :

« ان ما وقع كان خطوة لا بد منها ، إذ أنها تتمشى ومبادىء الحزب الذي ناضل عشرات السنين لكي يطور المجتمع ويحدث الانقلاب اللازم في نظام الأنتاج ويغير العلاقات الاجتماعية والإقتصادية ، ويضع بين أيدي الشعب وسائل انتاجه » . وكذلك « ان ما حققه الحزب حتى الآن في أحد أقطاره هو خطوة في الطريق الطويل ، طريق توحيد الوطن العربي وحريته السياسية والأجتماعية لكي يأخذ التطبيق الاشتراكي مداه ، لأن التطبيق الاشتراكي يجب ان يؤدي الى توفير المناخ الملائم للوحدة العربية والى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للجماهير العربية » ، وأيضاً « إلا ان هذه الخطوات ، حتى تؤتي الثمار المرجوة منها ، لا بد أن تتوفر لها شروط أخرى ضرورية . وأول هذه الشروط أن نضع هذه الأجراءات ضمن اطار الاقتصاد الاشتراكي المترابط ، وقوانين حركته لتوفير الظروف الملائمة لتطويره وانمائه مثل تأميم التجارة الخارجية وتنظيمها بحيث يصبح القطاع الاشتراكي هو المهيمن على فروع الأنتاج ، وبحيث تكون هذه الأجراءات جزءاً من خطة مدروسة وشاملة لجميع المرافق الحيوية في المجتمع التي تتوقف عليها مصالح الجماهير الأساسية . أما الشرط الثاني فهو انشاء اجهزة حكومية وشعبية لمراقبة التجربة وتصحيح ما يقع فيها من أخطاء، ولكي تحس الجماهير بأن ما وقع إنما هو لمصلحتها وقد أصبح ملكاً لها ...

إلا ان الشرط الأكثر أهمية هو انفتاح الحكم والحزب على الجماهير ذات المصلحة الحقيقية في هذه الأجراءات وتقوية الحزب بضبط تنظيماته واحترام

أنظمته والانصياع الى قياداته بحيث يستطيع ان يحرك الجماهير الواسعة ويدفعها إلى الحماس كي تحتفظ دوماً بأندفاعها الثوري . ان أحد الشروط الأساسية للأشتراكية هو توفر حزب ثوري عقائدي يحول دون بيروقراطية الدولة وجمود اجهزتها ، ويكون قادراً على تحريكها وتوجيهها ، خالٍ من ازدواجية القيادة والتوجيه ، موحد الفكر والعقيدة ، لمنع منظماته وعناصره من أن تصبح ذيلاً للأجهزة البيروقراطية ، الشيء الذي يفقدها حرارة الثورة وشجاعة النضال ، ذلك المعين الذي لا ينضب للطاقات الخلاقة القادرة على التطوير المستمر ، والتصحيح النزيه المتواضع ، ويكون صمام أمن من الانحرافات التي تسببها مغريات السلطة [1] » .

الخلاف ، إذن ، ليس في « كمية » التأميم ، على رغم أن المبالغة في هذه الكمية في ذلك القرار الشهير ، وصلت الى حد انها دفعت الحكم نفسه الى التراجع عن بعضها حين اكتشفت أنها وصلت الى « مصانع » يقتصر عمالها على أبناء صاحب المصنع نفسه !

الخلاف الحقيقي هو في النظرة الى الاشتراكية نفسها . ما هي ؟ ماذا تعني ؟ ما الغاية منها ؟ فبينما يرى الحزب ان « الاجراءات الاشتراكية » هي جزء من « حياة اشتراكية » تسعى الى تحرير الطبقات الكادحة من كل قيد اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي يقيدها ويقيد نموها ويفتح طاقاتها ، وان هذه الحياة الاشتراكية ، وان كان التأميم خطوتها الأولى ، لا تكتمل إلا بأمتدادها لتشمل التعليم والصحه والاسكان والضمان والتوزيع وفرص العمل والمشاركة في عمليات الانتاج والاستهلاك ومراقبتها وفي مسؤولية مراقبة الحكم

---

١ — جريدة الأحرار ، ٦ كانون الثاني ١٩٦٥ .

وتوجيهه [1] .

بينما يرى الحزب هذا ويرى ان هذه الاشتراكية يجب ان تنبع مؤسساتها من داخل جماهير الشعب ، بالأنشاء الطوعي المدفوع بروح الحماسة للجمعيات التعاونية الزراعية والاستهلاكية ، والمزارع الجماعية ، وجمعيات الفلاحين ، وجمعيات الأسكان ، ونقابات العمال ، بتوجيه من الحزب الطليعي وتعضيد من الدولة.

ويرى أن كل مـــا يمكن تطبيقه اشتراكياً في أي قطر ، فضلاً عن قطر صغير كسورية ، لا يمكن ان يكوّن القاعدة الاقتصادية الحقيقية التي تحتاجها عملية التحويل الاشتراكي الشاملة ، ولا يمكن ان يثمر دفعاً للأنتاج ورفعاً لمستوى المعيشة ومساواة في فرص العمل والكسب ، إلا باستعادة الكيان القومي وتحقيق الوحدة ، وان أقصى ما يمكن ان تحققه الاشتراكية في قطر هي بنـاء طاقات الجماهير للمستقبل الاشتراكي والقومي الموحد ، هذا إذا اتجهت اتجاهاً جماهيرياً ، وأن الاشتراكية القطرية لا يمكن أن تكون بديلا للوحدة .

بينما يرى الحزب هذا ، فالحكم العسكري لا يمكن أن يراها إلا اشتراكية « فوقية » تكاد تنحصر في اصدار القوانين والمراسيم ، وتعيين الجمعيات المنفذة لأوامر الدولة ، ودفع الجماهير دفعاً الى تنفيذ هذه القوانين ، ونشر المخابرات في المصانع ، وتعيين جمعيات الفلاحين ، وفرض النقابات على العمال ، وإلهاء الناس بهذا عن مطلبها الوحدوي التحرري الاشتراكي الأصيل .

نعم ، هناك خلاف على الاشتراكية وعلى اليسار . الحزب ضد « الاشتراكية

---

١ - راجع محاضرة المؤلف المطبوعة « لماذا الاشتراكية الآن » ومقالة « المرحلة الأولى للاشتراكية » .

القطرية» وضد « الاشتراكية البوليسية». وهو لا يرى في الأجراءات الاشتراكية التي تتخذ في قطر واحد إلا الخطوة الأولى لما هو أبعد وأهم وأعمق. بينما يرى الحزب العسكري فيها غاية في ذاتها.

***

لقد كان هناك مفهومان، اذن، لحزب البعث، مفهوم حزبي أصيل، ومفهوم منحرف. ولعله كان من الممكن، لو كانت القضية قضية مدنيين وعسكريين منتسبين إلى نفس الحزب ان يجد الحزب من خلال هذا الاختلاف طريقه السليم الذي يجمع عليه الطرفين، لولا ان هذا التنظيم العسكري، أو قيادته على الأصح، منذ ما قبل الثورة، بل منذ ما قبل الانفصال كان تنظيماً مستقلاً عن الحزب، وبقي مستقلاً بعد الثورة، وكان في نيته الاستيلاء على الحزب وتوجيهه حسبما يرى.

لقد انطلق من الحقد على عبد الناصر، ولكنه كان في صميمه متأثراً بأسلوبه في الحكم. كان « ناصرياً » معكوساً.

***

- ٦ -

الطريق الى الحزب العسكري

من تجربة الوحدة تعلم هؤلاء البعثيون العسكريون درساً مهماً في أهمية توفر القاعدة الشعبية المنظمة لهم . ولكنهم ، وقـد اختاروا حزب البعث – كما قال قائلهم – فقد كان عليهم ان يجعلوا حزب البعث حزبهم هم .

ولست أدري إذا كان احدهم قد اطلع على ما فعله «ستالين» حتى جعل الحزب الشيوعي حزبه هو ، خلال سنوات طوال من العمل المخطط المدروس. ولكن كل من اطلع على التجربتين ، تجربة ستالين ، وتجربـة البعثيين العسكريين ، لا بد ان يدهش لهذا التشابه العجيب بين التجربتين .

قلنا إنه كان في تخطيط هؤلاء العسكريين عند تنظيم أنفسهم أيام الوحدة أن يتخلصوا من الاساتذة الثلاثة . وقد وفر عليهم الحزب خطوة في هذا السبيل حين وضع سياسة في المؤتمر الخامس تستبعد بطبيعتها الاستاذ أكرم الحوراني ، وسهل لهم الحزب أيضاً موضوع الأستاذ صلاح البيطار . فالواقع ان اللجنة التي كانت قد أشرفت على إعادة تنظيم الحزب من الرفاق العراقيين الذين انتدبوا لذلك قبل الثورة ، قد ترددت كثيراً في إعادة تنظيم الاستاذ صلاح في الحزب ، بل طلبت مرة أن لا تصدر جريدة « البعث » الناطقة بأسم الحزب تحت اسمه .

ويبدو ان خطيئة الأستاذ صلاح في توقيـع «وثيقة الانفصال» وفي سعيه حتى

يقبل الحزب الاشتراك في وزارة الدكتور بشير العظمة ايام الانفصال ، قـــد جرحته امام الحزبيين الوحدويين تجريحاً لم يسهل عليهم نسيانه ، بالرغم من أنه قاد بعد ذلك الحملة الوحدوية في الحزب، وكان له كبير الأثر في الضغط من أجل البدء في مباحثات الوحدة الثلاثية بعد الثورة ، ولكن هـــذه الحملة الوحدوية بالذات قد أساءت إليه عند الحزبيين «القطريين» و «العسكريين» والحاقدين على عبد الناصر ، ففقد بذلك عطف الطرفين معاً .

وكان استلامه للمسؤولية الوزارية في أول وزارة شكلهـا الانقلاب ، ثم في ثاني وزارة ، ومحاولته الوقوف في وجـه التدخل العسكري المستمر في شؤون الحكم ، قد جعله هدفاً للهجوم وللتجريح . فما كاد يعقد المؤتمر القطري الأول بعد الثورة حتى أسقط في الانتخابات القيادية . وبعد بضعة أشهر لم تكتف القيادة القطرية القائمة آنذاك بذلك بل فصلته من الحزب .

ولم يوفر المهاجمون الأستاذ ميشيل نفسه، وبدأت حملة تستهدف تجريحه أيضاً، وتحميله « مسؤولية » قيام الوحدة وحل الحزب ، وتستنكر ما أسمته بالعقلية المتحجرة ، والوصاية الخالدة ، وما إلى ذلك . ولكنها ، في نفس الوقت ، لا تجرؤ على أن تصل بالحملة إلى مداها ، فللإستاذ ميشيل احترام كبير في قواعـــد الحزب ، وهو صاحب الفضل في خلق هذا الحزب ومده بكل منطلقاته الأولى ، بحيث تحتاج خطوة مثل هذه الى تحضير وتهيئة. يكفي أن يجرّح الآن ، ليسوى أمره فيما بعد .

وكان إشراك العسكريين في قيادة الحزب – دون إشراك قادة الحزب في قيادة العسكريين – الفرصة الذهبية المتاحـــة لتغيير القواعد وتبديلها حسب الرغبات والأهواء . ففتحت أبواب الحزب لضم الأعضاء . وإذا بعدد الأعضاء يقفز في حوالي عام الى خمسة أضعافه .

وقرر المؤتمر القومي السادس فتح الباب لأعادة التنظيم للحزبين السابقين إفرادياً

إذا نقدوا أنفسهم ، وقرروا احتضان سياسة الحزب ، وانتدب الفريق أمين الحافظ لمفاوضة الحورانيين ، واللواء محمد عمران لمفاوضة الوحدويين الاشتراكيين ، واللواء صلاح جديد لمفاوضة القطريين [1] من أجل الرجوع الى الحزب والاشتراك في الحكم . فأذا بمفاوضات الأول والثاني تفشل ، وإذا بمفاوضات الثالث تنجح ، ويدخل قسم من « القطريين » الذين يشبهون في منطلقاتهم حينذاك منطلقات اللجنة العسكرية في حقدهم على عبد الناصر وعلى الأساتذة الثلاثة – في الحزب جماعياً وبدون أي نقد ذاتي ، وينشأ منذ ذلك اليوم ، حتى اليوم ، تحالف متين بينهما ، حتى أصبحا حزباً سياسياً داخل حزب البعث .

ثم انطلقوا خطوة أخرى . فأذا بلجان القيادة القطرية – التي يشكل العسكريون نصفها ـ تطوف القطر لأجراء « تطهير » في صفوف الحزب . وإذا بهذا التطهير يستهدف بالدرجة الأولى أعضاء التنظيم القومي زمن الانفصال ، ويفصل منهم في بعض الفروع بالعشرات .

وبعد الأزمة التي حلت بالحزب إثر نكسة العراق ، أوقفت القيادة القومية مفعول النظام الداخلي ومنحت القيادة القطرية سلطات واسعة في تعيين قيادات الفروع والشعب ، واجراء تطهير جديد ، والأشراف الكامل على التنظيم . ومضت هذه في عملها بجد ونشاط ، حتى إذا اعيد النظام الداخلي بعد ذلك ، وأجريت انتخابات لقيادات الفروع والمؤتمر القطري ، بدا وكأن قواعد الحزب وقياداته المتوسطة قد تغيرت في معظمها ، وإذا بالقطريين وانصار اللجنة العسكرية يحتلون معظم هذه القيادات ، ويشكلون الأكثرية العظمى في المؤتمر القطري المعقود في آذار ١٩٦٥ ،

---

[1] – لاحظ ان المفاوضين الثلاثة هم من العسكريين !

أكثرية تمنحهم القدرة على انتخاب من يريدون للقيادة القطرية ، أو لتمثيل القطر السوري في المؤتمر القومي ، أو لتقرير أي سياسة يريدونها . وعندما ضمن القطريون والعسكريون ذلك ، اتفقوا على انقاص عدد العسكريين في القيادة الى ثلاثة فقط ، ولكنهم أنقصوا عدد أعضاء القيادة القطرية كلها إلى أحد عشر عضواً – بدلاً من خمسة عشر – حتى لا يفلت أحد المستبعدين وينجح في القيادة ، وانتخبوا جميعاً من أنصارهم ، كما انتخب مندوبو المؤتمر القومي جميعاً من أنصارهم أيضاً .

لقد احتاج ستالين الى سنوات حتى يفرض ارادته على الحزب. أما التحالف العسكري القطري فقد تمكن من الاستيلاء على الحزب في أقل من سنتين ! اصبحت القيادة القطرية كاملة في يدهم ، وأكثرية قيادات الفروع في يدهم .

ولم يبق امامهم من عقبة سوى القيادة القومية .

– ٧ –

المجابهة

ولم تكن القيادة القومية ، في هذا كله ، بلا خطيئة أيضاً . فقد كان من عادة القيادة القومية ان تترك الأمور تسير ، ثم تشكو من انها سارت في طريق خاطىء ، وتحاول ان تبادر الى الاصلاح حين يكون وقت الاصلاح قد فات . تركت للجنة فرعية منها ، زمن الانفصال ، ان تعيد تنظيم الحزب . ثم شكت

من أن هذه اللجنة قد أساءت استعمال صلاحياتها وقربت من قربت وأبعدت من أبعدت ، في مقاييس غير المقاييس التي اتفق عليها في المؤتمر الخامس . ناقش المؤتمر القومي السادس صلاحيات القيادة القومية والقيادات القطرية ، وحصر معظم صلاحيات الحكم في القيادات القطرية ، ثم شكت القيادة القومية من أنها أصبحت بلا صلاحيات . أشركت العسكريين في قيادة الحزب دون أن تعطي نفسها حق الأشراف على الحزب في الجيش ، ثم شكت من ان العسكريين قد استولوا على الحزب .

ولكن أكبر خطيئة ارتكبتها قيادة الحزب في هذه المرحلة ، انقطاعها التام عن قواعد الحزب ، فلا اتصال ولا جولات ولا اجتماعات ولا نشرات . حتى جريدة الحزب لم يكتب فيها احد من قيادة الحزب وتركوها جريدة لا تمثل رأي الحزب في شيء . كان أكثرية أعضائها أول الأمر مشغولين بالحكم وشؤون الحكم. ثم إذا ما انسحبوا وشعروا بالفارق العقائدي بينهم وبين هذا الحزب الطارىء استكانوا الى العزلة في نوع من اليأس مخيف. وترك الحزب مهملاً اهمالاً تاماً ، حتى من القيادة القطرية نفسها التي اقتصر عملها على تنظيم الحزب دون توعيته أو توجيهه أو تثقيفه أو قيادته سياسياً ، على رغم ان الضعف الثقافي والفكري للقيادات القطرية المصطنعة كان يتيح للقيادة القومية أكبر الفرص في ان تكون الموجه الفكري الوحيد للحزب. وكانت قواعد الحزب ، وهي المقبلة حديثاً على الحكم ، والتي انقطع عنها التوجيه والتوعية والتثقيف منذ قيام الوحدة في حالة استعداد كامل لتلقي هذا التوجيه بعد ان أوصلتها بلبلة حكم الوحدة ثم حكم الانفصال الى فراغ فكري مريع .

ان اهمية الحزب إنما تنشأ من وحدته الفكرية الناشئة عن الصلة الحية المتفاعلة التي تقوم بين قيادات الحزب وقواعده ، ثم بين الحزب والشعب . ولا يمكننا ان نتصور تفاعلاً بين الحزب والشعب حين ينقطع هذا التفاعل بين القيادة

والقاعدة في الحزب . ولو كان هذا التفاعل قائماً بالفعل ، لمنع صمود القاعدة وتعلقها بالقيادة كثيراً من الوان الانحراف التي دفع إليها الحزب دفعاً .

ولكن القيادة ، بدلاً من ذلك، وقعت في حبائل الصراع «الفوقي»، الصراع المحصور في القيادات العليا ، وفي الأخذ والرد والمناقشات والمساومات ، بينما تركت قواعد الحزب بلا توجيه ولا تثقيف . فلا عجب إذن والأمر كذلك ان تصحو القيادة يوماً ، وإذا بها غريبة عن معظم قواعد الحزب، ولا سيما المستجدة منها ، واذا بقواعد الحزب غريبة عنها . وإذا بهذا التكتل القطري العسكري يستغل هذه الغربة الى اقصى حدود الاستغلال .

* * *

كان كل شهر يمر يزيد من عمق الهوة التي تفصل بين الحزبين وبين القيادتين . وقبل مرور سبعة أشهر على الثورة كان العسكريون قد تسلموا رئاسة الوزارة نفسها .

ولما أدت سياستهم وسياسة صنائعهم الى حوادث حماه ، رجعوا مرة اخرى الى الحزب كارهين وسلموا الوزارة مجدداً الى الاستاذ صلاح البيطار ، وشكلوا مجلس رئاسة اشترك فيه الاستاذ صلاح البيطار ومنصور الأطرش ، ونشروا دستوراً . ولكنهم كانوا ينوون عرقلة سير الحكم منذ اللحظة الأولى . وقبل مضي خمسة اشهر نزع المجلس الوطني الثقة من البيطار ، بناءً على قرار إلزامي من اللجنة العسكرية ، ودفع عضوي مجلس الرئاسة الى الاستقالة . وشكلت وزارة برئاسة الفريق امين الحافظ بالأضافة الى رئاسته للدولة ، وقيادته للجيش .

ولم يعد ممكناً التفاهم بين القيادتين . وكان يمكن للحزب آنذاك أن يتبع أحد طريقين. فأما أن يبدأ اتصالاً واسعاً بالقواعد يضع الأمور في نصابها ، ويهيؤها

لمعارك المستقبل ، وإما ان يعلن خلافه مع البعث القطري العسكري الحاكم ، وتخليه عن الحكم للعسكريين ، بما ينطوي عليه هـــذا الأجراء من أخطار . ولكن الحزب لم يفعل هذا ولا ذاك. وسافر الامين العام الاستاذ ميشيل عفلق إلى المانيا ، تعبيراً عن يأسه وقرفه ، بعد ان ضاق صدره بما رأى وتنبيهاً للحزب ، وغاب هناك ستة اشهر . وكان يأمل ان يثير غيابه هذا قواعد الحزب لتحس بالأزمة ، ولكن انقطاع صلة القيادة بالقواعد جعل مثل هذا الأنذار ضعيف الأثر . . وعلى العكس من ذلك ، فقـــد اغتنم الحزب القطري العسكري هذه الفرصة ، وضاعف نشاطه وأتم استيلاءه على قيادات الفروع ، وعلى الحكم في آن معاً .

وبعد غياب طويل ، ومفاوضات ، قبل الاستاذ ميشيل ان يعود على ان تعقد جلسات بين القيادتين القومية والقطرية تشرح فيها نقاط الخلاف وتوضح ، ويتفق على الحلول .

وعقدت هذه الجلسات فعلاً في الشهر الاخير من عام ١٩٦٤ ، واذا بهذه الجلسات تكشف ما كان مستوراً ومخمناً تخميناً فقط ، من خطط اللجنة العسكرية مذ كانت في مصر وتصميمها على تصفية قيادة الحزب ، والاستيلاء عليه ، والاساليب التي اتبعت في ذلك ، مما لم تكن تعرفه القيادة القومية ، وان كانت تحس نتائجه .

وكان الفضل في هذا الكشف يعود الى الانشطار الأول الذي حصل في صفوف اللجنة العسكرية . فلم يكن سراً في ذلك الوقت ان اللواء محمد عمران قد بلغ خلافه مع اللجنة حدوداً جعلت استمرار التعاون بينه وبينها امراً مستحيلاً ، وهو احد مؤسسي هذا التنظيم واعلاهم رتبة [1]. فوجد الفرصة مناسبة لكشف

---

١ – لم يكن الفريق أمين الحافظ في هذا التنظيم قبل الثورة.

جميع الاوراق (٢).

وثارت ثائرة اللجنة العسكرية وأصدرت قراراً بأبعاد اللواء محمد عمران من سورية – وهو أحد أعضائها وأحد أعضاء القيادتين القومية والقطرية – ونالت موافقة القيادة القطرية على قرارها . فما كان من القيادة القومية إلا ان اصدرت مجموعة من القرارات، تبعد فيها العسكريين عن مسؤوليات الحكم وقيادة الحزب وحضور المؤتمرات الحزبية – الا في حدود ضيقة عينتها – وتمنع تركيز الصلاحيات في ايد قليلة ، وتحل القيادة القطرية ، وتعين لجنة للاشراف على التنظيم الحزبي في القطر .

ولكن اللجنة العسكرية كانت قد قضت سنتين وهي تأخذ أهبتها لمثل هذا الموقف ، فأذا بها تجمع قيادات الفروع الحزبية في سورية ، وقد ضمنت ولاء أكثريتها منذ زمن ، وتعلن ان ثمة مؤامرة على الحزب تقودها القيادة القومية ، وتدخل في نطاق المخططات الاستعمارية، وأن أموالاً قد دفعت لتنفيذ المؤامرة ، وان القيادة والحكومة مستعدتان للاستقالة ، ولكنها تحملان الحزب مسؤولية ما يحدث ، الى آخر هذا اللحن . وفي جو من الصخب والضجيج الذي لم يسمح فيه لأعضاء القيادة بشرح الأمور ، أعطيت القيادة القطرية الثقة مجدداً ،

---

١ – رواية اللواء عمران لهذا الخلاف ترجع أسبابه الى اعتراضه على روح الدكتاتورية العسكرية التي تجلت في اللجنة العسكرية بعد الثورة وروح الدكتاتورية الفردية عند امين الحافظ، ورواية معارضيه ترجع خلافهم معه الى طموحه الفردي وما قاده اليه هذا الطموح من تناقض مستمر مع الفريق – الذى كان تعاونه مع "المجنة آنذاك كاملا – ومن محاولات لتخفيف سلطاته وسلطات اللجنة العسكرية، ومن محاولات لتقوية نفسه شخصياً في الجيش بالعمل على خلق تكتل طائفي حوله ، ثم بالعمل على التفاهم مع العناصر الناصرية في سورية ، ومع عبد الناصر نفسه . ومع ان اللواء عمران كان مسؤولاً عن كثير من اعمال اللجنة العسكرية وسياساتها في أول الثورة، فقد وجد الفرصة مناسبة ، بعد المجابهة ، للانضمام الى صف القيادة القومية ، وفضح اعمال اللجنة العسكرية ، والدعوة الى احياء الحزب وتقوية روحه وعناصره الوحدوية ، والانفتاح على جميع العناصر التقدمية، والحيلولة دون وقوع الحزب والحكم في عزلة عربية خانقة ، والسعي لأرجاع الوحدة ، والتخلص من نير التسلط العسكري .

واضطرت القيادة القومية بعد ذلك الى التراجع وسحب قرارها بحـل القيادة القطرية .

ثم صدرت بعد ذلك مباشرة قرارت التأميم المشهورة، في هذا الجو المشحون، وفي ليلة واحـدة ، لأثبـات « يسارية » العسكريين والقطريين و « يمينية » القوميين .

وفشلت سياسة المجابهة ، وانقضت المرحلة الأولى من الصراع بانتصار مطلق الجبهة العسكرية القطرية ، توج بعد ذلك في المؤتمر القطري المعقود في آذار ١٩٦٥ والذي تحدثنا عنه سابقاً .

الفصل الثالث

من المؤتمر القومي الثامن إلى ٢٣ شباط

ليعذرني القارىء إذا أطلت بعض الشيء في ذكر الأحداث في هذا الفصل . فهو يتحدث عن فترة عاصرتها بنفسي ، ولم اكن في الفترات السابقة قد شاركت في الأحداث إلا من بعيد . وهو الى جانب ذلك يتحدث عن فترة أدت الى ٢٣ شباط ، وأدخلت عوامل جديدة في المعركة لم تكن في الحسبان .

— ١ —

أمل جديد

تحدثنا في الفصل الثاني عن الأزمة بين الحزب وبين التنظيم العسكري. وقلنا ان ما يسمى « بحزب البعث » كان في الواقـع حزبين لا حزباً واحداً . ولكن الرأي العام السوري والعربي والعالمي كان يعلم ان « حزب البعث » هو الذي يحكم

اسورية . والحزبيون انفسهم ، في كل الاقطار العربية، بل وفي سورية نفسها ، كانوا يعلمون ان « حزب البعث » يحكم سورية ، ويتصرفون على اساس هـــذه لمعرفة. وكثير منهم لم يعرف عن وجود ازمة ما إلا بعد صدور قرارات القيادة القومية إثر « الجابهة » ، وفوجئوا بها وأدركوا انها قرارات انفعالية ولا يمكن تطبيقها [1] .

ولذلك ، فحين عقد المؤتمر القومي الثامن في نيسان ١٩٦٥ ، كان واضحاً من جو المؤتمر ، وثلاثة أرباعه تقريباً من مندوبي الأقطار العربية خارج سورية ،ان المؤتمر يريد مخرجاً من هذه الأزمة . ويدرك أن هناك تسلطاً من العسكريين ، وتعنتاً من القيادة القومية ، يهددان وجود الحزب في الحكم ، وان الحزب ، بعد نكسة العراق ، يجب أن يحافظ على الحكم في سورية بكل وسيلة ممكنة ، وأن الأزمة التي مرت على الحزب قبل بضعة أشهر ، أزمة الجابهة ، قد هزت الحزب هزاً عنيفاً ، وان قرارات التأميم قد خلقت جواً جديداً وأثارت الرجعية ضد الحزب إثارة قوية ، وان ذلك كله يقتضي تجنب نكء الجروح ، وإيجاد الحلول التي تعالج الأخطار السابقة ، دون الدخول في تفاصيل أسبابها وحوادثهـا ، بحيث تنقذ الحزب والحكم معاً .

كان أمام المؤتمر تقرير عن « علاقة الحزب بالحكم » عرض كما عرضت بقيـة التقارير على لجنة من لجان المؤتمر لبحثه .ولكن التقرير نفسه لم يحاول أن يتعرض للأزمة من قريب أو بعيد . ولقد لاحظت اللجنة هذا النقص، ولم ترد أن تأخذ

---

١ – كان هذا نفس شعوري وشعور كل المنظمات خارج سورية . ولما كتبت في ذلك الى الاستاذ ميشيل وافقني في رده على ان القرارات انفعالية ومتطرفة ، وانه شخصياً نصح بالتريث فيها واخذ جانب الاعتدال . ولكن ابعاد اللواء عمران عضو القيادة القومية ، وهي اعلى قيادة في الحزب ، دون استشارتها ، وفي هذا الوقت بالذات ، بعد كشفه لأوراق اللجنة العسكرية ، قد خلق جواً من الانفعال قاد الى مثل هذه القرارات .

على عاتقها هي تحمل مسؤولية هذا البحث الشائك . فعرضت على المؤتمر تكوين لجنة أخرى تمثل فيها القيادة القومية واللجنة العسكرية ومندوبون عن كل قطر، وان تضع هذه اللجنة توصيات لحل الأزمة. ووافق المؤتمر واجتمعت هـــذه اللجنة ، ثم كلفت لجنة مصغرة منها بوضع الاقتراحات ، وبعد تعديل وحذف وإضافة خرجت القرارات التي وافق عليهـا بالأجماع والتي حددت « علاقة الحزب بالحكم » .

كان منطلق هذه القرارات افتراض ان الجميع حزبيون ، وان الازمة التي نشأت بين القيادة القومية وبين القيادة القطريةواللجنة العسكرية كانت نتيجة أخطاء،ونتيجة نزاع على السلطه ، ونتيجة غموض في تعيين دور القيادات الحزبية ودور اللجنة العسكرية ، وان تحديد صلاحيات كل منهما كافٍ للقضـــاء على النزاع الذي استشرى وهدد وجود الحزب .

ومن هنا فقد اعترفت القرارات بوجود اللجنة العسكرية ، وحددت سلطاتها ، بحصرها في القضايا العسكرية المحض – أي تنقلات الضباط وترقيتهم وما شاكل ذلك – وألغت دورها الحزبي ودورها السياسي ، إلا في تمثيل القطاع العسكري في المجلس الوطني الموسع حين إنشائه ، فاعترفت بذلك بحق العسكريين الحزبيين في المشاركة في قيادات الحزب ، ومنعت ، في نفس الوقت ، تسلطهم عليه . وسهل تنفيذ هذا المنطلق ان العسكريين كانوا قد اتفقوا على ترشيح ثلاثة منهم فقط للقيادة القطرية واثنين للقيادة القومية . وهكذا بدا للمؤتمر ان شبح التسلط العسكري قد اضمحل .

بالأضافة الى ذلك ، فقد حلت هذه القرارات مشكلة كبيرة حين جعلت التنظيم العسكري الحزبي تابعاً للقيادة القطرية بواسطة مكتب عسكري هو أحد مكاتب تلك القيادة ، كما ثبتت للقيادة القومية – بواسطة أمينها العـام او الأمين العام المساعد ، او اي عضو تنتدبه القيادة – حق الاتصال بالقواعـــد

والمكاتب والتنظيمات الحزبية جميعاً ، بمـا في ذلك التنظيم العسكري ، وبذلك ألغت استقلال هذا التنظيم عن الحزب .

وأعادت للقيادة القومية بعض سلطاتها التي فقدتها عملياً في السابق من حيث إشراكها في انتخاب شاغلي المناصب العليـا في الدولة ، ومن حيث توجيهها للسياسة الخارجية والاعلامية والاقتصادية . وخلقت « اجتماعات مشتركة » بين القيادتين القوميـة والقطرية ، و«مكتباً سياسياً » يضم الى جانب مجلس الرئاسة ممثلين عن قيادتي الحزب . وكانت تأمل بذلك ان تزيد فرص التعاون بين القيادتين وان تتجنبا الاحتكاك في المستقبل .

وكان مما أعطى هذه القرارات بعض القوة ، وشجـع المؤتمر على الموافقة على توصيات اللجنـة دون تعديل ، ان هذه اللجنة كانت تضم فيمن تضم من أعضائها الاستاذ ميشيل عفلق والاستاذ منصور الاطرش من جهة ، والفريق امين الحافظ واللواء صلاح جديد من جهة اخرى . وانتهى المؤتمر وسط آمال واسعة بتجنب الأزمات في المستقبل ، والبدء بعمليات البناء والانتـاج بروح جديدة صافية .

كان ثمة أمل ، أيضاً ، لدى بعض المؤتمرين بأن تعديل النظام الداخلي ، من جهة اخرى ، سوف يزيل بعض نقاط الاحتكاك ، ويعيد للقيـادة القومية حق الاشراف على التنظيم . ولكن التعديلات جـاءت ، بكل أسف غـير مخططة ولامدروسة ،وخرج نظام داخلي اسوأ من الذي كان قبله.

بعد الموافقة على هذه القرارات حاول الاستاذ ميشيل أن يبحث أسباب الازمة ومنشأها . ولكن المؤتمر لم يتجاوب معه ، ولم يكن يريـد ان ينكأ جراحاً عمل على دملها في نفس اليوم .

وكان الذي دفع القيادة القومية الى قبول هذه المقترحات أمل في تهدئة الجو

والبدء من جديد بعد فشل سياسة المجابهة التي اتبعتها في السابق ، وشعورها بجدة الاخطار المحيطة بالثورة .

وكان الذي دفع اللجنة العسكرية الى قبولها ، اطمأنانها الى تشكيل القيادة القطرية والابقاء على الصلاحيات التنفيذية بيد هذه القيادة ، وتبعية التنظيم العسكري لها لا للقيادة القومية ، وإبقاء اللجنة العسكرية قائمة ولو بشكل « لجنة ضباط » عسكرية . ولكن بالاضافة الى ذلك كله ، كان تغيير الامين العام فرصة جديدة لها ، بالاضافة الى انه يحقق هدفاً من اهدافها كانت تسعى اليه منذ تشكيلها ، وهو التخلص من الاساتذة الثلاثة .

فقد قرر الأستاذ ميشيل ، قبل عقد المؤتمر القومي بزمن ، ترك الأمانة العامة للحزب والقيادة القومية ، ولم تنجح كل المحاولات التي بذلت لأقناعه في إعادته عن تصميمه هذا . فقد كان يشعر أنه تحمل خلال قيادته للحزب ، ولاسيما بعد وصوله الى الحكم ، ما لم يتحمله إنسان. وانه تعرض لنكران لا حد له ، ولهجوم وتهجم ، ومن قواعد الحزب الذي انشأه ورعاه بروحه وحياته كلها ، لم يتعرض لمثله من أعداء الحزب أنفسهم . وكان يرى ان استمراره في الأمانة العامة ، مع بقاء الظروف القائمة ، يحمله ويحمل الحزب مسؤولية كبرى لا يريد أن يتحملها. ورشحني لحمل هذه المسؤولية .

ولم يكن سهلا على المؤتمر القومي ، وهو يمثل الحزب الذي لم يعرف غير الأستاذ ميشيل قائداً للحزب واميناً عاماً له ومؤسساً وراعياً وموجهاً ، أن يقبل تخلي الرفيق عن المسؤولية . ولما أصر الاستاذ ميشيل على التخلي ، انتخبه المؤتمر في القيادة القومية رغم إرادته .

ولا بد لي هنا ، وقد دخلت القصة شخصياً ، ان اقول انني احسست بضخامة المسؤولية . فقد تسلمتها في وقت بلغت فيه الأزمة ذروتها ، فورثت أزمة لم أكن

من صانعيها ولا من المشتركين الفعليين في أحداثها ، وان كنت عضواً في القيادة القومية من الناحية النظرية . ولكنني كنت آمل في النجاح . فلقد حصلت على ثقة المؤتمر . وحصلت على ثقـــة الأستاذ ميشيل. ولانه ليس بيني وبين اللجنة العسكرية ضغن شخصي ، ولأني قادر على التعاون مع كل الاطراف بقلب مفتوح ما دام التعاون يستهدف مصلحة الحزب ، ولانني كما أدرك انحرافات اللجنة العسكرية ، فقد كنت مدركاً ، أيضاً ، لاخطاء القيادة القومية التي سهلت لهذه الانحرافات أن تنمو .

فحملت المسؤولية مؤمناً بان بذرة الخـير لا بـــد ان تنمو إذا رعيت وسقيت ، ولا بـــد ان تقوى على كل انحراف . ولكن العقبات التي ستقف أمامي لم اكن قد قدرت قيمتها بعد .

– ٢ –

برنامج عمل

كان لا بد لي من أن أضع برنامج عمل أهتدي بـــه في تنفيذ مسؤولياتي الجديدة . وكان أهم ما أواجهه ، في رأيي، هو بعث الحيوية والنشاط والحركة في القيادة القومية لمواجهة ذلك الشبح الخطير الذي يهـــدد وجودنا ، شبح « العزلة » الخانقة . عزلة القيادة القومية عن قواعد الحزب ، عزلة الحزب عن الجماهير في القطر السوري نفسه ، عزلته عن جماهير الشعب العربي وعن السياسة العربية ، وعزلته أمام الرأي العام التقدمي في العالم .

كان الحزب يصارع في داخله من أجل انقاذ عقيدته ومبادئه وتنظيمه ، في نفس الوقت الذي يصارع فيه أعداءه في داخل القطر وخارجه . وكانت هذه العزلة أقوى سلاح في يد أعداء الحزب يحاربون به . لذلك فقد كان من المحتم « تحريك » الحزب ككل و « تحريك » القيادة القومية بشكل خاص . فلم يكن من الممكن أن يكسب الحزب معاركه وهو منكمش على نفسه ولا ان تكسب القيادة القومية معركتها وهي منكمشة على نفسها ، فلا تصريح ولا نشرة ولا مقابلات صحفية ولا موقف في السياسة العربية أو الدولية.

كان لا بد من (تحريك) الحزب والقيادة القومية ، والاتصال الواسع ، بكل الطرق الممكنة ، بقواعد الحزب في سورية ، بمنظمات الحزب في الوطن العربي والعالم ، بالصحافة ، بالرأي العام المحلي والعربي والدولي .

فلم يكد ينتهي المؤتمر حتى عقدت سلسلة اجتماعات مع مندوبيه ، كل فيما يخص منظمته لأتفهم مشاكلهم، ولنضع برنامج عمل،ونخلق صلة حية بين القيادة وبين منظماتها .

ثم جاءت احداث عربية متلاحقة . تصريحات بورقيبة . مؤتمر رؤساء الحكومات العربية . خطاب عبد الناصر في المؤتمر الوطني الفلسطيني . انهيار الروح الثورية في ثورة اليمن . مؤتمر خمر . أحداث عدن . فكانت القيادة القومية تتخذ اجراءات مباشرة ، وتعلن رأيها في كل هذه الأمور بسرعة وبصراحة ،وتصدر البيانات عن هذا الرأي تشرحه وتفسره ، فلم تعد الاحداث تمر دون رأي معلن ، بل أصبح لنا رأي في كل حدث مهم . رأي صريح وواضح وثوري ومستند الى المنطلقات الثورية العلمية التي ينطلق منها حزب البعث .

فتحت بابي للصحفيين ، عرباً وأجانب .لم أمتنع عن الأدلاء برأي .استقبلت وفود الطلبة والعمال الذين كانوا يفدون الى سورية وشرحت لهم مواقف الحزب

من القضايا التي تواجهـــه . حركنا جريدة البعث وغيرنا هيئة تحريرها . كانت مبيعاتها – عدا الاشتراكات – قد انحدرت الى (٣١٠٠٠) في الشهر – لا في اليوم ! – فارتفعت في ستة اشهر الى (١٠٠٠٠٠) أي أكثر من ثلاثـــة أضعاف ، وجعلناها ناطقة باسم الحزب ، معبرة عن رأيه ، بعد ان كانت فاترة لا تـكاد تشعر بأنها تعبر عن رأي أحد .

محلياً ، كان علينا ان نحدد منطلقاتنا تحديداً واضحاً نعرفه نحن ونتقيد به ، ويعرفه الشعب ويقيدنا به . فوضع الحزب « منهاجاً مرحلياً » للحكم ، اشتركت في اقراره القيادتان ، يحدد غايات الحكم المرحلية في سياسته العربية والخارجية والاقتصادية والثقافية والأنتاجية والاستهلاكية ، ووضع « منهاجاً حزبياً » ، انفردت بوضعه القيادة القومية ، يحدد سياسة الحزب مع جماهير الشعب ، ويضع أسساً للعلاقة بينه وبين الفلاحين والعمال والموظفين والمثقفين ، ويبين كيفيةالعمل بين الجماهير ، وينقد الانحراف الانتهازي في الحزب .

ثم انطلقنا ، عالمياً ، للاتصال بالرأي العـام العالمي ، واليساري منه بشكل خاص . فاشتركنا في مؤتمر الشعوب الأسيوية الأفريقية في أكرا ، ثم في مؤتمر شعوب القارات الثلاث في هافانا . واتصلنا بالأحزاب اليسارية الغربية ، كالحزب الاشتراكي الموحد الفرنسي ، وحزب العمال الموحد الأيطالي،والحزب الاشتراكي الأيطالي والحزبين الشيوعيين في فرنسا وايطاليـــا ، والحزب الشيوعي في يوغوسلافيا ، واشتركنا في بعض مؤتمراتها ، وجاءتنا وفود لزيارة سورية من بعض هذه الأحزاب . وبدأت هذه الحركات تنفتح علينا بعد ان كانت مغلقة ولاسيما بعد حوادث اضطهاد الشيوعيين وحرب الأكراد في العراق ، حين أهملنا الرأي العالمي اهمالاً تاماً وتركناه صيداً ثميناً يستغله الأخرون وحدهم .

*

ثم كان علينا ان نعالج ازمة الحزب معالجـــة أساسية . ولم تكن قرارات المؤتمر القومي الثامن علاجاً للأزمة ، ولكنها كانت تصلح منطلقاً لهذا العلاج . وكان العلاج في رأيي ، يتضمن الخطوات التالية :

١ – إعادة الصلة بين القيادة القومية وبين قواعد الحزب المدنية والعسكرية ، وخلق التفاعل الحي معها ، وخلق « رأي عام حزبي » يحل محل الفراغ الذي تركته الأحداث منذحل الحزب . وكان يدفعني في هذا الطريق إيمان بأن الذين يقودون الانحراف قلة صغيرة ، وان قواعد الحزب ، العسكرية والمدنية ، قد انساقت وراءها لأن احداً لم يقدها في الطريق السليم ، وان بذرة الخـــير في الحزب ، على رغم الدوافـع الانتهازية التي تغذيها الفئة المتسلطة ، لا بد ان تنتصر إذا رعيناهـــا وتعهدناها بالتوجيه وبالتوعية الصحيحـــة . أضف الى ذلك ان القيادة القطرية كانت عاجزة عن قيادة الحزب فكرياً وعقائدياً وسياسياً ، وانها تحولت الى قيادة ادارية تنظيمية محض ، يقتصر اتصالها بالقواعد على ما تقتضيه ضرورات الانتخاب والتعيين في القيادات ، و «التطهير» وما إلى ذلك .

وعلى ذلك ، فالى جانب نشاط القيادة العام في الصحافة والاذاعة والاكثار من النشرات والبيانات وطرح المنهاج الحزبي ، بدأت سلسلة جولات على الفروع المدنيـــة والعسكرية ، لم اكتف فيهـا بالاجتماع بالقيادات ، بل اختلطت بالقواعد وبالجماهير أوسع اختلاط ، اسمع منها وتسمع مني . واكتشفت خلال جولاتي هـذه الصورة التي وصل إليها الحزب في اماكن عديدة، وانشغاله بالوظائف، وروح الانتهاز المعشعشة فيه ، والتكتلات والنزاعات الداخلية التي تمزقه ، وانصرافه انصرافاً كلياً عن ان يكون حزباً موجهاً لجماهير الشعب ، وطليعة لقاعدة

شعبية [1].

ولكنني ، على أي حال ، ازددت قناعة بجدوى هـــذا الاتصال المباشر . فمن جهة ، اكتشفت الى جانب الصور المزرية صوراً رائعة من العمل الجماهيري الشعبي ، قليلة ولكنها حافلة بالأمل ، ومن جهة أخرى اكتشفت ان جماهير الشعب الكادحة ، ولاسيا عمالها وفلاحوها ، مـع الحزب في شعورها وآمالها ، على رغم أنها ليست ، بالضرورة ، مـع الجهاز الحزبي الموجود في مناطقها. كانت هذه الجماهير تقدر رسالة الحزب وتفهمها أكثر مما يقدرها ويفهمها بعض قادة الحزبيين ، ومن جهة ثالثة اكتشفت بأن هذه الصلات بدأت تنمي ذلك الجو الحي الخصب الذي يجب ان يسود العلاقة بين قيادة الحزب وقواعده ، وبين الحزب والجماهير .

٢ – كان علينا أيضاً ، من أجل ان تنجح هذه السياسة ، ان نحول دون استمرار عملية الاستيلاء على القواعد ، وفصل الأعضاء بسبب الشك في ولائهم للقيادات القطرية او المحلية – أي اللجنة العسكرية – واستغلال النظام الداخلي في ستر عملية الاستيلاء هذه . وبالفعل وقفنا حائلاً دون محاولتين حاولتهما القيادة القطرية من أجل تغيير قيادتي فرعين لم يعجبها ولاؤهما . وكنا نحاول ، اكثر من ذلـــك ، استرجاع بعض العناصر المستبعدة بسبب ولائها ، مما سيأتي تفصيله فيما بعد. كل هذا في حدود صلاحياتنا لا نتعداها ، فلم نحاول التدخل في قيادات الفروع الموالية للجنة العسكرية ، تاركين أمرها لقواعدهـــا حين تنجح سياستنا في احياء هذه القواعد وتوجيهها التوجيه السليم .

٣ – كان علينا ان نضع برنامجـــاً للتثقيف الحزبي ، وللبدء في انشاء

---

١ – محاضر جلسات قيادة فرع حلب ، مثلاً ، لم يكن فيها ، لعدة أشهر ، أي ذكر لأي نشاط شعبي من أي نوع ، وانما كانت مليئة بالنظر في طلبات التوظيف وما شاكلها .

«مدرسة حزبية». فقد وصلت حالة الثقافة الحزبية في الحزب الى درجة مزرية. وبالفعل وضعنا، مع المكتب الثقافي للقيادة، هذا البرنامج. ولكن ازمات الحزب المتوالية بعد ذلك حالت دون تطبيقه.

٤ - ان كل هذا، مع ذلك، لم يكن ليحل التناقض الفكري والسياسي القائم بين «الحزبين». ولكننا كنا نؤمن بأن هذه البداية هي خطوة أولى تستهدف الحد من سلطانهم على الحزب، وتقوية سلطة القيادة القومية وأثرها. وأنه لا بد ان تتلوها خطوة اخرى، بعقد مؤتمر قومي استثنائي بعد عام من المؤتمر الاول يحصر همه في وضع قواعد عقائدية للحزب متناسبة مع التطور الذي احدثه، وفي وضع منطلق سياسي لسياسة الحزب في الحكم.

٥ - كل ذلك، مع المحافظة على العلاقات الطيبة مع القيادة الأخرى، وزرع روح التعاون مع اشخاصها، والحيلولة دون أي مجابهة فجة. وكنت اقدر ان مثل هذه السياسة تحتاج لعامين من العمل المتواصل حتى تؤتي أكلها، وتبدأ نقطة تحول اساسية في الحزب، تخرج به من دوامات الصراع المتلاحقة. ليس من سبيل حل فوقي، فحل المشكلة يحتاج الى علاج طويل الأمد. واي استعجال في حلها قبل خلق القواعد ذات الأيمان المطلق بخط الحزب إنما يفجرها لمصلحة المنحرفين.

* * *

بقي ان نعالج جدران العزلة التي تفصل بين الحزب وبين الجماهير في سورية نفسها، كان يجب ان نستعيد روح الثقة التي كان الحزب يتمتع بها دائماً في صفوف الشعب.

ولم يكن هذا سهلاً أيضاً . فقد كان علينـا ان نمحو الطابع العسكري عن الحكم ، وان ننشط الحزب ونحركه في مجالات تعميق الصلات الحية مع الجماهير ، وان ندفعه للأهتمام بتوجيه الطبقات الكادحة إلى تأسيس جمعياتهـا ونواديها ونقاباتها ، والى مكافحة الأمية ، والى الاشتراك الطوعي المباشر في مشاريـع العمل الشعبي الخ . ولكن الى ان يتم لنا ذلك فلا بد من خطوات مبدئية لنحرر الجماهير من شكوكها في الحكم وفي الحزب .

١ – فخففنا كثيراً من آثار القمع . دفعنا الحكم الى العفو عن أكبر عدد ممكن من المعتقلين والمحكومين السياسيين ، والى رفع الأقامة الجبرية عمن كانت مفروضة عليهم . ونقل المكتب العسكري ، وسيأتي ذكره ، بعض ضباط الجيش والمخابرات الذين ضج منهم الناس . واهتممنا بجميع الشكاوى التي كانت ترد الى القيادة القوميـة عن سوء استعمال السلطة ولاسيما من رجال المخابرات والأمن واحلناها للتحقيق وتابعنا نتائجها . وألغينا المحكمة العسكرية الاستثنائية .

٢ – اصدرنا المنهاج المرحلي . وكان إصداره مفيداً جداً ، لأنه وضع حداً لسياسة الارتجـال الدائم في القضايا السياسية والاقتصادية ، وأصبحت هذه السياسة واضحة المعالم ، فلا يخشى أحد من مفاجآت لم تكن في الحسبان ، ولا يترك مجالاً لمزايدة في نفس اوساط الدولة على الدولة .

٣ – وأصدرنا المنهاج الحزبي . وحددنا فيـه حقوق الحزبيين وواجباتهم ، لنخفف من أثر الصورة التي أثبتها في أذهان الشعب البعض من الحزبيين الانتهازيين ، من أن الحزب أصبح مجرد عصابـة تتقاسم الوظائف والمسؤوليات ، وأن الحصول على ورقة انتساب للحزب هو أقصر طريق للحصول على عمل أو وظيفة ، ولنذكر الحزبيين بواجباتهم الحقيقية في

قيادة الجماهير لا في التسلط عليها .[1]

٤ – وسعنا المجلس الوطني ، بعد مناقشات كثيرة بين متحمس لتوسيع وبين متخوف منه . ومع ان هذا المجلس الوطني كان معيناً ولم ينتخب انتخاباً، فقد أقبلنا عليه لما يحمله هذا التوسيع في ذاته من إمكانات الخروج من مناقشات الجدران الضيقة والغرف المظلمة ، إلى النور المفتوح أمام الجمهور وأمام الصحافة . واعتبرنا هذا تقدماً نحو الغاية المنشودة من تحقيق ديموقراطية شعبية حقيقية تتمتع فيها الجماهير بحرية التعبير عن رأيها . وفتحنا فيه الأبواب لكثير من المعارضين ، وتركنا لهم حرية المناقشة والتعبير عن آرائهم . ولكننا دفعنا ثمن هذه الخطوة أن هذا المجلس قد ُفصّل من الناحية الحزبية تفصيلاً ضيقاً على قد القيادة القطرية نفسها . فلم يدخله من معارضيها إلا عدد ضئيل جداً أصر بعضه على عدم حضور جلساته .

---

١ – ثبت لي ، بعد ذلك ، في جولاتي ، ان اكثرية الحزبيين لم تقرأ هذا المنهاج ، وان الذين قرأوه اهملوه ولم يطبقوه!

- ٣ -

ثورة عسكرية ضد اللجنة العسكرية

ما كدت أبدأ في تسلم مسؤولياتي حتى حصل تطور مهم ، فوجئنا به ، لم يكن في حسبان المؤتمر القومي الثامن عندما عالج قضية العلاقة بين المدنيين والعسكريين في الحزب . فقد كان المؤتمر يعتقد ان اللجنة العسكرية تمثل التنظيم الحزبي في الجيش ، وكان حريصاً على ان يضيق الصدع بين المدنيين والعسكريين وهم ينتسبون الى حزب واحد ، ولذلك فقد وضع حلولاً تضمن التعاون بين الجهتين دون ان تضحي بالحزب او بالحكم أو بالجيش .

ولكن ثبت ، بعد أيام من انتهاء المؤتمر ، أن تسلط اللجنة العسكرية على الجيش ليس بأقل من تسلطه على الحزب المدني . وان التنظيم الحزبي في الجيش لم يكن راضياً عن هذه اللجنة ، ولا يعتبرها ممثلة له ؛ وانها اساءت استعمال سلطاتها . وكما فعلت في الحزب المدني، فقد أدخلت الكثير من الأعضاء في التنظيم دون أي توجيه حزبي سابق ، بسبب من قرابتهم أو صداقتهم أو انتمائهم العشائري، وانها فرضت نفسها فرضاً على التنظيم ، وان هذا التنظيم ليتساءل عن هذا الفرض الى متى يدوم ، بينما جميع قيادات الحزب المدنية من قيادة الفرقة حتى الامانة العامة قابلة للتغيير والتبديل بالانتخاب ، ويتساءل عمن يحاسب هذه اللجنة ، وكل قيادات الحزب تحاسبها مؤتمراتها وقياداتها العليا ؟

كل هذا لم يكن المؤتمر القومي قد عرف عنه شيئاً. وكان هذا الجهل نتيجة

لأخراج التنظيم العسكري عن نطاق القيادة الحزبية . كل ما عرفناه عن هذا التيار المعارض للجنة في الجيش ، أننا سمعنا أثناء انعقاد المؤتمر القطري أن عدداً من الضباط قد تقدموا إليه بعريضة يشكون فيها من تسلط اللجنة العسكرية ، ويطلبون من المؤتمر ان يستمع إليهم. ولكن هذه العريضة كبتت في مهدها ولم تقرأ في المؤتمر ، واتخذت إجراءات ضد موقعيها .

فجأة ، سمعنا بان مشادة كلامية وقعت بين اللواء صلاح جديد وبين الرائد سليم حاطوم ، وان اللواء قد قدم استقالته من منصبه في رئاسة الاركان ، وأن اجتماعاً قد عقد ، إثر ذلك ، يجمع بين القيادة القطرية واللجنة العسكرية ، تقرر فيه ان يسحب رئيس الأركان استقالته وان يعقد مؤتمر عسكري يضم كل قيادات الفروع والشعب .

وبعد ذلك بأيام قليلة عقد المؤتمر ، وحضره ، للمرة الأولى في تاريخ الحزب ، ثلاثة مدنيين هم الأمين العام والأمين العام المساعد والأمين المساعد القطري . وافتتحت المؤتمر بكلمة شددت فيها على معنى هذه المشاركة ، وتحدثت عن الأخطاء الناجمة عن ابقاء التنظيم العسكري بعيداً عن اشراف قيادة الحزب ، وعن معنى هذه الخطوة الكبرى في التوحيد بين التنظيمين المدني والعسكري .

ولكنني أعترف ، وقد كنت حديث العهد بمثل هذا الجو ، بأنني فوجئت مفاجأة ضخمة بالمعارضة الشديدة للجنة العسكرية التي بدت من المؤتمرين ، معارضة لم يكد يشذ عنها الا اثنان او ثلاثة — منهم الرائد عزت جديد الذي قاد انقلاب ٢٣ شباط فيما بعد — . فقد كان رئيس وفد كل فرع يقف ليقرأ توصيات فرعه ، وإذا بها جميعاً تطالب بتنحية اللجنة العسكرية ، متهمة إياها بالتسلط ، وبالانتهاز ، وبالسلوك الكيفي ، وبتشجيع الولاء الشخصي ، وبالتهرب من المسؤولية والمحاسبة ، وبرفضها لعقد المؤتمر العسكري على رغم المطالبة المتكررة ، وبأشياء اخرى مشابهة كثيرة .

وعلى رغم ان الفريق أمين الحافظ قد ألقى بعد ذلك كلمة تهدد فيها وتوعد، فقد اصر المؤتمر على موقفه ، وتكونت لجنة من المؤتمر لتصنيف الاقتراحات والوصول الى اقتراح موحد . فإذا بهـذا الاقتراح الموحد يطلب حل اللجنة العسكرية فوراً ، وتكليف العسكريين الموجودين في القيادات الحزبية – وهم الفريق امين الحافظ واللواء صلاح جديد واللواء حافظ أسد والعقيد حمد عبيد – بتسيير أمور قيادة التنظيم مؤقتاً ، الى ان تضع لجنة اقترحوا تشكيلها من هؤلاء ومن ثلاثة من القيادة القطرية ومن الامين العام ، نظاماً داخلياً جديداً للتنظيم الحزبي العسكري . وإذا بالمؤتمر يوافق عليه بأكثرية هائلة .

وفي الواقع ان هذا المؤتمر كان نقطة تحول عظيمة . فقد كان يعني ان اللجنة العسكرية التي كانت حتى ذلك الوقت تنطق باسم الجيش ، ثم بدأت تنطق بأسم الحزب ، لم تكن لتمثل الجيش ولا الحزب وان هذا المؤتمر لو سبق عقده عقد المؤتمرين القطري والقومي وبلغت قراراته آذان المؤتمرين ، لأختلفت نتائج المؤتمرين اختلافاً كبيراً . بل لأستبعد بعض هؤلاء الأربعة على الأقل – الذين هم في القيادات الحزبية – من هذه القيادات ، فقد كانوا هم أنفسهم هدف الحملة ، لا بقية اعضاء اللجنة فحسب .

واجتمعت ، بعد ذلك ، لجنة النظام الداخلي العسكري اجتماعات عديدة ، خرجت بعدها بمشروع نظام داخلي كانت أهم نقاطه انتخاب « مكتب عسكري » يكون قيادة للتنظيم ، تابعاً للقيادة القطرية ، وأخـذه بمبدأ « الانتقاء » أي « التعيين » بدل الانتخاب في مناصب القيادات الحزبية ، وحصره لصلاحيات المكتب العسكري في تنظيم الحزب في الجيش ، وتعيينه « لجنة ضباط » مؤلفة من عسكريي القيادتين القومية والقطرية ، ومن أعضاء المكتب العسكري، ومن خمسة أعضاء آخرين حسب وظائفهم العسكرية ، يكون من صلاحياتها نقـل الضباط وترفيعهم الخ .

واجتمع المؤتمر العسكري الثاني بعد حوالي شهر ونصف . وكان أوسع في تشكيله من سابقه ، وأعنف في حملته على اللجنة العسكرية وعلى بقاياهـا التي احتفظت بمراكزها في القيادات الحزبية وفي « لجنـــة الضباط » . وكان الجو متوتراً غاية التوتر .

ومع ذلك فقد ووفق على النظام الداخلي المقترح، وانتخب مكتب عسكري من سبعة ضباط ، كان اربعة منهم من اعضاء اللجنة العسكرية ، ولكن من اقلهم تسلطاً وظهوراً ، ومن احبهم الى قواعد الجيش ، بل كان منهم من قـــاد معارضة اللجنة داخل اللجنة نفسها .

وهكذا تجاوز المؤتمر العسكري في عنف قراراته المؤتمر القومي ، وانهى اللجنه العسكرية ، وأصبح ممكنـــاً ان نعمل في صفوف الحزب ، مدنييه وعسكرييه ، بحرية اوسع ، وان نرفعه من مستوى الى مستوى .

... أو هكذا تصورنا ، على الأقل !

* * *

- ٤ -

الفريق واللواء

إلى هنا ، والمشكلة الأساسية التي كانت مطروحة ، كانت مشكلة الحزب مع اللجنة العسكرية . في المؤتمر الثامن تقدمنا خطوة في طريق حل المشكلة حين حددنا صلاحيات اللجنة . في المؤتمر العسكري تقدمنا خطوة ثانية حين حل المؤتمر اللجنة . ولكن الحل اقتصر على حل « المؤسسة » ، وأبقى الأشخاص الذين كانوا على رأس المؤسسة ومن ورائها يدفعونها في طريق الانحراف . بقي الفريق امين الحافظ رئيسا للدولة ، ورئيساً للوزراء ، وقائداً للجيش، وعضو في القيادة القومية ، وأميناً قطرياً وعضواً في المكتب العسكري ولجنة الضباط . وبقي اللواء صلاح جديد رئيساً للأركان وعضواً في القيادة القطرية ، وفي المكتب العسكري ولجنة الضباط . واللواء حافظ أسد عضو قيادة قومية ، وقائداً لسلاح الجو ، وعضواً في المكتب واللجنة . والعقيد حمدعبيد عضو قيادة قطرية وقائد لواء وعضواً في المكتب واللجنة . كما دخل اربعة من اعضاء اللجنة السابقة ، غير هؤلاء ، المكتب العسكري الجديد .

وحدث حادث مفاجيء آخر ، لم يكن أيضاً في حسابنا ولا في حساب المؤتمر القومي ، أدخل عنصراً جديداً على صراع الحزب الداخلي . ذلك هو تفجر النزاع بين الفريق أمين الحافظ وبين اللواء صلاح جديد ، وغلبة هذا النزاع على كل نزاع آخر خاضاه في اللجنة العسكرية ضد قيادة الحزب .فحتى تفجر هذا

النزاع كانت اللجنة العسكرية تعمل كوحدة . لم يكن موقف الفريق فيها يختلف عن موقف اللواء صلاح الا في « الدرجة » . فاللواء صلاح ، منذ تشكيل اللجنة في مصر ، هو المخطط لهذه اللجنة ، وهو العقل المدبر لسياستها وأهدافها وتكتيكها في العمل ، بينما انضم الفريق إليها بعد الثورة . ولعله لم يكن مطلعاً على التخطيط الخلفي وراءها ، ولكنه و في نزاعها مع القيادة القومية ، وقف معها وقوفاً تاماً ، وإن كان خلقه الشهم يكبح جماحه أحياناً ويدفعه إلى كبح جماحها كذلك . وكان كل انتصار تحققه اللجنة انتصاراً شخصياً له ، ومضاعفة لصلاحياته ومسؤولياته . ولم تكن اللجنة لتأخذ عليه تكاثر صلاحياته ، بل هي التي أغدقتها عليه إغداقاً ، إبعاداً لسلطة قيادة الحزب من جهة ، ومحاولة لخلق « زعيم حاكم » من جهة أخرى ، على أن يكون طيعاً أمام اللجنة نفسها .

ولكن الفريق اثبت انه لم يكن بهذه الطواعية التي يريدون ، وأنه بدأ يفكر في استبعاد الضباط « الذين عملوا في السياسة » ، أي اعضاء اللجنة بشكل خاص ، من مناصبهم العسكرية الى مناصب مدنية يتولونها ، مؤمناً بأن من الصعب ان يجمع ضابط بين العمل في الجيش والعمل في السياسة والحكم ، وان من الصعب ايضاً ان يعود ضابطاً عادياً في الجيش بعد ان عمل في السياسة والحكم. وكان اقتراحه الإول الذي اعاد طرحه مرات عديدة ، بشكل غير رسمي ، تهيئة لطرحه بعد ذلك بشكل رسمي ، هو ان يكون هو واللواء صلاح قدوة لغيرهما في ذلك فيتخلى هو عن منصب « قائد الجيش » ليصبح ككل رئيس دولة « قائداً أعلى للقوات المسلحة » ، وان يتخلى اللواء صلاح عن رئاسة الاركان ويصبح نائباً للقائد الاعلى للقوات المسلحة وعضواً في مجلس الرئاسة .

ولكن الازمة لم تتفجر رئيسياً من اجل هذا . ولا بدا أنها تفجرت بسبب

التفاف فئة من الضباط، بزعامة سليم حاطوم، حول الفريق وضد اللواء صلاح . ولا بسبب نقل مدير المخابرات المقدم احمد سويداني من منصبه . ولا للاسباب التي ذكرها اللواء صلاح حين بحثنا معه أسباب استقالتة [1] . وانما تفجرت في رأيي ، أساساً من الحقيقة البسيطة المعروفة وهي انه لا يمكن ان يكون في الحكم العسكري إلا زعيم واحد، قائد واحد . ويوم تتعدد الزعامات فلا بد من وقوع الصراع وتصفية هذه الزعامات لبعضها – جسدياً كما يقولون الآن بعد ٢٣ شباط ! – ، والوصول الى حكم عسكري فردي ، مهما حاول هذا الحكم ان يرتدي من اثواب الشعبية والجماهيرية والحزبية والعقائدية .

ولم يكن هذا النزاع الأول في تاريخ اللجنة العسكرية . فقد أقصي عنها قبل ذلك آخرون أهمهم اللواء محمد عمران ، الذي بدأ طموحه يهدد كلاً من الفريق

---

١ – « الحادث » الذي أدى الى تفجير الأزمة هو ان لجنة الضباط المشكلة حديثاً حسب النظام الداخلي الجديد، قررت نقل المقدم احمد سويداني من منصب مدير المخابرات، وهو المنصب الذي كان وجوده فيه من اكبر اسباب سخط الجيش على اللجنة العسكرية ، إلى منصب ادارة شؤون الضباط . الا ان هذا النقل لم يعجب سويداني كما انه لم يعجب اللواء صلاح ، واتهما الفريق بأنه استعمل ضغطاً أدبياً على اللجنة ، وقدما استقالتيهما . وبعد محاولات كثيرة قبل اللواء صلاح ان يحضر اجتماعاً للقيادة القطرية بحضور الاستاذ منصور الاطرش والاستاذ شبلي العيسمي ، لشرح اسباب استقالته . واذا بنقل سويداني لا يشغل الا جزءاً صغيراً جداً من هذه الاسباب ، واذا بالاسباب الحقيقية تتركز في « فردية » الفريق ودكتاتوريته، ومحاولته فرض آرائه ، وتركيز الصلاحيات كلها في يده ، واتهامه اللواء صلاح بالتكتيل الطائفي ، وكيفية إدارته لشؤون الدولة بشكل كيفي وعشائري ، وانهيار اقتصاد البلاد الخ . ثم يقترح :

١ – الغاء مجلس الرئاسة والاستعاضة عنه برئيس للجمهورية .

٢ – تولي المكتب السياسي – الذي ورد ذكره في قرارات المؤتمر القومي – صلاحيات مجلس الرئاسة .

٣ – تخلي رئيس الدولة عن منصب قائد الجيش .

٤ – إصلاح الوضع الاقتصادي .

واللواء صلاح معاً . فأقصته اللجنة ، بعد ان كشف اوراقهـا للقيادة القومية ، واستعملت ضده تهم « التكتيل الطائفي » ، و « الناصرية »و « الجبن والهروب من المعركة يوم ٢٨ آذار » الخ . ولكن لب المشكلة الحقيقي كان في ان الحكم لم يكن يتحمل أكثر من قائد واحد .

وتأخذ التحالفات في مثل هذا الصراع شكلاً غريباً لا علاقة للمبادىء به ، وإن اتخذت أوشحة من هذه المبادىء . فالفريق الحافظ واللواء جديد والرائد حاطوم ضد اللواء عمران . ثم الفريق مع الرائد ضد اللواء جديد.ثم تأتي مرحلة يصبح فيها اللواء مع الرائد ضد الفريق ، ثم عندما يخلو الميدان من الفريق تصبح المعركة بين اللواء والرائد . مثلها في ذلك مثل لعبة الشطرنج التي لا يبقى في نهايتها إلا « الشاه » وحده [1] . أما المبادىء التي يتستر بها النزاع فليست إلا سلاحاً للهجوم على المنافسين ، ومخبأ يتقى به المنافسون ، وهي قابلة للتبديل في كل مرحلة . فاللقاء الثوري جريمة يقترفها أمين الحافظ والقيادة القومية ، وهو نفسه خطوة تقدمية يحققها حكم ٢٣ شباط .

إن ظهور الخلاف إلى السطح ، بعد ان كان يعتمل في النفوس لمدة من الزمن، كشف لكل من الفريق واللواء مواطن ضعف الآخر ومواطن قوته . لقـــد اكتشف الفريق ان اللواء صلاح لم يكن يضيع وقته طيلة المدة التي أخفى نفسه فيها ورضي بأن يكون الرجل الثاني البعيد عن الأضواء . فقد كان ، بكل هدوء وروية وتبصر ، يبني قواعده في الجيش وفي الحزب - باسم بناء قواعد الحزب. كان يبني حوله قلعـة من الانصار والمحاسيب والمعجبين مستعملاً في ذلك كل

---

(١) تذكرنا هذه التحالفات بتحالفات ستـــالين . فهو مع زينوفييف وكامينيف ضـــد تروتسكي . وهو مع بخارين ضد زينوفييف وكامينيف وتروتسكي ، ثم هو مـــع فوروشيلوف ومولوتوف ضد بخارين . ثم هو « الشاه » وحده ، وحوله حزبيون من الصف الثـــالث .

الاسلحة المكننة وعلى رأسها الارتباط العشائري والولاء الشخصي ، وسلاح « توريط » الرفاق الخ . ثم بتوجيه التهم نحـــو الذين لا يدينون له بالولاء . فهذا ناصري والثاني انفصالي والثالث حوراني ، هؤلاء يتم ابعادهم عن مراكز القوة ، واولئك يتم تقريبهم وتسليمهم مسؤوليات القيادة الفعليـــة للوحدات . ودائماً – بإسم الحزب ولمصلحة الحزب .

في هذا الوقت نفسه الذي بنى فيه اللواء صلاح قواعدة ، بنى الفريق امين الحافظ صلاحياته من جهة ، وشخصيته الشعبية المحببة من جهة اخرى، ولكنه أهمل بناء القواعد المنظمة الموالية لشخصه في الجيش وفي الحزب . فبرز اسمه، رسمياً وشعبياً ، بروزاً كان فيه من الخطر مـا فيه على اللجنة العسكرية وعلى اللواء صلاح مؤسس هذه اللجنة وقائدها الفعلي .

ومع أن كلاً منهما قد ساعد الآخر ،واعياً أو غير واع ، على تثبيت أقدامه في ميدانه ، فقد اكتشف كل منهما أنه قد ذهب في ذلك إلى أبعد مما كان يريد أن يذهب . وكان النزاع مع قيادة الحزب ، والحاجة إلى « وحدة الصف » داخل اللجنة ، هو الذي ورّط كلاً منهما في تشجيع الآخر في الوصول إلى ما وصل اليه من قوة . أما وقد وصل النزاع مع القيادة إلى « هدنة » ، وحلت اللجنة ، فقد تفرغ كل منهما للآخر .

وعلى رغم أن الفريق لم يكن ليملك القواعد المنظمة المرتبطة به شخصياً ، فقد بدأت العناصر المعارضة للواء صلاح – ولاسيما فئة الضباط البعثيين الذين بقوا في القطر السوري أيام الوحدة – تتجمع حوله وتوغر صدره وتختفي وراء اسمه وشخصيته . وعلى رغم أن اللواء لم يكن يملك من الصلاحيات أو من « الشعبية » ما يملكه الفريق فقد بدأ أيضاً في الأيقاع بين الفريق وبين المتعاونين معه في السلطة، كأعضاء مجلس الرئاسة مثلاً ، لأظهار تفرده وتعنته وميوله الدكتاتورية ، وكان لا بد أن يجد عندهم أذناً صاغية ، كما وجد الفريق أذناً صاغية عند الكثيرين ممن

حملوا على أساليب اللواء في تعبئة قواعد الجيش والحزب الى جانبه .

ومن هنا ، كان سلاحا المعركة الأساسيان هما اتهام الفريق للواء بالطائفية وبأنشاء « حزب داخل حزب » في الجيش وفي الحزب ، واتهام اللواء للفريق بالدكتاتورية والتسلط والحكم الفردي والاستناد على الشعب للقضاء على الحزب !

ومن سخريات هذه المرحلة ومرارتها ان القيادة القومية نفسها حين توجهت الى الطرفين بنفس هذه التهم ، قبل ذلك بأشهر ، اتهمها الطرفان بوقوعها في « مخطط استعماري » ،وصمم الطرفان على انقاذ الحزب من هذا المخطط.فكان اللواء صلاح وراء كل خطوة خطتها اللجنة في طريق توسيع وتدعيم صلاحيات الفريق وتحميله مهمة بعد اخرى ، وكان الفريق وراء الصمت التام عن محاولات اللواء الاستيلاء على الجيش والحزب والسلطة . كان في وهم الفريق ، طبعاً، ان محاولات اللواء خدمة له ما دام هو في رأس السلطة والدولة والحزب . وكان في وهم اللواء ان توسيع صلاحيات الفريق ودعم شعبيته خدمة له وللجنة العسكرية التي يقودها ، ما دام الفريق رأس حربة هذه اللجنة في نزاعها مع القيادة القومية .

* *

من العبث ان نصف هنا ما ضيعه هـذا النزاع على الحزب من جهد وتعب ووقت ثمين ، هدر كله في فترة كنا فيها احوج ما نكون الى استعمال هذا كله في بناء بنية الحزب وتقويتها وتوجيهها . يكفي ان نقول اننا في خلال شهرين متواصلين لم يكن لنا من عمل إلا عقد الاجتماعات المتوالية لحل هذا الخلاف والوصول الى تسوية ما ، تفرغنا الى الانتاج المثمر ، دون طائل . على العكس من ذلك ، فقد كنا نخرج في نهاية كل اجتماع ، وقد ازداد الخلاف عمقاً ، بسبب ما تبادله

الطرفان داخل الاجتماع من تهم . كنـا ندرك ان هذا النزاع أشد خطراً على الحزب من النزاع بين القيادة القومية واللجنة العسكرية . فالنزاع السابق نزاع مبدئي عقائدي تنظيمي ، له احدى نهايتين ، امـا نجاح الحزب واما فشله . وأما هذا النزاع فنزاع شخصي بين سلطتين عسكريتين ، يسيطر كل منهما على قطعات من الجيش والسلاح ، ولا يمكن ان يؤدي استمراره إلا الى صدام مسلح لن تقتصر آثاره عليهما ، بل تمتد ليكون الخاسر هو الحزب نفسه ، في كل الاحوال . ولذلك بذلنا جهوداً هائلة في محاولات لتلطيف الجو ، والتسوية، والعودة الى روح التعاون . وحاولنا في كل ذلك ان لا نتحيز الى طرف ، بل ان نعطي القيادة صفة الحَكم ، إبقاء منا على معنى القيادة القومية، وإبعاداً لها عن ان تكون طرفاً في نزاع لا يمت الى المبادىء بصلة .

كان الفريق مهتماً بأبعاد اللواء عن الجيش . وكان اللواء مصراً على عدم التعاون مع الفريق بأي ثمن . وكنا نعلم ان بقاء الطرفين في الجيش اصبح مستحيلاً . فأقترحنا تنفيذ مقترحات الطرفين ، التي استهدف كل منهمـا اضعاف الآخر . ووضعنا مشروعاً وافق عليه الجميع ينص على :

١ – إلغاء منصب قائد الجيش ، وإلحاق صلاحياته بوزير الدفاع .

٢ – عدم الجمع بين منصب رئاسة مجلس الرئاسة او عضويته وبين منصب آخر في الدولة .

٣ – الأبقاء على مجلس الرئاسة حتى يعدل الدستور .

هذه الاقتراحات كانت تعني تخلي الفريق عن قيادة الجيش ورئاسة الوزارة ، وكانت تعني ان يكون رئيس الوزارة بعيـداً عن التدخل المباشر من مجلس الرئاسة – لأنه ليس عضواً فيه – ، وكانت تعني ان رئيس الأركان لا يجوز ان

يجمع إلى منصبه منصب عضوية مجلس الرئاسة .

بهذا المشروع ، نكون قد حققنا تخفيف صلاحيات الفريق،وإعطاء شيءمن الاستقلال في العمل لرئيس الوزارة ، وإبعاد الطرفينعن الجيش ، بتخلي رئيس الأركان عن منصبه وتفرغه للعمل في مجلس الرئاسة .

ولكن ، على رغم الموافقة الأجماعية على هـذا المشروع ، فلم يكن تطبيقه سهـــلا . فاللواء لم يكن ينوي ان يكون عضواً في مجلس الرئاسة وان يترك رئاسة الأركان ، والفريق لم يكن ليرضى بأن يتخلى عن قيادة الجيش إذا بقي اللواء رئيساً للأركان . وحين يمتنع اللواء عن عضوية مجلس الرئاسة يمتنع معه أنصاره ، ونرجع الى نفس الدوامة . ويقترح بعضهم الرجوع عن هـذا القرار وإبقاء كل شيء على ما كان عليه . ورفضنا ؛ فمدا عن ان إبقاء كل شيء على ما كان عليهلن يقربنا منحل المشكلة ،فقد كنا ندرك اننا بمثل هذا المشروع –الذي قبله الطرفان – كنا قد سرنا خطوة جديدة في طريق « تمدين » الحزب ، اي نزع الوجه العسكري منه ، بأبعاد أهم شخصيتين عسكريتين فيه عن مناصبهما في الجيش .

وأخيراً قبل اللواء صلاح ترك رئاسة الأركان . ولكنه ،وصحابته ، رفضوا رفضاً باتاً أن يتعاونوا مع الفريق في مجلس الرئاسة . وذر قرن خـلاف جديد حول من يتولى وزارة الدفـاع ورئاسة الأركان ، وتجددت المشاكل وتبودلت الاتهامات . وأخيراً استقالت القيادة القطرية ، ودعي الى مؤتمر قطري استثنائي للنظر في الأزمة .

وفي نفس الليلة التي استقالت فيها القيادة القطرية رأت القيادة القومية ان تخطو خطوة جديدة في حل مشاكل الحزب ، وذلك بأن تدخل دماً جديداً إلى

هذه المجموعة التي فقدت التفاهم فيما بينها ، وقررت توسيع القيادة القطرية من ١١ عضواً الى ١٦ عضواً ، لعلها بذلك تشرك بعض « المستبعدين » في القيادة ، وتنتهي بذلك من هذه المعضلة الشائكة ..

- ٥ -

خلاف في التكتيك

لقد كان حسباننا دائماً ان مشاكلنا محصورة مع الجانب العسكري المتسلط من الحزب . وكنا نتصور اننا ، على رغم كل الازمات ، قد خطونا خطوات معقولة في سبيل حلها في وقت قصير . فمن جهة ، اصبح للقيادة القومية بنشاطها الجديد وجود محسوس . ومن جهة اخرى فقد حلت اللجنة العسكرية وأبعد قائداها الكبيران عن منصبيهما العسكريين . فأذا تمكنا من اشراك بعض الذين استبعدتهم اللجنة العسكرية بواسطة قياداتها القطرية ومؤتمراتها القطرية ، في القيادة الجديدة ، فقد سرنا خطوة جدية في رفع الحواجز بين التنظيمين ، وتجاوزنا ازمة نخشي جميعاً من عقباها .

ولكن حساباتنا في هذا الموضوع كانت خاطئة . فبينما كنا نحسب ان المعارضة سوف تأتينا من جهة العسكريين والقطريين ، إذا بالمعارضة تأتينا من حيث لا نحتسب .. من طرف الاستاذين ميشيل عفلق وصلاح البيطار. وظهر الآن بوضوح تام ، ان ثمة خلافاً كبيراً في وجهات النظر ، وفي اسلوب

العلاج ، بين القيادة القومية وبينهما [1] .

لم يكن تحليلنا للوضع،ولا سيما مع الاستاذ ميشيل ، مختلفاً . ولكن اسلوبنا في العلاج كان ، كما اتضح ، مختلفاً تماماً . كنا نرى أن سياسة المجابهة ليست عقيمة فحسب ، بل هي سياسة خطرة كذلك ، وان علينا ن نسلك سياسة بعيدة المدى ، نعتمد فيها على ما تحققه قيادة الحزب ايجابياً اكثر من اعتمادنا على مماحكة اللجنة العسكرية وبقاياها سلبياً . وكنا نرى ان مثل هذه السياسة الأيجابية لا بد ان تدفع القواعد المبهورة بهذا الصراع بين العسكريين الى الالتفاف حول القيادة القومية . واننا من خلال طرحنا للتعاون الايجابي مع كل الاطراف ، ولا سيما في هذه المعركة التي ليس من مصلحة الحزب ان ننحاز فيها الى طرف ، يمكن ان نمهد لخلق جو جديد ورأي عام جديد ، يفتح المجال واسعاً امام العناصر المستعبدة . ولذلك فقد طرحنا شعار « وحدة الحزب » اي وجوب تمثيل قياداته لكل اتجاهات الحزب ريثما تتم ، من خلال التفاعل ، الوحدة الفكرية والعقائدية ، نتيجة للوحدة التنظيمية .

لكن رأي الاستاذين ميشيل وصلاح كان مختلفاً تمام الاختلاف . كان الاستاذ ميشيل يرى اننا نسير في سياسة مصانعة لفئة خارجة على الحزب . واننا نربط الحزب بالحكم ربطاً متيناً ، مع ان علينا نميز بينهما . وان الاسلوب الوحيد لعلاج الوضع هو اسلوب المجابهة . ولم اكن اعلم ، قبل استلامي لمسؤولية الامانة

---

١ – من المفيد ان نذكر هنا اننا حين نقول « القيادة القومية » فنحن نقصد اكثريتها . فمن اعضائها عضوان في العراق لم يحضرا اي اجتماع من اجتماعاتها . ومن اعضائها الفريق امين الحافظ ، واللواء حافظ اسد والدكتور ابراهيم ماخوس وهم لهم آراؤهم . واما الاستاذ عفلق فقد قاطع اجتماعاتها منذ البدء .

العامة ان بيني وبين الاستاذ ميشيل اختلافاً جوهرياً ، وقد رافقنــا في وضع المقترحات في المؤتمر القومي الثامن ، وفي الموافقة عليها . كل ما أراده حينذاك هو أن يبين أسباب الأزمة حتى لا ينخدع المؤتمر بظواهرها . ولكنني ، بعـد انتخابي اميناً عاماً ، بدأت اشعر بالبرود يزحف الى علاقتنا وتفاهمنا الذي كان متبادلاً دائماً . وكانت اول حادثة اختلفنا فيهــا في الرأي قضية شرح اسباب استقالته في البيان الصحفي الذي اصدرناه بعد المؤتمر القومي . ثم قضية تنزيل كلمته التي ألقاها في المؤتمر في البيان الحزبي الصادر عن المؤتمر والتي يشرح فيها تسلط اللجنة العسكرية . وكنا نرى انتنفيذ رغبته هـذه سوف يعيدنا الى جو النزاع الذي انقضى دون ان نكسب شيئاً ، لا سيما وان القيادة السابقة قــد جرّبت سياسة المجابهة وفشلت ، واضطرت الى التراجع عن قراراتها .

اما الاستاذ صلاح، الذي كان في رحلة طويلة في افريقيا واوروبا اثناء انعقاد المؤتمرين القطري والقومي ، فقد كان يذهب الى أبعد من ذلك ، ويرى أن على القيادة القومية ان تتبع سياسة « التأزيم » مع العسكريين حتى « يركع العهد » على حد تعبيره . والأرجح انه لم يكن راضياً عن كل ما تم في المؤتمر القومي ، ولا عن تولي الأمين العام الجديد ، وكان يعتبر ذلك كله محاولات فاشلة في انقاذ وضع منهار .

ولكن الذي كان يدفع الاستاذين أكثر فأكثر الى هذا الموقف اعتقادهما ان « قواعد الحزب » تريد هــذا وتؤيده . وكنت اعرف ان قواعد الحزب الرسمية لا تريد هذا ولا تؤيده،لا داخل القطر السوري ولا خارجه . وازدادت معرفتي هذه وثوقاً وتأكدت بزياراتي المختلفة الى المحافظات والقطعات العسكرية. وكنت أعلم ان المؤتمر العسكري نفسه الذي أعلن معارضته للجنـة العسكرية معارضة قوية ، لم تكن معارضته جميعاً تأييداً لسياسة القيادة القومية، بل كانت تضم أغراضاً مختلفة لفئات مختلفة . ولكنني كنت أعلم ان كلمة « قواعد الحزب التي يستعملانها هي غير الكلمة التي أقصدها . فبينما يقصدان قواعــد

الحزب « المستبعدة » المؤمنة بمبادىء الحزب القومية ، فقد كنت أقصد قواعد الحزب القائمة فعلياً . وكنت أعرف – ويعرف الأستاذ ميشيل أيضاً – انهذه القواعد ، مدنية وعسكرية ، منحرفة وغـــير منحرفة ، لم تكن راضية عن الاستاذ صلاح. وقد يكون بعضها قد تأثر بسياسات التزييف والتهجم المصطنع ، ولكنها ، بسبب أخطائه أيام الانفصال ، قد وجدت مطعنه سهلاً .

***

عندما دعي المؤتمر القطري للنظر في الأزمة ، لاح لنا ان نسير خطوةأخرى في طريق تصحيح وضع الحزب . فبعد ان زدنا عـــدد أعضاء القيادة القطرية بقرار من القيادة القومية ، وبعد ان انقسم الحزب العسكري وكتلته الى فئتين، أصبح سهلاً ان يعود الى القيادة القطرية بعض « المستبعدين » « القوميين » من اعضاء الحزب ، وان ينتهي عهد التسلط التام على القيادة القطرية الذي كانقائماً حتى ذلك الحين . وكنا نظن ان الأستاذين سوف يرحبان بهذه الخطوة الجديدة مضافة الى الخطوات السابقة .

ولكن الاستاذ صلاح ، ومعه الاستاذ ميشيل ، رفض هذه الخطوة إلا إذا ضمنا له وجود اكثرية مطلقة – أي ٩ من ١٦ – من « القوميين » في القيادة الجديدة . ثم ، بعد يومين ، أضاف شرطـاً آخر ، هو ان يكون هو نفسه بين هؤلاء التسعة – مع ان رجوعه للقيادة كان مستحيلاً حسب النظام الداخلي لأنه ليس عضواً في المؤتمر القطري – معتبراً ان رجوعه هو « رمز » التصحيـــح ونهاية الانحراف .

والواقع أنني استفظعت هذه الشروط . وشعرت ان الاستاذ صلاح يبالغ في ربط الحزب بشخصه . ولما تحدثت مع بعض اعضاء المؤتمر القوميين ، وجدت منهم موافقة على اقتراحنا ، ولكنهم اشترطوا موافقة الاستاذ صلاح لارتباطهم به «وجدانياً» . فأحسست ان الضربة في الواقع، ليست موجهة ضد المنحرفين،

وانما وجهت للقيادة القومية نفسها ، وان مشكلة الحزب في نظر الاستاذ صلاح اصبحت مرتبطة بشخصه تمام الارتباط .

وطلب الاستاذان من القيادة القومية ان تعلن وقف النظام الداخلي ، وان تعين قيادة قطرية جديدة على مسؤوليتها - فيها الاستاذ صلاح - . ولكننـــا رفضنا تحمل هذه المسؤولية ، مسوولية مخالفة صريحة واضحة لتقاليد النظام يمكن ان نتجنبها لو وافق البيطار على اقتراحنا . ومع ذلـك فحين عرضنا الاقتراح على المؤتمر لم ينل إلا ربع أصوات المؤتمر .

* * *

بعد فشل خطتنا لم يخرج الموتمر القطري ، طبعـاً ، بأية نتيجة ايجابية ، إلا تثبيت قراراتنا السابقة في « فصل السلطات » . وعلى العكس ، فقد خرجنا بنتيجتين سلبيتين . أولاهما أننا زدنا اعضاء القيادة القطرية الى «١٦» - والعدد له اهميته في الاجتماعات المشتركة بين القيادتين - . وثانيهما ، وهـــذه أكبر خطيئة ارتكبتها ، اننا وافقنا على اقتراح بعــدم تحديد عدد العسكريين في القيادة ، فاذا بالعسكريين يشغلون سبعة مقاعد من هذه القيادة ، ستة منهم من اللجنة العسكرية السابقة ، وبعضهم ممن سقطوا في انتخابات المؤتمر العسكري للمكتب العسكري .

وهكذا بعد ان كنا نضع آمالاً كباراً على تحقيق هــذه الخطوة في سبيل التصحيح ، انقلبت هذه الخطوة علينا ، وإذا بنا ننتكس من جديـد ، بسبب الموقف المتعنـــت الذي وقفه الاستاذ صـــلاح . ولم اخـــف رأيي هذا عن الاستاذين في ذلك الوقت ولا بعده ، وحملتهما مسوولية هذه النكسة .

- ٦ -

تحول الولاء وبدء الهجوم

انتهى المؤتمر القطري دون ان يحل أية مشكلة ، وانتخب قيـــادة قطرية جديدة عتيقة ، نصفها مع الفريق ، ونصفها مــع اللواء ، ورجعنا حيث كنا . وتعددت الاجتماعات لتنفيذ القرارات وانتخاب مجلس رئاسة ، ورئيس للوزراء ، ووزير للدفاع ، ورئيس للاركان ، دون ان نتقدم خطوة في هذا السبيل .

لقد حرصت في هذا الكتاب على ان أقصر حديثي على صراع « القوى » لما لهذه القوى من أثر بعيد في المعركة التحررية التي يخوضها الشعب العربي ، وأن أبتعد عن ذكر الأشخاص ما أمكنني ذلك ، لأن الأدوار التي يلعبها الأشخاص في هذه القوى هي أدوار صغيرة تلعب من خلال قوى كبيرة هي المؤثر الحقيقي في الأحداث . ولكن حتى هذه الأدوار الصغيرة ، لا يملك مؤرخ الأحـــداث ومحللها ان يتناساها في بعض الأحيان لمـــا لها من أثر على هذه القوى نفسهـا .

أقول هذا لأنه ليس من السهل ان نفسر كيف تحولت هذه القيادة التي انتخبت ولكل من الطرفين المتنازعين نصفها ، إلى قيادة تدين بالولاء للواء صلاح جديد دون الاشارة الى شخصية اللواء .

ولا أكتم القارىء ان شخصيته كانت تبهرني . وان قدرته على اللعب بالقوى المطروحة أمامه في الميدان كانت تدهشني – وما زالت . يعرف متى يقدم . ومتى يتأخر . لا يتخذ خطوة قبل ان يحسب لها ألف حساب . قارنـــه عبد الكريم الجندي مرة مع الفريق بقوله « ان اللواء ضابط مدفعية ، يحسب ويقدر بالدرجة والدقيقة في حساب زوايا دقيق قبل ان يضرب ضربته . واما الفريق فضابط مشاة ، جريء وشجاع ، ولكنه يكتفي بأن يصيح « وين هم » ويهجم حاملاً سيفه ! » . كنت اعتقد دوماً أنه ثروة للحزب ، ولكنها ثروة أخطأت طريقها ، وبدلاً من أن تضع قدرتها وإمكاناتها في خدمـــة الحزب ، وضعتها في خدمة صورة مشوهة عن الحزب .

والقارىء لترجمة حياة ستالين وأساليبه في الحكم وفي اللعب بالقوى المطروحة أمامه لا بد واجد – اذا كان يعرف اساليب جديد – تشابهاً هائـــلاً بين الشخصيتين يكاد يصل أحياناً الى حد التفاصيل ، كما ذكرت سابقاً ، ولا سيما في قدرته العجيبة على خلق تحالفات مع أعدائه ومعارضيه ، ثم نفض يده من هذه التحالفات إذا انقضت فوائدها ، وإضفاء صفة العقائديـة على كل ما يقوم بـه ، وأنه لا يقوم به إلا خدمة للعقيدة التي نذر نفسه لها .

* * *

رجعنا اذن الى نفس الدوامة . وتكرر فشل الاجتماعات الى درجة دفعتني الى التهرب منها ، وإشغال وقتي بما هو أجدى ، من زيارة القطعات العسكريـة والتحدث إليها ضمن البرنامج الذي وضعته لنفسي .

وبعد ان كاد اليأس يستولي علينا ، وفكرت أكثر من مرة في تقديم استقالتي ، إذا باللواء صلاح يحل المشكلة بأبسط الحلول وأذكاها على الأطلاق . فهو ، فجأة ، يرشح العقيد حمد عبيد وزيراً للدفاع ، والعقيد محمـد شنيوي رئيساً للأركان .

وكان وجه المفاجأة والغرابة في هذا أن الاثنين - وأولها عضو قيادة قطرية - هما من انصار الفريق .

وأخذ الفريق على حين غرة كما أخذنا كلنا . فلم يكن ليخطر في بالنا ، ونحن في غمار هذه الدوامة لأكثر من ثلاثة أشهر، أن يأتي مثل هذا الاقتراح من اللواء صلاح . وحين حاولت أن افسر معنى هذه الخطوة كان اقصى مـا وصل إليه تصوري ، هو ان اللواء إنما اقترح هذين الشخصين اللذين تنقصهما الكفاءة وروح القيادة حتى يبرهن ان الاستغناء عنه وعن الفريق كان خطيئة كبرى. ولم يخطر في بالي ان وراء العملية شيئاً أبعد من هذا بكثير . فقد ظهر فيما بعد ، أولاً ، ان هذا الاقتراح جزء من عملية أوسع ، أراد بها ان يؤمن رئاسة الوزارة لأحـد أنصاره المقربين - الدكتور يوسف زعين - بـدلاً من رئيس الوزارة الذي تم الاتفاق على ترشيحه - الدكتور نور الدين الاتاسي - والذي لم يكن ليطمئن الى ولائه وصموده أمام ضغوط الفريق . كما أراد بهـا ان يتولى هو قيادة القيادة القطرية بأن يصبح في منصب الامين القطري المساعـد المتفرغ ، وان ينقـل جميـع سلطات الحكم إليها ، فيجعلها مصـدر السلطات جميعاً . ثانيـاً ، فقد أراد بها ان يكسب انصار الفريـق في القيادة إلى صفه، بعد أن يرشح هو شخصياً أحد أعضائهم وزيراً للدفاع ،ويبرهن بذلك على حسن نيته ووضعه مصلحة الحزب فوق مصلحته الشخصية . ولقـد سهل له ذلك ، تردد الفريق في الموافقـة على الاقتراح ، وهو الذي يعلم ضعف كفاءة المرشحين لأهم منصبين في الجيش ، وضعف شخصيتهما القيادية ، وما أدى اليه ترشيحهما من قلق في صفوف الجيش - لمسته بنفسي في زياراتي المتعـددة للقطعات .

ولقد نجح في خبطته هذه نجاحاً باهراً ، فعزل الفريق عن أنصاره ، وإذا بهؤلاء الأنصار ، ومنهم سليم حاطوم ومصطفى طلاس وحمد عبيد وجميل شيا

وغيرهم ، يؤمنون بأن الفريق إنما يتردد لأنه يريد السلطة لنفسه ، وإذا بهم ، وهم الذين قادوا معركة ضد اللواء لا هوادة فيها ، متهمين إياه بالتكتل الطائفي وبالنفعية وبالسعي إلى تقوية مراكزه في الجيش ، وبالاستيلاء على السلطة ، ينقلبون جميعاً ليصبحوا من أنصار اللواء صلاح وضد الفريق امين الحافظ الفردي المتعنت الدكتاتور . وإذا بسليم حاطوم يجتمع إلى اللواء حافظ أسد ، وكان العداء بينهما قد بلغ مبلغاً عظيماً ، ليقول إن الفريق كان يحرضهم عليـه وعلى اللواء صلاح ، وأنه بعـــد اليوم سيقف مع الحزب ، أي مع اللواء صلاح ، الخ .

هذه الضربة الماكرة الناجحة ، قلبت ميزان القوى في القيادة تماماً. وجعلت للواء سيطرة تامة في القيادة ، لم يعد ينافسه فيها أحد . وأقنع رفاقه في القيادة بأن السلطة جميعاً يجب ان تكون بيد الحزب ، أي بيد القيادة القطرية ، وأن مجلس الرئاسة ورئيسها ليسوا أكثر من أعضاء في القيادة ، وأن عليهم أن يوقعوا على القرارات التي تؤخذ بالأكثرية .

وهكذا انتهت هذه المرحلة الأولى من المعركة بين الفريق واللواء ، بانتصار اللواء انتصاراً ساحقاً [١] .

***

وأراد اللواء أن يستثمر هـــذا الانتصار بسرعة ، فبدأت عملية هجوم

---

١ - لعل من المفيد هنا ان نذكر القارىء بأن هذا التحالف استمر الى ٢٣ شباط ، وبعيده بقليل ، ثم إذا باللواء حمد عبيد في السجن ، واللواء شنيوي كذلك ، وحاطوم مغامر رجعي ، وجميل شيا مغضوب عليه ومستبعد !

أستهدفت التخلص من الفريق أمين الحافظ ، وجاءته الفرصة المؤاتية بعقد مؤتمر القمة الثالث في الدار البيضاء . وكان المكتب السياسي قد عقد عدة جلسات بحث فيها مواضيع المؤتمر ، والسياسة التي يجب ان يتبعها الوفد السوري .وكان من المفروض أن يحضر هذه الاجتماعات اللواء صلاح جديد بصفته أميناً قطرياً مساعداً ، لاسيما وان مؤتمر القمة الثالث كان مؤتمراً مصيرياً ، بعد ان هـدد الرئيس عبد الناصر بمقاطعة المؤتمر إذا استمرت سورية في موقفها الشديد من قضية فلسطين ومن قضية اليمن . ولكنه لم يحضر لأنه كان يهيء لمهاجمة الفريق، بعد رجوعه من المؤتمر ، واتخاذ سياسته في المؤتمر منطلقاً لاضعافه وإنهائه . وكان يريد ان يكون طلق اليدين في هذا الهجوم ، وهو لا يكون طلق اليدين إلا إذا امتنع عن حضور الاجتماعات ، وبالتالي كان حراً بعـــد ذلك في توجيه أي نقد .

ولا مجال للدخول في تفاصيل ما حصل في مؤتمر القمة ، فليس هـذا بحثنا. ولكن لا بد من الاشارة الى ان الجو كله كان مشحوناً ضد سورية . وان الجميع - بلا استثناء - وحتى احمد الشقيري نفسه ، كانوا يشيرون الى سورية بأصبع الاتهام بتعكير الجو بين البلاد العربية ، لاسيا بعد اتفاقية جدة بين عبد الناصر وفيصل ، واعتبارها نصراً عظيماً لوحدة الصف ! كان الجميع يكاد يقول - حتى تقرير الجامعة العربية قد قال - ان العلاقات بين البلاد العربية كان من الممكن ان تكون سمنـاً وعسلاً ، لولا سورية المخربة هذه التي تعكر الماء علينـا كلما صفا .

كنا ندرك ان هذه الحملة حملة مصطنعة . وكنا ندرك انهـــا محاولة لتغطية التراجع في قضية فلسطين وفي قضية اليمن . ولم يكن إيماننا بمؤتمرات القمة ، منذ قامت ، إلا إيماناً ضعيفاً ومهزوزاً ، وكنا نعرف الغاية من عقدها وما يمكن ان تتوصل اليه . ولكننا ، مدفوعين بنفس الدوافع التي دفعت الوفد السوري

الى الاشتراك في المؤتمر الأول ، لم نرد ان نكون كبش الفداء ، وان نكون السبب في تهديم مؤتمرات القمة ، في وقت كنا فيه معزولين عزلاً تاماً عن الدول العربية ، ولا سيما « التقدمية » منها ، ونحن لا نملك بديلاً لها إلا الانعزال القطري الكامل .

لذلك حرصاً على تثبيت اغراضنا وسياستنا الجدية من قضية فلسطين من جهة ، وحرصنا على ان نحسن العلاقات بيننا وبين عبد الناصر مجدداً من جهة أخرى .

وحين رجعنا من المغرب وعقدنا اجتماعاً مشتركاً بين القيادتين القومية والقطرية لشرح ما جرى في المؤتمر ، وضح منذ اللحظات الأولى ان ثمة حملة مهيأة ضد الفريق بشكل خاص ، وضد الامين العام كذلك [1]

وانطلقت الحملة من زوايا عديدة :

لماذا لم تعقد القيادتان اجتماعاً مشتركاً قبل سفر الوفد ؟

لماذا سافر الوفد قبل ميعاد انعقاد المؤتمر بحوالي أسبوع في زيارة غير رسمية ؟

لماذا رضي الوفد بتوقيع ميثاق التضامن العربي ؟ وهل عني هذا الميثاق سكوت الثورة عن مواقف الانحراف التي تقفها الدول العربية الأخرى من قضية فلسطين ؟

ما الذي أنتجه مؤتمر القمة ؟ ولماذا لم ينسحب الوفد حين رأى أن الحلول

---

(١) بعد حوالي اسبوعين من بدء الحملة الشديدة ، توقفت الحملة ضد الأمين العام فجأة ، كما بدأت فجأة ، وتركزت على الفريق وحده . ولعل تكتيك المعركة اقتضى ذلك .

التي توصل إليها المؤتمر لم تكن في المستوى الذي أرادته سورية ؟

لماذا زار الوفد الرئيس عبد الناصر في جناحه ؟ وما هي الأحاديث التي دارت في هذه الاجتماعات ؟

وتساؤلات أخرى كثيرة ، يبدو في ظاهرها التطلع إلى المصلحة العامة ، وهي في حقيقتها تساؤلات ترمي إلى تجريح الفريق بل واتهامه . فمؤتمرات القمة ليست جديدة ، والدوافع التي أدت إلى الدعوة إليها معروفة وليست جديدة ، وانطواؤها على مبدأ وقوف الدول التقدمية والرجعية صفاً واحداً ضد سورية وعزلها معروف . ومحاولة طي الواجب العربي الملقى على الدول العربية ، ولاسيما التقدمية ، في ثنايا « وحدة الصف » وتبرير التقاعس بهذه الوحدة معروف . وتفرد سورية دائماً بالموقف الأقوى والمحرك للقضية ، ومحاولتها زرع شيء من الجدية في مواقف الدول العربية ، وتسمية هذه المواقف « بالمزايدات » معروف .

ليس في هذا كله شيء جديد. مثل هذه الاعتراضات ، لو كان المقصود منها الغرض القومي ، كان يجب ان توجه منذ المؤتمر الأول ، ذلك الذي كرّس خط التقاعس ، وكان على سورية ، منذئذ ، إذا رضيت بتحمل نتائج هذا الموقف ، ان تنسحب من المؤتمر ، لا سيما وان معترضي اليوم ، كانوا هم انفسهم اصحاب السلطة المطلقة في ذلك الوقت ، ولم يكن بينهم بادرة انقسام . ولكن مؤتمر القمة لم يكن الهدف ، بل كان وسيلة لهدف ، هو تجريح الفريق وإزاحته من الطريق .

وبدأت حملة إشاعات . الفريق باع سورية لعبد الناصر . الفريق لم يطلع أحداً من اعضاء الوفد على ما جرى في المؤتمر . الفريق ليس بعثياً ، إنه يهيىء انقلاباً ضد حزب البعث . الامين العام تخلى عن فلسطين في تصريح له لجريدة

« اللوموند » . الامين العام اجتمع الى الملك حسين اجتماعاً سرياً . اللقاء الثوري الذي تطرحه القيادة القومية شعار خائن لأنه لا ثورة إلا في سورية .

ونشرت مقالاً أو اثنين في جريدة « البعث » أشرح موقفنا من ميثاق التضامن . ونشرت تصريحاً في صحف الحزب أصحح فيها رواية « اللوموند » ونشرت القيادة نشرة مطولة تشرح فيها موقفها من مؤتمر القمة وتطرح شعار اللقاء الثوري .

وظهر سخف هذه الحملة وتهافتها حين تألفت وزارة الدكتور زعين بعد رجوعنا بأيام ، وتقدمت ببيانها أمام المجلس الوطني ، فإذا بهذا البيان يردد مواقف القيادة القومية ولا يخرج عنها بشيء .

إلى جانب هذه الحملة المركزة عمل اللواء صلاح ، في نفس الوقت ، على مستويات أخرى . فقد أصبح أميناً قطرياً مساعداً ، إذن فالقيادة القطرية تصبح مصدراً لجميع السلطات . لا مجلس الرئاسة ، ولا مجلس الوزراء ، ولا القيادة القومية ، ولا الاجتماعات المشتركة ، بل القيادة القطرية التي تدين له بالولاء . وبعد أن كانت هذه القيادة مجرد قيادة تنظيمية ، أصبحت رأس السلطات التنفيذية والتشريعية . مع انها قبل ذلك بعام واحد فقط – وكان اللواء صلاح من اعضائها ايضاً ولكنه كان برأس السلطات التنفيذية والتشريعية في اللجنة العسكرية – تعطلت عن اجتماعاتها ستة أشهر كاملة دون أن يهتم أحد بمصيرها . إذن تصبح القيادة القطرية ، فجأة ، مصدر السلطات ، لا لأن اللواء يسيطر عليها ، ولم يبقَ له منصب الا فيها ، ولكن بدعوى أن مصدر السلطات هو « الحزب » وان القيادة القطرية تمثل « الحزب » ، والذي يعارض في أن تتولى القيادة هذه السلطات إنما يقف ضد الحزب .

ويؤلف الدكتور يوسف زعين وزارته، وتعرض الوزارة على القيادة القطرية للموافقة عليها ، اما القيادة القومية فتقرأ عن تشكيلهـا من الصحف . ثم تقرر القيادة القطرية – لا مجلس الوزراء ولا مجلس الرئاسة – تغيير بعض المحافظين ، فتبعد كل محافظ لم يكن من الموالين للخط القطري، وتعين بدلهم من ابدى ولاءه وإخلاصه . ثم تطرح القيادة القطرية « للاستئناس » على القيادة القومية وجوب فصل اعضاء الحزب المعينين في المجلس الوطني والرافضين حضور جلساته – وهم ثلاثة : الاستاذ ميشيل عفلق ، والأستاذ صلاح البيطار والسيدة وسيمة السفرجلاني .

ثم تقرر القيادة القطرية إلقاء القبض على الحورانيين وتتهمهم بشتى التهم ، ومنها الاشتراك مع جهات اجنبية في تآمر على العهد ، وتنشر مقالات متتابعة في جريدة «الثورة» تهاجم فيها الحورانيين، وقيادات الحزب ، وصلاح البيطار، وميشيل عفلق ، وتبرىء القوميين السوريين من دم عدنان المالكي، وتهاجم اللقاء الثوري ، وروح التقارب مع عبد الناصر ، في حملة مسعورة محمومة ليس لهـا مثيل .

ولكن اخطر من ذلك كله ، انها تقوم ، بواسطة لجنة الضباط التي اصبحت أكثريتها موالية لها ، بحركة تنقلات واسعة في الجيش بين الضباط البعثيين . ثم لا تكتفي بذلك،حين تجد معارضة من أقلية اللجنة، فتمنح وزير الدفاع صلاحية إجراء التنقلات استناداً الى قانون في الجيش لم يطبق منـذ الثورة . ولم يكن المقصود ، طبعاً ، منح هذه الصلاحيات للواء حمد عبيد الذي لا يثقون به ، بل قصلاح جديد واحمد سويداني مدير شؤون الضباط، مستهدفة من كل ذلك تثبيت لواعد زمرة اللواء صلاح جديـد في الجيش ، وتقوية امكاناته في ضرب الفريق عسكرياً حينما يريد . اما التفسير الذي يعطي للقيادة القومية فيضرب التنقلات فهو تقوية « الحزب » في الجيش ، وإبعـاد « الحوارنيين » الذين تسربوا الى

صفوف الحزب . وأصبح « الحوراني » صفة تطلق على كل حزبي معارض لصلاح جديد وخطه العسكري القطري .

كان هناك هجوم مخطط مدروس للاستيلاء السريع على الحزب وعلى الحكم وعلى الجيش وعلى المجلس الوطني . كل فجر يوم جديد يبزغ يطالعنا بشيء جديد في هذا الميدان . ولكن دائماً « من أجل الحزب » و « حسب النظام الداخلي » .

وكما كان هذا الهجوم سريعاً ، كان رد فعل هذه التصرفات في الحزب وفي الجيش سريعاً ايضاً . وبدأ جو من التخوف والتكتل والدفاع عن النفس . ولم يكن في تصرفات اللواء شيء جديد ، فقد كان هذا الاسلوب هو اسلوبه في العمل منذ قيام الثورة ، ولكنه كان يقوم به بتؤدة وروية بحيث لا يثير إلا أقل قدر ممكن من الغبار ، ولا يرجع صداه إلا عند القليلين الذين تصيبهم نتائج هذه الاعمال ، والقليلين من المطلعين والعارفين . أما الآن ، فقد بدأ يسرع ، يصل الى كل زاوية من زوايا الحزب والحكم والجيش يريد ان يطهرها ، ويدخل المعركة الحاسمة .

* * *

- ٧ -

تكتيل طائفي

وهنا لا بد لنا من كلمه عابرة في سلاح الطائفية ، هذا الداء الذي امتد الى الحزب ، وضربه في صميم معتقداته .

فمع أن ثلاثة من القادة الذين أشرفوا على ولادة التنظيم العسكري في مصر كانوا ينتمون الى الطائفة العلوية ، فإن هذا لم يكن يجلب النظر في حزب جعل أساسه القومي بديلاً لكل تعصب إقليمي أو عنصري أو طائفي .

كما كان طبيعياً ، في سورية ، أن تكون نسبة انضمام الأقليات الطائفية الى حزب البعث أعلى من نسبتها العددية في السكان ، لأن تركيز هذه الأقليات هو في الريف ، ولأن الريف السوري هو الذي كانت استجابته لمبادىء البعث حين نشوئه ونموه أسرع وأعمق من استجابة المدينة ، بسبب الظلم الاقطاعي الذي كان يعيش في ظله ، والذى بدأ يعيه بشكل واضح صريح بعد الاستقلال ، وبسبب ضعف الطبقة العمالية الناشئة حديثاً في المدينة .

وحين قامت ثورة ٨ آذار كان عـدد الحزبيين في الجيش ضئيلاً . فاستدعي جميع ضباط الاحتياط من البعثيين للخدمة في الجيش ، كما استدعي بعض الضباط المرتبطين عائلياً وعشائرياً بقادة الانقلاب . وكما في الحزب ، كذلك في الجيش ،

فقد كانت نسبة المنتسبين الى الريف في هذا الاحتياط المستدعى نسبة عالية ، وبالتالي فان نسبة الأقليات بينهم كانت ايضاً نسبة عالية .

وزاد في اختلال هذه النسبة ان كثيراً من الضباط وصف الضباط الذين وقفوا الى جانب الانفصال كانوا بورجوازيين ورجعيين وأبناء عائلات وسكان مدن من البورجوازية الصغيرة. وكان تسريح هولاء قميناً بإضعاف نسبة « السنة » التي تمثل اكثرية البلاد .

إلى هنا ، والأمور يمكن ان تعطى تفسيراً طبيعياً ، وان لا يثير هذا الموضوع أي نقد في صفوف حزب البعث على الأقل ، وفي صفوف كل التقدميين .

ولكن روائح التكتيل الطائفي المقصود بدأت تفوح . وبدأ الحديث عنها ، أول الأمر ، همساً ، ثم بدأت الأصوات في الارتفاع حين ظهرت بوادر مادية تسند الاتهام . فقد ظهر ان هناك تمييزاً في تسريح ضباط الاحتياط الذين دعوا الى الخدمة أول الثورة ، وتمييزاً في قبول طلبة الكلية الحربية ، وتمييزاً في قبول الضباط وضباط الصف في صفوف الحزب . ثم ظهرت بوادر جديدة في تنقلات الضباط ، « فالموثوقون » يكتلون في القطعات القريبة من دمشق ، بينما يستبعد « غير الموثوقين » الى الجبهة أو الى حلب أو اللاذقية . وكذلك الأمر في الأسلحة المدرعة .

وبدأت الشكوى ترتفع تدريجياً ويعلو صوتها حتى أبعد « اللواء محمد عمران » الذي اعتبر مسؤولاً عن هذه الاتجاهات المنحرفة ، واتهمه اللواء صلاح جديد نفسه بأنه وراء هذا التقسيم الطائفي .

وحين وقع الصراع بين الحافظ وجديد انفتحت القضية من جديد على مصاريعها ،

ولم يعد الحديث فيها خافتاً هذه المرة، بل بدأ يعنف ويشتد ، ويترك هذا العنف أثره في الجيش لتغيب منه معظم أسباب الانقسام الأولى، ويحل المقياس الطائفي محل أي مقياس آخر . وكانت كل نداءاتنا وجهودنا في سبيل وقف هذا الصراع المقيت تذهب عبثاً ، لا سيا بعد ان عنف الفريق في اثارة هذا الموضوع — دون ان يكسب من ورائه شيئاً في الحقيقة ، فقد دفع العلويين للوقوف في صف اللواء صلاح جديد دفاعاً عن أنفسهم ، كما نفر قسماً غير قليل من ضباط السنة الذين لم يرتضوا لأنفسهم استعمال هذا السلاح ، الذي انزل مستوى المعركة الى صعيد لا يمكن لأي حزبي إلا ان يمجه وان يستهجنه .

ولعل احد الاسباب التي دفعتنا ، فيما بعد ، لاختيار اللواء عمران وزيراً للدفاع كان أن نتحاشى هذه الحرب الطائفية المذلة . ولكن مواقف عمران ، كما سيأتي الحديث عنها، بدل أن تسهم في تخفيف هذه المعركة ، اذكت أوارها ، ولم يستفد منها إلا اللواء صلاح .

لقد كان اللواء صلاح ، بعد أن متن قواعده في الجيش ، اذكى من ان يطرح السلاح الطائفي . بل كان يستفيد من الطرح المعاكس ، ليثبت انه اصدق حزبية وقومية من الذين يطرحون هذا الشعار . ومع ذلك فلست ادري أيهما أكبر جريمة ، الذي يصنع الطائفية ام الذي يكشفها ؟!

الى هذا الحضيض أوصلوا حزب البعث . حزب البعث الذي كان « متهماً » دائماً بأنه حزب المثالية والأخلاق والمحبة والرابطة القومية .

* * *

- ٨ -

الانفجار

الهجوم السريع المخطط الذي مارسته القيادة القطرية ، وكأنها تخشى ان ينفرط عقد إجماعها ، أو ان يسبقها الفريق في العمل ، جعل امكانات الوصول الى أي حل مفقودة . كما ظهر لنا بوضوح ان المعركة ليست معركة الفريق فحسب ، انها معركة استيلاء كامل على الحزب . ضاعفت من زياراتي واتصالاتي بقواعد الحزب المدنية والعسكرية ، وتحدثت كثيراً ، واشرت الى ما يعانيه الحزب من أمراض وعلل وانقسامات ونزاع على السلطة ، وحاولت ان أستثير القواعد لتكون حارسة على رسالة الحزب ولتمنع أي استغلال لها . ولكن المعركة كانت قد وصلت الى حدود لم تعد هذه النداءات لتجدي فيها . لقد استعد كل فريق في استحكاماته ، وخطنا القديم الطويل الأمد لم يعد يتلاءم مع الوضع الجديد .

رجعت الى دمشق ، بعد غياب أسبوعين في شمال البلاد ، وإذا بالنفوس تغلي ، والهيجان يعم الجميع . الدكتور يوسف زعين يجتمع بي ليقول إن الفريق يهيىء انقلاباً ضد الحزب ، وأن الحالة سيئة ، ويشير بإبهامه الى أسفل للدلالة على ما يقول! الدكتور ابراهيم ماخوس يلح في طلب أن نعلن على قطعات الجيش كلها ان أي حركة عسكرية ، مهما يكن قائدها وتبريرها ، ومن أي

جهة جاءت ، فقيادة الحزب القومية ضدها قطعاً ولا تعترف بها (كذا والله) . الاستاذ شبلي العيسمي ، الامين العـــام المساعد ، يرفض ان نبحث أي موضوع مدرج على جدول اعمال القيادة إذا لم نبحث أولاً الأزمة القائمة . ضباط الجيش تتكرر زياراتهم لي ولغيري ، وكل يغني على ليلاه ، هذا يطلب القضاء السريـع على صلاح جديد ، وذاك يطلب القضــاء على الفريق ، وثالث يسأل أين الطريق .

أما الشعب فيعرف كل هذا الذي يدور. ويحس بالخطر ، ويدرك ان النزاع هذه المرة عسكري ، وأن من الصعب ان يكون له دوره وقد مل الصراع الذي يدور من فوقه دون ان يكون له فيه ناقة ولا جمل .

وأخيراً، اجتمعت القيادة يوم ٨ / ١٢ / ٦٥ أول اجتماع لها ، جديد، لبحث الازمة بحثاً تفصيلياً . وقررت فتــح دورة من الاجتماعات يومية لا تتوقف إلا بالوصول الى حل ما . واقترح بعض الاعضاء تأجيل الاجتماع لعقد اجتماع مشترك بين للقيادتين . وفعلاً عقد اجتماع مشترك بعد يوم أو يومين ، واذا بهذا الاجتماع اجتماع مدروس ومخطط ، غايته الوحيدة الطعن المتواصل بالفريـــق ، يتولاه اعضاء القيادة القطرية واحداً بعد واحد لاثبات تضامنهم واجماعهم ، ويعيدون نفس الاسطوانة . فأيقنا بأن أي نية لحل الأزمة ، ان كان هناك قبل ذلك مثل هذه النية ، قد فقدت ، وان سياسة « التــأزيم » هي سياسة القيادة القطرية الحالية . في تلك الجلسة تحدثت طويلاً ، ونددت بهـــذا التكالب على السلطة على حساب الحزب ، وبانحطـــاط مستوى المعركة الى مستويات مخجلة ، وأعلنت يأسي من التعاون مع هــذه المجموعة . ولكننا كنـــا نغني في الطاحون ...

وعادت القيادة إلى اجتماعاتها اليومية ، واتجه الرأي في المناقشات العامـــة

الأولى إلى أن تسلط الفئة العسكرية ، وخلطهـا سلطاتها الحزبية بسلطاتها العسكرية ، ومحاولتها الاستعانة بالقوى الضاربة المسلحة من أجل فرض آرائهـا هو الذي يعطي الأزمة الحاضرة صفة الخطورة ، فبدأت الدراسات والمناقشات تتركز حول هذه النقطة . ولكن المناقشات كانت تطول بشكل مزعج ومثير للأعصاب ، وتهبط إلى مستويات لا تصدق، ولاسيما حين يحتدم النقاش بين الفريق واللواء حافظ أسد ، ويتبادلان التهم والتهديدات . ومع ذلك ، وبعد عـدة أيام ، توصلنا إلى صيغة متفق عليهـا من الجميع حتى من حافظ أسد وابراهيم ماخوس ، تمنع العسكريين من أن يكونوا في القيـادة القطرية إلا أذا تخلوا عن مناصبهم في الجيش ، وتفرغوا للعمل السياسي ، وما يتصل بهذا من تكتلات فرعيـة .

وعلى رغم فرحتنا بهذه القرارات التي توصلنا إليها بالاجماع، فقد كان واضحاً أن الأزمة سبقت هذه القرارات بمراحل. واللواء صلاح لن تضيره هذه القرارات، فهو لم يعد عسكرياً ، كما لن تضير الفريق واللواء حافظ أسد لأنهما عضوان في القيادة القومية . وأما بقية العسكريين فقد وصلوا من المعركة إلى حدود لم يعد الاختيار فيها ذا أهميـة . فحتى لو رجعوا إلى الجيش فسوف يتابعون عملهم السياسي والانقلابي داخل القيادة أو خارجها .

كان التعقيد بعد ذلك في الوصول الى الحلول السياسية . فقـد كانت هناك حركة ضاغطة قوية لحل القيادة القطرية ، وتعيين قيادة قطرية جديدة بعد أن سلكت هذه القيادة سلوكاً أبعدها عن أن تكون مؤسسة قيادية حزبية ، وجعلها آلة طيّعة في يد شخص واحد هو اللواء صـلاح جديد. وكان الاستاذ ميشيل والاستاذ البيطار وكل اصحاب الاتجاه « القومي » المستبعدون يضغطون ضغطاً شديداً لحل القيادة . وكان الفريق أمين الحافظ والاستاذ شبلي العيسمي والاستاذ علي غنام يضغطون ضغطاً مماثلاً داخل القيادة .

لم نكن لنختلف مع الضاغطين لحل القيادة القطرية في تقييم هؤلاء المنحرفين. ولكننا كنا نتساءل ، ثم ماذا بعد حل القيادة القطرية ؟ أين هي القوة الحزبية أو الشعبية المنظمة ، أو العسكرية التي سوف نستند إليها في تنفيذ قراراتنا ، بعد ان ترك الحزب لهم فرصة ثلاث سنوات كاملة يهيئون فيها لمثل هذا اليوم ؟ أما البيطار فقد كان مؤمناً بأن قواعد الحزب والجيش معنا ، فقد كانت تحيط به فئة من الضباط من انصار اللواء عمران تزين له ان الجيش كله مع القيادة القومية. وكان الاستاذ البيطار ، كما عرفت بعدئــذ ، قد أجرى مفاوضات في الصيف ، دون علم القيادة ، مع اللواء عمران ، أتبعها بمفاوضات مع الفريق الحافظ ، اقتنع معها بان حلفاً مع هذين ، مع وزن القيــادة القوميــة الأدبي ، كفيل بالقضاء على كل انحراف ومعارضة .

أما الاستاذ ميشيل ، الذي كان يعرف ما جرى بين الاستاذ البيطار واللواء عمران ، فلم يرغب في ان يبحث في (القوى) ، وكرر ان القوى ، في مثل هذه الحالة ، هي آخر ما يبحث من أمور . ان المهم هو ان التحليل الذي نتوصل منه الى ان هؤلاء المنحرفين لم يبقَ مــا يربطهم بالحزب ، وإنما هم أعداء للحزب ، يقتضينا ان نتخذ بحقهم إجراءً ، حتى ولو لم نملك القوى الكافية لتنفيذ هذا الأجراء .

أما نحن ، أكثرية القيادة القوميــة « القومية » ، ومنها منصور الأطرش وجبران مجدلاني والدكتور علي الخليل وأنا ، فقد كنا نريد ان نرمي بأبصارنا الى ما بعد الحل . أين هي قوانا الحزبية التي نطمئن إليها ؟ هل نطمئن تمام الاطمئنان الى الفريق الذي يقف الآن مع القيادة القومية ، وقد كان ، قبل خلافه مع جديد ، رأس اللجنة العسكرية ، وكان معروفاً بنزقه وتفرده ، وإن اختلف معهم تماماً في اخلاقيته ، وشهامته ، وترفعه عن صغائرهم ؟ أم هل نطمئن الى

عمران الذي كان يعرفه الجميع بالقدرة على التلون والتبدل والعمل وراء الكواليس؟ أما الاستاذ صلاح ، فقد كنا نعلم كفاءته وقدرتـه في الحكم ، ولكننا كنا نعلم أيضاً ان قواعد الحزب والجيش قد عبئت ضده تعبئة عظيمة ، سواء عن حق أو عن غير حق .

وفي خلال ترددنا في خطوات سيرنا في هذا الموضوع ، كتبت تقريراً أشرح فيه أسباب الأزمة ، واناقش اقتراح حل القيادة ، مبيناً دوافعه وفوائده وصعوباته ، ليكون منطلقاً للنقاش في القيادة القوميـــة ، ولنبعد ما أمكن عن التصرفات الانفعالية .

وقرىء التقرير ، ووفق على ما جاء فيه من تحليل . ولكن قبل أن ننتقل الى بحث الحلول ، وقعت حادثة حمص ، وفرض الحل نفسه فرضاً .

**

في يوم ١٩ /١٢ ، وحوالي الساعة العاشرة مساءً كنا نتابع اجتماعاتنا في القيادة القومية ، فقيل لي إن وزير الدفاع اللواء حمد عبيد يطلب مقابلتي لأمر هام . واجتمعت به في غرفتي ، واذا به يقدم لي ، أولاً رسالة جواباً على رسالة كنا وجهناها للقيادة القطرية نعترض فيها على إجراء تنقلات في الجيش دون عرضها على لجنة الضباط ، ونبين عدم قانونيتها ، ومخالفتها للنظام . ثم يتبع تقـــديم الرسالة هذه بحديث طويل يرجوني فيه أن أعمل على حفظ كرامته بمساعدته في تنفيذ نقل الضباط الذين صدر الأمر بنقلهم من اللواء المدرع في حمص إلى مراكز أخرى في الجيش .

ذلك انه في خلال هذه التنقلات الفردية ، صدر أمر من وزير الدفاع بنقل ثلاثة ضباط من هذا اللواء — بحجة أنهم حورانيون ، وهم حزبيون قدامى —

إلى مراكز أخرى في الجيش . ولما اعترض مؤتمر فرع الحزب العسكري في لواء حمص على هذا النقل التعسفي وعلى عدم قانونيته، وتلكأ الضباط في التنفيذ، بتشجيع من قائد اللواء ، وربما بتشجيع من الفريق الحافظ ، صدر أمر على لجنة الضباط بتنفذ الأمر . وحتى يوم ١٢/١٩ لم يكن قد نفذ بعد ، ولكن كان لدى الضباط مهلة قانونية لتنفيذه .

وبكى حمد عبيد أمامي . بكى دموعاً حقيقية .ورجاني أن أحفظ كرامته وكرامة منصبه ، كرامة نضاله الطويل في سبيل الحزب ، هو الذي حكم بالأعدام بعد حركة ٢٨ آذار في حلب ، هو الذي تحمل آلام الجوع والفقر والحرمان والسجن ، هو الذي وضع روحه على كفه في سبيل الحزب ، هو الذي لم يكن وزيراً للدفاع إلا بأمر الحزب، هو الذي يضحي بأولاده الثمانية في سبيل الحزب، الى آخر هذه القصيدة . ويشهد الله انني تألمت لألمه ، وتأثرت بعاطفته ،ووعدته بالعمل على تنفيذ هذا الأمر ، على أن يقف إجراء التنقلات الكيفية .

وانطلقت مباشرة الى الفريق أحدثه في ذلك ، وإذا به يقول بشدة وعنف إن تنفيذ هذا الأمر لعب بالجيش لا يمكن أن يوافق عليه ، وان الجيش أصبح ميداناً للصراع الشخصي والطائفي ، وان المنقولين إنما نقلوا لأنهم قادة سرايا في لواء مدرع غير موالين لصلاح جديد ، وأن صلاح جديد يعتزم الاستيلاء على اللواء ، وأطلعني على تقرير كان قد وصله قبل ساعة يقول بأن اجتماعاً قد عقد في اليوم السابق في دار المقدم مصطفى طلاس[1]

---

١ – كان مصطفى طلاس عضواً في القيادة القطرية ورئيساً لأركان اللواء ،ولكنه كان معفى من المسؤوليات في اللواء لأنه كان يتابع دروسه في كلية الأركان في دمشق .

في حمص حضره ضابط آخر وأربعة أو خمسة من صف الضباط ، وان المقـــدم أبلغهم بوجوب الاستيلاء على اللواء في اليوم التالي ، وقتل قائد اللواء ، العقيد صلاح نمور ، وآخرين معه لأنهم ينشرون الطائفية ويقومون بتكتل مسيء[1] الخ.
وفيما نحن في هذا الحديث يدخل مرافق الفريق ويقدم له نسخة برقية هاتفيـة التقطت ، مرسلة من مصطفى طلاس الى صلاح جديد – لا الى وزير الدفاع – يقول فيها : انهيت العملية بنجاح. تم الاستيلاء على اللواء لمصلحة الحزب (كذا). ننتظر أوامركم . الخلود لرسالتنا .

وصعقنا ، وأشهد ان اللواء حافظ أسد نفسه قد ظهر عليه و كأنه أُخذ . ولست أدري إذا كان يدري بالعملية قبل تنفيذها أم لا . ووصلتنا التفاصيل ، فقد تمكن مصطفى طلاس من اعتقال قائد اللواء صلاح نمور ، وقائد كتيبة محمولة ، النقيب صالح حوقان ، ليلاً ، بعد ان أعد لهما « كميناً » وأرسلهما مخفورين الى دمشق .

إذن هو انقلاب مرتب ومهيأ . كان اللواء المـدرع في حمص نقطة ضعف في قوى اللواء صلاح ، وكان يجب ان يتم الاستيلاء عليه من ايدي « العدو ». وكان ارسال وزير الدفاع عندي ساعة تنفيذ العملية نوعاً من التغطية ، وهذه التمثيلية الدرامية المليئة بالدموع خداعاً وكذباً .

وبدأت اذكر كيف تقاطرت الوفود العسكرية على داري في اليومين السابقين ، ينصحون بعدم حل القيادة القطرية – ومنهم مصطفى طلاس ، وسليم حاطوم ، وخالد بدوي أحد منفذي العملية – . ثم كيف جاءني مصطفى رستم ، وبعده

---

١ – قبل ان ينحاز المقدم مصطفى الى اللواء صلاح ، كان من قواد الحملة ضد اللواء متهماً اياه بالطائفية ! وله معي حديث طويل في حمص في ذلك . اما قصة تغيير ولائه فقصة عجيبة ، ولكن ليس هنا محل ذكرها .

اللواء صلاح جديد ، يطلبان ، ان كان لا بد من حل القيادة ، ان نؤجل هذا الحل شهراً واحداً فقط ، تتم فيه انتخابات الفروع . الآن ادركت معنى طلب الشهر . ان الاستعدادات للحركة النهائية لم تتم بعد . يريدون شهراً واحداً يكملون فيه استعدادهم ، ثم تفضلوا حلوا القيادة القطرية ان كنتم قادرين .

بدأت أبعاد المؤامرة تتكشف ، وفي دقائق ، كان الخبر منتشراً في صفوف الجيش . وشحن الجو بالقلق ، وهرع ضباط الى القيادة القومية يطلبون الأمر بالزحف للقضاء على المتمردين .

ورجعت القيادة الى الاجتماع في هذا الجو المشحون المفعم بالخطر ، وتبودلت الاتهامات والتهديدات ، ثم توصلت الى قرار تعلن فيه استلامها لكافة السلطات المدنية والعسكرية ، وتستنفر الجيش ، وتمنع اي ضابط من مغادرة قطعته . وتولت هي اصدار الاوامر الى الجيش ،وأفرجت عن الضابطين المعتقلين ووضعتهما تحت تصرفها ، واستدعت طلاس الى دمشق .

وكانت ليلة ليلاء !

وسيطرنا على الموقف ، ومنعنا الاصطدام . ولكن هل حللنا أي مشكلة ؟ !

***

لم يعد ثمة مجال للاختيار . إما أن نترك الجيش يصطدم بعضه ببعض ،ونترك الغلبة لمن غلب ، وندعي ان القيادة « فوق »المنازعات ، وإما ان نتسلم السلطة، ونطلق بذلك آخر سهم في جعبتنا ، ولو لم نملك القوة الكافية لذلك .

كان واضحاً أن الصراع نفسه لم يترك للحزب كثيراً مما يبرر وجوده ، بالشكل الذي وصل إليه . الأمراض التي بدأت تنخر في الحزب من قبل الوحدة ، والتي جعلته يتخلى تدريجياً ، دون وعي ، عن دوره الشعبي الجماهيري ، ويعتمد أكثر فأكثر على الجيش والحكم لتحقيق أهدافه تحقيقاً فوقياً بدل أن تتحقق عن طريق خلق القوة الشعبية الواعية ، القمينة بإحداث الثورة المصيرية في المجتمع ، والقمينة بحماية هذه الثورة ودفعها إلى أمام ، هذه الأمراض قد بلغت ذروتها ونتيجتها الحتمية . المعركة كلها اصبحت معركة للشعب بها أقل الصلات ، إنها صراع عسكري ، بين فئتين قد تستعين كل منهما بعناصر مدنية وسياسية تستند إليها وتستر بها عورتها ، ولكنه مجرد صراع على السلطة ، تافه وسخيف ، ومذل ومقرف . وأما الشعب فيكتفي بالفرجة وبالحسرة . وهو يدرك حقيقة هـذا الصراع الدائر أكثر من المتصارعين أنفسهم ، ويدرك أنه مغلوب على أمره ، عاجز عن أن يميل الكفة إلى هذا الجانب أو ذاك ، حتى لو أراد .

وليس الشعب وحده هو العاجز عن التأثير في الصراع ، بل وعاجزة معـه مؤسسات الحزب ، وقياداته ومؤتمراته . القيادة القومية [1] الحارسة على البقية الباقية من معاني الحزب ، كانت الكلمة سلاحها ، في معركة لم يعد يجدي فيها من سلاح سوى الدبابة والمدفع والرشاش . كنا نعرف أن هناك مئات من صغـار الضباط ، الى جانب مئات من الحزبيين المدنيين ، ما تزال شعلة البعث في قلوبهم حية لم تنطفىء ، بعيدين عن دواعي السلطة والتسلط ، بعيدين عن أن ينحازوا الى جانب ما في هذه المعركة المذلة وهم الأكثر عدداً في الجيش . ولكننا كنا نعرف أيضاً أن الجيش ليس مؤسسة أكثرية وأقلية وتصويت . الجيش ، حـين

---

١ ـ لست أقصد ، أيضاً ، القيادة القومية أشخاصاً ، بقدر ما أقصدها معنى ومؤسسة ، فتركيبها نفسه كان ينخر فيه التناقض .

يتحرك في انقلاب ، يصبح بضعة ضباط فقط ، مسيطرين على وحداتهم ، قادرين على تحريكها ، قبل أن يتاح لأحد من القاعدة أن يتساءل أو يعترض .

لم يكن بإمكان القيادة القومية أن تتفرج على الصراع تنتظر نتائجه. ولا كان بإمكانها ان تنحاز الى أحد الفريقين نهائيـــاً وتسلم له ليضرب الفريق الآخر . وإنما كان أمامها طريق واحد مفتوح، طريق وعر وشائك، ولعله متأخر كثيراً عن موعده ، متأخر ثلاث سنوات على الاقل ، ولكنه الطريق الوحيـد الذي يحمل بعض الأمل ، الأمل في استرجاع بعض معاني الحزب التي هدرها الحكم، حكم « الحزبيين المتصارعين » .

من اجل ذلك كان لا بد لنا من حل القيادة القطرية بعد ان انفضحت نياتها، وكشفت اوراقها. وكان لا بد لنا من انفتاح حقيقي وأصيل نحو جماهير الشعب، وعودة الى بناء الثقة المتبادلة بين الحزب والشعب . كان لا بد لنا أن نحول ، في نفس الوقت دون الابقـــاء على قوى ضاربة في الجيش ، مستقلة عن الحزب والحكم ، معتزة بامتلاكها للسلاح ، مؤمنة بحقها في استعمال هذا السلاح في فرض ارادتها على البلاد، وكان لا بد لنا من ان ننال تأييد اوسع قاعدة ممكنة في الحزب وفي الجيس وفي الشعب .

ولكن معرفة الطريق شيء ، وتوفر ادوات الطريق شيء آخر .

***

- ٩ -

بعد الانفجار

بعد يومين من حادث حمص صدر قرار حل القيادة القطرية .

هذا القرار الذي كان الاستاذ ميشيل والاستاذ صلاح يدعوان الى اتخاذه منذ أكثر من أربعة اشهر ، ثم انضم إليهم في الدعوة إليه الفريق الحافظ بعد فقدانه لولاء القيادة ، والذي رفضنا ان نقدم على اتخاذه لأننا كنا واثقين من ان هـذا الاسلوب « الفوقي » في معالجة الأزمة لن يجدي قبل ان تخلق القواعد المدنية والعسكرية التي تضغط في هذا الاتجاه ، وتتحمل هي على عاتقها مسؤولياتـه ونتائجه ، هذا القرار اتخذناه مضطرين ، لا عن قناعة بأن وقته قد حان ، أو بأن ميزان القوى قد تغير تغيراً كبيراً في القواعد ، ولكن لأن القطريين لم يتركوا لنا مجالاً آخر نسلكه ، وحادثة حمص لم تترك أي منطق لأي سلوك آخر .

ومع أننا بحل القيادة القطرية ، قد التقينا مع رأي الاستاذين والفريق ، بحيث رجع الاستاذ ميشيل بعد ذلك الى الاشتراك في اجتماعات القيادة القومية ، فإن نظرتنا الى الحل نفسه بقيت مختلفة .

وهذا الاختلاف في النظرة يستحق بعض الوقوف عنده . فلقد قلنا سابقاً ، انه لم يكن بيننا وبين الاستاذين أي خلاف في تحليل الوضع المنحرف، ولكننا

كنا مختلفين في اسلوب الوصول الى الحل الصحيح . فالاستاذ ميشيل كان يرى، في كلمات ، ان هذه الفئة ليست هي حزب البعث . وان استمرار ارتباط اسم الحزب بها يسيء الى رسالة الحزب ، وان الواجب يقضي بالتخلص منها . ولم يختلف الاستاذ صلاح في منطلقه عن هـــذا المنطلق ، ولكنه كان « يهيىء » للوصول إليه عن طريق « التأزيم » ، ورفض أي أسلوب من اساليب التعاون مع هذه الفئة من جهة ، وعن طريق «استقطاب» الناقمين على الوضع من المدنيين والعسكريين حوله من جهة ثانية .

واختلفنا مع الأستاذين في قضيتين مهمتين، هما « تقدير القوى » و « أسلوب العمل » . كان الاستاذ ميشيل يرى ان تقدير القوى هو آخر ما يجوز لنا ان نفكر فيه ما دام موقفنا سليماً — ولو انه كان عالماً بتحضيرات الاستاذ صلاح وتحالفاته — وان علينا ان نصدر قراراً بحل القيادة القطرية ، وان كل ما عدا ذلك فتخدير وحل وسطي لا نفع فيه . وكان الاستاذ صلاح يزيد على ذلك بأن يرى بأن قواعد الحزب معنا ، ولا سيما بعد تحالفه مع الفريق ومع اللواء عمران، وان العقبة الوحيـــدة التي تقف في طريق الحل هي القيادة القوميـــة نفسها التي لا تجرؤ على الاقـــدام ، ولا سيما أمينها العـــام وبعض أعضائها .

وكنا منطلقين من زاوية أخرى . كنا منطلقين من ان كل اسلوب معالجة الانحرافات في الحزب يجب ان يتغير ، وان هذه الحلول « الفوقية » المبنية على اصدار القرارات العاجلة لا تحل المشاكل بل تضاعفهـــا . لقد اصبح تقليداً من تقاليد الحزب ، ان ينظر الى الانحراف فيكتشف ولادته ، ويتابع نموه بأقل جهد ممكن في محاولة وقفه عند حده ، فاذا نضج وكبر وأصبح وجوده خطراً على الحزب هرع الى بتره بقرار من القيادة أو من مؤتمر من المؤتمرات ، بحيث لم يكد يعقد مؤتمر قومي في السنوات الأخـــيرة إلا انتهى ببتر جزء من اجزاء

الحزب . كنا نعتقد ان معالجة الانحراف يجب ان تبدأ من القواعد نفسها التي لا مصلحة لها في هذا الانحراف ، منطلقين من نفس نظرتنا الى الحزب وصلته بجماهير الشعب .

فكما ان الحزب لا يمكن ان يكون حزباً طليعياً إلا بالقدر الذي يتمكن فيه من تمكين صلاته بالقوى الجماهيرية ، كذلك لا يمكن لقيادة ان تعالج اي مشكلة مهمة من مشاكل الحزب ، لا مشكلة الانحراف فحسب ، دون الربط بين القيادة وبين قواعد الحزب ربطاً عضوياً متيناً ، بصلة حية وتفاعل مستمر. لا يكفي ان نماحك اللواء صلاح من « فوق » ، في الوقت الذي نترك له فيه كل الفرص للعمل على هواه .

كنا نعتقد انه يجب ان تترك الفرصة للقيادة لتبني هذه الصلة الحية بينها وبين القواعد ، لتكون القواعد نفسها هي اداة الضغط الأساسية التي تقف دون الانحراف ، أو تصلحه أو تبتره ، ولتكون القيادة عندئذ تعبيراً حقيقياً وأصيلا عن رغبة عارمة في القواعد . ولن تكون القاعدة كذلك إلا اذا احست ان القيادة حية ناشطة ، موجهة ، قائدة ، ثورية . إن مجرد صدور قرار سليم من القيادة ، ولو بالاجماع ، لن يجعل من القرار حقيقة حية إلا إذا جاء معبراً عما تريده القواعد.

بقي سؤال مهم كان الأستاذان يلقيانه باستمرار ، ترى هل تسمح الفئة المتسلطة بهذا التغيير في القواعد ، ولاسيما في قواعدها التي أنشأتها ورعتها وركبتها حسب هواها ، واستبعدت الحزبيين السليمين المناضلين من صفوفها ومن قياداتها ؟

كنا نعتقد أن الأمر ، أولاً ، لا يتوقف على سماح المتسلطين به . إن القيادة ، حين تتسلح بالوعي والجرأة ، وحين تثبت وجودها بالحيوية والنشاط ، تفرض

وجودها فرضاً . وأنه ، ثانياً ، وبسبب انطلاق القيادة من منطلقات بعيدة عن الانتهاز والانحراف ، فانها قادرة على أن تحـــارب أسلحة الرشوة والتوظيف وتوزيـع المغانم ، لأن المستفيدين من هذا كله سوف يبقون قلة محدودة . ولقد أدركت في جولاتي على قواعـــد الحزب أن الانحراف يمكن ان يشتري بعض « القيادات » ويركبها ويزورها ، ولأمد ، ولكنه لا يمكن ، بالانتهاز ، أن يشتري كل الحزب ، وأن الذي سهل عليهم هـذا التركيب ، هو غياب القيادة غياباً تاماً ، وانفصالهـــا عن القواعد ، وتسليمها هذه القواعد غنيمة سهلة للمتسلطين .

ولعل الذي حدث بعد حـــل القيادة القطرية أكبر دليل على ذلك ، فبينما اضطرت القيادة القومية في كانون الأول من عام ١٩٦٤ ، بعد حلها للقيادة القطرية ، إلى التراجع بعد أقل من خمسة أيام ، نجح حل القيادة القطرية بعد ذلك بعام ، واضطرت الفئة المتسلطة إلى أن تهيء لانقلاب عسكري من أجل أن تقضي عليه ، بل وبعد أن قضت عليه لم تتمكن ، حتى الآن ، من الأخلاد الى الراحة والهدوء. في تسعة شهور فقط تمكنا من خلق رأي عام حزبي في القواعد المدنية والعسكرية لم يكن كافياً بعد لانجاح مهمتنا في الوقوف أمام هذا التيار المخطط المنظم المدروس ، ولكنه كان بداية لها ما بعدها . ولا يظنن أحد أن النزاع بين الفريق واللواء هو الذي أعطانا هذه القوة فعلى العكس من ذلك ، فهـــذا النزاع ، بدل ان يترك القيادة تستقطب الروح الثورية التي ظهرت في الجيش عامـــة ضد تسلط الفئة العسكرية ، قد قسم الجيش الى فئات من الموالاة الشخصية ، وعطل تمام التعطيل عمل القيادة في الطريق السليم .

وما زلت أعتقد ، أننا لو تمكنا من تطعيم القيادة القطرية ، بعد المؤتمر القطري الاستثنائي ، بأعضاء من ذوي الاتجاه القومي السليم ولم يعارضنا في ذلك الاستاذ

صلاح ، لحلنا دون هذا الاستيلاء الكامل على الحزب الذي دفعهم في طريق السرعة الجنونية في تنفيذ اغراضهم ، ولأعطينا انفسنا الفرصة لبناء الحزب من جديد .

ولكن كان ثمة سبب آخر للخلاف،لعلنا لم نفصح عنه . فقد تفشى في الحزب مرض آخر ، من خلال أزماته المختلفة ، ومن خلال الفراغ الفكري الذي انحدر إليه، هو « الولاء الشخصي » الذي لم يعد مجرد مرض فيالفئة المتسلطة فحسب ، بل امتد الى الفئة القومية نفسها . فأصبح في الحزب « جماعـــة صلاح جديد » و « جماعة الفريق » و « جماعة البيطار » . وكنت واثقاً ان قواعد الحزب السليمة أوسع بكثير من كل هذه الجماعات ، واننا لن نتقدم خطوة اذا لم نخرج من دوامة هذا الولاء الشخصي ، ولم نحاربه .

لم يكن من الصعب علينا ان نكسب القواعد إذا دفعناها ضد الانحراف . ولكن لم يكن بامكاننا ان نكسبها للأيمان بصلاح البيطار ، أو امين الحافظ ، أو ميشيل عفلق، أو منيف الرزاز . ولقد لمست هذا ايضاً في جولاتي. كثيرون جداً في القواعد يرونفي القيادة القومية – كمؤسسة – الأمل في تصحيح الحزب من الانحراف ، لكنهم ليسوا مستعدين للأيمان بفلان أو فلان من القادة . واذا كانت هذه القواعد ترى الانحراف ، فهي لا ترى ان انقاذ الحزب سوف يكون عن طريق قادة كان لهم ضلع كبير في تراكم الأخطاء وفي تشجيع الانحراف بسلبيتهم وبانعدام صلتهم بالقواعد . ولطالما زرت قرى ومدناً وقيل لي في اجتماعاتها الحزبية ان هذه اول مرة يصل فيها الى هذه القرية او المدينة مندوب من القيادة القومية فضلاً عن الامين العام.

القيادة القومية يمكن أن تكون حلاً ، وقد تمكنت ، فعلاً ، من خلق جو من الثقة في القواعد غير ضعيف كان له أثره بعد حل القيادة القطرية ، بل وبعد

٢٣ شباط ، أما أشخاص القادة ، فلم يعودوا حلاً لأزمة الحزب . لقد تجاوزت القواعد هذه المرحلة .

★★★

هذا الاختلاف في الرأي استمر بعـــد حل القيادة القطرية ، على المعنى المقصود من هذا الحل .

في رأينا كان حل القيادة القطرية يعني إبعاد المنحرفين عن السلطة ، والعمل مباشرة مع القواعـــد . في رأي الاستاذين كان الحل يعني تصحيح الحزب عن طريق القيادة القومية وإبعاد المنحرفين عن الحزب ومؤسسات الحزب والحكم . كان يُطلب منا ، مثلاً ، تغيير قيادات بعض الفروع الملتحمة التحاماً كلياً مع المنحرفين وتعيين قيادات جديدة محلهـا ، وفصل كل عضو يقف ضد القيادة القومية . وكنا نرى أن نترك مصير قيادات الفروع لقواعدها في انتخابات جديدة تجري في القواعد بعـــد تصحيح وضع بعض المفصولين والمستبعدين ، والتحقيق مع بعض من أثروا أو استغلوا من الاعضاء الحزبيين . كنا نفكر مثلاً ، في ضم جميع الاتجاهات الى القيادة الموسعة التي قررنا تكوينها بعد حل القيادة . فكما رفض القطريون ان يشتركوا ، كان رأي الاستاذين استحالة التعاون معهم. كنا نرى توسيع المجلس الوطني واضافة عدد من العناصر الحزبية وغير الحزبية التي استبعدت في التشكيل السابق . وكان الرأي المقابل استبعاد جميع عناصر المتسلطين من المجلس . كان يطلب منا نقل عـــدد من الضباط الموالين للواء صلاح مباشرة قبل تشكيل الوزارة ، وكان من رأينا ان مثل هذا النقل سوف يثير قطاعات كبيرة من الجيش ضدنا . وأن من الأفضل ان نتريث وان نقصر العدد المنقول على أقل عدد ممكن، وان المهم ان نكسب قواعد الجيش الى جانبنا .

وعلى كل حال ، ودون الدخول في التفاصيل ، لا بد ان نتساءل اليوم ، بعد حصول ما حصل ، ترى أي الأسلوبين كان أسلم ؟ هل كان ثمة اسلوب يحول دون ٢٣ شباط ؟ وإنني لأجزم اليوم، بقلب مطمئن ، بأن أياً من الاسلوبين كان لا بد ان يؤدي الى نفس النتيجة . فقد دخلنا المعركة متأخرين ثلاث سنوات من جهة ، ولم يتح لنا ان ننفذ برنامجنا في العمل من خلال القواعد ، فدخلناها متقدمين عاماً ونصف عام على الأقل من جهة إخرى .

وعلى رغم أننا حققنا تقدماً كبيراً في خلق صلة بين القيادة وبين قواعد في الحزب سليمة وغير منحرفة ، فقد كانت هناك عوامل كثيرة تقف ضدنا . بدأت هذه الاشهر التسعة التي تولينا فيها المسؤولية بالمعارضة العسكرية القومية للجنـــة العسكرية . حلت هذه اللجنة وخرج الفريق واللواء من منصبيهما في الجيش . توزعت سلطات الفريق وصلاحياته . بدأت القيادة القومية تثبت وجودها محلياً وعربياً ودولياً . بدأت صلة حية بين القيادة وبين قواعد الحزب . خفت عزلة الحزب نوعيــاً في الشعب . ولكن هذه الجهود كلها ذهبت هباءً . فموقف الاستاذ صلاح في المؤتمر القطري الاستثنائي سلم القيادة مجدداً ، وبالكامل ، للفئة المتسلطة . موقفنا نحن من عدم تحديد عدد العسكريين في القيادة أرجع اللجنة العسكرية الى القيادة . النزاع بين الفريق واللواء استهلك ثورة الجيش ضد اللجنة ، وصرفها عن معارضة اللجنة ، إلى الانقسام بين الفريق وبين اللواء.

في الواقع ، لم يكن لنا قوة نستند إليها باستثناء القوة المعنوية للقيادة القومية التي نجحت في بث احترامها في القواعـد ، وفي الشعب ، إلى حـد ما . لكن هذه القوة لم تكن كافية ، بعد ، للوقوف أمام العواصف الانتهازية المحيطة بنا من كل جانب . وكان المصير محتماً . وكل الذي أنتجه حل القيادة القطرية كان

تأجيل الانقلاب من ١٩ كانون الأول إلى ٢٣ شباط .

***

أولئك الذين يقولون بأن الاتيان بصلاح البيطـــار رئيساً للوزارة ، أو باللواء عمران وزيراً للدفاع ، كان سبباً لانقـلاب ٢٣ شباط ، لا يأخذون من الأمور إلا ظواهرها النهائية . فالاستيلاء على الحزب والحكم والجيش كان لا بد ان يحصل سواء سلماً أو انقلاباً . وسواء أتينا بالبيطار أو بغيره فلن يغير ذلك من الأمر شيئاً . ولكن الذي لا شك فيه ان مجيء البيطار وعمران كان حجة في معارضة إجراءات القيادة القومية استُغلت أشد الاستغلال .

ولا بد لنا هنا من القول بأن حـــل القيادة القطرية كان له صـدى حسن ومقبول في اوساط الحزب داخل سورية وخارجها ، وفي اوساط الجيش ، وأهم من ذلك كله ، في الوسط الشعبي . وحتى قيادات الفروع الموالية تماماً للقطريين أرسلت تعلن التزامها بقرار القيادة ، بعضها بتحفظ وبعضها دون تحفظ. ولست ادري أفوجىء المنحرفـــون بالاجراء فلم يهيؤوا أنفسهم لمعارضته ، أم أرادوا اثبات حسن النية قبل انقلابهـــم ، أم انهم لم يكونوا قد اكملوا عدتهم للانقلاب بعد .

وعلى رغم اننا كنا نعلم ان الاستاذ صلاح البيطـار لا يتمتع بتأييد كبير في قواعد الحزب المنظمة ، وانه قـــد حورب كثيراً ، وطعن وجرّح ، فلم يكن بالامكان ان يستلم الوزارة غيره في الاوضاع التي كنا فيها .

ومهما يكن لنا أو للحزب من مآخذ على الاستاذ صلاح، ومهما يكن ارتكب من اخطاء، فلا يجوز لنا ان نقف عند نواحي الرجل السلبية فحسب. فعدا انـه ثاني اثنين خلقا هذا الحزب ورعياه ، فهو رجل دولة وسياسة ، وكفؤ قدير ،

واخلاصه لا يرقى إليه الشك . ثم هو الى جانب هذا ،وفي معركتنا هذه بالذات، يمثل ثلاثة اتجاهات نريد تثبيتها في هذه المرحلة :

١ - اتجاه وحدوي قومي .

٢ - اتجاه شعبي جماهيري منفتح غير متزمت .

٣ - اتجاه معارضة قوية للتدخل العسكري في الحكم

ويجب ان نعترف بأن جزءاً كبيراً من الحملة التي شنت عليه إنما انبثق من هذه الصفات بالذات . ولكن الحملة الذكية قلما طعنته من خلالها. وإنما اختارت ان تطعنه في «يمينيته» .وأنا لا أدري، حتى الآن، مبلغ هذه التهمة من الصحة [1]، وإن كنت أميل إلى استبعادها .

وإنما أظن أن هذه التهمة قد انبثقت من نقده الشديد « للاشتراكية القطرية» و « للاشتراكية البوليسية» و« للاشتراكية المرتجلة » ، إلى جانب أن مقالاته التي نشرها في جريدتي « الأحرار » و « البعث » قبيل حل القيادة القطرية بأسابيع لم تساعد على تبرئته من هذه التهمة بل لعلها زادتها . وكانت هذه المقالات بالذات موضع هجوم عنيف من قواعد الحزب ، لا في سورية وحدها ، بل وفي منظمات حزبية عديدة في الوطن العربي وفي الخارج ، وهوجمت القيـادة القومية بسبب سماحها بنشر هذه المقالات على رغم إعلانها بأنها لا تمثل رأي القيادة .

والواقع أن هذه المقالات ، ولاسيما المقالة الأولى « القومية والاشتراكية » ، استغلت في صبغه بصبغة اليمين لأنه أهمل إهمالاً تاماً رؤية التطور الذي أصاب

---

١ - سمعت حديثاً بأن الاستاذ قد كتب مجموعة مقـالات في «الاشتراكية العربية » لم تنشر بعد . وارجو ان يتاح لها النشر لبيان موقفه الصحيح من الموضوع .

الحركة الشيوعية العالمية بعد عام ١٩٥٦ ، والتطور الذي أصاب البعث والحركة القومية العربية أيضاً ، ووقف عند الحدود التي كان الحزب يقف عندها قبل أعوام . ولكن ليس هذا هو الدافع في اتهام هذه المقالات باليمينية ، وإنما الدافع الحقيقي أن المقالات الأربعة الأخيرة محاولة لانتقاد « قطرية الاشتراكية » القائمة في سورية ، ومحاولة في تحريك الاتجاه الوحدوي في الحزب ، ووضع الوحدة ، على الأقل ، في المستوى المماثل للاشتراكية .

مع ذلك ، « فيمينيته » لم تقف عقبة في وجهنا . فالأزمة لم تكن أزمة يمين ويسار ، و« المنهاج المرحلي » كان ، على أي حال ، قد حدد السياسة الاقتصادية للحزب في المرحلة القادمة ؛ بالاضافة الى أن منطق حل القيادة القطرية كله إنما كان يقوم على أساس استلام القيادة القومية لكافة الصلاحيات في القضايا المهمة ، وعدم تركها لتبت فيها السلطات التنفيذية وحدها .

والواقع أن اختيار القيادة القومية للأستاذ صلاح رئيساً للوزارة كان له أثر حسن في الأوساط الشعبية ، لا الأوساط الرجعية كما ادعى القطريون في ذلك الوقت [١] . فقد كان اتجاهه الوحدوي واتجاهه الشعبي واتجاهه ضد التدخل العسكري معروفاً لدي الشعب ، وكان لهذا أثر في شعور الاطمئنان والأمل الذي استقبله الشعب به . وإذا كانت دمشق وحلب مدينتين يغلب عليهما الطابع البورجوازي ولا يعتد بتأييدهما الواضح له – كما قيل وقتئذ – فلا شك أن الجماهير الفلاحية الضخمة التي اجتمعت لاستقباله في ادلب عند مروره بها كانت أبلغ رد على القائلين بأن الرجعية هي التي هللت لقدومه . والشكاوي

---

١ – استشهد القطريون حينئذ على ترحيب الاوساط الرجعية بالتغيير بذهاب وفود من رجال الدين ليهنئوا رئيس الدولة ورئيس الوزراء ! ولقد قرأت ، قبل ايام ، خبر استقبال الدكتور الاتاسي لوفد من رجال الدين لتهنئته على القضاء على محاولة انقلاب ٨ ايلول!

الكثيرة ، من سوء تصرفات بعض الحزبيين المحليين في المناطــق ، التي بدأت تنهال على القيادة القومية ، دليل آخر على أن الشعب أحس بأن عهداً قريباً إليه، منفتحاً عليه ، قد بدأ .

ولكن قواعد الحزب ، عامة ، لم ترتح لهذا الاختيار . حتى بعض المنظمات خارج سورية التي كانت قد كتبت تؤيد القيادة القومية في حلها للقيادة القطرية، كتبت بعد ذلك تنتقد هذا الاختيار ، لا سيما حين اختير اللواء محمد عمران معه وزيراً للدفاع . لم يكن رد الفعل هذا غريبـاً علينا . كنت أتوقعه ، ولم انخدع يوماً بما كان يقال عن تأييد القواعد للاستاذ صلاح. ويعرفه أيضاً الاستاذ ميشيل وتبادلنا الحديث فيه . وكان هذا من الاسباب التي جعلتني أتردد دائمـاً في حل القيادة القطرية . فلم يكن ثمة غيره من بديل . وكان ، بعد الحل ، الوحيد الذي يمكن ان يتحمل مسؤولية الحكم في ظل الظروف التي مررنا بها .

وكان الأمر لا يقل صعوبة في ايجاد وزير للدفاع يصلح لهذه المرحلة ، وهو منصب مهم في نزاع طرفاه الأساسيان عسكريان . فقد كان الانقسام في الجيش قد وصل حداً يصعب معه ايجاد اي وزير للدفاع غير منتمٍ الى طرف من طرفي النزاع . وكان اختيار اي من مرشحي الطرفين إنما يعني اعطاء الاشارة للطرف الآخر بالهجوم . ولم يكن ممكناً ان نأتي بوزير دفاع مدني ، فقد كنا في هذه الحالة سنقع في اشكال «قائد للجيش». ولم يكن بين كبار ضباط الجيش البعثيين كلهم سوى اثنين لا يعتبران من احد طرفي النزاع ، عمران وفهد الشاعر .

أما الشاعر فقد كان عسكرياً كفؤاً ، أخلاقياً نبيلاً وشهماً ، ابتعد بنفسه ما أمكنه عن مواطن الصراع ، ولكنه ، على إيمانه العميق بمبادىء الحزب ، كان حديث العهد بالتنظيم الحزبي ، قليل الخبرة بألوان الصراع الدائرة ، عنيداً وصلباً، وكانت خشيتنا أن يحرقه الصراع قبل أوانه ، وأن يهاجمه الطرفان ، مستغلين

فيه حداثة عهـــده بالحزب ، فنفقد إمكانياته للمستقبل الذي تستقر فيه الأوضاع .

أما عمران فقد ترددنا كثيراً في تحميله المسؤولية . فقد سمعت الكثير ، وعرف غيري الكثير ، عن مناوراته ولفه ودورانه وسياسته الكواليسية ، وعن تكتله الطائفي وعن طموحه ، ولكنه ، إلى جانب ذلك ، كان عضو اللجنـــة العسكرية الوحيد الذي وقف مع القيادة القومية في نزاعها مع اللجنة ، وكشف أوراقها ، كما كان معروفاً ، أيضاً ، بميوله الوحدوية ، فانتخبناه ، بعد ان جعلنا تنقلات الضباط حقاً من حقوق القيادة القومية لمدة شهر واحد .

وهكذا ، وبعد حل القيادة القطرية ، أضفنا خمسة أعضاء جدد إلى القيادة القومية ، كلهم من « الخط القومي » ، وتركنا خمسة مقاعد لملئها من « أجنحة » أخرى في الحزب إذا تحسنت الأحوال. وكلفنا الاستاذ صلاح البيطار بتشكيل الوزارة ، فشكلها بعـد اكثر من اسبوع من المساومات والمناقشات والشروط وإلغاء الشروط ، مما لا علاقة له بموضوع بحثنا هنا ..

* * *

- ١٠ -

الغام في الطريق

كان علينا ان نحقق أشياء كثيرة .

فمن ناحية الحزب كان علينا ان نعيد النظر في تركيب الحزب وفي تنظيمه وتوجيهه . وذلك عن طريق :

١ – الاتصال الواسع بالقواعد وشرح التغيرات الأخـــيرة واسباب الأزمة الحقيقية في الحزب .

٢ – اعادة النظر في المفصولين والمجمدين من الحزبيين المستبعدين من الحزب أو من قياداته بسبب اتجاهم المعارض للانحراف، وهم نواة الحزب الحقيقية .

٣ – التحقيق مع الانتهازيين الذين استغلوا سلطاتهم أو حزبيتهم مادياً أو معنوياً .

٤ – إجراء انتخابات بعد ذلك في القواعد الحزبية وقبول النتائج ديموقراطياً مهما تكن .

٥ – انتخاب مندوبين لمؤتمر قومي يعقد في عيد الاضحى لعرض الازمـة عليه ولتقرير الحلول .

اما من ناحية الحكم فكان هدفنا :

١ – رفع الارهاب عن الشعب ، والافراج عن المعتقلين السياسيين ، الذين كان معظمهم من الناصريين والقوميين العرب والحورانيين .

٢ – منح الحرية للمنظمات الشعبية لانتخاب ممثليها في النقابات والجمعيات دون ضغط ولا إكراه .

٣ – توسيع المجلس الوطني وضم عناصر جديـــدة من البعثيين القوميين ، ومن العناصر القومية والتقدمية .

٤ – فصل المخابرات عن الجيش وإلحاقها بالقيادة القومية مباشرة ، وتحويلها من جهاز تنفيذي الى جهاز مراقب .

٥ – التمسك بخطوط المنهاج المرحلي في السياسة الاشتراكية مـع الاهتمام بمضاعفة النشاط الطوعي في تنفيذ هـــذه السياسة من قبل الطبقات الكادحة نفسها .

٦ – الاتجاه في السياسة العربية اتجاهـاً يضمن اللقاء بين الدول التقدمية الثورية ، ويمهد لخلق جوّ وحدوي معها .

٧ – توطيد العلاقات مع دول الكتلة الاشتراكية ودول العالم الثالث .

أما من ناحية الجيش :

فكان المهم ان نفرق بين وظيفة الجيش العقائدي ووظيفة الجيش السياسي ، وان نبعـد الجيش عن التدخل في الشؤون اليومية للحكم ، وان نبعد العناصر التي اساءت للحزب وساهمت في مضاعفة الأزمة ، والتي تهدد بوجودها في مراكزها استقرار الحكم ، مع الحرص على عدم تصفيتها من الجيش ، وان نخضع الجيش

للسلطة الحزبيــة ، وان يمارس الحزبيون في الجيش عملهم الحزبي مـع رفاقهم المدنيين في المؤتمرات الحزبية فحسب .

***

على ان القليل القليل هو الذي نفذ من هذا البرنامج. ففي الحزب نفذت المادة الأولى منه فقط . وقد كانت مفيدة الى حـــد كبير ، واظهرت لنا بوضوح ان قواعد الحزب أفضل بكثير من قياداته الانتهازية المركبة تركيباً فوقياً ، وانه لو اتيح لهذه القواعد ان تعبر عن رأيهـا بحرية لتبدل كثير من معالم الحزب التي تبدو في قياداتها مرتبطة مـع الانحراف . وفي الحكم ، افرجنا عن المعتقلين ، ووسعنا المجلس الوطني . اما في الجيش فكان الذي فعلناه هو الذي حدد تاريخ انقلاب ٢٣ شباط !

فقد تعاونت عوامل عديدة لمنعنا من تنفيذ برنامجنا .

أولها وأهمها ان تركيب القيادة القومية نفسه كان ضدنا . ففي الوقت الذي كان القطريون فيه يزيدون تلاحمهم ، تشدهم الى بعض مصلحة واحدة محددة هي الانقلاب على القيادة القومية وإنهاء سلطتها سلماً أو حرباً ، ويخضعون جميعاً لزعيم واحد ، ويعملون فريقاً واحداً ، كنا نحن نتخبط في التناقضات . فمن جهــة ، تناقض الفريق امين الحافظ مع اللواء حافظ أسد ، ثم تناقض الاثنين مع اللواء عمران . ومن جهة ثانية ، تناقض أكثرية القيادة مع اللواء حافظ والدكتور ابراهـــيم ماخوس ممثلي القطريين في القيادة[1] . ومن جهة ثالثة خلاف أكثرية القيادة مع الفريق

---

١ – بلغ من استهانة هذين بالقيادة القومية انهما كانا يتلقيان ، بالهاتف ، أمامنا في قاعـــة الاجتماع ، أسئلة رفاقهم القطريين عما يدور في الاجتماعات، ويجيبان عليها دون اي تحرج .

امين الحافظ وخشيتها من تسلطه أيضاً ومن حلوله العسكرية [1]. ومن جهة رابعة ، اختلاف وجهات النظر بين « مدرستنا » في النظر الى معنى حل القيادة القطرية و « مدرسة » الاستاذ صلاح ، بل وزرع عدم الثقة ، احياناً ، بينهما [2].

كل ذلك كان يقتضينا في بحث النقطة الصغيرة غير المهمة ساعات وساعات من الجدل العقيم ، في جو من الاتهام والتهديد [3] وانهاك الأعصاب واليأس والرغبة في الخلاص من هذا كله [4]. ولم يكن لينتج من هذا كله ثمار ، ولذلك فكثيراً ما كنا نلجأ الى اجتماعات خاصة ، نتفق فيها على قرارات مبدئية ثم

---

١ — الذي يجب ان يقال في حق الفريق هو انه على رغم خلافنا في كثير من الآراء معه فقد كان يخضع دائماً لقرار الاكثرية على كره منه. اما حلوله العسكرية فكان منها ، مثلا ، ان تلجأ القيادة الى احد المعسكرات الموالية ومن هناك تشن هجوماً على المنحرفين إذا لم ينصاعوا، او أن نحل اللواء المدرع في حمص كله ، او أن نطهر الجيش من جميع الضباط الموالين للقيادة القطرية .

٢ — اشترط ، مثلا ، الاستاذ صلاح قبل تشكيل وزارته ان لا تسقط وزارته الا اذا فقدت ثلثي أصوات القيادة المركزية الموسعة ، لا الاكثرية المطلقة فحسب . وعدا ما يحمله هذا الشرط في طياته من انعدام الثقة بالقيادة ، فانه يبين الى حد كبير مدى استمرار ايمان الاستاذ صلاح بالحلول « الفوقية » والقرارات والتصويت ، متجاهلا كل « القوى » الفعلية السائدة في ميدان الصراع ، متجاهلا ، مثلا ، ان صوت الدكتور منيف صوت واحد ، اما صوت الفريق الحافظ فصوت « جيش » مسلح .

٣ — كان الفريق يأتي الى الاجتماعات ومعه اربعون من حرسه الخاص . ويأتي اللواء الأسد ومعه عشرون ، ويحتل هؤلاء واولئك أروقة القيادة وصالوناتها وغرفها وسلالمها .

٤ — يجب ان اعترف ، هنا بأنني كنت غريباً في مثل هذا الجو كله . فقد قضيت زهرة سني حياتي في الحزب ، ولكنني لم ارَ مثل هذه الاجواء اطلاقا . كان السجن اهون عندي من النزول الى هذا الدرك . ولطالما فكرت بالاستقالة. ولكن الذي كان يمنعني ايماني بأن مسؤوليتي ليست وظيفة ، انها امانة حملني اياها الحزب ، وعليَّ ان اردها اليه في مؤتمره القومي .

نعرضها على القيادة لمناقشتها وإقرارها .

ثاني هذه العوامل ألاعيب اللواء عمران ومناوراته . « فوسطاء الخير » الذين أصلحوا ما بينه وبين الأستاذ صلاح في الصيف عند قدومه من إسبانيا في اجازة ، وأقنعوا الأستاذ صلاح والأستاذ ميشيل، ثم الفريق أمين الحافظ – دون علمنا – بأن اللواء عمران متفق معهم في الرأي ، وأنه لا يرى حلاً لأزمة الحزب إلا بحل القيادة القطرية ، واستلام القيادة القومية لمسؤولياتها ، وابعاد المتسلطين منها عن الحكم وعن مراكزهم في الجيش ، هؤلاء خُدعوا كما خدع غيرهم . ولقد زارني في ذلك الوقت وحاول ان يقنعني بأن تحل القيادة القومية القيادة القطرية فرفضت ، ثم زارني بعد استقدامه من أوربا اثر حل القيادة – وقد استقدمه الفريق واللواء حافظ والأستاذان ميشيل وصلاح في اجتماع عقدوه دون حضورنا وعلمنا – ليقنعني بأن حل الأزمة في منتهى البساطة ، ورسم لي صورة جميلة منمقة عن الأوضاع العسكرية حول دمشق ، وعجز القطريين عن أن يقوموا بأية حركة ، وسهولة نقل أي ضابط معارض من مركزه فاقتنعت هذه المرة ! وأصبح وزير دفاع ...

كانت مهمة عمران واضحة تمام الوضوح . كان عليه واجبان سريعان أساسيان : أن يعيد الانضباط الى الجيش الذي فقد كل معنى من معاني الانضباط العسكري او الحزبي ، وان يبعد الضباط المتسلطين ، الذين يعاملون وحداتهم وكأنها ملكهم الخاص ، عن مراكزهم ، وبخاصة المقدم عزت جديد ، والرائد سليم حاطوم [1] .

---

١ – من العجب ان يتحدث حكام سورية اليوم عن « احتضان » القيادة القومية للضباط « المغامرين » « محترفي الانقلابات » ، وكل مشكلتنا معهم ، في الاصل ، إنما تنبثق من محاولتنا وقف هؤلاء الضباط المغامرين عند حدهم !

ولكن عمران سرعان ما غير خطته واهدافه ومهمته . وبدأ يبني قواعـده الخاصة في الجيش ، وبدأ يتبع خطاً مناهضاً للفريق، يلاحق مؤيديه ومناصريه اكثر من ملاحقته للقطريين ، الذين بدأ يتملق ضباطهم ويقربهم ويتودد اليهم ، لعله يكسبهم الى جانبه ، ويحل بذلك محـل اللواء صلاح في زعامته لهم . ويؤخر كل إجراء لنقل أي ضابط من الذين يهم القيادة نقلهم ، حتى ينقضي الشهر الذي حددته القيادة وحصرت فيه حق نقل الضباط فيها ، وتعود اليـــه السلطة في اجراء ما شاء من التنقلات. وكلما اردنا ان نتخذ قراراً بنقل الضباط الذين اتفقنا على نقلهم، اخبرنا بأن نقل هؤلاء يحتاج اولاً الى تغييرات في موازين القوى لنضمن تنفيذ أوامر النقل ، وإلا تعرضنا لعصيانهم وانقلابهم على الحكم ، وقدم لنا قوائم بنقل ضباط آخرين من مراكز عملهم تستهدف أول ما تستهدف أنصار القيادة القومية وأنصار الفريق .

وإنني لأستغرب فعلاً كيف قبل الاستاذان ميشيل وصلاح، وقد عرفا عمران طويلاً وعن كثب وخبرا مشاكله كلها، ان يتعاونا معه وهو الرجل الذي يفضح مناوراته والاعيبه في أمد قصير ، ويختلف تمام الاختـــلاف عن اللواء صلاح ، الهادىء الصامت الذي لا تنال منه حقاً ولا باطلاً ، والذي يغلف غاياته بأغلفة حزبية عقائدية يصعب ان تنفذ الى ما وراءها ، والذي تحتاج الى اشهر وسنوات من العمل الدائب معه حتى تكشف خطته .

كنا ننتظر ان نتسلح بعمران، واذا بعمران ينقلب علينا. وبدلاً من ان يعمل على تنفيذ إرادتنا ، يبني هو لنفسه بناءه الخاص ، ويجعل هدفه الأول إضعاف الفريق وقواته متهماً إياه بأنه هو الذي يهيىء للانقلاب ، ويكاد يبرىء اللواء صلاح واللواء الأسد . وفقدت كل ثقة بينـــه وبين الفريق وضعفت الثقـة بيننا وبينه ، واصبح كل اقتراح يقترحه، او اجراء يتخذه ، يجد المعارضة الفورية

كان الفريق ، ولو نت ملمصلحتنا [١] .

وكان ثالث هذه العوامل عجز الحكومة وتقصيرها عن تنفيـــذ أية خطوة ايجابية . فقد قضت في الحكم ثلاثـــة وخمسين يوماً كان المفروض ان تكون عامرة بالانتاج . ولكنها دخلت وخرجت وكل الذي انتجتـــه قانون بتقسيط الديون الزراعية ، وآخر بتسهيل حصول المزارعين على السماد . كانت اللجان تشكل ، كل يوم ، لبحث كل موضوع ، وكنا نسمع الجعجعة ونريد ان نرى الطحن ، وان تنتج هذه اللجان شيئاً مفيداً ، ولكن انتظارنا كان عبثاً . كنا نعلم ، وقد تحدثت في هذا الى الاستاذ صلاح، ان انتاج الحكم هو سلاح من اسلحتنا الأساسية في معركتنا الحاسمة ، وان التفاف الشعب والرأي العام حولنا مرهون بإنتاجنا لا ببياناتنا . ولكن يبدو ان حرص الاستاذ صلاح على ان يراجـع في الحكومة كل نقطة وان يغرق في التفاصيل ، وعدم اعتماده حتى على من انتخبهم شخصياً ليعينوه ، قد اضاع على الحكومة فرصة هائلة . ولعل الوضع القلق غير المستقر الذي كنا فيه كان أهم أسباب عدم الانتاج . ولكن هـذا الوضع نفسه كان يجب ان يكون دافعاً قوياً من دوافع الانتاج . وإذا كان في القيـــادة من التناقضات مـــا يعطلها ، فمجلس الوزراء لم يكن فيه تناقض إطلاقاً ، وكان من أسهل الأمور عليه ان يتخذ القرارات وينفذهـا حالاً . فلم يفعل ، وافقدنا سلاحاً مهماً من اسلحتنا .

---

١ – حين قررنا ، مثلا ، نقل حاطوم وجديد وغيرهمـــا في ٢٠ شباط ، طلبت منه قبل الاجتماع أن يستنفر بعض القوات التي يعتمد عليها تحسباً للطوارىء، وتمهيداً لاستنفار أوسع بعد اتخاذ القرار . وما كاد الفريق يعلم بذلك بعد حين ، حتى أثار عاصفة داخل الاجتماع ضد هذا الأجراء ، وانضم اليه طبعاً اللواء حافظ اسد للمرة الاولى منذ اشهر ، واتهمنا بالتآمر عليه . وألغينا الاستنفار قبل وبعد اتخاذ القرار !

كل هذا استفادت منه القيادة القطرية « السابقة » واستغلته أعظم استغلال في معركتها المخططة المدروسة المنظمة ضد القيادة القومية . فبعد تشكيل الحكومة مباشرة تقدم أعضاؤها في المجلس الوطني بعريضة يطلبون فيها عقد دورة استثنائية للمجلس لمناقشة الحكومة ، – كأنها حكومة من حزب آخر – . ثم دفعوا قيادات الفروع إلى طلب عقد مؤتمر قطري استثنائي ليقطعوا الطريق على انتخابات جديدة في القواعد . ثم لم يتركوا شائعة ولا اكذوبة إلا أطلقوها ، ولا تهمة جارحة إلا ألصقوها . فمن عمالة القيادة القومية للاستعمار ، إلى تواقت الأحداث مع زيارة الأسطول الأمريكي السادس ، الى بيع الفريق البيطار وعمران لسورية الى عبد الناصر ، إلى نية حكومة البيطار في إلغاء التأميم ، إلى آخر ذلك مما لا أذكر إلا بعضه .

أما في الجيش فقد بدأت خطط اللواء عمران في بناء قاعدة لنفسه « تثمر » في تعريض القيادة للهجوم من أنصار الفريق وأنصار اللواء جديد معاً ، لاستقدامها اللواء عمران وزيراً للدفاع . واستغل أنصار اللواء صلاح هذا الجو فطرحوا خطة ذكية ، دفعوا فيها قيادات الفروع والشعب والشعب العسكرية إلى المطالبة باخراج كل من الفريق واللواء صلاح واللواء عمران وغيرهم من الجيش أو من البلاد باعتبار أنهم هم أسباب هذه الأزمات المستمرة . وكان هذا الطلب ، في الواقع ، يستهدف التخلص من الفريق ومن عمران بشكل خاص ، لأن اللواء صلاح ، بعد حل القيادة القطرية ، لم يكن له منصب لا في الحزب ولا في الجيش .

ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي أعجب فيها بذكاء اللواء صلاح !

* * *

شيء واحد فقط بقي خارج نطاق إمكانيات القطريين ، وذلك هو الشعب .

فقد نجحوا خلال السنوات السابقة التي تقاسموا فيها السلطة مع الحزب في خلق جدار بينهم وبين الشعب ، كثيراً ما مده الشعب ليشمل الحزب كله ، ولكنه كان لا يجهل من أين تنبع المسؤولية في هذا ، ومن هو الحاكم الحقيقي المسؤول. أهل « دير الزور » كانوا مع الحزب ، وكانوا يعلمون ان هؤلاء الخمسين أو الستين المستولين على الحزب وعلى المدينة في دور الزور ليسوا هم الحزب . أهل «حارم» كانوا مع الحزب ، فقد ناضلوا معه منذ سنوات طويلة ضد الاقطاع الذي كان يأكل من لحمهم ويقتل أولادهم . ولكنهم لم يكونوا مع الحزبيين المتسلطين عليهم .

كان سهلاً على القطريين أن يحركوا ضد القيادة أجهزة الحزب ، أو أجهزة الحكم والمحافظين الذين عينوهم ، او بعض قطعات الجيش التي استملكوها ، او المؤسسات النقابية التي عينوها تعييناً ، ولكن لم يكن سهلاً عليهم ان يحركوا الشعب معهم ضد القيادة القومية للحزب ، او ضد الفريق امين الحافظ ، او ضد الأستاذ صلاح البيطار ؛جدار الكراهية كان يحول دون ذلك .

ليس للشعور الشعبي قياس محدد قاطع ، ولا سيما في بلداننا المتخلفة . لا الانتخابات ولا الاستفتاءات قادرة على إظهار حقيقة شعور الشعب في ظل قيود التخلف التي يعيشها . ولكن إذا كان قياسه صعباً فالأحساس به ليس صعباً على الاطلاق . والوجوم الذي قابلت به الجماهير حركة ٢٣ شباط ، والسخط المكبوت الذي همست به وعبرت عنه في قسمات وجوهها ، واللهفة التي سألت بها عن مصير الفريق ، كل ذلك كان أوضح من ان تخطئه عين ، حتى عيون القطريين أنفسهم ، الذين ابقوا منع التجول ثلاثة أيام ، وأغلقوا الحدود لأكثر من اسبوع .

نحن في هذه الصفحات لم نترك أحداً ، ومنهم المؤلف نفسه ، لم نحمله مجموعة

من الأخطاء . ولكن الشعب يدرك الفرق بين الخطأ العابر وبين الانحراف ، وقد كان ينتظر من القيادة ، ومن الفريق ، ومن صلاح البيطار ان ينقذوه من هـذا الكابوس المتسلط عليه ، والذي اقتصر تعامله معه على الارهاب والكبت والضغط .

ولكن السيف سبق العذل . وانتصر الانحراف .

- ١١

النهاية

كانت حركة ٢٣ شباط نتيجة طبيعية لكل اخطاء الحزب السابقــة . والثور الأبيض أكل يوم ٨ آذار ، يوم رضي الحزب بأن يحـالف حركة عسكرية غير تابعة له تنظيمياً ، بل ولا عقائدياً ، دون ان يضع اي شرط لهذا التحالف، بل تجاوز مرحلة التحالف الى مرحلة الدمج ، مسلماً اياها الحزب دون انيستلم بالمقابل شيئاً ، ودون ان يعرف اين يقف هو من هذه الحركة وأين تقف منه .

ان حركة ٢٣ شباط ليست بنت ساعتها . إنها حصاد عمل مستمر ومخطط طيلة سنوات ، من أجل الوصول إلى السلطة تحدوه أساسياً فكرة واحـدة : « يمكن أن نحكم كما حكم عبد الناصر وأحسن » . هــذه الفكرة تلخص كل منطلقها .

أما إشارة البدء بالانقلاب فكانت نقل سليم حاطوم وعزت جديد . فقد كانا قائدي قوتين ضاربتين قريبتين جداً من دمشق ، تهـــددان القيادة القومية وتتحديانها ، ويعتبران أن قواتها ملك لهما لا يشارك فيها احد . بقاؤهما يعني ان القيادة القومية ، ولو حلت القيادة القطرية ، لم تفعل شيئاً . نقلهـــما يفتح إمكانيات العمل الجدي امام القيادة .

كان الاستاذ صلاح قـــد اشترط ، اثناء مفاوضات تشكيل الوزارة ، ان نقلهما ، ومعهما بضعة ضباط آخرين ، قبل تشكيل الوزارة . ولم يكن هـذا ممكناً ولا معقولاً . كيف ننقلهما وعلى رأس وزارة الدفاع الوزير السابق الذي لم يأتِ من يخلفه بعد ؟ قلنا إذن بعد تشكيل الوزارة . وجاءت الوزارة ،وجاء عمران وهذه مهمته . ولكن هذه المهمة شغلتنا طيلة شهرين كاملين ، فقد كان الاثنان مصممين على المقاومة إذا نقلا،ووراءهما، طبعاً، القيادة القطرية وضباطها ومدنيّوها .

ولم نكن نريد حرباً أهلية ،ولا كان بامكاننا ان نقبل شيئاً مثل هذا، والا رجعنا لنستعبد من جديد للقوى التي نقلتهما . كنا نريد ان نقول بعبارة صريحة واضحة : سلطة القيادة القومية فوق كل سلطة ، فإما ان تقبلوا أو فافعلوا مـا شئتم .

لذلك جربنا كل الطرق الممكنة للوصول الى هذا النقل بهدوء . كنا نطمع بايقاظ تاريخ سليم حاطوم الحزبي في نفسه . اجتمعت معه شخصياً مرتـــين . وارسلنا له الرسول إثر الرسول ، يذكرونه بواجبه الحزبي ، وبنضاله من اجل الحزب . ولكننا كنا ننادي فيه الروح الحزبية ، والولاء الحزبي ، والمصلحة العامة ، وكان اللواء صلاح ينادي فيه المصلحة المباشرة ، والخوف من استبداد الفريق وانتقامه منه ، والنزوع إلى السلطة التي اصبحت العامل الذي يجمعهم إلى بعض .

ولم يكن اللواء صلاح ليكتفي بأن « ينادي » فيهم نوازعهم المصلحية ، بل كان «يورطهم » حتى لا يجدوا سبيلاً الى الرجعة والارتداد . فالذين قاموا بعملية حمص لم يكن بينهم واحد ممن كانوا يعتبرون اصلاً من « جماعة » اللواء صلاح، وانما تولاها امرأ اللواء حمد عبيد ، وتنفيذاً المقدم مصطفى طلاس ، وتولى سليم حاطوم سجن الضابط المسحوب في كتيبته ، وثلاثتهم من انصار الفريق السابقين . ولم يعد بامكانهم ان يرتدوا .

ان تنفيذ أمر نقلهم ، في الواقع ، لم يكن مستحيلاً ولا صعباً لو أن اللواء عمران كان مخلصاً في تنفيذ هذه العملية . وحتى نمنع أي إمكانية لمقاومتهم أمر التنفيذ كان من الممكن إجراء بعض التنقلات البسيطة المبدئية في مراكز الضباط حول دمشق التي تفقدهم أي أمل في نجاح حركتهم لو تحركوا . ولكن عمران ، كما قلنا ، بدأ يلعب لحسابه هو . ولم يكن همه إضعاف مركز هؤلاء الذين سوف ننقلهم ولا إضعاف مركز القطريين ، بل إضعاف مركز الفريق . وكلما اجتمعنا، اجتماعاً خاصاً ، من أجل الاتفاق على من ننقل ، واين ننقل ، وكيف ننقل ، وضعنا عمران في دوامة لا ننتهي منها بعشر ساعات ، ولا نخرج بنتيجة . وطريقته في ذلك سهلة : أن يعلق مع الفريق في مناقشة .

ولكن الأمر ، اخيراً ، تحول إلى مهزلة مقرفة . وكان علينا إما أن ننقل هؤلاء الضباط وإما ان نرحل من مراكز مسؤولياتنا . وحتى نخفف من أثر الصدمة وإمكانية الحركة،قصرنا العدد على ثلاثة فقط من انصار القيادة القطرية، حاطوم وجديد وسويداني ، واضفنا اليهم اثنين من انصار الفريق ممن كانوا قد جعلوا السياسة حرفتهم ، وجعلنا نقلهم تفريغاً لهم لدراستهم في كلية الأركان اسوة بزملائهم الذين كانوا متفرغين لها ، ما عدا حاطوم الذي لم يكن في الدورة فنقلناه إلى الجبهة .

وحاولنا استنفار بعض قطعات الجيش من قبيل الاحتياط ، فثار الفريق

ظاناً اننانساند بذلك اللواء عمران ، بل واتهمنا بالتآمر معه ، ولا سيما حين رأى ان اثنين من انصاره بين المنقولين ، وثار معه اللواء حافظ أسد ، فألغينا امر الاستنفار ، وقلنا لا نريد حرباً أهلية ، وليكن ما يكون ، فإمّا ان يطاع الأمر ، واما ان نترك هذه المسؤولية الفارغة . فلا أحد يريد ان يكون رباناً لباخرة كل من فيها ربان .

وحين اتخذنا القرار اخيراً ، في آخر جلسة عقدتها القيادة القومية في ٢٠ شباط وطالت إلى صباح ٢١ شباط ، وقف اللواء حافظ أسد وقال : «يا اخوان أبلغكم منذ الآن . أنا مع هؤلاء الضباط . ان سكتوا سكتُ معهم . وان اعتصموا اعتصمت معهم . وان قاتلوا قاتلت معهم » .

اما اللواء عمران فلم يوقع القرار ، بصفته وزيراً للدفاع ، وأرسله الى الوزارة ، — لعل رئيس الأركان يوقعه — ، ولم يذهب ذاك اليوم الى الوزارة حتى لا يضطر الى توقيعه .

وفي صبيحة يوم ٢٣ شباط ، سمعنا اصوات الرصاص ومدفعية الدبابات تقصف وكأننا في معركة ، وتدوم المعركة فعلاً ثلاث ساعات ونصفاً . ونسمع من الراديو نبأ إلقاء القبض علينا وتحويلنا الى محاكم حزبية جزاء ما اقترفت ايدينا — من مقاومة الانحراف [1] .

• • •

١ — نحب أن نذكر القارىء هنا ، بما قلناه سابقا ، من أن «جميع» الضباط الذين كانوا في القيادة القطرية مع الفريق ، وضمهم صلاح جديد الى حلفه قد انتهوا إما إلى السجن وإما إلى اللجوء السياسي ما عدا واحداً منهم . وأما الضباط الذين نفذوا العملية ، فأكثرهم الآن في السجن .

كان نقل الضباط ، هو الشرارة التي حددت توقيت الانقلاب ، لا السبب الذي دفع الى الانقلاب . فالانقلاب نفسه كان قد اتفق عليه قبل ذلك حين عرف القطريون أن القيادة القومية سوف تقوم باجراء انتخابات جديدة في القواعد – على رغم ان هذه الانتخابات كانت قد قررت القيام بها القيادة القطرية نفسها قبل ذلك – ، وانها قررت الدعوة الى مؤتمر قومي جديد يمثل القطر السوري فيه المندوبون الناجحون في الانتخابات الجديدة – بينما كانوا هم يريدون عقد المؤتمر القومي الثامن الذي يسيطرون على مندوبي القطر فيه سيطرة تامة – . وكان القطريون يخشون هذا اشد الخشية لأنه سوف يهدم لهم عمل ثلاث سنوات من تركيب قيادات الحزب وتزييفها ، ويظهر رأي قواعد الحزب على حقيقتها .

ولذلك فقد دعت لجنة شكلت منهم الى عقد مؤتمر قطري يجمع قيادات الفروع القائمة حينئذ ليجتمع في ٢٥ شباط . وكان القصد من هذا الاجتماع ان تنال هذه اللجنة « تفويضاً » من المؤتمر بالانقلاب على القيادة القومية . فلما منعت القيادة القومية عقد هذا المؤتمر ، وانذرت من يحضره بالفصل من الحزب ، ثم نقلت الضباط المذكورين ، لم يعد الامر في حاجة الى تفويض . فسليم حاطوم لم يصبر حتى يوم ٢٣ شباط الا بشق الانفس ، بل كان قد احاط مبنى القيادة القومية بجنوده يوم استلام القيادة القومية للسلطة في ٢٠ كانون الاول ، وسحبها ، على ما نظن ، بناءً على نصيحة اللواء صلاح ، الذي لم يكن قد اكمل استعداداته بعد .

• • •

الجيش لم يقاوم حركة ٢٣ شباط ، باستثناء حرس الفريق . فهل كان راضياً عن هذه الحركة ؟ إن مئات الضباط ، حزبيين وغير حزبيين ، الذين سرحوا أو فصلوا أو سجنوا أو اضطروا الى اللجوء السياسي ، دليل واضح على عدم رضا الجيش عن هذه الحركة . ولكن الواقع هو ان اليأس والقرف والفوضى ،

وانقسام الجيش بين الفريق واللواء صلاح واللواء عمران والرائـــد حاطوم ، والقيادة القومية ، قد جعل الجيش في حالة عجز تام عن اي حركة .

على ان الحركة نفسها كان لها بعد ذلك من الفضل في توضيح الصورة القائمـة من التناقض بين « البعث » وبين القطريين ، ما لم يكن سهلاً توضيحه قبلها .

١٢

كلمة اخيرة

في مقدمة هذا الكتاب ذكرت ان الكتاب ليس تقييماً للعهد الممتد ما بين ٨ آذار ، و ٢٣ شباط ، بل هو نقد ونقد ذاتي له . وهنا احب ان اؤكد هـــذا المعنى مرة اخرى ، لئلا يحمل القارىء صورة مشوهة عن هذا العهد ، لا سيا وهو لا يكاد ينتهي من وصف خطأ او انحراف ، حتى يبدأ في وصف خطأ آخر او انحراف آخر ، بحيث يكاد يبدو وان العهد كله لم يكن إلا مجموعة من الاخطاء والانحرافات .

فواقع الامر ان الحكم لم يعبر عن الصورة الكاملة التي تمثل « البعث » كما يريدها « البعث » . ولكنه ، على رغم ذلك ، قد قدم إنجازات ثورية تقدمية كبرى .

فمن جهة ، تم القضاء على نفوذ الاقطاع والرأسمالية قضاءً يكاد يكون تاماً ونشأ قطاع صناعي عام ، قوي وحافل بالامكانات . وسار الاصلاح الزراعي في تحرير الفلاح وفي تمليكه خطوات حثيثة هامة . وبدا ، ولا سيا بعد قرارات التأميم الكبرى ، ان ثمة إمكانات هائلة لتحرير العمال والفلاحـــين وتنظيمهم

وتوجيههم وخلق قوة هائلة منهم . وحرر استثمار البترول وجعله ، للمرة الأولى في تاريخ الوطن العربي ، ثروة عامة بعيدة عن أي احتكار اجنبي .

ومن جهة اخرى، فقد وقف عقبة كأداء امام النفوذ الاستعماري في سورية، وحرك قضية فلسطين ، التي كادت تصبح منسية ، بقوة وعنف ، وجعلها تحتل مجدداً مكانها الاول الذي يجب ان تشغله فعلاً في السياسة العربية . وعلى رغم ان مؤتمرات القمة حاولت ان تحجب هذا الموقف ، فإن الدور الذي قامت بـه سورية قبل المؤتمرات واثناءها وبعدها ، كان دائماً دور المحرك والدافع والقائد .

مع ذلـك ، فالبعث لا يمكن ان يرضى عما حقق ، وواجبه ، كحركة اصيلة تقدمية طليعية ، ان لا يتطلع الى ما حقق بعين الرضى ، بقدر مـا يجب ان يتطلع الى ما كان يمكن ان يحقق ، اذا لم يتطلع الى ما كان يجب ان يحقق .

ويقيني ان الامكانات كانت هائلة ومتوفرة . والشعب كان مستعداً لتحمل كل مسؤولياته . ولكن الانحراف ، والصراع مع الانحراف ، قلص هـذه الامكانات وحصرها في نطاق اضيق بكثير مما يمكن ان يرضى عنـه حزب البعث .

الفصل الرابع

حكم ٢٣ شباط

١

حكم العنف

على رغم كل الذي عرفناه عن هذه المجموعة التي قامت بحركة ٢٣ شباط ، وبلوناه ، فان تصورنا لم يبلغ ابداً حدود التردي التي وصل إليها الحكم بعد ٢٣ شباط . كنا نقدر ان حكماً عسكرياً صرفاً سوف يقوم ، يستعمل اسم الحزب واجهة وستاراً . كنا نقدر أن الروح الانفصالية سوف تسود . كنا نقدر ان كل معنى من معاني الحرية سينخر . وكنا نقدر ، ايضاً ، ان التناقضات بين هؤلاء العسكريين الذين جمع بينهم تحالف مشبوه سوف تتعمق وتزداد . ولكن المدى الذي وصل اليه كل هذا ، كان ابعد من تقديراتنا جميعاً .

ولئن لم تبلغ تقديراتنا وتقديرات الناس المدى الذين يمكن ان يذهب اليه الانقلابيون ، فلاشك ان الوجوم الشديد الذي عم الناس جميعاً في ذلك اليوم ، كان دليلاً

حياً على اثر هذه الحركة في جماهير الشعب . كل انقلاب جرى في سورية كان له انصار . حتى انقلاب الانفصال صفقت له القطاعات الرجعية والاقطاعية والبورجوازية . اما هذا الانقلاب فلم يكن معه اي قطاع من قطاعات الشعب، اللهم إلاّ المرتبطون به من قبل ، الانتهازيون الذين رباهم الانقلابيون على يدهم داخل الحزب وخارجه ، موظفون قفزوا بهم درجات فوق ما يستحقون ، ووزعوا عليهم المناصب والسلطات والرواتب ، تهيئة لهم ليوم كمثل هذا اليوم.

لقد جاوز عدد الانقلابات في سورية الاثني عشر انقلاباً . ولكن هذا الانقلاب بالذات كان اكثرها كراهية بالنسبة للشعب . أولاً لأن الشعب ، لكثرة ما عانى ، كره كل الانقلابات العسكرية ، واصبح الاستقرار « على حال من القلق » مطلباً له وغاية . ثانياً لأنه كان دموياً عنيفاً وجاوز فيه القتلى الخمسين . وثالثاً لأنه جاء في وقت كان الشعب فيه قد بدأ يأمل في استقرار حزب البعث ودوامه ، وبدأ يشعر بانفتاحه عليه . ورابعاً ، وهو الاهم ، ان الشعب نفسه ، كالحزب ، كان قد بدأ يكشف الفرق بين الحزب وبين المتسلطين عليه ، ويدرك ان الحزب في الواقع حزبان ، حزب مع الشعب ومع الحرية ومع الوحدة ومع الاشتراكية ، وحزب ضد الشعب ضد الحرية وضد الوحدة وضد الاشتراكية ، وان الانقلاب كان نحراً لأهداف الشعب وتطلعاته .

إني اكتب هذه الصفحات، واوضاع العنف في سورية ليس لها مثيل في تاريخها .

إن الذي يجري في سورية الآن لم يجرِ مثله إلا في العراق ، في عهد عبد الكريم قاسم ، حين تولت كتائب الشيوعيين المسلحة عمليات الضرب والقتل والسحق في الشوارع ، وجعلت من نفسها قانوناً فوق القانون ، وقوة فوق الحكومة نفسها ، وضد نفس الذين تستهدفهم الحملة في سورية الآن ، ضد مئات القوميين من البعثيين ومن غيرهم، الذين حملوا عبء النضال السلبي ضد الحكومات

الاقطاعية والرجعية في العهود السابقـــة ، والذين لم يقبلوا التحريف الواضح لمبادىء حزبهم ورسالة شعبهم ، بما في ذلك العراقيين والاردنيين والسودانيـين واللبنانيين والسعوديين والتونسيين الذين لم يُظهروا لهم فروض الطاعة والاحترام والخضوع التام .

منذ الدقائق الأولى للانقلاب، اعلن الانقلابيون انهم ألقوا القبض على الفريق أمين الحافظ رئيس الدولة ، وعلى قائد الحزب ومؤسسه الاستاذ ميشيل عفلق ، وعلى امينه العام منيف الرزاز ، وعلى الأمين العام المساعد شبلي العيسمي ، وعلى رئيس المجلس الوطني وعضو القيادة القوميـــة منصور الاطرش ، وعلى رئيس الوزراء صلاح البيطار . ثم ما لبثوا ان مدوا اعتقالاتهم لتشمل عضوي القيادة القومية جبران مجدلاني وعلي غنام ، ثم لتشمل كل موظف في القيادة القوميـة لم يرض بالتعاون معهم ، ثم الاستاذ كمال ناصر شاعر البعث الذي لجأ من الاردن الى سورية — وما زالت الاذاعة السورية تذيع اناشيده !— ومسعود الشابي التونسي ، وجاسم فخرو البحراني ، ويوسف عيسى الفلسطيني ، وطـــارق عزيز وسعاد اديب العراقيين . وكانت كل شمس يوم تطلع ، تحفل مجدداً بأسماء جديدة تضم الى القائمة المعتقلة أو المطلوب اعتقالها ، حتى جاوز عددها المئات . ولما ضاقت بهم السجون نقلوا معظمهم الى تدمر ، ذلك المعتقل الصحراوي البعيد ، وحرموا المعتقلين من كل اتصال مع ذويهم ، ممـا لم يحصل مثله حتى في سجون الاردن ومعتقلاته التي قضينا فيها سنوات .

القانون ، حق الدفاع ، التهمة الموجهـــة ، التحقيق المشروع ، المحاكمة القانونية ، حقوق الانسان ، حقوق السجين السياسي ، كل ذلك يداس في استهتار بالقيم الانسانية ليس له مثيل . وكل هذا باسم « الثورة » .

الثورات ، طبعاً ، لها قانونها النابع من طبيعتها . ولكن اعتى الثورات لا يمكن ، مهما لجأت الى العنف ، ان تجعل العنف غاية في ذاته ، وامتهان الكرامة

الانسانية هدفاً تسعى وراءه . الثورة الشيوعية الحمراء في روسيا لم تقتل وتعذب وتدمر ، أول امرها ، إلا في خلال مـا خاضته من معارك . بل لقد اصدرت قانوناً بتحريم عقوبة الاعدام . حتى القيصر وعائلته لم يقتلوا إلا بعد قيام الحرب الاهلية ومحاولة الثوار البيض انقاذهم من معتقلهم في احد قصورهم . وإنما بدأت القسوة فيها يوم قامت الحرب الاهلية وكان في ذلك وحده تبريرها . وقد وجه « لينين » لوماً قاسياً الى ستالين يوم علم بالاجراءات القاسية التي اتخذهـا ضد حكومة المنشقين في جورجيا. ولم ينحدر الحكم الى مستوى الارهاب في الاتحاد السوفياتي إلا في الثلاثينات ، على إثر انحراف ستالين ذلك الانحراف الذي لعنه الحزب الشيوعي رسمياً بعد موته . حتى عام ١٩٢٩ اكتفى ستالين بنفي منافسه الاكبر تروتسكي خارج البلاد وارسل معه زوجته وابنه وكتبه وأوراقه . هذا على رغم ان تلك كانت « ثورة » بل لعلها اعمق ثورة في القرن العشرين . وكانت تستهدف شيئاً كالمستحيل ، إحلال طبقة صغيرة غير نامية بعد، هي طبقة العمال التي لم يتجاوز عددها الاربعة ملايين ، على رأس الحكم والسلطة في دكتاتورية عمالية على مائة وخمسين مليوناً من البشر .

ويوم انتهت الثورة الجزائرية، انقسم قادة الثورة على بعضهم ، وتبادلوا التهم العنيفة القاسية ، وحركوا الجيوش ضد الجيوش ، ولكنهم لم « يصفوا بعضهم جسدياً» ، ولا امتهنوا الكرامة الانسانية .

اما هذه القسوة في سورية ، فما تبريرها ؟ الذي حصل ، اولاً في ٢٣ شباط ، هو انقلاب عسكري ، وليس ثورة ، وانتهى امر الانقلاب في ثلاث ساعات . ثم هو لم يكن انقلاباً على استعمار، ولا على نظام حكم معادٍ ، ولا على اقطاع ، ولا رجعية، بل على حكم حزب البعث الذي يدعي الانقلاب الانتساب إليه . فما هو مبرر هذا الاستهتار بالقيم الانسانية ؟

ان الثورة الحقيقية الأصيلة المعبرة عن أماني الشعب وعن تطلعات جماهيره لا تحتاج الى كل هذا العنف . ولكن الحكم المتسلط على الجماهير بغير إرادتهاهو الذي يحتاجه ، ولذلك كان حكم البعث ، على رغم ما طرأ عليه من انحراف ، قادراً بمجرد أن قضى على حركة ١٨ تموز وآثارها ، تلك التي كانت ثورةمسلحة في الشارع ، أن يعفو عن القائمين بها بعد أقل من ستة أشهر على حدوثها . وكان قادراً ، بمجرد أن قضى على حوادث الشغب في حماه ، أن يعفو عن القائمين بها بعد يومين فقط من قيامها ، مع أنها كانت حركة رجعية تستهدف القضاء على الثورة وعلى ما تمثله الثورة من مبادىء .

بسبب العنف ، لا بسبب الانحراف فحسب ، نشأت الكراهية الشعبية العظيمة لعهد عبد الكريم قاسم التي أودت به . وبسبب لجوء البعث في العراق الى عنف لا مبرر له ، استغل الرجعيون عواطف الكارهين لهذا العنف ليطيحوا بحكمه . فالعنف يزيد من غربة الحكم عن الجماهير ، وإذا كان الحكم العنيف تقدمياً ، دفع الجماهير دفعاً الى الارتماء في أحضان الرجعية المتربصة دائماً ، المنتظرة دائماً لاستهبال الفرصة .

الثورة النابعة من قلب الجماهير ، والمتطلعة إلى كسب الجماهير ، لا الى إخضاعها فحسب ، تجعل اللجوء الى العنف وسيلتها الاستثنائية ، وتجعل المحبة والانفتاح والثقة ، بل العفو والرحمة عند المقدرة ،سياستها اليومية ، لأنها تدرك أن العنف والغربة عن الشعب متلازمان في طريق لولبي متصاعد . فكلما ازداد عنف الحكم وإرهابه ازدادت غربته ، وكلما ازدادت غربته ازدادت حاجته إلى العنف . وتستمر الحلقة المفرغة المتصاعدة حتى تقع الكارثة ويسقط الحكم غير مأسوف عليه من أحد .

لقد كان لارهاب ستالين أثر كبير في اضعاف الحركة الشيوعية في اوربا

الغربية ، بل في كل أنحاء العالم ، وفض جماهير العمال عن الالتفاف حولها .كانت الحركة الاشتراكية الشيوعية قبله أملاً ، فتحولت الى شبح مخيف ، أعطى مبرر الوجود لليمين . وان اشد ما نخشاه ، حين تصطبغ التقدمية العربية بهذه الصبغة من العنف ، ان تتخلى الجماهير العربية عن ايمانها وعن املها ، لتصبح متفرجة في معركة تكره كلا طرفيها .

- ٢ -

وسيلة الانقلاب العسكري

ان وسيلة الانقلاب العسكري التي استعملها الانقلابيون للاستيلاء على السلطة وعلى قيادة الحزب ، كانت في ذاتها أكبر طعنة وجهت للحزب منذ قيامه. وكان لهذا الأسلوب اكبر الأثر في دفع فروع الحزب ومنظماته في كل أرجاء الوطن ، ومنظماته الطلابية في اوربا وامريكا ، الى الوقوف من هـذا الانقلاب موقف المعارضة الشديدة . فلم تكد تمر ساعات او ايام على قيام الحركة حتى بادرت منظمات عديدة ، على رأسها منظمات العراق ولبنان والأردن والسودان وجميع المنظمات الطلابية في اوربا وامريكا بشجب هـذه الحركة بشدة ، وباعلان استنكارها لهذا الأسلوب الذي لا يمكن أن يقره حزب عقائدي .

إن هذا لا يعني بالضرورة ، ولا يجوز ان يعني ، ان جميع هذه المنظمات كان لا بد ان توافق القيادة القومية على ما رأته في تحليلها للأمور ، أو على ما قامت

به من أعمال ، ولكنه يعني ان هذا الأسلوب المتبع ، بطبيعته ، يهدم كل معنى من معاني وجود الحزب .

إن من طبيعة الحزب العقائدي ان تختلف فيه الآراء، وان تختلف احياناً الى درجة يصعب معها التوفيق . ومن أجل هـذا استنت الأحزاب العقائدية سنة « الديموقراطية المركزية » ، وسنة « المؤتمرات » الحزبية ، من أجـل أن تناقش الآراء المختلفة ، وان يتوصل فيها الى قرارات معينة محددة ، على ان تترك حرية العمل بعد ذلك لقيادات منتخبة بحرية وديموقراطية لتمارس قيادتهـــا للحزب بمركزية قيادية ، الى أن يحاسبها المؤتمر ، بعد ذلك ، عما عملت وعما قصرت في عمله .

إن القضاء على هذا الأسلوب في العمل ، قضاء على كل معنى من معـــاني ديموقراطية الحزب العقائدي ،وتحول له إلى حزب بيروقراطي فاشستي الأسلوب ، ان لم يكن فاشستي الاتجاه . ومجرد قبول هذه الوسيلة ، إنما يعني عمليـاً إلغاء نظامه ومؤتمراته ومؤسساته . ويعني أن كل النظام والمؤتمرات والمؤسسات ، لا تعدل في أهميتها وفعاليتها ، أهمية وفعالية وجود بضعة ضباط يعتمد عليهم في بعض الأماكن الحساسة من الجيش .

ويزيد الامر بشاعة ، أن الذين قاموا بالعملية هم جزء من تنظيم قطر ، وان هذا القطر جزء من تنظيم قومي واسع يمتد على ارض الوطن . ومعنى ذلك ان هذا الجزء من المؤسسة القطرية يمنح نفسه ، بانقلابه على قيادة قومية منتخبة من مؤتمر قومي ممثل للحزب القومي ، سلطة اقوى من سلطة الحزب كله ، لأنــه يملك ان يحرك جيشاً ، بينما لا يملك الحزب القومي هذا السلاح .

لقد مر الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي بعد وفاة لينين بمرحلة مماثلة من جهة ، ومختلفة من جهة اخرى . فحين اشتد الخلاف بين تروتسكي وستالين ،

وكانت قضية الديموقراطية المركزية إحدى القضايا المهمة المختلف عليها ، كان تروتسكي وزيراً للحرب . وكانت الاكثرية العظمى من ضباط الجيش الاحمر ، الذين خدموا تحت إمرته في الحرب الاهلية ، تقف معه في صراعه ضد تسلط ستالين ودكتاتوريته وتزييفه لقواعد الحزب وقياداته، وتضغط عليه من اجل ان يقبل عونهم في ازاحة ستالين من الحكم ومن مركزه الذي استغله ابشع استغلال . ولكن تروتسكي فضل الهزيمة علي ان يقوم بانقلاب عسكري ، لأنه كان مؤمناً ان استخدام الجيش في قضايا الخلاف الحزبي ، ولو بوجه حق ، ينهي دور الحزب ، ويخلـق « بونابرتية » تخنق روح الثورة وتقضي عليها .

ذلك كان موقف تروتسكي . ولكن تروتسكي لم يكن مجرد رجل طامع في سلطة. وإنما كان رجل ثورة . ورجل حزب الثورة .ولو بقي لفئة الانقلابيين في سورية بقية إيمان بالحزب ، لما لجأوا الى هذا الأسلوب المخرب الهدام . ان كل مآخذهم على القيادة القومية ، كان من الممكن بحثها في مؤتمر قومي لو صبروا خمسة وثلاثين يومـاً فحسب . ولكن خشيتهم هي من هـــذا المؤتمر القومي بالذات ، ومن انتخابات تجري بحرية في القطر ، فتنهي كل ما بنوه من قيادات مصطنعة خلال تحكمهم بالحزب ، وتواجههم بحقيقة موقف القواعد الحزبيـــة السليمة داخل القطر وخارجه على السواء .

ولولا هذه الخشية من مواجهة قواعـد الحزب الحقيقية ، ولولا التصميم على الوصول الى السلطة، بقواعد أو بغير قواعد ، لما كان ثمة حاجة الى هذا الانقلاب العسكري ، الذي اعطوا لأنفسهم فيه الحق بأن يكونوا سلطة اعلى من سلطـة المؤتمر القومي الذي هو اعلى سلطـــة في الحزب . فما عليهم الا ان يستولوا على السلطة ، وان يواجهوا الحزب بعد ذلك بالأمر الواقع . فأن رضي فبها . وإلا فإن تشكيل القيادات والقواعد والمؤتمرات ليس بالأمر الصعب ، وقد مارسوه

فترة من الزمن ، وتكاملت خبرتهم فيه .

إنهم يفهمون الحزب زعامة تصنع قاعدة على هواها ، وقاعدة ترضخ للزعامة وتنفذ أوامرها . وهم لم يخترعوا هـذا الفهم ، فقد كانت له سوابق في النازيـة والفاشية من جهة ، وفي الستالينية من جهة اخرى .

فهم يدعون ، بعد الحركة ، لمؤتمر قطري ، يعينون فيه مندوبين بدل كل مندوب يقاطع المؤتمر ، ثم يدعون الى مؤتمر قومي ، تقاطعه المنظمات الحزبية ، ولكنهم لا يعدمون « ممثلين » يشترونهم بأثمان . وإذا بقرارات المؤتمر، للمرة الاولى في تاريخ الحزب ، ليس فيه إلا الموافقة التامة على كل ما قامت به الفئة الانقلابية ، و « تحية » الانجـازات التي حققها الانقلاب واحـداً بعد واحد .

* * *

- ٣ -

اليسار المزيف

كان لا بد للانقلابيين من شعار يسترون به حقيقتهم التسلطية . ولم يكن بإمكانهم ان يختاروا شعار الوحدة ، ولا شعار الحرية ، لطبيعتهم المكشوفة في هذين الميدانين ، فاختاروا الشعار الذي تستر به معظم الذين انشقوا حتى الآن من الحزب ، شعار « اليسار » يمرقون تحت مظلته الى صفوف التقدمية .

ولا شك ان لهذا الشعار سحره ، وبخاصة في هذه المرحلة من تطور الحركة العربية التقدمية ، التي حل فيها الشعار محل الفكر ، والدعاية محل الدعوة . ولم يكونوا في انتقاء هذا الشعار رواداً ، فقد لجأ إليه ، قبلهم ، كل من انشق عن الحزب في السنوات الخمس الاخيرة ، على رغم انه ثبت ، في كل انشقاق ، ان هذا الشعار كان يستر إما انفصالاً أو انتهازية أو حقداً مكبوتاً ، أو نزعات تسلطية .

وفي سبيل تثبيت هذا الشعار ، بالتعاون مع حلفائهم الجدد ، الشيوعيين ، لم يألوا جهداً في الكذب والادعاء والصراخ . وكان هذا كل ما قدموه في سبيل أتهام القيادة القومية « باليمينية » . فمن جهة ، تحدثوا عن « التركيب الطبقي » للقيادة القومية وانصارها ، حتى ليتوهم الانسان ان زعماءهم، وكلهم منتمون الى

عائلات اقطاعية « مجيدة » بعضها لحق به الاصلاح الزراعي ، عمال كادحون أو فلاحون فقراء . ومن جهة ثانية ، يكتب خالد بكداش في جريدة الشيوعيين المحلية « السرية » ، مدعياً ان البيطار وزمرته قد وقفوا عقبة في سبيل اقامة سد الفرات بالتعاون مع الاتحاد السوفييتي ، ثم يحاول الدكتور زعين أن يوحي بأن « العهد السابق » هو المسؤول عن توقيع اتفاقية مد أنابيب البترول مع مجموعة الشركات البريطانية ، بينما قام « عهده » بتحويل هذا العقد الى الشركات الايطالية [1] . ومن جهة ثالثة يشيعون بأن القيادة القومية وحكومة البيطار كانا ينويان الغاء قوانين التأميم .

---

١ – الواقع في هذين الموضوعين هو ان الاتحاد السوفييتي لم يكن متحمساً لاجراء اي اتفاق مع سورية، بالنسبة لسد الفرات . فبعد قطع العلاقات مع المانيا الغربية ورفض القرض الالماني ، بدأت الاتصالات مع الاتحاد السوفييتي في هذا الموضوع حين كان الدكتور زعين رئيسا للوزارة. وعلى رغم ان الدكتور استدعى سفير الاتحاد السوفييتي اكثر من مرة ، واتصل مع سفير سورية في موسكو ، واقترح البدء بمفاوضات ، على اي مستوى يراه الاتحاد السوفييتي ، فقد تهرب السوفييت من الجواب ، ورفضوا استقبال أي وفد ، ولكنهم لم يغلقوا الباب ، بل اقترحوا البدء اولاً بمفاوضات مع العراق وتركيا لتوزيع المياه ، على رغم ان امريكا كانت تقيم لتركيا سداً على نهر الفرات دون استشارة دولة من دول الفرات. حتى ارسال « مندوب فني » الى موسكو للاطلاع والدراسة وجس النبض لم يقبل به السوفييت الا بعد لأي . وكل هذا في عهد رئاسة زعين للحكومة ، ولم يكن للبيطار أي علاقة بالموضوع . ولكن ، بعد الانقلاب ، تبدل موقف السوفييت فجأة . وعندما ذهب الوفد الى موسكو للمفاوضة ، وجد الاتفاقية جاهزة ، فوقعها وعاد منتصراً .

اما اتفاقية البترول فقد بدأت مفاوضاتها في عهد رئاسة الفريق للوزارة ، وانتهت في زمن رئاسة الدكتور زعين ، ووقعت في عهده .

لقد تحدثنا في السابق عن موقف القيادة القومية من مشاريع التأميم ، ولن نعود الآن الى هذا الحديث . ولكننا نقول ان مفهـوم « اليسار » له مظاهر ثلاثة . الاول ، المدى القانوني ، والثـاني المدى الجماهيري ، والثالث المدى الفكري . فالاتجاه اليساري إما ان يبدو في مزيـد من قوانين التأميم وتوسيع القطاع العام ، وإمـا في مزيد من اشراك الجماهير الكادحة في شؤون الحكم والانتاج ،وإما في مزيد من الفكر العلمي اليساري . ولكن الانقلابيين ، في كل هذه المظاهر الثلاثة ، كانوا ابعد ما يكونون عن اليسار .وظهرت«يساريتهم» في مظاهر ثلاثة أخرى . الاول منطلقهم القطري ، والثاني منطلقهم الاستبدادي ، والثالث منطلقهم في السياسة الخارجية . فان كانت هذه هي مظاهر اليسار ، وهي الى حد كبير من مظاهر اليسار الستاليني ، فهو يسار بلا ريب، يسار يحمل معه كل اخطاء اليسارية الستالينية وانحرافاتها ، دون وجهها الايجابي . اخطاء الستالينية ، على الأقل ، كانت ثمنـاً دفعه الشعب السوفياتي ، راضياً أو كارهاً ، لتحقيق تقدم صناعي وزراعي وعلمي ضخم ، ولانتصار في الحرب العالميـة الثانية . وأما الانقلابيون فيرتكبونها لحفظ تسلطهم فحسب .

***

وقبل ان نبدأ في تبيان ما فعله وما لم يفعله الانقلابيون في قضية اليسار ، نريد ان نمر مروراً سريعاً جداً على العلاقة بين البعث وبين الماركسية من جهة والشيوعية من جهة أخرى ، بالقـدر الذي له علاقـة بموضوعنا فحسب ، ثم نمر مروراً سريعـاً كذلك بسياسة الانقلابيين الخارجية ، ومفهومهم لهـذه السياسة .

لقد كان الفكر الماركسي دائماً منبعاً أساسياً من المنابع الكثيرة التي استقى منها البعث ، مثله في ذلك مثل كل الأحزاب الاشتراكية في العـالم . ولكنه

استقى منه ما استقى مدركاً في نفس الوقت أن الظروف التي عاشها ماركس ، والمجتمع الذي حلله ، والتناقضات التي أبدع في تحليلها تحليلاً علمياً رائعاً ، هي غير ظروف مجتمعنا المتخلف الذي عاش في ظـــل الاستعمار والذي رأى تناقضات أساسية لم تكن هي التناقضات الأساسية التي اعتمد ماركس على تحليل معناها . ولئن استفاد حزبنا كثيراً من الفكر الماركسي فقد استفاد أول ما استفاد من أسلوبه العلمي في التحليل الاجتماعي ، تحليل القوى الفاعلة في المجتمع ، ومن قدرته على تفهم المعنى التاريخي لهذه القوى ، ومن اطراحه للأفكار الطوبائية التي ترسم مجتمعات ذهنية خيالية تتبناها وتتمناها ، ومن تبنيه لمجرى التاريخ كما فهمه ورآه وأحسه . وكان الفرق ، منذ البدء ، بيننا وبين الشيوعيين المحليين أنهم أخذوا ماركس بنتائجه التي توصل إليهـا ، وحاولوا تطبيقها في مجتمعنا المتخلف المجزأ المستعمَر ، دون أن يدركوا الفروق الأساسية بين مثل هذا المجتمع وبين مجتمع اوربا في القرن التاسع عشر . بينما أخـذنا ماركس بمقدماته ومعطياته الأساسية وأساليب تحليله العلمي ، واستعملنا المبضع الذي استعمله في تحليل المجتمع الأوربي في عهده ، لنحلل به مجتمعنا. ولم يكن ممكناً أن نؤمن بالموقف القائل بأن ماركس كل متكامل ونظرية علمية متكاملة خالدة ابد الدهر ، فإما ان تأخذ به كله ، أو ان ترفضه كله . فماركس وانجلز نفسهما يؤكدان أن الماركسية ليست عقيدة جامدة ، وإنما هي دليل للعمل .

أضف إلى ذلك ، أن الشيوعية المحلية ، لولادتها في بلادنا بين الحربين العالميتين ، لم تأخذ بمصادر الفكر الماركسي مباشرة ، وإنما ارتبطت بتلك الصورة منها التي طبقت في الاتحاد السوفييتي ، تلك الصورة التي كانت نتيجة تاريخية شبه محتمة ، لا للفكر الماركسي ، بل لتفاعل هذا الفكر الماركسي مع أوضاع بلاد واسعة شاسعة متخلفة ، إقطاعية اوتوقراطية ، هزمت وجاعت خلال حرب طويلة ، مما أنتج ثورة عمالية في غير أوانها ، كما قيل آنذاك ، فاكتسبت هذه الثورة بذلك خصائص لم تكن في الواقع من صلب الفكر الماركسي ، بقـدر ما كانت من

وحي الضرورة القائمة في الواقع .

فلم يكتف الشيوعيون المحليون بأن أخذوا الفكر الماركسي بقضه وقضيضه ، بل تبنوا صورة هذا الفكر التي طبقت في الاتحاد السوفيتي بالذات ، وفي عهد ستالين بالذات ، واعتبروا هذه الصورة جزءاً لا يتجزأ من هذا الفكر مكملا له . وكان استعبادهم للفكر ولصورته الواقعية كذلك، سبباً كبيراً من أسباب عزلتهم السياسية والفكرية عن تيار الجماهير العربية المناضلة ، وعن التيار القومي التحرري .

وبينما كانت مقاومة الاستعمار تتمخض عن ثورة إثر ثورة في الوطن العربي ، وتتكامل نضجاً ووعياً كان الشيوعيون يتناقشون في الحرب الطبقية ، وفي فائض الربح ، وفي ثورة طبقة البروليتاريا – التي لم تكن قد ولدت بعد في اي قطر من اقطار العروبة – . ولم يتضح تناقضهم المباشر مع تيار القومية العربية الأصيل كما اتضح بعد قرار تقسيم فلسطين ، ومعارضتهم للمقاومة العربية للصهيونية آنذاك ، بدعوى ان هذه المعارضة تقودها الرجعية العربية وتدفع إليها ، وانها ليست في مصلحة طبقة « البروليتاريا » ، ودعوا البروليتاريا العربية والصهيونية الى التفاهم المشترك .

ان الذي لا شك فيه ان الشيوعية المحلية قد غيرت موقفها من كثير من القضايا بعد وفاة ستالين ، وبشكل خاص بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي عام ١٩٥٦ .

ولكن الغريب ان تغيير الموقف هذا لم ينبع من هنا ، من داخل الحركة الشيوعية ، بقدرة ذاتية على رؤية الهوة التي تفصل بينها وبين التيار القومي التحرري ، بل نبعت ، ايضاً ، من الاتحاد السوفياتي ، حين قرر الحزب الشيوعي فيه تغيير نظرته وسياسته الى حركات التحرر القومية ، وحين اقر

مبدأ « تعدد الطرق » في الوصول الى الاشتراكية .

لقد كان الفرق الأساسي دائماً بيننا وبين الشيوعيين يدور حول نقطتين أساسيتين .الاولى اعتبارنا ان قوى التحرر القومي في مجتمعاتنا المتخلفة المقاومة للاستعمار قوى أصيلة وحقيقية ، لا رجعيــة ولا متخلفة ولا بورجوازية ، وأن « القومية » ليست مرحلة عابرة ، وان تجسيدها العملي يكون بالنضال من أجل تحقيق الوحدة العربية ، واعتبارهم ان القومية مجرد مرحلة بورجوازية عابرة ، يجب ان تتلوها مرحلة اشتراكية تقضي عليها وتنهيها ، وان الوحدة العربية حلم شوفيني لا يغرق فيه إلا المثاليون الغيبيون واليمينيون .

وأما النقطة الثانية فهي قضية « الحرية »، هذه القضية التي يبقى الخلاف فيها بيننا وبين الفكر الماركسي الاصيل خلافاً محدوداً ، ولكنه يتحول إلى خلاف عظيم حين ننتقل الى الفكر الستاليني والتطبيق العملي الستاليني، الذي سيطر على الاتحاد السوفياتي اكثر من ثلاثين عامــاً ، وألغى كل مفهوم للحرية ، بل كل مفهوم انساني للاشتراكية الشيوعية نفسها. وبينما نجد اننا نلتقي مع ماركس حين يقول ان الحرية لا وجود لها في النظام البورجوازي إلا للبورجوازيين ، وانه لا سبيل الى تحقيق الحرية للطبقة العاملة إلا في ظل النظام الاشتراكي ، نجد انفسنا على طرفي نقيض مع ستالين ، حين حول الثورة الاشتراكية من دكتاتوريــة للبروليتاريا ، الى دكتاتورية على البروليتــاريا ، وفقدت الحرية كل معنى من معانيها ، وأصبح الخضوع التام للدولة هو الحريــة الوحيدة المتاحـة للمواطنين .

إن حزب البعث ، على رغم كل الخلافات العقائدية والعملية التي تفصل بينه وبين الأحزاب الشيوعية العربية ، كان يرى دائماً أنــه أقرب إلى تفاهم متبادل مع البلدان الشيوعية نفسها ، منه إلى تفاهم مع الشيوعيين المحليين . وقد كان تعاطفنا مع ثورة الصين ، ومع مميزاتها الخاصة ، ومع ثورة يوغوسلافيا ومميزاتها

الخاصة كذلك ، واضحاً فيمقالات جريدة البعث ،ولاسيا في السنوات ١٩٥٠ — ١٩٥٧ . وبعد موت ستالين وتغير النظرة السوفيتية بدأ كذلك تعاطف جديد مع الاتحاد السوفيتي ، وامتد ليتحول تعاطفاً مع الشيوعيين المحليين انفسهم ،بعد أنغيّروا سياستهم ، المرحلية على الأقل ، بالنسبة للتيار القومي العربي .

ولقد بدأنا عدة مرات في عمليات تعاون مع الشيوعيين المحليين ، واشتركنا عـــدة مرات في مراحل النضال المختلفة . ولكن لا نحن ، في الواقع ، كسبنا ثقتهم ، ولا هم كسبوا ثقتنا . وكنا ، وكانوا ،محقين في هذا الشك المتبادل .فعلى رغم تعاوننا ، مثلا ، في الأعوام ١٩٥٥ — ١٩٥٨ ، فما كادت الوحدة تعلن بين مصر وسورية حتى أعلنوا معارضتهم لها ، وادعوا أنها وحــدة بورجوازية وأن بنك مصر يسيطر عليها . فانحرفوا بذلك مجدداً عن الطريق الجماهيري الشعبي ، ولم يتمكنوا من النفاذ الى القوى الحقيقية وراء الوحدة ، والقوى الحقيقية وراء الانفصال . ولما قام انقلاب العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨ ، سرعان ما قسموا الجبهة الوطنية ، وكانوا أهم قاعدة اعتمد عليها عبد الكريم قاسم في حكمه وفي نزاعه مع تيار القومية العربية ، ومع عبد الناصر وحزب البعث ، ثم تحولوا إلىعصابة تفتك بالبعثيين وبكل ذي اتجاه قومي ذبحاً وقتلا وسحلا .

وعلى رغم رد الفعل الانعكاسي الذي اندفع اليهحزب البعث في العراقبعد ذلك ، فقد بقي الشيوعيون في سورية بعيدين عن أي إجراء مباشر . بل كانوا يتابعون نشاطهم بعلم الحكومة ومعرفتها ، على رغم منــع النشاط الحزبي على العموم . وتحسنت العلاقات بيننا وبين الشيوعيين السوريين بعد قرارات التأميم ، واشتركوافيعضوية المجلس الوطني الموسع ، وفي الوفد السوري لمؤتمر القارات الثلاث في هافانا ، ونشأ جو جــــديد بين الحزب وبينهم كنا حريصين على تقويته وتدعيمه .

دفعنا الى ذلك كله ، طبعــاً ، معرفتنا للدور العظيم الذي تقوم به الحركة

الاشتراكية العالمية في محاربة الاستعمار ، والدور التقدمي الذي تلعبه الأحزاب الشيوعية المحلية ، ومعرفتنا للتطور الكبير الذي اصاب الحركة الشيوعية العالمية واخرجها من الصورة الصلدة « Monolithic » التي عرفت بها قبل ذلك، ونظرتها الجديدة الى حركات التحرر الشعبية في اقطار العالم الثالث . كما دفعنا ، أيضاً ، تطور حزبنا نفسه ، ومعرفتنا بأن تفهمه المتزايد لدوره الاشتراكي ، وسيره في طريق التحويل الاشتراكي قد وضعاه على صعيد جديد . وكنا نسعى الى تطوير هذه العلاقات تطويراً جدياً سواء مع دول الكتلة الشرقية ، أو مع الاحزاب الاشتراكية العالمية، أو مع الشيوعيه المحلية ، كما اشرنا الى ذلك في البيان الصادر عن المؤتمر القومي الثامن .

نحن ، إذن ، مع الاستقاء من الفكر الماركسي ، ومع تحسين علاقات التفاهم والمودة مع الحركة الشيوعيـة الدولية والمحليـة . ورحبنا بالحصول على العون السوفياتي من اجل بناء سد الفرات ، ومن أجل تطوير حقول البترول الخ .

ولكننا ، بالتأكيد ، ضد الارتماء في احضان الشيوعية الى درجة « فقدان الهوية» و « ضياع الذات » سياسياً وعقائدياً . ونحن ضد الارتماء بشكل خاص، في احضان الانحراف الستاليني . ونحن ضـد القول بانتهـاء تراث حزب البعث ودوره ، وبالانفتاح الاوتوماتيكي الاعمى على التراث المحفوظ في العلب .

***

إننا في رسمنا لسياستنا الخارجية، لا يجوز لنا أبداً ان ننسى دورنا التاريخي الحقيقي في هذا العالم . فنحن بين دول العالم الثالث ، العالم المتخلف ، المقـاوم للاستعمار ، المناضل في سبيل تثبيت وجوده القومي ، العامل على إقامة بنائـه الاجتماعي الاقتصادي التقـدمي . وإن علينا ان نكون في اقصى اليسار من مجموعة هذه الدول ، وبخاصة بعد ان لعبت بكثير منهـا القوى الاستعمارية ،

ودفعتها ، تحت ضغط الحاجة الى العون الخارجي ، الى التخـلي عن رسالتها التحررية ، والوقوف موقف المهادنة مع الاستعمار والرجعيـة ، وضرب القوى التحررية الصاعدة .

هذا يجب أن يكون منطلقنا في رسم سياستنا الخارجية مع دول الكتلة الاشتراكية نفسها . وكوننا في اقصى اليسار واقصى الثورية من مجموعة هذه الدول لا يعني ان ندفع بأنفسنا الى ان نصبح خارجها . وكما أكد بيان المؤتمر القومي الثامن على تحسين العلاقات مع دول الكتلة الاشتراكية ، فانه اكد ايضاً على دورنا التاريخي في دول العالم الثالث ، دول عـدم الانحياز ، والحياد الايجابي .

ان المجال هنا لا يتسع لذكر الدور العالمي العظيم الذي لعبته دول العالم الثالث باصرارها على سياسة عدم الانحياز والحياد الايجابي، لا في تخفيف الحرب الباردة ونشر مبادىء السلم والحرية في العـالم فحسب ، بل وفي تطوير كل من السياسة الغربية والسياسة الشرقية بافهامهما بأنهما لا تملكان مصير العـالم وحدهما ، بل ان هناك ملايين النـاس الذين يعيشون في هذه الكرة الارضية والذين يرتبط بهم، كذلك ، مصير السلم والحرب كل الارتباط ، وانهم لم يعودوا مجرد « بضاعة » أو « سلعة » يتنافس على اقتنائها اقطاب القوة في العالم، بل هم جزء من هذا العالم لهم ما له وعليهم ما عليه . واذا تطورت سياسة الإتحاد السوفياتي بعد موت ستالين ، وتحللت تلك الرابطة الصلدة الجامدة التي كانت تربط بين دول الكتلة الاشتراكية ، واذا تطورت سياسة الولايات المتحدة بعد موت « دالاس » وعبرت عن هذا التطور في أوجه بمجيء « كندي » وتحللت الروابط الصلبة التي كانت تربط دول حلف الأطلسي بخروج « ديغول » من هذا الحلف ، وتفهمه الحديث المتحرر لقضايا التحرر في العالم ، فإن ذلك كله لم ينشأ نتيجة تطور داخلي محض داخل الكتلتين ، بل نتيجة ضغط عالمي إنساني،

قادته، بالدرجة الأولى ، دول عدم الانحياز .

نحن مع تطوير العلاقات مع الاتحاد السوفياتي والصين ويوغوسلافيا وبقية الدول الاشتراكية والمحايدة والدول الغربية التي تخلت عن اطماعها الاستعمارية. ولكننا نحن ، أولاً واخيراً ، من دول عدم الانحياز والحياد الايجابي . ولقد اكد المؤتمر القومي الثامن ما هو معروف عن هذا الموقف من انه لم يكن ابداً ولن يكون موقف حياد بين قوى الاستعمار والقوى المقاومة للاستعمار ، فذلك ليس هو الحياد الايجابي . وانما الحياد الإيجابي قوة فاعلة لا منفعلة إيجابية لا سلبية ، لها رسالتها القائمة بذاتها . والتخلي عن هـــذه الرسالة يعني التخلي عن دورنا القيادي الذي كنا من أوائل من حمل لوائه في العالم ، والاكتفاء ببقائنا ذيلاً بين الأمم .

إن اتفاقية سد الفرات ، أو أية اتفاقية أخرى، لا يجوز أن تعني بيعنا لموقفنا المستقل النابع من مصالح القضية العربية. إن عبد الناصر يحفظ أحسن العلاقات مع الكتلة الشرقية دون أن يتخلى عن موقف عدم الانحياز والحياد الايجابي على رغم اتفاقية السد العالي وجميع الاتفاقيات المتعلقة بالتطوير الصناعي والثقافي . ولقد مكنه موقفه هذا من الوقوف امام تدخل الاتحاد السوفيتي في شؤون وطننا بعـــد حركة الشواف في العراق عام ١٩٥٩ ، واضطره إلى التراجع ، وحاول الاتحاد السوفيتي التدخل في شؤون الجزائر بعد ١٩ حزيران ١٩٦٥ ، ثم اضطره موقف الجزائر المستقل إلى ان يعيد النظر في سياسته . ويسارية نظام « سيكوتوري » في غينيا لم تمنع سفارة السوفييت من التدخل في شؤون غينيـــا ، ولم تمنع « سيكوتوري » من إبعاد بعض موظفي السفارة .

فالدول الكبرى ، مهما يكن موقفها الأصيل من قضايا تحرر الشعوب ، قـد تنزلق احياناً الى مواقف الدولة الكبيرة إزاء الدولة الصغـيرة ، موقف الدولة المتقدمة من الدولة المتخلفة . وصمود الدول الصغيرة عند استقلال مصالحها ، هو

الكفيل بمنع هذا الانزلاق . ومثل هذا الموقف المستقل للدول الصغيرة ليس في مصلحتها هي فحسب ، بل هو في مصلحة الدول الكبيرة كذلك ، وفي مصلحة العالم كله .

ومع ذلك فإن الانحراف بالسياسة الخارجيــة هو أهون ألوان الانحراف ، لأنه انحراف مؤقت وسطحي وعابر . وقد نجد له عـذراً في اشتداد هجمات السياسة « الجونسونية » الأميركية على دول العالم المتخلفة وعلى حركات التحرر فيها . ولكن الانحراف الحقيقي ، هو الانحراف في العقيدة وفي الفكر وفي التطبيق ، والارتماء الكامل ، لا في أحضان الشيوعية الحديثة المتطورة ، بل في احضان القوالب الستالينية الجـامدة . مثل هـذا الانحراف ليس مؤقتاً ولا سطحياً ولا مرحليـاً ، ولا يقف أثره عند الانحراف بحزب البعث ، وإنمـا هو انحراف يصل إلى الأسس ، وفي اتجاه تخلت عنه الشيوعية نفسها ، وفي خط مناقض لحركة القومية العربية التقدمية ، ولآمال الشعب العربي في الوحـدة والحرية والاشتراكية .

في ظل هذا الانحراف تخلى القطريون عن « بعثيتهم » تخلياً كاملا . وهنـا ظهرت « يساريتهم » ، فيساريتهم تخلٍ عن مبدأ القومية ، ومبدأ الحرية ، وتمسك باشتراكية فوقية ، قطرية ، متسلطة ، عسكرية .

- ٤ -

اليسار اللاقومي

إذا كان التخلي عن المنطلق القومي يعني اليسار ، فحكام سورية بلا شك ، يساريون . ولكن الحركة التي تتخلىعن المنطلق القومي حركة تقضي على نفسها بنفسها ، وتبتعد ، اوتوماتيكياً ، عن الجماهير ، وتتخلى عن مكانها في التاريخ . هذه الحقيقة ادركتها الشيوعية العربية ووعت أنه لا النظرة الأممية ، ولا النظرة القطرية ، ولا النظرة الطبقية المحض ، بقادرة على ان تكون مدخلاً الى قلوب الشعوب المناضلة ضد الاستعمار والتخلف .

لقد كانالبعث العربي اول حزب عربي ميز نفسه عن كل الاحزاب والحركات العربية الاخرى بقضيتين: أولاهما ادراكه لعمق الصراع القومي ومعناه، وتحمله تبعات هذا الأدراك بتحويل الوحدة القومية من حلم خيالي مثالي إلى حقيقة نضالية يومية ثورية ، وبتنظيمه على أساس قومي وتجاوزه لعقبات الحدود والتجزئة ، وبرفضه لأي منطلق قطري . وثانيهما كشفه للصلة الوثيقة الملتحمة بين الصراع القومي والصراع الطبقي ، وجعله الاشتراكية فهماً لأسلوب النضال ولأداته ، بنفس الوقت الذي هي فيه غاية وهدف للتحقيق .

قال الاستاذ ميشيل عفلق منذ عام ١٩٤٦ « يمكننا أن نقرر بأن القومية العربية مرادفة للاشتراكية في وقتنا الحاضر ، فلا تناقض ولا تضاد ولا حرب بين القوميين والاشتراكيين ... فضرورات النضال القومي توجب النظرة

الاشتراكية ... فهذا النضال الذي تقومون به ضد الطبقة المستغلة التي فشلت في نضالها ، وشوهت النضال وانحرفت به عن طريقه واستغلته أيما استغلال ، إن هذا النضال الذي يقوم به الجيل الجديد هو في الوقت نفسه نضال في سبيل تحقيق الاشتراكية ، لأن القضاء على الطبقة المستغلة للقضية القومية ، هو أيضاً قضاء على الاستغلال الطبقي الاقتصادي ، أي تحقيق للاشتراكية »[1].

هذا ما قاله الأستاذ ميشيل « اليميني ! » قبل عشرين عاماً ، ومن أجل هذا وقف البعث دائماً ضد المفهوم الأممي ، وضد المفهوم القطري ، وضد مفهوم إحلال الصراع الطبقي محل الصراع القومي . ومن أجل ذلك كان ضد الاشتراكية الانفصالية ، وضد « القومية » الرجعية في نفس الوقت .

ولم يكن هذا الموقف موقفاً إرادياً محضاً ، طوبائياً حالماً ، بل كان مستمداً من واقع النضال العربي ، وواقع الحقائق المحيطة بهذا النضال ، هذه الحقائق التي عجز الشيوعيون والستالينيون عن استيعابها [1] . ففي كل اقطار آسيا وافريقيا ، لا في الوطن العربي فحسب ، لم تقم حتى الآن ثورة طبقية محض ، أي ثورة دافعها الأول دافع تناقض طبقي اقتصادي . ان جميع ثورات آسيا وافريقيا ، ثورات قومية تحررية ضد الاستعمار ، ولد الاتجاه الاشتراكي فيها ، حينما ولد ، نتيجة معاناة الجماهير للنضال ، وادراكها ، من خلال تجربتها ، الترابط بين التحرر القومي والجماهير الكادحة والاشتراكية من جهة ، والترابط بين الاستعمار

---

١ – في سبيل البعث ، ط ٣ ، ص ٢٠٤ .

٢ – راجع مقال الاستاذ الياس مرقص « الستالينية والمسألة القومية » في كتاب « في الفكر السياسي » دار دمشق للطباعة والنشر ، ١٩٦٣ .

والطبقات المترفة والبورجوازية والاقطاع من جهة أخرى .

فليس من قبيل الصدفة ان تطلب جميع أقطار آسيا وافريقيا الاستقلال ، وأن يتجه منها الى اليسار الاشتراكي ، بالدرجة الأولى ، تلك الأقطار التي خاضت معارك النضال ضد الاستعمار جماهيرياً فحسب . وليس من قبيل الصدفة أيضاً ان نجد الاقطار المناضلة اليسارية ، في افريقيا مثلاً ، هي الاقطار المناضلة من أجل الوحدة الافريقية ، بينما نجد الاقطار التي حصلت على استقلالها بغير نضال – نتيجة نضال غيرها من الاقطار ونتيجة تغير الظروف الدولية – يمينية ومرتبطة بالاستعمار ومعادية للوحدة في نفس الوقت .

بهذا المفهوم ،على رغم كل الخلافات العقائدية ، قامت ثورة الصين وتطورت ، فبدأت ثورة ضد الامتيازات الاجنبية ، ثم تطورت ثورة ضد النظام التقليدي المتعاون مع قوى الاستعمار ، ثم ضد الاستعمار الياباني . وبخوض الجماهير هذه المعارك النضالية الطويلة ، ولدت الاشتراكية ونمت ونضجت . وكذلك كان الأمر في فييتنام وفي الجزائر وفي كوبا وفي بورما وغيرها . لم تكن الثورة في هذه الاقطار ثورة « عمال » ضد بورجوازيين ، ولا ثورة فلاحين ضد اقطاعيين ، وإنما كانت ثورة شعب ضد استعمار . ومن خلال الثورة القومية فرزت الثورة العناصر الخارجة عليها المتهافتة للترامي على اقدام الاستعمار ، المرتبطة مصالحها مع مصالح الاستعمار ، المعادية لأهداف الثورة ، كما فرزت الانظمة التقليدية والاستغلالية التي ضمت هذه العناصر ومنحتها سر وجودها وقوتها . وتمكنت بذلك من القفز فوق مرحلة التطور البورجوازي ، والوصول مباشرة ، الى المرحلة الاشتراكية .

لم تكن هذه الثورات بحاجة الى اصطناع الصراع القومي ، ولا بحاجة الى اصطناع الصراع الطبقي ، فقد فرضتهما جميعاً حقائق الثورة . ومن هنا أيضاً ، فرضت الحقائق الثورية نفسها لتوحد بين كل الثوار ، عمالاً وفلاحين ومثقفين ،

بل وبعض الاقطاعيين الثائرين على انفسهم وعلى طبقتهم كذلـــك وراء الثورة القومية الاشتراكية الواحدة .

هذا الترابط والتلاحم التام بين الصراع القومي وبين الاشتراكية ، هو ترابط وتلاحم طبيعي مفروض ، وبخاصة في البلدان المتخلفة المناضلة ضد الاستعمار . وأي محاولة للفصل بينهما ، عقائدياً أو تكتيكياً أو سياسياً ، او مرحليـــاً ، محاولة عقيمة لن تنتهي إلا بالخسران ، لأنها ضد طبيعة التطور الثوري ، وضد الطبيعة الجدلية لهذا الصراع القومي . بل يمكن ان نذهب خطوة أبعد من ذلك لنقول ان الصراع القومي في البلدان المتخلفة قد يستقطب الجماهير دون ان يكون مرتبطاً بالضرورة بالاشتراكية ، لفترة من الزمن على الأقل ، لمرحلة بدائية . ولكن الصراع الطبقي وحده ، منفصلاً عن الصراع القومي أو مناقضاً له ، فلن يستقطب أحداً .

ومن هنا فان الاشتراكية الانفصالية ، أو الاشتراكية القطرية عاجزة عن تحقيق أهدافها الاشتراكية نفسها ، لأنها ضد مسيرة التاريخ . ولأنها اشتراكية انتهازية حتمياً ، لا بد أن تقع في أحضان اليمين ، أو أن تقع في أحضان الدول الكبرى . أولاً لأنها ، بمعارضتها لخط سير التاريـخ وطبيعة الثورة التي تخوضها الجماهير ، عاجزة عن أن تستقطب حولها الجماهير ، هذه الجماهير التي لا يمكن أن تتخلى عن تطلعاتها القومية الوحدوية . وثانياً لأنهـــا قاصرة عن تحقيق غايات الاشتراكية الحقة . « فالتطبيق الاشتراكي ، كما تدل على ذلك تجارب الدول التي نجحت ثورتها الاشتراكية نجاحاً كاملاً كالاتحاد السوفييتي والصين الشعبية ، يحتاج الى حيز اقتصادي كبير والى قوى إنتاجية واسعة ، وتصبح هـذه الحاجة أكثر إلحاحاً في البلد المتخلف الذي يريد من الاشتراكية ، لا نظامـــاً يضمن العدالة الاجتماعية وإلغاء الاستغلال فحسب ، بل نظاماً يضعه على صعيد العصر ويخرج به من التخلف ويمكنه من اللحاق بالدول المتقدمة . وفي هذا السبيل لا بد من

دولة واسعة لها تكاملها الاقتصادي وطاقاتها الانتاجية المتنوعة الكبيرة ، التي تمكنها من التقدم ومن التحرر من التبعية الاقتصادية والتخلف ، والتي تمكنها من إقامة صناعات كبيرة ومن تكوين القاعدة العمالية الصناعية التي لا يتم بدونها بناء دولة اشتراكية تستحق هذه التسمية ، ولا شك بأن إطار الوطن العربي يحمل إمكانيات بناء مثل هذه الدولة الاشتراكية بشكل أكيد ومتكامل »[1].

ثالثاً ، لأن الاشتراكية القطرية عاجزة بحكم ضعفها وضعف أسسها ، عن مواجهة العداء الاستعماري والصهيوني والرجعي في نفس الوقت . فاذا تخلت عن رسالة الوحدة العربية ، وعن وحدة النضال العربي ، كان أمامها طريقان لا ثالث لهما ، فإما الوقوع في أحضان دولة كبرى تحميها ، وإما التساهل في رسالتها الاشتراكية ورسالتها القومية التحررية في آن معاً .

بالاضافة الى ذلك كله فليس اكبر من الوهم القائل بأن الاشتراكية ذاتها طريق الوحدة . ان الاشتراكية تصبح ، فعلاً ، طريق الوحدة حين تكون اشتراكية قومية ووحدوية في منطلقها . اما الاشتراكية القطرية فهي ليست ، بالضرورة ، اقرب الى الوحدة من البورجوازية القطرية ، ان لم تكن ابعد اذا ارتبطت كذلك بالاستبداد والتسلط . واذا كان في ذلك شيء من الشك فلنذكر ان دول الكتلة الشرقية اليوم ، وهي جميعاً اشتراكية منذ أكثر من عشرين عاماً ، إنما تسير في طريق الاستقلال القومي مبتعدة عن التضامن الصلب الذي كان يجمعها الى بعض قبل سنوات .

ان هذا لا يعني ان الطريق الاشتراكي يجب ان يقف حتى تتحقق الوحدة . ولكنه يعني ان التحويل الاشتراكي ، في حدود القطر ، يجب ان يدرك رسالته القومية وان يضاعف العمل من اجلها ، حتى يرسخ قواعد الاشتراكية من جهة ،

---

١ - الدكتور جمال الأتاسي ، في الفكر السياسي . دار دمشق للطباعة والنشر . ص ١٥٨ .

وحتى يدفع في سبيل تلبية الأهداف القومية من جهة أخرى .

* * *

إن اهم مظهر من مظاهر «يسار» الفئة الحاكمة في سورية الآن هو اطراحهم للدافع القومي ، والمظهر القومي للنضال، واحلال الصراع الطبقي محل مقتضيات الصراع القومي لتغطية المنطلق القطري.

وليس هؤلاء الانقلابيون هم اول من انحرف « يسارياً » في تاريخ الحزب بتقديم مقتضيات الصراع الطبقي القطري على مقتضيات الصراع القومي الطبقي . ففي أواخر عهد الوحدة نشأ تيار انفصالي في داخل القيادة القومية اطلق على نفسه ، كذلك ، صفة اليسار . وعندما انفصل جناح الحوراني عن الحزب ، بعد المؤتمر القومي الخامس ، توشح ايضاً بوشاح اليسار واعتبر تحقيق الديموقراطية والاشتراكية في كل قطر خطوة سابقة على تحقيق الوحدة . وبعد انتكاسة حكم الحزب في العراق ، وبدلاً من ان ينقد الذين كانوا مسؤولين عن الحكم انفسهم نقداً ذاتياً ، وجهوا نقدهم للحزب ولاتجاهه القومي ، وسلخوا انفسهم من صفوفه وادعوا صفة اليسار . بحيث اصبح « اليسار » في كل هذه الانحرافات غطاءً للاتجاه الانفصالي ، او الاتجاه القطري ، واصبح الاتجاه القومي مرادفاً لليمين .

إن الانقلابيين ، في فرعيهم القطري وعسكريي اللجنة ، إنما مثلوا التيار الانفصالي في الحزب منذ زمن الوحدة. وقد أبرز هذا المنطلق اتجاهاته في داخل الحزب ، بابعاد الاعضاء القوميين الوحدويين عن التنظيم أو عن القيادات على الأقل ، وتسليم الحزب بالتدريج الى القطريين، متهمين القوميين بتهمة «الناصرية» . ثم ظهر هذا الموقف حين سمحوا لأنفسهم ، يوم الانقلاب ، بأن يحلوا هم محل التنظيم القومي كله في « خلع » القيادة القومية ، واعتقال اعضائها . ثم ظهر بشكل واضح حين دعوا المؤتمر قومي مصطنع لتغطية « الشكليات » القومية ، متوهمين بأن عقد أي مؤتمر ، ولو بمندوبين مصطنعين

لا يمثلون احداً ، سوف يعيد صبغهم بالصبغة القوميـة . ولكن المؤتمر القومي ليس غاية في ذاته ، ومجرد عقد مؤتمر وتسميته بالمؤتمر القومي ليس نجاحـاً . فالمهم ، أولاً ، ان يمثل هذا المؤتمر قوى حقيقية موجودة فاعلة في الوطن العربي، وان يكون ، ثانياً ، سلطة أعلى من أي سلطة قطرية ، ولو كانت تملك المدفـع من جهة ، والمال من جهة أخرى .

ولا نظنن أن هذه الانحرافات داخل التنظيم الحزبي غير ذات قيمة ، او انها لا تهم سوى الحزبيين فحسب .فالواقع ان هذه الانحرافات «التكتيكية» داخل الحزب ، والرامية الى جعل التنظيم القومي تابعاً للسلطة في سورية ، كما فعـل ستالين في « الكومنترن » بدل ان تكون السلطة تابعة للتنظيم القومي ، إنما تعبر عن انحرافات اساسية ، ايديولوجيـة وسياسية ، ووراءهـا ، ستبقى هي القوة المحركة مهما تغلفت بشعارات القومية ، وتسترت بستاراتها . انها تساعدنا على تفهم منطلقاتهم السياسية والفكرية في اوسع الحدود .

ولكن لا بد ان يستوقفنا هنا ما يبدو من انقلاب على منطلقاتهم بعـد ٢٣ شباط، من دعوة للقاء الثوري، ومن تقارب مع عبد الناصر ، ومن عقد لاتفاقية الدفاع المشترك بين القطرين السوري والمصري . ترى هل انقلب الانقلابيون على مفاهيمهم وبدأوا بداية جديدة ؟

ولكن القدرة على هذا التقلب هي الميزة الاولى للانتهازية السياسية. والموقف الثوري لا يمكن ان يهضم هذا التقلب المفاجيء من الموقف الى نقيضه . والاتجاه القومي او الوحدوي ليس موقفاً سياسياً نغيره كل يوم ، انه موقف ثوري عقائدي له زخم التيار الهادر الذي لا يمكن ان يغير مجراه كلما عنّ له ذلك . والموقف الوحدوي القومي لا تفرضه الظروف السياسية الطارئة ، ولا يتوقف على العزلة التي يجد فيها الحكم نفسه ، والاخطار التي يتعرض لها من الداخل ومن الخارج على السواء .

نحن لسنا ضد هذا التقارب السوري المصري ، ولا ضد اللقاء الثوري . لقد طالما تعرضت القيادة القومية للنقد والتجريح لأنها دعت إلى كليهما ، واتهمت باليمينية والناصرية معاً . ولم يكن النقد الشديد الذي وجه الى « ميثاق التضامن العربي » مقصوداً منه انه اوقف الحملات الاذاعية والرسمية ضـــد الحكومات الرجعية ، فلم يكن بين سورية وبين هذه الحكومات آنذاك ، باستثناء تونس والكويت ، اي حملات إذاعية . وإنما وجه إليه النقد الشديـد من قبل هؤلاء القطريين لأنه اوقف الحملات المتبادلة بين مصر وسورية ، والتي وصلت اوجها في ذلك الحين حتى هدد الرئيس عبد الناصر بعدم حضور مؤتمر القمة اذا استمرت سورية في حملاتها . وكل الحملة الشديدة التي وجهت الى « مقالات الاستاذ صلاح البيطار » والتي اتهم فيها باليمينية إنما كان مبعثها الحقيقي انه طرح اللقاء الثوري وطرح الاتجاه الوحدوي مجدداً ، وشدد النكير على الاتجاه القطري المتنكر لرسالة الوحدة والقومية العربية . وانني ما زلت اذكر غضب احـــد اعضاء القيادة القطرية الحالية ، بعد نشر المقالات ، وثورته لأن الاستاذ صلاح البيطار ذكر ان عند الاتحاد الاشتراكي العربي « ايديولوجية » ثورية عربية .

نحن ، إذن ، لسنا ضد هذا التقارب ولا ضد اللقاء الثوري . ولكننا لا بد ونحن نعرف اصحابه ، ان نشك ومدى الايمان بهذا اللقـــاء ، ومدى امكانية تطويره الى ما بعده . وككل خطوة تقدمية في أي مجـــال من المجالات لا يجوز لنا ان نغتبط بتلك الخطوة ونقف عند حدود الاغتباط ، بل لا بد لنا أن نتساءل دائماً عما تحبل به هذه الخطوة من خطوات تقدمية ثورية اخرى .

ان القضية لا تتوقف على « النيات » فحسب ، ان هناك مقاييس لهـــذه الأمور . فبعـــد ان تحول حزب البعث الذي يمثلونه الى حزب قطري ليس له وجود الا في ظـــل الحكم في سورية ، وبعـــد أن تحول حزب البعث الذي يمثلونه الى « حكومة سورية » ، وتخلى عن حقيقته الاساسية ، كحزب جماهيري قومي ممتد على مدى الوطن العربي ، ففقد قاعدته الطوعية المناضلة

وفقد صورته القومية الواسعة ، فإن اقصى ما يمكن ان يصل اليه هذا التقارب ، هو تعاون في بعض المجالات المشتركة ، مع الاحتفاظ لكل قطر بكيانه وماهيته « واستقلاله » . ولطالما شهدنا في تاريخنا العربي الحديث في هذه السنوات الاخيرة امثال هذا التقارب وهذه الاتفاقيات تتحقق ، لتزول بعد قليل ، تاركة وراءها من آثار زوال الاتفاق اكثر بكثير مما تترك من آثار الاتفاق في نفسه .

ان « خالد الجندي » مثلاً ، الذي رفض أن يشهد مؤتمر اتحاد العمال العرب الذي عقد في القاهرة في خريف عام ١٩٦٥ ، على رغم ضغط القيادة القطرية عليه آنذاك ، لأن هذا المؤتمر « ناصري » ومعقود في القاهرة ؛ خالد الجندي الذي بكى دموعاً حقيقية امامي وامام جميع اعضاء اتحاد نقابات العمال في سورية ، بعد حل القيادة القطرية ، وهو يسرد كيف اضطهدته المباحث « المصرية » ايام الوحدة ، لن ينقلب بين يوم وليلة ليصبح وحدوياً قومياً داعية للقاء الثوري مع عبد الناصر ، بل سيبقى انتهازياً كما كان عمره كله .

ان الشعارات التي تطرح كل يوم ، في الصحف وفي الاذاعات السورية ، ليست شعارات قومية . انها تعتبر القومية رجعية ويميناً ، وتحاول ان تحل الدوافع الطبقية المحض محل دوافع الصراع القومي الطبقي . وكما اعتبر « علي الصالح السعدي » في خطابه المشهور الذي القاه في المؤتمر القومي السابع ، بعد نكسة العراق ، الاتجاه القومي في حزب البعث اتجاهاً يمينياً ، كذلك يعتبر الانقلابيون هذا الاتجاه القومي « يميناً » ورجعية . فقد قال قائلهم في مقال طويل نشر في العدد الثامن من « النضال » جريدة الحزب « السرية » والتي لا توزع الا على الاعضاء ، ان من دلائل « يمينية » الحزب انه استعمل كلمات « الامة » و « الشعب » ، ولم يستعمل تعبير « الجماهير الكادحة » اليساري [1] . وهنا ، في

١ - أسف أشد الأسف لأن هذا العدد من « النضال » ليس بين يدي وانا أكتب هذه السطور . وكنت أتمنى أن يكون ، لأنقل منه للقارىء فقرات كاملة ، تبين موقف الانقلابيين=

الواقع ، مربط الفرس .

فحزب البعث يميني لأنه قومي ، ولأنه يضع الوحدة في مستوى الاشتراكية، ولذلك يجب ان يحشر اعضاؤه في السجون والمعتقلات ، في الوقت الذي يترك فيه المجال واسعاً جـــداً ، لكل « التقدميين » الانفصاليين ، والقطريين و « اللا قوميين » ، لانهم يساريون .

ليس مهماً بعد ذلك ان يتحدثوا في مؤتمرهم القومي ، وفي تصريحاتهم ، عن القومية العربية وعن الوحدة العربية . فليس ثمة من عربي، لا رجعي ولاتقدمي لايتحدث عن الوحدة . ولكننا نعرف ان الوحدة لا تتحقق من منطلق قطري، ولا من منطلق مستبد عسكري ، ولا من حركة مصطنعة اقتصر تنظيمها الحقيقي على مستوى حدود القطر .

٥

يسار بيروقراطي ديكتاتوري

ان الاشتراكية لا تكون الا بالتأميم ، ولكن ليس بالتأميم وحده تكون الاشتراكية . ان التأميم هو نقل ملكية وسائل الانتاج من يد الافراد المستغلين الى يد الدولة. ولكن الدولة ليست هي الشعب الا اذا كانت تمثل القوة التقدمية الضاربة في هذا الشعب ، لا فئة متسلطة على الجيش وعلى الشعب معاً ، سلاحها وقوتها تنبـع من جهازها البيروقراطي البوليسي القائم على اضطهاد جماهـير الشعب الكادحة والاستبداد بها .

=من القومية العربية . في نفس المقال إشارة إلى أن وحدة عام ١٩٥٨ كانت « استعمارية » لأن دول الاستعمار لم تحاربها !

ليس بالتأميم وحده تكون الاشتراكية ويكون اليسار . ولا حتى بالسياسة الخارجية التي تتبعها الدولة يكون اليسار . وإلا كان شاه ايران زعيماً من زعماء اليسار بعد ان وزع الأرض على الفلاحين . وكان ملك المغرب زعيماً من زعماء اليسار بعد ان أمم بعض التجارة الخارجية . وكان « ديغول » زعيماً من زعماء اليسار بعد ان انسحب من حلف الأطلسي ووقف معارضاً للسياسة الاميركية التوسعية . انما يقاس اليسار حقاً بمقدار القوة والسلطة التي تملكها الجماهير الكادحة ، وبمقدار أثرها وحريتها في رسم مصيرها وفي اختيار طريقها وفي مشاركتها في إدارة الانتاج والاستهلاك والحكم .

ولا يمكن ان يقاس اليسار بمقدار ما يحقق للطبقة العاملة من مكاسب مادية . لقد حقق هتلر للطبقة العاملة من مستوى الحياة المادية ما لم تكن تحلم به . أتى إلى الحكم وفي المانيا سبعة ملايين عاطل عن العمل ، وفي اربع سنوات كان قد خلق لهم جميعاً أعمالاً . جاء الى الحكم والفلاحون يحرقون إنتاجهم لرخص أسعاره ، فثبت لهم الأسعار وجعلها مجزية . ولكن هتلر لم يكن يوماً إلا زعيم أقصى اليمين ، لأنه ليس المهم أن نزيد من مستوى العامل المادي فحسب ، بل المهم أن نزيد في قدرته الحرة على المشاركة في تطوير بلده اقتصادياً وسياسياً . وقد قضى هتلر على نقابات العمال وتنظيماتهم ، ومنع عنهم حق العمل السياسي ، وفرض عليهم حزب النازي فرضاً ، واضطهد كل من ارتفع له صوت من بينهم أيما اضطهاد ، فكان ، بذلك ، زعيماً لليمين لا لليسار .

ليس في العالم كله يسار قائم على حكم عسكري . ليس في الدنيا بأسرها يسار حقيقي يستحق هذا الاسم ، يلغي دور جماهير الشعب الكادحة ، ويحل محلها فئة متسلطة من الضباط ، تجعل من نفسها بديلاً عن جماهير الشعب . في أي يسار حقيقي فان مصدر السلطة والقوة يجب ان تكون الجماهير ، لا الدبابات والبندقية وأقبية المخابرات .

ليس في الدنيا بأسرها يسار حقيقي غير مزور يملأ السجون بمن قضوا حياتهم كلها يناضلون في سبيل قضية الشعب وقضية اليسار والاشتراكية ، تاركاً الرجعية والرجعيين والمتآمرين الحقيقيين على اليسار القومي، يسرحون ويمرحون بل ويقربون ويتملقون . اليسار الذي يقضي على قوى اليسار الحقيقية يضعها في السجون والمعتقلات ، وكأنه لم يكفها ما دفعته من ثمن على ايدي الرجعية ، ليخلق بدلاً منها زعامات لم يكن لها في تاريخ النضال القومي أو اليساري وجود ولا ذكر ، ليس يساراً ، بل هو اليمين اقصى اليمين .

لم يكن قد مضى على حركة ٢٣ شباط إلا عشرون يوماً حين جمع الانقلابيون مؤتمراً عمالياً اسقطوا فيه القيادة العمالية السابقة المنتخبة من العمال بشيء من الحرية ، وفرضوا مكانها قيادة عمالية جديدة تأتمر بأمرهم، واعتقلوا كل معارض لهم فكر في ترشيح نفسه ، ونشروا بين المؤتمرين روح الخوف والإرهاب ، وضمنوا بذلك نجاح قائمتهم الوحيدة المرشحة . ولكن يوم اول ايار ١٩٦٦ كان رداً حاسماً من العمال على مزوري إرادة العمال ، حين اظهرت المسيرة العمالية الضخمة ، بهتافاتها المعادية ، وبالعشرات الذين اعتقلوا وضربوا وجرحوا منهم ، مدى الهوة الشاسعة التي تفصل ما بين العمال الحقيقيين وما بين الحكم ، على رغم نشر رجال المباحث بين العمال على اوسع نطاق .

واعتقل الانقلابيون قيادة اتحاد الطلبة . لأن اتحاد الطلبة لم يرضخ للحكم العسكري ، وشجب ببيان تاريخي ، الحركة العسكرية يوم ٢٣ شباط ، ولأنه طالب بحرية جماهير الشعب الكادحة ، وبحق الطلاب في التعبير عن رأيهم، ولأنه وجد الجرأة على ان يقول هذا كله امام السلطة وامام الشعب. ولم يجرؤ الانقلابيون على عقدمؤتمر جديد ينتخب قيادة جديدة، إلا في الصيف، بعد ان عطلت المدارس والجامعات ، حتى تكون لهم السيطرة الكاملة على من يحضر المؤتمر ، وليقوموا بتمثيلية انتخاب قيادة ، مثل قيادة العمال، تأتمر بأمرهم .

ليس في الدنيا كلها يسار حقيقي غـــير مزور ، يفهم الاشتراكية قوانين ومراسيم تفرض من فوق ، من السلطة ، وتنظيمات للعمال والفلاحين تفرض ، أيضاً ، من فوق ، من السلطة ، ويتناسى كل ما يمكن ان تحمله الاشتراكية من معانٍ حقيقية .

إن أكبر جريمة يقترفها مزورو اليسار هي أن يحولوا الحماس الشعبي القوي القائم على العقيدة ، وعلى تجربة الحرمان الشخصية والطبقية ، وعلى الايمان الطوعي ، والذي قاد النضال ضد الاستعمار وضد الرجعية والاقطاع ، وضـــد الانفصال ، إلى حماس انتهازي زائف ينتحله منتحلو الثورة الانتهازيون ، الذين تدفعهم انتهازيتهم إلى المزايدة في الشعارات ، ليزيحوا عن طريقهم المناضلـــين الحقيقيين ، الذين حمـــلوا عبء النضال سنوات وسنوات ، وتحملوا شتى انواع العذاب والاضطهاد. وما كان هؤلاء الانتهازيون ايام النضال السلبي إلا وصوليين وانتهازيين آثروا البعد عن السوء وما يجلب السوء ، ليقفزوا بعد الوصول إلى الحكم ، وإذا هم على رأس الهتافين ورأس الانتهازيين الجدد ، وإذا هم يمعنون في اتهام المناضلين الذين واجهوا مسؤولياتهم بشرف وجرأة وإخلاص ، باليمينية والرجعية والعقلية المتحجرة والوصاية ، وما شاءت لهم انتهازيتهم الرخيصـة ان يتهموا .

وشتان ما بين الانتهازيين والثوار ، وما بين الانتهاز والثورة ، شتان ما بين البيروقراطية البوليسية وما بين قوة جماهير الشعب الأصيلة .

إن الحكم الاشتراكي لا بـد ان يصادر حرية المستغِلين كما يؤمم اموالهم . ولكن الحكم الاشتراكي لا يمكن ان يكون اشتراكياً حين يصادر حريـــة الطبقة الكادحة ، وحين يفرض على هذه الطبقة نفسها،التي يدعي النطق باسمها، خطاً لا تؤمن به بل تستنكره ، وزعامات لم تعرفها هذه الطبقة ايام نضالها ولم تسمع بها . إن الاشتراكية تصبح شعاراً كاذباً خداعاً إذا لم تحرر العامل والفلاح

من كل القيود التي تمنعه من ان يكون مواطناً حراً شريفاً ، من ان يكون إنساناً .

يقول الدكتور جمال الاتاسي « الاشتراكية تستهدف الانسان ذاته ، أي ان يأخذ الانسان قيمته كانسان ، ان يتحرر الانسان من كل ما يستبد به ويضيع إنسانيته [1] » .

ويقول ايضاً « إن تغيير العلاقات الانتاجية ، ولو انه شرط الاشتراكية ، فهو لم يكن مقصوداً في ذاته يوماً من الأيام . فالغاية الاولى والاساسية كانت ، وما زالت ، تحرير الانسان وانعتاقه من الظروف التي تستبد بحريته وتضيع انسانيته . وحياة الانسان كانت وما زالت كفاحاً في سبيل الانعتاق والتحرر ، انعتاق من الظروف الطبيعية التي تخضع الانسان لسلطانها وتقلباتها ، وتحرر من تسلط الانسان الآخر الذي يسرقه أو يستغله أو يحجز حريته أو يحد منها [2] » .

ان من طبيعة الثورات ، مهما يكن اتجاهها ، ان تلجأ إلى شيء من العنف ومصادرة الحريات في اول امرها من اجل ان تثبت اقدامها . تلك حتمية تاريخية لا مجال لتقييمها . ولكن إذا كان ثمة إيمان بالحرية عند الثوار — كما هو المفروض ان يكون عند حزب البعث ، لأن الايمان بالحرية جزء من الايمان بالحزب وبقضية القومية العربية — فإن هذا العنف يجب ان يقتصر على حده الأدنى ، ولأقصر وقت ممكن . بمعنى آخر ، يجب ان يكون عند الثوار دافع إيجابي قائم على الايمان بالحرية ، حتى لا تتغلب عليه آثار الضرورة المرحلية ، ويجري في ظل قوة « القصور الذاتي » ، إلى تعميق آثار الكبت ، وإلى توسيع

---

١ - في الفكر السياسي ، ص ١٥٣.

٢ – نفس المصدر ، ص ١٦٦ .

مداه ، وإلى تطويل أمده . لأن من طبيعة العنف ، إذا لم يقاوم بقوة اخرى مضادة ، ان يضاعف نفسه» ، وان يسير في طريق تصاعدي لولبي . ولا يمكن وقف هذا التزايد في العنف إلا بمزيد من الايمان بالجماهير ومزيد من الثقة بها .

قلت في كتابي «الحرية مشكلتها في البلدان المتخلفة» ما يلي : «ان الاستبداد لا يسهل عليه ان يتخلى عما يتمتع به من سلطة ونفوذ ، طائعاً مختاراً . فلا شيء يغري بالسلطة كالسلطة ، كما لا يغري شيء بالثروة كالثروة .

« والسلطة المستبدة إنما يغريها على الاحتفاظ باستبدادها ، عدا حبها للاستئثار ، ايمانها بأنها ، بهذا الاستبداد ، إنما تحقق للشعب ما لم يمكن أن تحققه الحرية . وهي لا يمكن أن تزعم بأن الاستبداد أفضل من الحرية بعد ان قويت قوى الحرية هذه القوة الهائلة التي نشهدها اليوم ، وإنما تحاول ان تزعم بأنها ،على رغم كل مظاهر استبدادها ، إنما تمثل الحرية الحقيقية .

« فهي قد تزعم ان الحرية التي قضت عليها كانت زائفة . وهذا حق.ولكن هذا القول الحق لا يعني أن نستبدل بتلك الحرية الزائفة دكتاتورية صريحة . وهي قد تزعم ان الحرية إنما تتمثل في وجهها الاقتصادي وان الحرية السياسية ليست إلا خدعة يقصد بها صرف النظر عن الحريه الحقيقية . والواقع أن الحرية الاقتصادية أساس لا تقوم الحرية بغيره ، ولكنها لا تحل محل الحرية السياسية ولا تعوض عنها . والواقع ، ايضاً ، ان زيف الحرية الاقتصادية، في ظل الدكتاتورية السياسية ، لا يقل عن زيف الحرية السياسية في ظل الاستغلال الاقتصادي .

« وقد تزعم ان تدخل الدول الكبرى وتآمرها يفرضان على الدولة أن تحد من الحرية لتقضي على التآمر . وهذا حق ايضاً . ولكن ما اكثر ما

تجاوزت الاجراءات المتخذة حدود الضرورات المحتمة، لتصبح هذه الاجراءات غاية في ذاتها، بدل أن تكون وسيلة لغاية .

« ولكن الحجة الحقيقية الاساسية التي يبرر بهـا هذا الحكم وجوده على طريقته الخاصة، هو تلك الاصلاحات السريعة التي يأخذ نفسه بها في ميدان الاقتصاد، وفي ميدان الخدمة الاجتماعية، وفي ميـدان القوة العسكرية، ويدلل على ذلك بما يمكن ان يكون قد قضى عليه مـن ضروب الاستغلال الاقطاعي والرأسمالي، أو ما قضى عليه من بقايا نفوذ اجنبي، أو ما اقـدم عليه من توزيع ثروة، أو زيادة إنتاج، أو رد عدوان .

« والواقع انه ليس بعيداً ان يكون هذا الحكم قد حقق ذلك كله أو بعضه، مما لم يكن من السهل تحقيقه في ظل حكم رجعي استغلالي ولو اتخـذ شكلاً ديموقراطياً برلمانياً . ومع ذلك فتحقيق هذا كله شيء، وتحقيق الحرية شيء آخر . فاذا ادرك الحكم انه مضطر الى ان يمر في أزمة حرية، وانه مصمم على ان يجعل هذه الازمة، أقصر ما يمكن ان تكون مدى، واقل مـا يمكن أن تكون شدة، وانه عازم على رسم الطريق للخروج منها ومنح الحرية للشعب وتنظيماته ومؤسساته، فقـد اجتاز الازمة وحقق رسالته في الحرية تحقيقاً كاملاً .

« واما اذا بدأ يفلسف حكمه الاستبدادي، بإعطائه مبررات الوجود الثابت لا الوجود المرحلي المؤقت، وباضفاء صفات الحرية عليه وليس له من صفاتهـا شيء، فقد وقع في الأخطار التي يقع فيها كل استبدادي عرفه التاريخ، وزرع بنفسه بذور تهديم ذاته [1] »

وقلت ايضاً « ان اقسى ما يمكن ان تقوم به نظم انقلبت على الحرية باسم

---

١ – الحرية ومشكلتهـا في البلدان المتخلفة، ودار العلم للملايين، ط ١، ص ١٩٩ – ٢٠٠

الحرية هو ان تقضي فيما تقضي عليه ، على تلك القوة الشعبية الهائلة التي تجمعت وتكونت من خلال النضال ضد الاستعمار ، واصبحت سلاح الشعب الأول في نضاله من اجل تحقيق اهدافه جميعاً ، الانسانية منها والمادية ، والتي حققت الاستقلال بالفعل ، وانطلقت تروم تحقيق اهدافها الابعد ، اهدافها التي من اجلها طلبت الاستقلال .

« ان هذه الحركات النضالية لم تقم بما قامت به بالقسر ولا بالطغيان ، ولا بالامر والتبعية ، بل قامت في حقيقتها ثورة على هذا كله ممثلاً بالاستعمار ، على اكتاف من حمل مسؤولية النضال مختاراً لا مجبراً ، مضحياً لا مستفيداً ، مؤثراً لا مستأثراً ، فكانت هذه الحركات بالفعل حركات تقدمية صحيحة لأنها حملت معها بذور نمائها ونضوجها ، بذور الحرية في الاختيار المطلق ، حتى في اختيار الاستشهاد . وهي من أجل ذلك نجحت في طرد الاستعمار ، ذلك العدو الجبار الهائل الذي طغى بكلكله الثقيل على البلاد وعلى الناس عشرات ومئات من السنين . هذه القوة الجبارة هي رأسمال كل تقدم شعبي حقيقي ، وهي ضمانة كل تطور الى الامام ، وليس ثمة غيرها من ضمانة [1] » .

وقلت ايضاً «حتى القضايا القومية الكبرى ، تلك التي يعتمد على تغذيتها وتقويتها كل حكم دكتاتوري من اجل ان يضمن قدراً من الحماس حوله يعينه على البقاء ، تصبح في كثير من الاحيان ، مجرد شعارات ودعاية غوغائية ، بعيدة عن ان تدخل صميم القلوب ، وتحرك مشاعر الحماس ، وتحفظ النار القومية المتأججة في النفوس ايام النضال والثورة الحقيقية . فنار الحماس لا تعيش في فراغ ، ولا يمكن أن تتوقد بأمر ، وان تنطفىء بأمر ، وإنما تتوقد حين يتاح لها الهواء النقي الذي يضمنه الشعور بالمسؤولية ، ويتاح لها المجال بالتعبير الدائم عن نفسها ، وتفتح

---

١ ــ نفس الكتاب ، ص ٢٠٣ – ٢٠٤

امامها فرص العمل بتطبيق هذا الحماس على الواقع اليومي . والحماس الوحيد الذي يشتعل بأمر ، وينطفىء بأمر ،لهو حماس الانتهاز والمصلحة والاستغلال[1].

هذا ما قلته في هذا الكتاب منذ قبل قيام ثورة آذار – فقد كتبت مسودة الكتاب قبل الثورة ، وان تأخر نشره بسبب اعتقالي الى عام ١٩٦٥ -- . ولكن فلنترك ما قلته انا ، ولننتقل الى نماذج مما قاله كراس « بعض المنطلقات النظرية » لأنه الكراس الوحيد من تراث الحزب الذي يعترف به الانقلابيون . اما بقية تراث الحزب – مؤلفات الاستاذ ميشيل ومؤلفاتي مثلا – فقد صودرت من المكاتب .

ليس من الغريب ان هذا الكراس – على رغم انه صدر في المؤتمر القومي السادس المعقود بعد ثورتي شباط وآذار – في الوقت الذي يشيد فيه بالتكتيك الثوري الواعي الذي ربط بين التنظيم الجماهيري وبين التنظيم العسكري ربطاً ثورياً محكماً ، لا يشير في هذا الموضوع الى حركة ٨ آذار ، مدركاً النقص الهائل في هذا الربط وان لم يكن قد ادرك بعد نتائجه السيئة [2] .

يقول هذا الكراس « إن تخطي البرلمانية لا يعني الانتقال الى اشكال للحكم ديكتاتورية او فردية بيروقراطية او عسكرية ، بـل يعني زوال الاطار البورجوازي – شبه الاقطاعي للديموقراطية والانتقال الى ديموقراطية اوسع واعمق وامتن واسلم ، هي الديموقراطية الشعبية [3] » .

ويقول « ان التنظيم الطلائعي الثوري – اي الحزبي – الذي يحافظ دوماً

---

١ – نفس الكتاب. ص ٢٠٧-٢٠٨.

٢ – راجع « بعض المنطلقات النظرية »، ص ٤٧

٣ – نفس الكراس . ص ٥٦

على صلات عميقة حية بالجماهير ، يتقدمها ويبقى مشدوداً بها في نفس الوقت ، يعلمها ، ويتعلم منها ، يعيش معها في صلات تفاعل لا صلات وصاية ، ان مثل هذا التنظيم هو وحده الذي يمكن ان يؤمن الطابع المركزي والديموقراطي للسلطة الديموقراطية الشعبية [١] » . « إن الشرط الاساسي لديموقراطية المجالس الشعبية وثوريتها هي في تكوين هذه المجالس عن طريق الانتخاب الحر المباشر على جميع المستويات في القرية والمدينة والمحافظة .. ثم على المستوى القطري فالقومي [١] » . « إن مهمة الطليعة القومية الاشتراكية تأمين الجمع بين ثورية مبدأ الاقتراع الشعبي وحريته في انتخاب الهيئات التمثيلية والمجالس الشعبية

ان مثل هذه المهمة لا يمكن ان تتحقق الا اذا استطاعت هذه الطليعة تأمين التفاف الاكثرية الساحقة من الجماهير حولها ، عن طريق اعتبار الجماهير قاعدة الثورة وحاميتها ، وبالتالي رفض مبدأ الوصاية على الشعب او ممارسة السلطة عن طريق التفويض نيابة عن الشعب. ان حيزاً ضيقاً يفصل بين مفهوم «النخبة» الفاشستي ،وبين مفهوم الطليعة الاشتراكي . ففي حين ان مفهوم «النخبة » ينظر الى الجماهير مجرد قطيع منفعل سلبي تسوقه « النخبة » إلى « السعادة والعدالة» مما يؤدي عملياً إلى الإنغلاق على الجماهير والتعالي عليها ، فتنزلق النخبة بالضرورة الى الانعزال عن الجماهير وممارسة دكتاتورية مباشرة عليها ، عن طريق الارهاب تارة أو تشويه الرأي العام وتكييفه وفق رغباتها تارة اخرى. أما مفهوم الطليعة الاشتراكي فيرى في الجماهير جوهر الثورة والديموقراطية ويؤدي الى انتفاح واع متواضع عليها ، يعمق الصلات الحية مع الجماهير الى درجة عضوية ، ويدفع بها في طريق النضج والتخلص من التأثيرات المعنوية للواقع الاقطاعي ـ البورجوازي ،عن طريق التفاعل المتبادل الودي الذي يعتبر الشعب منبع الحكمة ومصدر الثورة .

---

١ ــ نفس الكراس ، ص ٥٨ ـ ٦٠

« ان تطبيق الديموقراطية الشعبية على نحو ثوري لن يـتم عبر الرغبات الذاتية للطليعة ، ولن تتوفر عن طريق الاصرار على تكرار شعارات الحريـة والديموقراطية ، بل لا بد من خلق اسس موضوعية تكفل جدية هذا التطبيق وأصالته [1] . « إن الطليعة الثورية الاشتراكية أداة الجماهير في احداث تحول في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، الا ان هذا التحول لكي يتحقق على نحو جذري وانساني شامل ، يجب ان تحققه الجماهير نفسها. اما الطليعة الاشتراكية فتقوم بدور الوسيط والقائد وان كانت في السلطة [1] » .

ويقول ايضاً « ان نفسية البورجوازية الصغيرة وعقليتها تهـددان دوماً بافساد الديموقراطية في داخل الحزب وبخلق هوة بـين الحزب وبين الجماهير البسيطة اللا حزبية . ان نفسية البورجوازية الصغيرة وعقليتها اللتين تتمثلان بالكبرياء و الفردية والغرور والسهولة في النضال والسلوك المظهري الشكـلي والتهويش والغلو الذي يتستر بالثورية والركض وراء المنافـع والمناصب ، والتعالي على جماهير الشعب ، وعلى المناضلين المتواضعين ، والابتعاد عن العمل اليومي البسيط الدؤوب في أصغر الوقائع والقضايا ، مع الاكثار مـن الثرثرة « الثورية » ، والاكتفاء بالوعظ دون التفتيش عن ادوات موضوعية للنضال ، كل هذه هي صفات البورجوازية الصغيرة التي تفسد ديموقراطية الحزب ،وتؤدي الى عزل الحزب عن الجماهير ، وتحويله إلى حلقة إذا كان في دور النضـال لاستلام السلطة ،او قد تمسخ الحزب إلى طبقة بيروقراطية فوق الشعب إذا كان في السلطة » .

هل هناك ما هو ابلغ من هذا الكلام في وصف الدور الذي تمر به سورية الآن ؟

* * *

١ ـ نفس الكراس ، ص ٥٨ ـ ٦٠ .

هذا هو يسارهم . فاذا كان مقياس اليسار هو مـــدى التعلق بالاساليب الستالينية في الحكم وفي الكبت واختراع الاتهامات ، فهم يساريون . ان الشيوعيين لم يضطهدوا في العالم كله كما اضطهدوا في الاتحاد السوفييتي على يدي ستالين. واسلوب ستالين في الحكم لا يختلف عن الاسلوب النازي ولو اختلفت الغاية . فكلا الاسلوبين دكتاتورية مطلقة تعطي نفسها حق التصرف بمصـــير الشعب ، أو مصير العمال والفلاحين باسم الشعب أو باسم العمال والفـلاحين ، والشعب ، والعمال ، والفلاحون ، ليس لهم في الواقع إلا الخضوع التام .

وإذا كان انحرافهم يسارياً شيوعيـــاً ، فما كان احراهم بالانحراف نحو الشيوعية الحديثة المتطورة الـــتي استنكرت الاساليب الستالينية ، ومشت خطوات جدية في طريق الحرية ، ولا سيما في يوغوسلافيا التي سبقت غيرها في هذا المضمار زمناً وعمقاً ، لا ان ينحرفوا نحو الستالينية يستجدون منها العقيدة والتبرير ، ويتعلمون وسيلة الحكم واسلوبه ، بل يأخذون منها حتى اسلوبها في اتهام زعماء الحزب جميعاً ، داخل الاتحاد السوفييتي وخارجه ، بالخيانة، والعمالة للنازية ، والتعاون مع الرأسمال العالمي ، ظلماً وبهتاناً ، وهي تعلم انه ظـلم وبهتان .

هذا اليسار ليس يساراً . اليسار الحقيقي ينمو في جو الحرية للمناضلـــين اليساريين ، وللطبقات الكادحة المنتجة .

٦

يسارهم الفكري

لن نطيل في الحديث عن يسارهم الفكري او فكرهم اليساري ، فليس ثمـة

ما نطيل الحديث فيه . والحق أن الادقاع الفكري الذي يقاسون منه ادقـــاع رهيب . وقد كان من واجبهم ، وقد ثاروا على تراث الحزب ، وخلفوا ورائهم بذلك فراغاً رهيباً ، أن يملأوا هـــذا الفراغ . ولكنهم ملأوه بالشعارات وترديد الشعارات صباح مساء ، دون ما مادة تملأ هذا الشعار بالمحتوى ، حتى ليصدع الانسان بالرنين والطنين دون ان أن ينمي فكراً او يثقف عقلا . واذا ما احتاجوا الى شيء من الفكر في المناسبات استكتبوا وانتهى الامر .

ان الاشتراكية ليست نضالاً فحسب ، ولا هي نظام وتنظيم فحسب ، انها قبل ذلك وبعد ذلك فكر علمي ، ووعي مثقف ، وعقيدة موضوعية عميقة لها في التاريخ وفي الاقتصاد وفي الاجتماع وفي الفلسفة جذور وتفرعات . وهذا من اهم مظاهر اختلافها عـن الرأسمالية التي نشأت بـــدافع التطور الاجتماعي البورجوازي،ولم تأتها النظرية الا متأخرة لتفسيرها وتبريرها لا لخلقها وصنعها .

ودفعهم هذا الشعور بالفراغ إلى ملء الفراغ بالشعار . ولكن الشعار ليس فكراً ، ولا هو تعويض عن الفكر . فهو عنوان لا أكثر ولا اقـــل . ولكن حاجتهم الى الفكر قليلة ما داموا يملكون المدفع والدبابة واجهزة المخابرات . اما تبرير اليسار فسهل بالتقاط فتات المائدة الفكرية الستالينية التي أكل الدهر عليها وشرب ، والتي تجاوزتها الشيوعية منذ زمن طويل ، وباتهـــام الفكر القومي باليمينية والرجعية ، وإهمال الماضي العربي واستنكاره ، فلا حاجة لهم به إلا حيثما أرادوا التسلح به لنقدبرنامج الحكومة العراقية في إحلال السلام محل الحرب في القضية الكردية ، وبإطراح كلمات « الامة » و « الشعب » اليمينيين بهزء وسخرية واستبدال كلمة « الجماهير الكادحة » بهما .

وكان الشيوعيون عند حسن الظن بهم في ملء هذا الفراغ . وهي فرصة وأي فرصة . فمدوا لحكم القائم بالفكر الذي يعوزه ، وافرغوا الحركة التحررية العربية من كل معنى قومي ، وسموا هذا الحكم يساراً ، وسموا القيادة القومية يميناً .

واذا بأجهزة الدعـــاية اليسارية العالمية كلها تصفق لهذا اليسار الجديد وتدعمه وتحتضنه . ويصدر الشيوعيون نشرات يؤكدون فيها المنحى اليساري للحـــكم الجديد والعهد الجديد ، ويتبنون مشاريعه وبرامجـه وفكره ، فلا يجد خالد بكداش في برنامج السنوات الخمس الذي طرحه العهد مطعناً أو مطلباً يطلبه إلا الاهتمام بالصناعة « البتروكيماوية » فحسب . اما الانقلاب العسكري والحكـم العسكري ، هذه المعاني التي ينكرهـــا التراث الشيوعي انكاراً تامـــاً ، فلا يأتون على ذكرهـــا في نشراتهم اطلاقاً ، حتى ليتوهم قارئهـــا ان الحركة جاءت اثر انتخابات، أو اثر مد جماهيري ساحق .

والحق ان اندفاع الشيوعيين المحليين والعالميين ، لتأييد الحكم هذا الاندفاع المفاجىء أمر يجلب النظر ، فهل سببه حقاً اتجاه سورية نحو اليسار ؟ ولكن تأكيد اتجاه سورية نحو اليسار لم يبدأ يوم ٢٣ شباط . بل بدأ بشكل خاص يوم ٩٦٥/١/١ عندما أممت الدولة أكثر من مائة مصنع في يوم واحد . ولقد قدر الشيوعيون يومذاك معنى هذه الخطوة فغيروا من سياستهم ، وخففوا من معارضتهم ، واشتركوا في المجلس الوطني ، وفي الوفود الشعبية المرسلة الى الخارج ، وغضت اجهزة الحكم الطرف عن نشاطهم . ولم يتخذ الحكم ، بعـــد ٢٣ شباط ، أي خطوة اقتصادية يسارية جديدة .

اتراهم اتخذوا هذا الموقف انطلاقاً من اشراك واحد أو اثنين منهم في الحكم؟ ولكن هذا الاشتراك ليس سبباً لمثل هذا الموقف . بل أرجح الظن انه نتيجة لهذا الموقف .

أم ترى موقفهم هذا نتيجة تغيير في السياسة الخارجيـة للقطر السوري ؟ ولكن السياسة الخارجية لم يحدث فيها انقلاب . لقد كانت الحكومة السوريـة أكثر الحكومات العربية اتجاهـاً نحو اليسار في السياسة الخارجيـة والعلاقات الدولية والنظرة العالمية ، وإذا كان ثمة من برود في العلاقـــات مع بعض دول الكتلة الشرقية ، فقـد كان مصدر البرود هي هذه الدول نفسها نتيجة عوامل

عدة أهمها تراث العلاقات البعثية – الشيوعية في العراق ، وقضية الأكراد. ومع ذلك فان العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع هذه الدول كانت في تحسن مطرد مستمر .

ان هذا الاندفاع ، في رأيي ، يرجع الى شعور الشيوعية المحلية والدولية بأن هذا الانقلاب قد انهى دور البعث في سورية. وانه قد خلف وراءه فراغاً فكرياً وتنظيمياً هائلاً ، ولا سيا في القواعد الشعبية المنظمة ، فما كان منها إلا ان هبت لملء هذا الفراغ، باعتبارها القوة التقدمية الوحيدة القادرة على ملئه امام الرجعية المتربصة المستعدة دائماً لملء الفراغ ، ولشعورها بما يمكن ان يمنحها هذا الموقف من قوة في الحكم وفي المؤسسات النقابية وفي النشاط الجماهيري وفي الدعوة العقائدية ، مما لم يكن متاحاً لها ما دام « البعث » قائماً .

لقد حاول الشيوعيون أول الأمر ان يزيدوا مكاسبهم بتنازلات « رسمية » من العهد . فطالبوا باعلان جبهة تقدمية يكون الحكم باسمها لا باسم حزب البعث وحده . وطلبوا حق اصدار صحيفة خاصة بهم ، والاعتراف بنشاطهم العلني . وما كان العهد ليجرؤ على مثل هذه التنازلات . فاكتفوا بمجالات النشاط التي فتحت لهم ، وبرجوع خالد بكداش ، وبغض النظر عن نشاطهم العلني وصحيفتهم « السرية » . ومقابل ذلك دعموا الحكم محلياً ودولياً ، مادياً ومعنوياً ، بشكل لم يتح مثله الا لحكم عبد الكريم قاسم في العراق .

الفراغ الفكري الذي وصل إليه الانقلابيون عرف الشيوعيون كيف يملأونه بهدوء وروية .

- ٧ -

اليسار الاقتصادي ؟

إذا كان يسار الانقلابيين لا يبدو في المدى الفكري ولا في المدى الجماهيري، أتراه يبدو في المدى الاقتصادي القانوني ؟ ولكن حكم ٢٣ شباط لم يخطُ خطوة واحدة في طريق توسيع مجال القطاع العام ، أو تضييق مجـال القطاع الخاص . وعلى العكس من ذلك فقد سار خطوات في محاولة لتشجيع القطاع الخاص في بعض المجالات ، وإعفاء بعض مستورداته من الرسوم والجمارك .بل جعل للقطاع الخاص حوالي ٣٥ ٪ من مجال الاستثمار الجديد خلال الخطة الخمسية للتنمية – وإن كنت أعجب لهذا التقدير ، ولا أتصور كيف يمكن للقطاع الخاص ان يستثمر هذه النسبة العالية في ظل أوضاع لا يستريح إليها .

ولا مجال للادعاء بأن القطاع العام قد استكمل حدوده بالتأميم . فالواقع أن قطاع المواصلات، وقطاع التعهدات ، وقطاع العقارات ، مثلاً ، فيها مجال كبير لعمل شيء ما ، بل إن إمكانيات العمل العام في هذه القطاعات أكثر اتساعاً – بل وعدالة – من تأميم أسهم المساهم الصغير والمتوسط في الشركات الصناعية المؤممة ، الذي حرم الألوف من المواطنين غير المستغلين من مدخراتهم الصغيرة ، وأفقد هـذه الفئة المتوسطة الدخل – كالمعلمين والموظفين والأطباء – الثقة بالحكم ،ودفـع بهم إلى استهلاك مدخراتهم أو تجميدها أو تهريبها خارج البـلاد .

لماذا إذن ، والانقلابيون يساريون ، لم يخطوا أي خطوة جديدة في هـــذا المجال، على رغم أنه المجال الوحيد الذي هم مهيأون له ، مع ادقاعهم الفكري وفقرهم الجماهيري ؟

ذلك لأن مدى الاسراع في نقل ميادين القطاع الخاص إلى القطاع العام لا تقرره العقيدة والشعار ، بقدر ما تقرره الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بالبلاد . إن الذي تقوم به العقيدة في هـــذا المجال هو التصميم على سلوك الطريق الاشتراكي الذي ينقل ملكية وسائل الانتاج من يـــد الأفراد إلى يد المجتمع – الدولة – . بعـــد ذلك ، يقف دور العقيدة الخالصة ، ليبدأ دور الحسابات ، التي لا بد أن تأخذ في نطاقها مئات العوامل المتضاربة في هذا المجال، والتي منها – على سبيل المثال لا الحصر – اتساع رقعة القطر ، الدول المحيطة به ، نوعية الحدود الدولية القائمة ، الظروف السياسية التي يجتازها القطر ، مـدى اتساع القاعدة الصناعية ، امكانيات توسيع وتعميق الرقعة الزراعية ، رأس المال المعد للاستثمار ، إمكانية تهريب رأس المال ، امكانيات الادخار المحلي ، مـدى اتساع التعليم وتوفر الخبرات الفنية ، الاستعداد الاجتماعي لدى الجماهير لتقبل الخطوات الجديدة . كل هذا ، وعشرات العوامل الأخرى ، لا بد أن يكون لها أثر في تقرير مدى السرعة والبطء ، واختيار الميـــادين ، في عملية التحويل الاشتراكي ، على ان يكون وراء ذلك كله ، طبعاً ، العقيدة المؤمنة بوجوب حصول هذا التمويل وباستمراره .

بعد توفر العقيدة ، اذن ، ليس اليمين واليسار هو الذي يقرر مدى التحويل الاشتراكي ، بقدر ما تقرره ظروف لا بد أن يخضع التمويل الاشتراكي لها ، والا أصبح بناءً في فراغ ، بلا قاعدة .

لم يكن لينين يمينياً حين ألغى بعض قوانين التأميم التي وضعت في بدء الثورة ووضع اسس ما سمي « بالسياسة الاقتصادية الجديدة » والتي استمرت حتى عام

١٩٢٩ . بل كان يخضع للظروف القائمـــة آنذاك ، ظروف تدهور الاقتصاد تدهوراً كلياً وانتشار الجوع والبطالة . ولا كان « تروتسكي » يسارياً حين نادي بعد عـــام ١٩٢٣ بوجوب التخفف من مستلزمات هـذه السياسة ، ووجوب ولوج طريق استيلاء الدولة على وسائل الانتاج ، وتعميم المزارع الجماعية ، وحصر قوى الاستثمار فيها بالتدريج ، ولا كان يمينياً ، من بعد ، حين اعترض على السرعة الجنونية التي اخذ بها ستالين في عملية التحويل الاشتراكي بعد عام ١٩٢٩ غـير عابىء بكل التضحيات الانسانية والاقتصادية والاجتماعية التي كلفته اياها هذه السرعة .

ان طريق الاشتراكية في البلدان المتخلفة طريق محتوم . وكلما ازداد التناقض بين الفقر من جهة والوعي النضالي من جهة أخرى ، كلما ازدادت حتمية الطريق . واذا كانت ثمة امكانية في البلدان المتقدمة لنصف اشتركية او ربع اشتراكية – كما هو الحال في السويد او انجلترا مثلاً – فليس للبلدان المتخلفة خيار في أن تسير الى نهاية الطريق . ولكن هـذا لا يعني ان الطريق ، إذا بدأت ، امكن اجتيازها في غمضة عين . لقد افترض « ماركس » شيئاً من هذا القبيل . ولكنه افترضه في بلدان نضج تقدمها الاقتصادي ، واصبحت طبقة العمال فيها الاكثرية الساحقة من الشعب ، فما عليها الا ان تستولي على وسائل الانتاج وان تديرهـا بنفسها حتى يتم الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية . ولكن الأمر في البلدان المتخلفة مختلف . فالزراعة والصناعة فيها متخلفتان . ومجرد الاستيلاء على أدوات الانتاج لن يضيف كثيراً الى مصادر الثروة القابلة للتوزيع ، بقدر ما يتيح للدولة ان تتولى بناء عملية الانتاج على أسس مخططـة مدروسة . ان ارباح المصانـــع المؤممة في سورية لم تتجاوز (٢٢) مليون ليرة في العام ، أي مليوني جنيه استرليني . ولو حولنا كل هذه الأرباح لاستثمار جديد لكان اقل بكثير مما يتطلبه الاستثمار في حدوده الدنيا – والذي قدرته الخطة الخمسية في حدود الف مليون ليرة سورية في العام تقريباً .

ان هذا يضعنا امام المصاعب الحقيقية التي تقوم امام المبالغة في الاسراع في عملية التحويل الاشتراكي في قطر كسورية . وهذه المصاعب يمكن تلخيصها اساسياً تحت عنوانين كبيرين،و الحاجة الى الوحدة والحاجة الى الحرية .

في قطر صغير كالقطر السوري ، سكانه لا يزيدون عن خمسة ملايين إلا قليلاً ، مواردة الطبيعية محدودة وغير مهيأة لصناعة ثقيلة ، رأسماله المهيأ للاستثمار ضعيف ولا يمكن زيادته الا بكثير من شق الأنفس ومن التضحيات ، ومحاط بدول عربية وغير عربية ليس فيها دولة واحدة اشتراكية او في طريق الاشتراكية ، ومنضطر الى الاحتفاظ بنسبة كبيرة من دخله القومي ليحتفظ بجيش ضخم لدرء العدوان عن الحدود، في قطر هذه ظروفه لا يمكن اقامة اشتراكية حقيقية ، اذ تركنا الشعارات المخادعة جانباً وواجهنا الحقائق . واقصى ما يمكن لسورية ان تقوم به ، وهو مهم وحتمي ، هو ان تنهي النفوذ الاقطاعي والرأسمالي، وانه تخلق نواة قطاع عام، وان تحرر الجماهير من قيود استغلالها واستعبادها ، وان تبدأ خطوات السير في بناء الاشتراكية . اما طريق الاتجاه الاصيل نحو بناء اشتراكية حقيقية، فهو طريق الوحدة . فكلما اتسعت قاعدة الاشتراكية ، واتسعت وتنوعت بالتالي مواردها واسواقها وامكاناتها الاستثمارية ، كلما هانت صعوبات الطريق وتمهدت لبناء اشتراكية حقيقية متينة .

من هنا كان اتجاه الاشتراكيين الحقيقيين لا بد أو يكون اتجاهاً وحدوياً . فالاتجاه القطري لا يهدم الوحدة وإمكانيات الوحدة فحسب ، إنه يهدم البناء الاشتراكي نفسه، ويجعله في مهب الريح، ولا سيما بالنسبة للاستنزاف المستمر لرؤوس أمواله ومدخراته وخبرته الفنية الى خارج القطر. وليس يكفي في طريق الوحدة اتفاقات ومعاهدات، فهي لن تغير من واقع المعطيات القطرية شيئاً. حتى الوحدة السياسية الدستورية التي قامت عام ١٩٥٨ كان من أهم ثغراتها بقاء التجزئة الاقتصادية إلى حد كبير .

ان الشيوعيين الأوائل ، الذين قاموا بالثورة الروسية ، وعلى رأسهم «لينين» نفسه لم يكونوا يطمعون في اقامة حياة اشتراكية في بلد متخلف كروسيا على رغم أن روسيا هذه تمتد من أواسط اوربا حتى المحيط الهادي ، وعلى رغم الموارد البشرية والمائية والمعدنية والزراعية التي تملكها ، وكانوا يتوهمون دائماً انه لا حياة للاشتراكية في روسيا الا بثورات اشتراكية في اوربا الغربية . وحين طرح « ستالين » نظريته في « الاشتراكية في قطر واحد » كان ذلك شيئاً كالهرطقة أول الأمر .

ان العمل من أجل الوحدة اذن ليس عملاً منفصلاً قائماً بذاته ، انه هو نفسه عمل من أجل الاشتراكية أيضاً . ومن هنا فالاشتراكية القطرية مضطرة الى الوقوف عند حد لا تتجاوزه في تحويلها الاشتراكي ، والا تهدم البيت كله على سكانه ، ومن هنا أيضاً يصبح اليساري الحقيقي الذي يعمل من أجل الاشتراكية ومن أجل مزيد من خطواتها ، هو نفسه الذي يعمل من أجل الوحدة .

من جهة أخرى فان السير في الخط الاشتراكي لا بد له من دعم شعبي جماهيري واسع . وكلما خطونا في الطريق الاشتراكي خطوة جديدة ، احتجنا إلى دعم جديد ومساندة جديدة ، والا انقلب الخط الاشتراكي كله ليكون عبئاً على الجماهير الكادحة بدل ان يكون مسؤوليتها ورسالتها . والمبالغة في الامراع في السير في الخط الاشتراكي ، ولاسيا في قطر كالقطر السوري ، ان تكن مرفوقة ومدعومة بالتأييد الشعبي الواسع القائم على وعي معنى المعركة ونتائجها والتضحيات المطلوبة منها ، لا بد أن تستبعد الشعب بدل ان تستقطبه حولها ، ولا بد أن تضطر الى اصطناع مزيد من وسائل الارهاب والكبت ، والقضاء على كل مظهر من مظاهر الحرية وكل معنى من معانيها .

ذلك أنه في البلدان المتخلفة فان وظيفة التحويل الاشتراكي الأولى حتمياً وبالضرورة رفع مستوى الانتاج ، لا توزيع الثروة . لأنه ليست هناك ثروة قابلة

للتوزيع. الأموال والمصانع التي تصادر من الرأسماليين ثروة حين يملكها فرد واحد. ولكنها ليست شيئاً كثيراً فيما لو وزع دخلها على السكان لرفع مستوى معيشتهم. ولا سبيل الى رفع مستوى المعيشة ورفع مستوى الاستهلاك والخدمات الا برفع مستوى الانتاج نفسه. ولا سبيل الى رفع مستوى الانتاج الا اذا كان رفع مستوى الاستهلاك ظل لاحقاً، لا سابقاً، له، حتى تتمكن الدولة من إعادة استثمار هذا الفرق الناتج بين الانتاج والاستهلاك، وبالتالي تنمية رأس المال المستثمر.

فاذا أضفنا الى ذلك أن التصنيع وبناء السدود الكبرى لن تعطي مردودها الفعلي الا بعد سنوات من استثمار الأموال فيها، كان معنى ذلك، علمياً وعملياً، أن الشعب لا بد أن يتحمل سنوات من التقشف ومن الضيق ومن الصبر على مستوى المعيشة المنخفض حتى يتاح للانتاج أن يزيد حتى يتمكن من مواجهة أعباء زيادة مستوى المعيشة.

هذه الصعوبات الحقيقية، التي أصبحت بديهية لا تحتاج الى نقاش، ليس لمواجهتها الا سبيل واحد فحسب، هو توعية جماهير الشعب واستقطابها حول حركة التحويل الاشتراكي وبناء المجتمع، عن طريق اشراكها هي في كل المسؤوليات، وعن طريق توجيهها المستمر بالعلم والحقيقة ومواجهة الواقع، لا بالشعار الخداع والتمويه الكاذب الذي سرعان ما تكتشفه الجماهير. هذا هو الطريق العلمي الوحيد.

فإذا لم تواجه الدولة مسؤولياتها عن هذا الطريق فليس امامها سوى طريقين آخرين خاطئين. الاول هو رفع مستوي الاستهلاك بسرعة تزيد على سرعة رفع مستوى الانتاج، وذلك برفع الاجور أو تشغيل الايدي دون مقابل، بنوع من الرشوة العاجلة التي تتوهم الدولة انها تكسب بها الجماهير حولها، وتغطي الفرق أول الأمر مما تملكه الدولة من مصادر الاموال، ثم من القروض والمساعدات.

ولكنها لا بد ان تجد نفسها بعد مدة واذا هي تواجـه موقفاً اقتصادياً صعباً لا قبل لها به ، واذا هي تسترجع من الشعب ما اعطت ، برفع الاسعار ، مثلا ، أو بزيادة الضرائب بحيث تجب كل فائده استفادها الشعب من « العطيات» الاولى التي اعطيت في غير وجه علمي .

والطريق الثاني هو طريق الارهاب والقوة في تنفيذ الخطة «العلمية» . ومعنى ذلك اللجوء الى الارهاب لكبت جماهير الشعب عن مطالبها العاجلة ، وتحويـل كل ما يمكن من جهد ومال الى الاستثمار والانتاج ، ولو أدى ذلك الى التضحية بكل قيمة انسانية. وذلك ما فعله ستالين ودول اوروبا الشرقية ، حتى عام ١٩٥٦ على الأقل ، حين قامت ثورة بولونيا وثورة المجر وعقد المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي .

ولكن هذا الأسلوب لا يقتل الحرية فحسب . انه ، ايضاً ، يهـدم الغرض الحقيقي الذي اتبع هذا الاسلوب من اجله ، لأن العصا يمكن ان تكبت مظاهر الاحتجاج ولكنها لا يمكن ان تخلق دوافع الانتاج . ولذلك كان لفرض المزارع الجماعية مثلا في الاتحاد السوفييتي بالسرعة التي فرض بها وبالارهاب الذي استعمل في فرضها أثر عكسي على الانتاج لم يتمكن الاتحاد السوفييتي من معالجته إلا بعد الحرب الثانية [١]

---

١ – اذا اعتبرنا انتاج عام ١٩١٣ مقياسا يساوي ١٠٠ ، كان تطور الانتاج الزراعي في الاتحاد السوفييتي بالشكل التالى :

	الانتاج الزراعي	انتاج الماشية
عام ١٩٢٨ (قبل المزارع الجماعية)	١٢٤	١٣٧
١٩٣٣ (بعد المزارع الجماعية)	١٠١	٦٥
١٩٣٦	١٠٩	٩٦

من هنا ، وحتى لا تخون الاشتراكية الغرض الذي كانت ووجدت من اجل تحقيقه ، وهو تحرير الانسان وتحرير طاقاته ، وحتى لا نستبدل الوسيلة بالغاية ، فنكسب تأميم الآلة ونضحي بالانسان الذي وراءها ، كان لا بد للاشتراكية من ان تنظم خطاها، ولا سيما في بلد متخلف، مع خطا الجماهير، وان تكون واثقة، حتى حين تسبق الجماهير في خطوها ، ان تبقي الصلة قائمة ، والتفاعل حياً ، معها . وإلا كانت عبئاً على الاقتصاد وعبئاً على الحرية في وقت معاً .

* * *

فإذا كان ذلك كذلك ، وكان الانقلابيون عاجزين ، بحكم الضرورة التي تحتمها الأرقام ، عن مضاعفة سرعة السير في الطريق الاشتراكي اليساري ، ولذلك تقيدوا بما جاء في المنهاج المرحلي من الوقوف عند الحد الحاضر من التأميم وعدم تجاوزه ، فكيف يحق لهم ان يسموا انفسهم يساراً ، ويسموا القيادة القومية ، التي اشتركت معهم في اقرار المنهاج المرحلي ، يميناً ؟

ولكنها شهوة الحكم . وما يتبع شهوة الحكم من اصطناع الشعار الخداع .

* * *

— ٨ —

تقدمية ومقاومة للاستعمار ؟

لم يقتصر أثر انقلاب ٢٣ شباط على حدود القطر السوري وحده ،وانما امتد لتصل آثاره الحركة العربية التحررية في كل انحاء الوطن العربي . ومن أسف ان الظروف الحاضرة التي تكتنف معركة الشعب العربي مع الاستعمار ، والهجمة الرجعية المنظمة المخططة التي تتعرض لها القوى التقدمية قد غطت كثيراً على هذه الآثار . وساعد موقف الجمهورية العربية المتحدة واجهزة دعايتها الضخمة على ستر العيوب الفاضحة التي أدى إليها الانقلاب . ولكننا نعتقد بأيمان مخلص صادق ان « التقدمية المنحرفة » اسهل منالاً على الاستعمار والرجعية ، وان السكوت عن انحرافها لن يقوي القوى التقدمية في معركتها ، بل يزيد من الثغرات والمطاعن التي تسهل ضربها والقضاء عليها . ولذلك نرى ان نضع هذا الانقلاب في موضعه الصحيح ، لتتم معالجته ومعالجة آثاره قبل فوات الأوان .

ان المعركة الأولى التي تشغل الوطن العربي اليوم ، كما تشغل كل اقطار آسيا وافريقيا ، هي المعركة نفسها التي شغلت هذا الوطن لأكثر من قرن ، وستظل تشغله لسنوات ، معركته مع الاستعمار . وجميع معاركه الاخرى ، على حدتها والحاحها ، معركة الصهيونية ، معركة الرجعية ، معركة البناء والتقدم ، مرتبطة كلها أشد الارتباط بمعركته مع الاستعمار .

فمقياس اي حكم لا بد أن يستند أولاً واخيراً الى مدى القوة التي يؤمنها للعرب في معركتهم ضد الاستعمار . وهذه القوة قد تأخذ في ظاهرها شكل القوة الاقتصادية ، او السياسية ، او الاجتماعية أو الثقافية او العسكرية ، ولكنها في حقيقتها شيء أعمق من ذلك كله. لأن قوى الاستعمار تملك من كل الوان هذه القوى اضعاف اضعاف ما نملك. شيء واحد فقط لا حدّ لملكيتنا له ، اذا اردنا ، هو إرادة الشعب الحية التي تفجر كل الطاقات الشعبية وتدفعها في طريق تحقيق امكاناتها . إن كل تقدم نحققه في اي ميدان من ميادين الحياة هو عون لنا في نضالنا ضد الاستعمار ، اذا وجدت القوة الشعبية التي تستفيد منه وتستغله . وإلا فإن كل التقدم الذي قد نحققه يمكن ان ينقلب ضدنا ، ويدعونا الى الاهمال والارتخاء والاطمئنان الى ما نحقق ، اذا افتقدت هذه القوة الشعبية .

بوجود القوة الشعبية يتحول كل ما نملك من امكانات الى قوة مدمرة . الاحجار وقطع الحديد والسواعد تصبح هي نفسها اسلحة ضخمة مدمرة . بغير هذه القوة يصبح كل ما في الدنيا من سلاح احجاراً وقطع حديد وعضلات رخوة .

والصراخ الكثير ليس هو الذي يخيف الاستعمار ولا سيما حين يكون هذا الصراخ منبثقاً من فراغ ، كصوت الطبل الاجوف . الصوت عالٍ والطرب قليل

لقد كان « البعث » دائماً يدرك هذه الحقيقة ، بل ان هذه الحقيقة بالذات هي أهم ما طرحه البعث من فكر في تاريخه . والاستعمار ، ايضاً ، يدرك هذه الحقيقة إدراكاً تاماً ويحسب حسابها دائماً . فالاستعمار لا يعجزه ، مثلاً ، أن يقيم حكومة موالية له في الجنوب العربي المحتل ، سيجد دائماً من يقبل بالتعاون معه ممن تتفق مصالحهم مع مصالحه . ولكن مشكلة الاستعمار في الجنوب العربي

هي ان قوة النضال الشعبي المنبثق من الجماهير ، تجعل مثل هذه الحكومة مجرد صورة هزيلة وهزلية معاً ، يعرف الاستعمار نفسه انها لن تعيش يوماً واحداً بغير حرابه ، وتعرف الحكومة نفسها ذلك ، فتطلب ان تبقى هذه الحراب لتحميها .

السياسة التي تتبعها الحكومات في البلدان المتخلفة ليست هي التي تهم الاستعمار كثيراً ، وإنما الذي يهمه في الدرجة الأولى هو أثر هذه السياسة في القوى الشعبية ، وموقف القوى الشعبية من هذه السياسة ، ومبلغ استقطابها لها أو انفضاضها عنها .

ولقد كان حزب البعث دائماً، ولاسيما في هذا المشرق العربي، قوة يحسب الاستعمار حسابها ويحاول جهده أن يقضي عليها. وكان أخطر ما في حزب البعث على الاستعمار أمران ، أولهما انه من الشعب ، وميدان عمله هو الشعب ، والقوى التي يستند اليها هي جماهير الشعب ، والمبادىء التي ينادي بها هي تطلعات هذا الشعب وانعكاس إرادته . وثانيهما امتداده القومي وقدرته ، بذلك ، على رجع الصدى والتجاوب لكل حركة نضال عربية ، قدرة لم تكن لتكون له لو كان حزباً قطرياً محدوداً . وقدرته ، بالتالي ، على أن يعيش ويبقى على رغم كل الضغوط التي يتعرض لها ، لأن ملاحقة الحزب ومحاولة القضاء عليه في قطر ما لن تنهيه ولن تقضي عليه ، بل على العكس من ذلك ، سوف تحرك امتداداته وتفرعاته الأخرى في الوطن العربي ، فتعطي الحزب بذلك من القوة ما يعوضه عن القوة التي أضعفتها الملاحقة لأمد ما .

ولذلك كان يهم الاستعمار أن يقضي على هذه القوة بالذات ، وعلى كل قوة عربية تقدمية شعبية ، ولا يهمه بعد ذلك كثيراً أن تبقى حكومات معارضة له ، اذا هو أفرغ هذه الحكومات من قواعدها الاصيلة ومن محتواها الجماهيري ومن امتدادها القومي .

لم يكن الاستعمار ، مثلا ، ليهتم كثيراً ببقاء عهد عبد الكريم قاسم في العراق ، على رغم ادعائه الاتجاه اليساري ، وعلى رغم اعتماده على التنظيمات الشيوعية ، وعلى رغم مهزلته في إلحاق « قائمقامية » الكويت بالعراق . فقد كان لقاسم جانبه الآخر المفيد ، جانب استعداء القوي الشعبية الحقيقية ، جانب القضاء على الحركة القومية العربية ، جانب الشعوبية والانفصال .

ولكن الاستعمار المباشر عاجز عن القضاء على هذه القوى الشعبية . انه قد يكبتها ، يمنعها بالقانون وبالارهاب . ولكن كلما ازداد الاستعمار في ذلك عنفاً ، ازدادت القوى عمقاً ، ولو ظهرت عليها مؤقتاً آثار الضعف ، فهي ما تلبث أن تعود أقوى واشد مما كانت . وذلك هو تاريخ الحركات التحررية المقاومة للاستعمار .

ولكن ما يعجز عنه الاستعمار قد تنجح فيه قوى محلية ضالعة مع الاستعمار . وتنجح فيه أكثر قوى محلية وطنية وتقدمية . وتبقى أفضل وسيلة للقضاء عليها ، أن يدب الفساد والانحراف فيها وان تنقسم ويضرب بعضها بعضاً .

ان أي استعمار ، وأي حكومة رجعية ، كان لا بد لها أن تعجز عن توجيه ضربة للحزب ، وفي الواقع لكل القوى التقدمية في سورية ، بل للحركة العربية التقدمية الجماهيرية ، كالضربة التي وجهها « الحزبيون » الحاكمون في القطر السوري بعد ٢٣ شباط . ان عنف هذه الضربة وقسوتها لا تتناسب مع مجرد عملية « إحلال » جناح في الحزب محل جناح آخر ، فهذه ليست المرة الأولى التي حل فيها جناح محل جناح في قيادة الحزب القطرية سواء في القطر السوري أو العراقي او الاردني . فقد أخرج جناح « السعدي » من الحزب عام ١٩٦٤ ، ولم يقبض على أي منهم ، بل بقي العراقيون منهم ضيوفاً لاجئين لدى حزب البعث في سورية .

إن عنف هذه الضربة وقسوتها لا يمكن ان يفسر الا بأنه ضربة مخططة مدروسة واعية لانهاء حزب البعث والقضاء عليه نهائياً . ولذلك لم يكن غريباً ان يقف امينهم القطري، والقومي الآن، في مؤتمرهم القطري يطالب بتغيير اسم الحزب. كما لم يكن غريباً ان يعترض عليه العقل المدبر المخطط وراء العملية كلها ، لأن هذا التغيير سينسف الغرض الأساسي من القضاء النهائي على هذه الحركة التاريخية .

لقد حل حزب البعث العربي الاشتراكي نفسه ، كما حلت بقية الاحزاب نفسها أو حُلت، بضغط من الرئيس عبد الناصر يوم قيام الوحدة . وحورب الحزب بعد ذلك حرباً شعواء لا هوادة فيها بغير حق . وكان هذا الحل وهذه الحرب نكسة كبيرة للحركة التقدمية العربية كلها، لا للحزب وحده، وافساحاً للعناصر الرجعية والانتهازية مما هيأ الاجواء الصالحة لانتصار الانفصال. ولكن لا الحل ولا الحرب كان بقادر على انهاء دور البعث . فعاد بعد الإنفصال يتابع نضاله ورسالته. وقبل مرور عام ونصف كان قد قام بثورة في العراق، وبأخرى في سورية .

وتتابعت الضربات في الأردن . حتى ملئت سجونه بالبعثيين المرة تلو المرة ، ولكن الحزب كان يعود مرة اخرى ، بعد كل مرة ، مجدداً نشاطه وحيويته .

وضربة عبد الكريم قاسم اكبر ضربة وجهت اليه منذ قيامه، وقتل من قتل ، وسحل من سحل ، وعذب من عذب ، ولكن الحزب ما لبث ان عاد مرة اخرى لينهي هو نفسه عهد عبد الكريم قاسم، مفوّتاً بذلك الفرصة على الاستعمار الذى كان يأمل في ان ينتهي هذا العهد الذي افرغت قاعدته الشعبية ، على يد الرجعية لا على يد البعث .

ولكن كل تلك الضربات كانت توجه من أعداء الحزب من خارجه . وكانت كل ضربة ، على رغم آثارها السريعة المنهكة للحزب ، تزيده عمقاً ، وتميزه ، فتعطيه بذلك قوة جديدة ودفعاً جديداً . أما ضرب الحزب من داخله ، فان الضربة لا بد ان تغشاه بالحيرة واليأس ، وتبلبل فيه إيمانه بنفسه ، وتنشر فيه القلق والاضطراب ، وتضعف فيه قوة النضال والكفاح .

أولئك الذين عجبوا لانهيار المعتقلين في الاردن بعد حركة ٢٣ شباط أمام قليل من الضغط النفسي ، يجب ان لا يعجبوا . فقد عرف المسؤولون متى يعتقلونهم ، ومتى يمارسون الضغط النفسي عليهم ،وعرفوا كيف يغتنمون فرصة القلق والبلبلة واليأس الذي اعتراهم واصاب البعثيين وغير البعثيين منهم ، وكيف يستغلون هذه الضربة الموجهة إليهم من « حزبهم » نفسه ، قبل ان توجه إليهم من أعداء هذا الحزب .

وسواء أراد الانقلابيون ام لم يريدوا ، فالاعمال ليست بالنيات في عالم السياسة النضالية ، فقد قدموا ، بمحاولة القضاء على «البعث »في القطر السوري، ومحاولة بعثرته وشرذمته ، وبمحاولة خلق تنظيمات جديدة تابعة للدولة خدمة للاستعمار وللرجعية .

ولكن اثرهم لم يقتصر على القطر السوري وحده . وخدمتهم تعدّت حدود القطر ، حين عزلوا انفسهم ، وباسم حزب البعث ، عن حركة البعث في الوطن العربي ، وزرعوا في صفوفه اليأس والحيرة والقلق والضياع ، وضربوا فيه روح المقاومة والنضال التي لا تتأتى الا بالأيمان وبالثقة المطلقة ، وقطعوا اوصال هذا الحزب تقطيعاً ليس له مثيل ، او حاولوا ذلك على الاقل . — ودعك من حكاية المؤتمر القومي الذى عقدوه فهم يعلمون قبل غيرهم تفاهته وتزييفه وعدم تمثيله لأحد — .

وبالاضافة الى شق الحزب ، وقطع الصلة بين منظمات الحزب خارج القطر

وبين ما كانت تتصور انه حكم الحزب، تستمد منه الأمل والقوة ،فقد فضت عن الحزب الالتفاف الجماهيري والعطف الشعبي الذي كان يتمتع به . فحركة تنتشر فيها آثار المرض ، وينقلب جناح فيها على جناح مقتلاً معذباً متهماً بالخيانة والرجعية واليمينية ، لن تتمكن من استقطاب العطف الجماهيري . والجماهير على عفويتها ، بل بعفويتها ، واعية ومدركة ولن يسهل خداعها بالشعار الفارغ من كل محتوى .

لقد كنا ندرك دائماً خطر ضرب الحزب في القطر السوري . ولطالما تحدثت الى القواعد المدنية والعسكرية منذراً ومحذراً من ترك المجال للعواطف البدائية والاندفاعات الغريزية ، تلعب لعبها في قواعد الحزب . ولم اكن وحدي الذي انذر وحذر واستصرخ . فلقد طالما قرأت للقواعد رسائل المنظمات، خارج القطر السوري، المدركة للخطر والتي انذرت، ايضاً ، وحذرت واستصرخت . ولكن العواطف البدائية ، والاندفاعات الغريزية كان لها ، مع ذلك النصر .

ان الحكم الحاضر في سورية يعلن نفسه قوة مقاومة للاستعمار والصهيونية والرجعية . وقد يكون كذلك في نياته . ولا أحب ان اتهم بغير ما عندي من وقائع كما يفعلون هم . ولكن الواقع انهم بقضائهم على قوة الحزب في الداخل ، وعلى حرية القوى الجماهيرية في الحركة ،وبتقطيعهم لأوصال الحزب في الوطن العربي ، ونشرهم للقلق واليأس والبلبلة في صفوف منظماته ، وما سببه ذلك كله من انفضاض شعبي من حول الحزب ، بعد ان بنى الحزب شعبيته لبنة لبنة بعد نضال وكفاح طويلين ، كل ذلك كان خدمة للاستعمار جلى ، لا كان الاستعمار بقادر على تحقيقها ، ولا كانت الرجعية العربية بقادرة على تحقيقها ، ولا كان الشيشكلي ولا قاسم ولا حكم الانفصال بقادرين على تحقيقها . ولكن هذه الفئة حققتها ، خدمة لقوى الاستعمار والرجعية لا مثيل لها .

بعد ذلك ، فليصرخوا ما شاؤا الصراخ بتقدميتهم ، ونضالهم وعنادهم في الوقوف أمام الاستعمار والصهيونية والرجعية . فلم يبقوا من القوة إلا علو الصوت . وصوتهم ، بل ونياتهم ، ليست هي تعين مكانهم في التاريخ ، بل اعمالهم.

- ٩ -

من هي هذه الفئة ؟

هذا هو حكم سورية الآن . وهؤلاء هم حكامها [١].

فئة صغيرة من ضباط الجيش ، يحركها ويقودها في واقع الأمر قائد واحد. بدأ تنظيمها داخل جيش الجمهورية العربية المتحدة أيام الوحدة . كان لأعضائها جذور في حزب البعث العربي الاشتراكي ، وليس لهم به صلة تنظيمية . دفع الى تشكيلها السخط الذي اعتمل في صدورها نتيجة نقلها الى مصر . مالت ، منذ قبل الثورة ، الى الالتقاء مع « التنظيم القطري » للحزب الذي نشأ ايضاً اواخر ايام الوحدة معادياً لنظام الوحدة، وللقيادة الحزبية في نفس الوقت. ولما قامت ثورة

١ - ما اظنني بحاجة الى التأكيد بأنني حين اتحدث عن هذه الفئة فأنما اتحدث عن الخط العام المسيطر عليها ، ولا أتحدث عن اشخاصها بالضرورة. ان من بين الاشخاص من احبهم وأحترمهم ولا اشك في اخلاصهم ، وان كانت ظروف المعركة قد ساقتهم الى حيث لم يكونوا يقدرون ، هم ما يزالون حتى الآن عامل تخفيف وكبح .

العراق اضطرت هذه الفئة الى التعاون مع قيادة الحزب ، ولكنها عملت بعد ذلك الى ادخال التنظيم القطري فيه ، واستلمت ، بالتعاون معه ، قيادة الحزب في القطر . وعمل التحالف الثنائي على التخلص من قيادة الحزب ، وكان له ما اراد .

هدفت الفئة الى الاستيلاء على الجيش . فباسم الحزب تخلصت أولاً من جميع العناصر المناهضة « للحزب » انفصالية ووحدوية . فلما تم لها الأمر انطلقت تتخلص من « الحزبيين » الذين لم يخضعوا لقيادة التنظيم ، ولم يحملوا رسالة الانحراف .باسم تكوين « الجيش العقائدي» كونت « الجيش العشائري » .

هدفت الى انهاء حزب البعث وانهته . واحلت محله تنظيماً انتهازياً تابعاً للسلطة خاضعاً للاوامر ، جهازاً من اجهزة الدولة . صادرت ادب الحزب ومنعت نشره وتوزيعه ، في الوقت الذي سمحت فيه للادب الشيوعي وللادب الرجعي بغزو العقول . ثم انتهت بوضع البعثيين في السجون واتهامهم بالخيانة والتحالف مع الاستعمار والرجعية . وحاولت أن تشرذم الحزب القومي نفسه .

عقيدة ، ومبدأ ، رفعت شعار الوحدة . وكان منطلقها قطرياً . وحتى لقاؤها للثورات لقاء قطري وانفصالي .

رفعت شعار الحرية . ولم تعرف الحكم إلا تسلطاً وتزييفاً لأرادة الجماهير .

رفعت شعار الاشتراكية واليسار . وكانت اشتراكيتها فوقية قطرية مستبدة .

رفعت شعار مقاومة الاستعمار والرجعية . وقدمت لهما هدية رأس حزب البعث .

يمكن أن تسمي هذه الفئة ما شئت . ولكنك لا يمكن أن تجد صلة قرابة بينها وبين البعث .

* * *

هذه هي الفئة الحاكمة تاريخياً . ولكن ما هي « موضوعياً » ؟ ما مكانها في الصراع القومي والطبقي الذي يخوضه الوطن العربي ، وبلدان آسيا وافريقيا نفسها ؟ هل يمثلون « الجماهير الكادحة » كما يدعون ؟ أم يمثلون « البورجوازية الصغيرة » كما يقول الأستاذ مسعود الشابي ؟

دعك من حكاية تمثيلهم للطبقات الكادحة ، حتى ولو عملوا لمصلحتها . فمن أجل أن يمثلوا الطبقة الكادحة يجب على الأقل انيثقوا بها ، وان تثق بهم . ولقد علمنا مبلغ « الثقة المتبادلة » في الصفحات السابقة .

أما البورجوازية الصغيرة فهم يمثلون سيئاتهـــا دون حسناتها . إنهم مثل البورجوازية الصغيره « يعارضون الطبقات المستثمرة من جهة ، ويخافون الجماهير الكادحة من جهة أخرى »[1] . وتقول المنطلقات النظرية ، كما اقتبسنا سابقاً ، في وصف البورجوازية الصغيرة « ان نفسية البورجوازية الصغيرة وعقليتها تهددان دوماً بافساد الديموقراطية في داخل الحزب ، وبخلق هوة بين الحزب وبين الجماهير البسيطة اللاحزبية . ان نفسية البورجوازية الصغيرة وعقليتها اللتين تتمثلان بالكبرياء الفردية والغرور والسهولة في النضال والسلوك المظهري الشكلي والتهويش والغلو الذي يتستر بالثورية والركض وراء المنافع والمناصب ، والتعالي على جماهير الشعب ، وعلى المناضلين المتواضعين ، والابتعاد عن العمل اليومي البسيط الدؤوب

---

١ – المنطلقات النظرية ، ص ٧٨ .

في أصغر الوقائع والقضايا مع الأكثار من الثرثرة « الثورية » والاكتفاء بالوعظ دون التفتيش عن أدوات موضوعية للنضال ، كل هذه هي صفات البورجوازية الصغيرة التي تفسد ديموقراطية الحزب ، وتؤدي الى عزل الحزب عن الجماهير ، وتحوله إلى حلقة إذا كان في دور النضال لاستلام السلطة، أو قد تمسخ الحزب إلى طبقة بيروقراطية فوق الشعب إذا كان في السلطة» [1] .فهل ثمة ما هو أقرب من هذا الوصف لهذه الفئة ؟

ولكن البورجوازية الصغيرة ، على الأقل، قومية المنطلق . ثم هي ، عادة، محبة للاستقرار . فلا هذه الفئة قومية المنطلق ، ولا أمنت للشعب الاستقرار . بل ان البورجوازية الصغيرة ليست معارضة اساسية حتى للخط الاشتراكي إلا حين يأخذ هذا الخط شكل الستالينية العمياء . لذلك يقول تروتسكي « حين يكون الحزب الثوري في صعود فأنه لا يحمل معه عواطف الطبقة الكادحة فقط، بل يحمل معه قطاعات كبيرة من الطبقة المتوسطة كذلك » . فكيف اذا كان الحزب الثوري غارقاً في صراع قومي إلى جانب صراعه الطبقي ؟. لذلك تقول المنطلقات النظرية « بسبب ظروف النضال القومي الراهنة في الوطن العربي ، ونظراً لأن العناصر البورجوازية الصغيرة تشكل احدى القوى الاساسية التي تنهض بأعباء النضال ، وبسبب اتساعها العددي ، فأن ادخالها في القطاع الاشتراكي يجب ان يتم بصورة ايجابية،وبعد ان يحرز هذا القطاع نجاحات تحقق نموه ورسوخه ، بحيث يصبح اندماجهم في هذا القطاع وليد اقتناعهم بأن مستقبلهم مؤمن ومستقر ، وان يأتي عبر كفاح دؤوب للتثقيف والتوعية الاشتراكية ، وضمن برامج محلية وفقاً لظروف كل قطر » [2] .

ان لتروتسكي ابحاثاً رائعة في مدى العلاقة بين النازية وبين الطبقة البورجوازية

---

١ – المنطلقات النظرية ـ ص ٦٤ .

٢ – نفس المصدر . ص ٨٢.

الصغيرة . ولكن النازيين أنفسهم لم يكونوا قبضة من النـاس فرضت نفسها على الشعب الالماني بالقوة . بل جاؤوا أول مـــا جاؤوا الى الحكم بعد انتخابات برلمانية ساندتهم فيها الطبقة البورجوازية الصغيرة والمتوسطة ، بل وقطاعـــات كبيرة من العمال انفسهم ومن الفلاحين ممن فقدوا ثقتهم بقدرة الاشتراكيين على حل مشاكلهم ، بعد ان بقي «الاشتراكيون» في الحكم سنوات وانتهوا بألمانيا الى الدمار الاقتصادي . كان النازي ، اذن ، يمثل حركة قائمة موجودة في الشعب فعلاً ، أي كان له سند شعبي ولو كان هذا السند بورجوازياً صغيراً ومنحرفاً وجامعـاً لكل الدوافع الغريزية المنحطة . ولو كانت الفئة الحاكمة في دمشق تمثل البورجوازية الصغيرة ، وآمالها وتطلعاتها ، لأظهرت هذه البوجوازية تأييدها لها ، ولرأينا اصحاب الدكاكين والصناع الصغـار والكسبة واصحاب المهن الحرة ، والفلاحين المتوسطين ، مع هذه الفئة تدعمها وتسندها ، وكان يجب على هذه الفئة ان تحقق لهم الاستقرار والحرية ، والتطلعات القومية . ولكن ، حتى البورجوازية الصغيرة لم ينالوا ثقتها وتأييدها .

إنهم من هذه الطبقة . يحملون معظم مساوئها . ولكنهم ليسوا هي .

إنهم ، في الواقع ، ليسوا « طبقة » . انهم « فئـة » بيروقراطيـــة عسكرية تمثل « عقلية » انتشرت في كثير من دول آسيا وافريقيا الناشئة حديثاً .

هذه العقلية تنشأ متعاطفة مع « الرأي العـام » في البلاد ، لا مع الطبقات الكادحة بالضرورة ، حيثما كان تناقض بين « الرأي العام » وبين السلطة القائمة . ونحن نعلم ان « الرأي العام » في البلاد المتخلفة ، في غير مراحل الثورة المسلحة الشاملة ، تصنعه البورجوازية الصغيرة والمتوسطة أكثر ممـــا تصنعه الطبقات الكادحة . هذا التناقض بين الرأي العام والسلطة ليس له اتجاه عقائدي ثابت . فقد يتجه الى اليمين وقد يتجه الى اليسار حسب ظروف التناقض القائمة . فاذا كان اتجاه الحكم يسارياً ، وكان التناقض تناقض « حرية » ، اتجهت هذه العقلية

الى احلال نفسها محل الحكم ومحل « الرأي العام » باسم الحفاظ على « الحرية » كما حصل في غانا ، واتجهت بالضرورة اتجاهاً يمينياً . واذا كان اتجـاه الحكم يمينياً ، والتناقض بينه وبين الرأي العام تناقضاً بين اليمين واليسار اتجه الرأي العام ، ومعه هذه (العقلية) يساراً ، واحلت العقلية نفسها محل الحكم ومحل الرأي العام اليساري .

إن المشكلة الأساسية في مثل هذه العقلية تتفرع الى فرعين . أولهما أنها لا تنطلق من منطلق عقائدي ثابت . فهي رد فعل انعكاسي لوضع قائم . فهي ليست حزباً عقائدياً ولا لها ايديولوجية معروفة . ولذلك فهي ، مهما امتد عهدهـا ، تظل واقفة عند التناقضات التي سببت ولادتها ، فهي عاجزة عن (النمو) . وهي عادة تعطي ، إذا أعطت ، في أوائل عهدها . ثم تنكفىء لتصبح قوة محافظة من بعد ، لأنها مفتقرة الى عوامل النمو التي لا تأتي إلا من جماهـير الشعب ومن العقيدة والنظرة النامية . وثانيهما شعورها بأنها كانت ، بانقلابها ، أقدر من الشعب على حل مشاكله ، وبالتالي أقدر على قيادة المرحلة الجديدة . فهي لا تحل محل القوة الشعبية في عملية حل التناقض القائم فحسب ، بل تستمر في إحلال نفسها محل قطاعات الشعب التي قامت باسمها ، معبرة عن تطلعاتها ، وتصبح « كالوكيلة عنها » دون ان يوكلها أحد . وبحكم هذه الوكالة تنتهي كل حركة طوعيـة من القطاعات التي تنطق باسمها ، بالأضافة الى القطاعات التي ثارت ضدها .

في القطر السوري ، مثلاً ، نشأت هذه العقلية انفعالاً انعكاسياً ضد الوحدة ونظام الوحدة ، والتسلط الأقليمي المصري . فكان طابعها قطرياً انفصالياً . وانفعالاً انعكاسيا ضد رجعية حـكم الانفصال فكانت يسارية اشتراكية ، وانفعالاً انعكاسياً ضـد البرلمانية البورجوازية ، فكانت دكتاتورية مستبدة . فخصائصها تستمدها من التناقضات التي ولدتها في مرحلة من مراحل النمو القومي . دون تطلع الى وراء . ودون تطلع إلى أمام .

فثمة فرق كبير بين هذه العقلية وبين الحركة الجماهيرية ذات المنطلق العقائدي

والتي تحمل في ذاتها بذور نمائها ونضوجها. فالحركة الجماهيرية قد تفشل في وقت معين في تحقيق أهدافها . وقد تحقق بعضاً منها وتعجز عن تحقيق البعض الآخر. ولكن بقاء الحركة نفسها حية وخصبة ونامية ، يضمن لهـــا استمرار المعركة واستمرار تحقيق الأهداف ، بل وتطوير هذه الأهداف وتنميتها .

من هنا اخذت هذه « العقلية » صفة « الثورة المضادة ».لأنها تمتص شعارات الثورة . وتتبنى اهدافها العاجلة في مرحلة مـا ، وتعمل على تطبيقها فورياً ، ثم تتجه الى عناصر الثورة نفسها ، تمنع نموها ، وتكبتها ، وتمتص كل حيـــوية في جماهير الشعب ، تلك الحيوية التي هي اثمن هدف تحققه الثورة .

لذلك ، فإن معظم الانقلابات التي تحققها هذه « العقلية » تجد صدى تأييدها الشعبي اول قيامها من قطاعات الشعب التي نطقت بأسمها . ولكن سرعان مـا يضمحل هذا الصدى ، عندما تبدأ هذه القطاعات في ادراكها لحقيقة ما جرى ، وفي شعورها بأنها تفقد مقومات حياتها ، وان كل مــا سيبقى لها هو حرية التصفيق والهتاف .

ولكن حركة ٢٣ شباط لم تحظ حتى بهـــذا التأييد المبدئي ، لأن انقلاب اصحابها لم يكن من مجموعة بعيدة عن السلطة تحل تناقضاً بين السلطة والشعب . انهم هذه « العقلية » التي بدأ الشعب يحس وطأتها ، تنقلب على محاولات ردم الهوة لتسيطر سيطرة كاملة ، وتكمل رسالتها البيروقراطية .

هذه الفئة تسمى في الأدب الماركسي (بالبونابرتية) نسبة ل (بونابرت) ، الذي نبع من قلب الثورة ، لا من خارجهـــا ، وامتص شعارات الثورة ، ولم يحاربها ، واستبدل قوة الجيش بحيوية الثورة ، ثم انتهى الى هزيمة انتصرت فيها الرجعية الملكية التي قامت الثورة ضدها .

وإذا كان لهذه الفئة من وصف فهذا وصفها .

الفصل الخامس

أزمة اليسار العربي

- ١ -

أزمة البعث أزمة اليسار

كان حديثي حتى الآن مقتصراً على أزمة حزب البعث ، وحزب البعث في سورية بخاصة . ولكن هذه الأزمة عندما توضع في سياقها التاريخي الصحيح ، وعندما تفهم على حقيقتها ومن خلال ظروفها الموضوعية ، ليست أزمة مقتصرة على حزب البعث ولا على القطر السوري . وإنما هي صورة مكبرة واضحة لأزمة تعم اليسار العربي ، بدأت مظاهرها منذ سنوات . ولم يكن يوم ٢٣ شباط مبتدأ هذه الازمة ، بل كان ذروتها ، وكان لذلك أبشع صورة لها . ولكنه ليس الصورة الوحيدة .

وإذا كان ليوم ٢٣ شباط أي فضل ، ففضله في أنه وضع اليسار العربي

الثوري أمام أزمته ومسؤولياته وجهاً لوجه .وخليق بهذا اليوم أن يوقظ الثورة العربية والثوار العرب من استمرائهم للاندفاع بقوة القصور الذاتي في خط بـدأ انحداره منذ سنوات ، دون أن يحاول أحد الوقوف هنيهة ليتساءل الى أين نحن سائرون ، وأين نحن من الاهداف التي ندبنا أنفسنا لها ، هل اقتربنا ، هـل ابتعدنا ، هل علينا ان نعيد النظر في مواقفنا،في شعاراتنا ، في استراتيجيتنا ،في أدوات ثورتنا ؟

ولعل أكثر ما دفع الثورة والثوار إلى استمراء هـذا الاندفاع ، على رغم مـا كان يساورها ويساورهم من شكوك ومن تبكيت ضمير ومن تردد وتساؤل يكبتونه على مضض ، خشيتهم من مواجهة الحقيقة ، وخوفهم من مجابهة واقع الانحدار ، وتشبثهم بالبقية الباقية من أمل ، في وقت تكالبت فيه كل قوى الاستعمار وقوى الرجعية على الحركة التقدمية العربية ، وخشيتهم من ان يبدأوا من نقطة الصفر . ولكن يوم ٢٣ شباط قـد وضعنا في موضع الصفر . وبذلك كتب علينا ان نواجه أنفسنا من جديد ، بصدق وبصراحة وبشجاعة ، لننقد حركتنا الثورية كلها ،لا حباً بالنقد وبشرح الكوارث ، ولكن لنبدأ من جديد، على طريق واضح المعالم ، بأيمان لا تشوبه شائبـة ، وبعقل استفاد من التجربة وتعلم من النكسات .

بذلك نحول النكسة إلى انتصار . ونحول نقطة الصفر من نقطة نهـاية إلى نقطة بداية . والحسرة والقلق والبلبلة التي تطغى علينا الآن تصبح آلام مخاض بدل أن تكون حشرجة موت .

ان اليسار العربي كله يجب أن يدرك مدى الأزمة ومعناها وأن يراجع نفسه . وألا يلجأ الى أن يدفن رأسه في الرمال،مدعياً أنه بخير ، وأن المشكلة مشكلة حزب واحد لا تهمه ولا تخصه . بل لعل هذا اليسار العربي أن يكون أدعى إلى أن يراجع ذاته .

في العراق في ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٦٣ انتكس حكم البعث . وعلى رغم ان القوة الرئيسية التي عملت على نكسته كانت قوة يمينية ، فقد وقفت مع هذه القوى اليمينية كذلك قوى من اليسار العربي الثوري . ترى هل تساءل هذا اليسار ، منذ ذلك الحين حتى الآن، ما الذي استفاده العراق من هذه النكسة، وما الذي استفاده اليسار العربي ؟ وهل كان ١٨ تشرين ، فعلاً ، نكسة لحزب البعث أم نكسة للقوى التقدمية ؟ قيل حزب البعث اخطأ وانحرف . ترى هل سار العراق منذ ١٨ تشرين حتى اليوم ، في خط ثوري عربي تقدمي ، وتجنب الخطأ والانحراف ؟ هل وضع اليسار العربي بديلاً افضل مما كان قائماً قبل تلك النكسة ؟

في يوم ٢٦ ايلول من عام ١٩٦٢ قامت ثورة اليمن . وكان مصير هذه الثورة الحتمي والطبيعي ان تكون منطلقاً للحركة الثورية العربية في شبه الجزيرة العربية . هكذا فهمها اليسار العربي ، وهكذا فهمها الثوار، وهكذا فهمتها كل الصحافة العالمية يمينها ويسارها . ثم انتكست الثورة . واصبح هم اليسار العربي ان يحافظ على بقايا مكتسبات الثورة ، وان يقف موقف الدفاع بدل موقف الهجوم الذي كان محتماً . هل لنا ان نتساءل لماذا ؟

الاتحاد الوطني للقوى الشعبية كان الى اعوام قليلة مضت ملء السمع والبصر، يتطلع إليه اليسار العربي كله املاً وقدوة ورأس حربة في اقصى الغرب من الوطن العربي . اين هو الآن ؟ اين صوته ؟ اين نضاله ؟

في السودان قاد اليسار ثورة ضد الحكم العسكري ، ثورة فريدة من نوعها في الوطن العربي . وتحطم الحكم العسكري وانهار ، وانتصرت الثورة . اين الثورة الآن ؟ أين الثوار ؟ .

هذه نكسات صارخة . ولكن الى جانبها نكسات عديدة اخرى . بعضها

اضخم من كل هذه النكسات التي عددناهـا ، كنكسة الوحدة عام ١٩٦١ ، وبعضها اصغر حجماً واقل ظهوراً . ولكنها جميعاً ترتبط بخيط واحد ، وتعود الى مظاهر واحـــدة واسباب مشتركة . وعلى اليسار العربي ان يكون مخلصاً لثورته ولإتجاهه ، جريئاً وشجاعاً ، وان يكشف هذا الخيط ، وان يعالجه .

عندئذ تصبح هذه الازمات والنكسات ، وازمـة ٢٣ شباط على رأسها ، ازمات نمو عابرة ، يتجاوزها اليسار العربي ويتجاوز آثارهـــا ، بل ويستفيد منها . كان من الممكن ان يكون يوم الانفصال بداية الولادة الجديدة لو ان اليسار العربي كله في ذلك الوقت تخلى عن قصوره الذاتي وجابـه نفسه بجرأة وبشجاعة . ولكنه لم يفعـــل . مشى بضع خطوات ولم يكمل الطريق . اليوم ، وبعد ٢٣ شباط ، هل نأمل ؟ والا ، فماذا بعد نقطة الصفر ؟

* * *

- ٢ -

مظاهر الأزمة

١ – ان أول مظاهر هذه الازمة الصارخة هي اضمحلال القوة الجماهيرية.
تلك حقيقة صارخة . إن قدرة القوى الجماهيرية العربية على الحركة ، وعلى التعبير عن نفسها ، وعلى توجيه الاحداث والسياسة ، وقدرتها ، بالتالي ، على النضال والكفاح التي تميزت بهـا في الفترة الذهبية للحركة القومية العربية التي سادت الخمسينات ، قد اضمحلت الى درجة مريعة .

هذه القوى الجماهيرية ، في أوائل الخمسينات ، لم تكن قد وصلت الى الحكم في أي قطر بعد . ولم يكن في يدهـا سلاح ولا سلطة . ولكنها بقوتها وقوة إرادتها وقوة نضالها الثوري حققت جميع الانتصارات الضخمة للأمة العربية في تلك الحقبة . حققت الاستقلال للمغرب والجزائر وتونس ، وأنهت حكم فاروق وحكم نوري السعيد وحكم أئمة اليمن ، وحققت الوحدة العربية ممثلة بالوحدة بين مصر وسورية ، وتمكنت من منع حلف بغداد ومبدأ أيزنهاور من أن يكون لهما موضع قدم ، وركزت الخط اليساري الاشتراكي في عديد من الأقطار . وكان لها وسائلها في الكفاح التي تمتد من المهرجانات والخطابات والصحافة والإنتخابات ومقاطعة الانتخابات الى الاضراب والتظاهر وقتال الشوارع والثورة المسلحة في الجبال ، كل وسيلة منها تهيء للأخرى . وكانت الحكومات كلها تحسب حساب هـذه القوى وتخشى منها . وقد تضطهدها وتكبتها وتسجنها

وتبعدها وتنفيها وتقتلها ، ولكن هذا كله لم يكن ليزيد هـــذه الجماهير إلا تصميماً متزايداً على مزيد من النضال ومزيد من الكفاح حتى يتم لها النصر .

أين هي هذه القوى الجماهيرية الآن ؟ هل تتمتع بنفس تلك القوة التي كانت تصنع العجائب وتنقل الجبال وترمي بنفسها في ميادين التضحية والفداء غـــير عابئة بما يصيبها من من اذى ؟أم أنها استكانت ، ولو الى حين ،وأوكلت الأمور الى غيرها ، وتخلت عن ان تكون اداة الثورة مطمئنـــة الى ان هناك ادوات غيرها ؟

في كل الوطن العربي ، فقدت الجماهير العربية القدرة على التعبير عن نفسها ، وحملت الحكومات عنها مسؤولية التعبير . الصحافة فقدت حريتها ، واصبحت مرآة صادقة لأرادة الحكام. ولم يعد ممكناً ان ينزل مقال واحد في أي صحيفة عربية لا يتفق مع ارادة الحكام في القطر الذي تصدر فيه الصحيفة . الصحفي الناجح اليوم هو الصحفي الذي يعرف كيف يعبر عن ارادة الحكام تعبـــيراً صحيحاً . لم تعد الصحافة تأخذ وتعطي. لم تعد واسطة تعبير متبادل بين السلطة وبين الجماهير ، بل اصبحت طريقاً ذا اتجاه واحد. حتى الاخبار نفسها، تحرف وتعدل وتخترع بحيث تتفق مع ارادة الحكام. في الخمسينات كانت الجماهير تعرف طريقها الى الصحافة . وكانت الصحافة تعرف طريقها الى الجماهير . وعلى رغم العدوان المتكرر على حريات الصحافة الحرة الناطقة باسم الجماهير ، وعلى رغم سيطرة الرجعية والاقطاع والرأسمالية على الصحافة الكبيرة الناجحة، فقدكانت القوى الجماهيرية تجد طريقها او بعض طريقها الى الصحافـــة ، ولم تكن تعدم ان تعرف كيف تعبر عن رأيها ، ولو في صحف لا تصدر الا لأيام أو لأشهر .

كانت الجماهير تعبر عن نفسها بالمناشير والبيانات والعرائض . واغلق هـــذا

الباب عليها . لم يعد توزيع المنشور مخالفـــة بسيطة للقانون ، بل اصبح يربط بصفات التآمر والخيانة ، وقد يصل بصاحبه الى حبل المشنقة .

وكانت الجماهير تنتمي الى احزاب ، أو تؤيدها ، او تتبعها . وكان عمـل الاحزاب بين الجماهير . وكانت آمال هذه الجماهير تحاول ان تتبلور في برامج هذه الاحزاب ونشاطاتها المختلفة . وكانت الاحزاب تحاول ان تعبر عن آراء الجماهير تعبيراً صادقاً وحقيقياً وان تقود هذه الآراء وتوجهها . وكان هذا الأخذ والرد ، هذا العطاء المتبادل ، من اكبر العوامل في توعية الجماهير وتقويتها ، وبلورة ارادتها وتقنيتها .

الاحزاب الباقية اليوم واحدة من اثنتين . فأمـــا احزاب للحكم تحولت ، كالصحافة ، الى طريق ذات اتجاه واحد ، واما احزاب تعمل سراً على رغـم القانون والمنع والكبت . ولكنها ، في الحالين ، فقدت كثيراً من ذلك التجاوب الحي الخصب الذي كان بينها وبين الجماهير . واصبحت تقتصر في أثرها على اعضائها العاملين المنتمين ، والذين ينقص عددهم في الواقع ولا يزيد . واصبحت كالهياكل العظميـة بعد ان كانت ملء السمع والبصر . اصبحت احزابـــاً بلا جماهير ، بلا اتبـــاع . بينما بقيت جماهير الشعب الحقيقية بلا احزاب وبلا قيادة .

وراء اختفاء مظاهر التعبير هذه يختفي مـــا هو اهم واخطر ، اضمحلال القوة الجماهيرية نفسها، القوة الوحيدة التي تملكها شعوبنا المتخلفة في معركتهامع الاستعمار ، ومعركتها مع التخلف . مظاهر التعبير الجماهيري التي نراها فيوطننا العربي اليوم ، الا ما ندر ، مظاهر لتأييد الحكومـات فحسب . مظاهرات ، اجتماعات ، خطب ، عرائض ، برقيات تأييد . وحتى مظاهر التأييد هـــذه مرتبة ومنظمة من السلطات . العمل الطوعي ، الاندفاع الذاتي ، التعبير العفوي الطبيعي ، أصبح كله محرماً ، ويكاد يتحول الى تاريخ . واذا ما تغيرت سياسة

الدولة في موضوع ما الى نقيضها فسرعان ما تأتي نفس مظاهر التأييد للسياسة الجديدة من نفس العناصر التي ايدت السياسة السابقة .

قلت في كتاب « الحرية »[1] : « ان الدكتاتورية ، إنما كانت ، لا تريد شيئاً أكثر من هذا . إنها تريد ان يتبع الشعب قادته المتحكمين ، وان يؤمن بما يؤمنون به ، ويكفر بما يكفرون ، دون مناقشة ولا جدل . وقد يغير الحكام ما يؤمنون به بين سنة واخرى ، فما على الشعب حينئذ إلا أن يغير إيمانه معهم ، بل وفي نفس الوقت ، وكأنه وصل معهم إلى القناعات نفسها دون أن يسمح له بتقديم او تأخير ، فهم ينشدون «تبعية » ويسمونها « وحدة شعب » او يسمونها انسجاماً وتجانساً ، أو ما شا كل ذلك من الاسماء .

وهكذا يعكس الرأي العام الرسمي مواقف السلطة ، ان تقدمت تقدم وان تراجعت تراجع وان ذهبت يمنة أو يسرة ذهب يمنة يسرة . ولكن الرأي العام الحقيقي الذي لا يجد طريقه الى التعبير ، الرأي العـــام الهامس المكبوت الذي يقتصر على خفيض الصوت داخل البيوت وبين الحلقات الصغيرة المحدودة ، هذا الرأي العام يعرف ، وتزداد معرفته تدريجاً ، انه ليس له دور . وان غيره ، فوق ، في السلطة ، يقوم عنه بالعمل وبالتفكير وبتقرير السياسة . أما المواطن فله أن يؤيد ، أو أن يذهب إلى السجن ، أو ان يعطل عقله ويشغله بمـــا هو أجدى ، مزيد من الكسب أو مزيد من اللعب . الجماهير سرعان مـــا تفقد ايمانها . سرعان ما يداخل اليأس قلوبها . وبعد اليأس تأتي حالة من اللامبالاة الكاملة . وتنتشر شعارات « يصطفلوا » وشعارات « فخار يكسر بعضه » . وتشعر الجماهير بالهوة الهائلة تفصلها عن حكوماتها ، وبعجزها عن القفز فوق هذه الهوة . وتخمد القوى الجماهيرية وتستكين — الى حين .. ويصبح همها أن تعيش في سلام .

---

١ – الحرية ومشكلتها في البلدان المتخلفة . للمؤلف ، دار العلم للملايين . ص ٢٠٢

حلت الحكومات محل الجماهير ، واصبحت هي السياسة وهي السياسيين . في كل قطر عدد ضئيل جداً من السياسيين يحكم البلاد . بل ان في كثير منها مواطناً واحداً فقط مسموحاً له بالعمل السياسي ، وحتى رئيس الوزراء يتحول الى موظف تنفيذي .

ما اكثر اولئك الذين سيقرأون هذا الكلام فيثورون ويغضبون لأنه يوشك ان يوقظهم من حلم القصور الذاتي الذي نعموا به منذ ايام الفترة الذهبية للقوة الجماهيرية في الخمسينات ، ولأنه يضع الحقيقة أمامهم جارحة وقاسية ومؤلمة ، على رغم انهم يرون مظاهرها كل يوم وكل ساعة . ألوف من رفاق الأمس تركوا الساحة وانسحبوا وانشغلوا عن النضال بتدبير أمور معاشهم . حصلت في هذه السنوات الاخيرة أحداث وكوارث كان القليل القليل منها يحرك جماهير الشعب ولم تتحرك الجماهير . لم تنم أية حركة منظمة في السنوات الاخيرة نمواً طبيعياً في أي قطر إذا لم تكن ممثلة لرأي السلطة وكاسبة لعطفها . الاحزاب « السرية » الباقية أصبحت لا تسيطر على غير اعضائها ، وقليل قليل منها من يتمكن من تحريك أي جمهور معها في الملمات . كان المناضلون إذا تعرضوا لغضب حكوماتهم يجدون في عطف جماهير شعبهم ما يخفف عنهم ألم العقوبة ويدفعهم إلى الصمود والبطولة . اصبح البطل الآن يحمل صليبه وحده دون أن يجد من يقول له احسنت . تلك حقائق بارزة تفقأ العين . فما بالنا نغض الطرف عنها ولا نراها ؟

ولا نغرنّ انفسنا بقولنا إن جماهيرنا العربية قد سكتت لأنها وجدت حكومات تحقق آمالها واهدافها ، وانه لم تعد بها حاجة الى إظهار قوتها ، وما إلى ذلك من التضليل الذي نسكت به ضمائرنا . فالظاهرة ، أولاً ، أعم من ان تقتصر على قطر دون قطر ، على رغم اختلاف الاهداف بين مختلف الحكومات العربية . ودور الجماهير ، ثانياً ، لا يجوز أن يبرز في المعارضة فحسب ، بل ان دورها ايام النضال الايجابي ، في معركة البناء ، لا بد ان يتضاعف وان يصبح

العمود الفقري للحكم الشعبي. والجماهير مستعدة وبرهنت على استعدادها ، فلولا قوة الجماهير الشعبية في مصر ، ايام العدوان الثلاثي ، هذه الجماهير التي وقفت وحدها في شوارع بور سعيد تقاتل قوات العدوان وهي لا تملك غـــير ايمانها وارادتها للحياة ، ولولا ان وثق بها الحكم في مصر آنذاك ووثقت به ، لم تصمد مصر ولانهار الحكم وانهارت مصر معه .

ووقفت الجماهير يوم قيام الوحدة وقفة المنتصر الجبار . وكانت مستعدة فعلاً ، لو وثق بها الحكم كما يجب ان يثق ، للقيام بالعجائب في كل ميدان يفتح امامها ، في متابعة السير القومي الوحدوي ، في بناء قواعد الاشتراكية الشعبية ، في رد اسرائيل عن عدوانها ومنعها من تحويل مياه الاردن . كل الجماهير كانت مع الحكم وكانت مستعدة للموت في سبيل الحكم وما يمثله الحكم . ولكن حكم المباحث السراجي تمكن في زمن قصير من زرع اليأس واللامبالاة في نفوس الجماهير بسبب طبيعة الشك التي هي جزء لا يتجزأ من المهنة المباحثية . وإذا بيوم الانفصال يأتي فلا يجد من يعترض على رغم الحسرة والأسى الذي مـــلأ القلوب .

وصبيحة استقلال الجزائر ، بعد ثماني سنوات من الثورة الجبارة ، ما الذي كان يعجز عن عمله شعب الجزائر ، وهو الذي وقف بين الفريقين المتنازعـــين يعرض صدره للنار ، ويحاول أن يتقى بموته قتال الاخوة ، ويفرض الخـــط الجماهيري اليساري الاشتراكي القومي ، بدمه وباستعداده للموت ؟

ولطالما شعرت ، في زياراتي المختلفة في سورية لقواعد الجماهير ، بـــثروة الروح الثورية الحقيقية التي تعتمل بها هذه الجماهير . كنت اشعر انهم مـــع « البعث » حتى حين لا يكونون مع « البعثيين » . كنت اشعر ان ارادة العمل والتنظيم والتضحية وتحمل المسؤولية ليست متوفرة فحسب ، بل ثمـــة تنافس فيها . كنت اشعر ان هذه الجماهير هي « البعث » الحقيقي الصافي الطهور ، لا

اولئك الذين يحملون بطاقات الانتساب ليجعلوا منها سلماً إلى الوصول . كنت أشعر انها مع الوحدة لأنها جماهير عربية ،مع الاشتراكية لأنها جماهير كادحة،مع الحرية لأنها قاست من الاستبداد والاستغلال . صحيح انها تعيش تحت وطأة اثقال التخلف الهائلة . ولكن كيف يمكن ان تتخلص من هذه الاثقال وتمعن في بناء آمالها الا إذا منحناها الثقة ، آمنا بها ، لتثق بنا وتؤمن ، ولنخوض جميعاً ، حزباً وجماهير ، معركة المستقبل والتقدم ؟ ولكن « البعثيين » الذين وضعهم الانتهاز في سواضع القيادة ، كان اسهل عليهم ان يسوقوا ، مـــن ان يقودوا . فبنوا بينهم وبين هذه الجماهير جدراناً لا تتخطى .

على اننا ، الى جانب هذه الحقائق كلها ، وفي مقابلهـــا ، يجب ان نضع حقيقة اخرى كذلك ، هي ان هذه القوة الجماهيرية قد تضعف وقد تضمحل وقد تستكين ولكنها لا تموت . فهي تتحول إلى سخط مكبوت . ومن خلال هــذا السخط المكبوت ، تفصح احياناً عن نفسها ، وبقوة . ولكن افصاحها عــن نفسها ، اولاً انفعالي ، تدفع اليه الاحداث والكوارث ، وثانياً عفوي وطلق وبلا قيادة ، لذلك فهو غير منتج .

ولكن ما الذي حلّ محل هذه القوى الشعبية ؟ حكومات وضباط جيش . ولكن لذلك حديثاً آخر .

٢ ــ ثاني مظاهر أزمة اليسار العربي ضياع القيم والمعايير والمقاييس الثابتة .

فمع ضياع الاحزاب وضعفها وانشغالها بالسياسة القومية عن عملها الجماهيري وتبعيتها للانظمة السياسية ، ومع ضعف القوة الجماهيرية وضياعها وفقدانهـــا للقيادة والتوجيه ، ضاعت القيم والمعايير الثابتة ، واصبحت توضع وتغير حسب الاحداث والاشخاص ، بدل ان تقيم الاحداث ويقيم الاشخاص حسب معايير

ومقاييس ثابتة . وضياع القيم والمقاييس ليس صفة من صفات اليسار العلمي . انه صفة من صفات اليمين الذي يقوم في الأصل على مبدأ ذرائعي محض .

فاليمين لا حاجة به إلى التقييم الثابت لأنه لا حاجة به إلى نظرية مسبقة . فطبيعة اليمين البورجوازي ، في البلاد المتقدمة والمتخلفة على السواء ، ان تحافظ على معطيات المجتمع القائم ، والاستناد في تبريره وتفسيره إلى معطيات الماضي والحاضر . ولكن ليس في اليمين البورجوازي تطلع إلى امــام ، ولذلك فهو ذرائعي وفي غير حاجة إلى نظرية مسبقة . بينما اليسار المتطلع إلى تغيير الواقــع تغييراً اساسياً جذرياً لا يمكن ان يكون يساراً إذا تابع اليمين في إخضاعــه القيمة للحدث .فعلى اليسار العلمي ان يحفظ « القيمة » من التزييف ، وان تكون مقاييسه ثابتة ، وان يجعل حكمه على الاحداث والاشخاص من خلال موضعهم من القيمة الثابتة ، لا موضع القيم منها ومنهم .

لقد كان التقييم العلمي الثابت للأحداث من اهم ما تميز به البعث العربي في سنيه الاولى . فهو لم يبــدأ عمله السياسي إلا بعــد ان وضع قيماً ومقاييس ، وثبتها وركزها في الاذهان ، وجعلها حكماً على الأحداث . فالأحداث تتغــير أما القيم والمقاييس فلا يجوز لها ان تتغير . ولقد فقد اليسار العربي ، بكل أسف،هذه الميزة،فتخلى بذلك عن موضوعيته وعلميته، وفي الواقع عن ثوريتــه لأن الثورية ليست ثورية انلم تكن علمية وموضوعية،حين تخلى عنقيمه ومقاييسه الثابتة،وحين جعلها مطاطة مرنة تطول وتقصرحسب الاحداث التي يخضعها لها.

هذا المرض في اليسار مرض ستاليني انتهازي . فلم يكن يصعب على ستالين ان يغير اي قيمة في سبيل تنفيذ اغراضه وتبريرها . لم يجد مانعاً ، مثلاً ، مــن تركيز معركته في اوائـــل الثلاثينات ضدالاشتراكيين الديموقراطيين في اوروبا الغربية على رغم بروز خطر النازي وتهديده لكل الحركات العمالية . ثم لم يجــد مانعاً في منتصف الثلاثينات من الرجوع إلى نقيض هذه السياسة والدعوة إلى

جبهة شعبية لمقاومة النازية لا تضم الاشتراكيين فحسب ، بل تضم الراديكاليين ، واليمين الجمهوري . ثم فاجأ الدنيا كلها بعقده معاهدة التحالف مع النازية عام ١٩٣٩ واعتباره البورجوازية الغربية الاستعمارية عدو اليسار الاول . ثم ، حين يفاجأ بالهجوم الالماني ، اذا به يتحالف مع هذه البورجوازية ضد النازية المعتدية. وهو في كل ذلك لا يكتفي بأن يغير سياسته ، التي قد يقتضيها تكتيك سياسة الدولة ، بل يغير القيم والمقاييس التي يقيس بها السياسة ، ويغير النظرية التي تقوم عليها هذه القيم .

انها انتهازية وليست يساراً . ومن اسف ان يسارنا اليوم يقـــع في نفس الانحراف ، فيجعل القيم الثابتة في خدمة السياسة المتغيرة .

من الطبيعي ان تتطور المفاهيم والقيم. فثباتها لا يعني جمودها ، ولكنه يعني نموها ونضوجها ،ولايمكن أن يعني قفزها من النقيض إلى النقيض حتى تفقـــد معناها.من الطبيعي ،مثلاً،ان يتطور مفهوم الاشتراكية،ان يصبح،بعدربع قرن من التجربـــة والنضال وسنوات من التطبيق ، أكثر نضوجاً وعمقاً وعلمية . ولكن ليس طبيعياً أن يصبح هذا الشعار لعبة في ايدي اليسار العربي يمنحها ويقبضها لمن يشاء وعمن يشاء جاعلاً مقياسه الحدث العابر والتكتيك السياسي المحض وكذلك الأمر في بقية المفاهيم كالتقدمية والفاشستية والثورية والتحرريـــة والوحدوية ، حتى ضاعت معاني هذه الكلمات واصبحت تتخذ كل يوم لها معنى ، فلا ندري كيف نصبح من معنى من معانيها وكيف نمسي . فاذا قرر اليسار ان الظرف السياسي يقتضي هدنة مع اليمين — وهـــذا ليس غريباً ، فتكتيك المعركة قابل دائماً للتغيير — فهو لا يكتفي بالهدنة ، بل يجعل من مهادنة اليمين مبدأ مقدساً لا يجوز طعنه ولا التشكيك فيه ، بل توضع له كل التبريرات العلمية حتى ليصبح مبدأ التناقض بين اليمين واليسار مبدأ مخرباً وفاشستياً ورجعياً وما شئت من الاوصاف . فاذا ما تغيرت الظروف وقامت صعوبات في وجـه التعاون مع اليمين ، أصبح التعاون معه رجعية وتخريباً وفاشستية وتعاملاً مع

الاستعمار . أو قد تمر مرحلة تقتضي تعاون قوى اليسار كلها ، قومية وقطرية وامية – وهذا ايضاً ليس غريباً – . ان هذا يقتضي سكوت اليسار القومي عن النقائص التي يأخذها على اليسار القطري أو الامي . فمقتضيات «التكتيك» تغفر له ذلك . ولكن هذا « التكتيك » لا يعني ان نذهب الى النقيض ، لنغير نظرتنا الى هذه النقائص فنجعل منها فضائل ندافع عنها .

ان هـذا القفز الذي نظنه حسن سياسة، ليس من حسن السياسة في شيء، لأنه يفضي الى القضاء على اليسار العلمي نفسه ويحوله الى يسار انتهازي سياسي محض ، ويفضي الى ضياع الثقة الشعبية به ، لأنها تفتقد الميزان الذي تزن بـه السليم والعليل ، المستقيم والمنحرف . فالجماهير ، بعفويتها الفطرية الصادقة ، قد تقفز مع اليسار مرة ومرتين وثلاثاً ، ولكنها لا بد ان تكشف مع مرور الزمن هذه البهلوانية ، وان تقف منها موقف القلق والتساؤل والضياع ان لم نقل اليأس .

٣ – والمظهر الثالث من مظاهر الأزمة فك الارتباط بين أهداف الثورة .

في المرحلة الاولى من نشوء اليسار العربي ، في الاربعينات والخمسينات ، تمكن هذا اليسار من طرح نظرته ، ان لم نقل نظريته ، الجديدة في ربط التحرر القومي بالتحرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ربطاً متيناً وطرح شعـار الوحدة والحرية والاشتراكية مبيناً الارتباط العضوي الحي بين هذه الاهداف ومحذراً من اتخاذها شعارات منفصلة متميزة ، وتمكن من تثبيت هذه النظرية حتى اصبحت بعد سنوات منطلق اليسار العربي كله . حتى الحركات الـتي بدأت بداية مختلفة ، اضطرها واقع تجربتها التاريخية إلى ان تتوصل الى نفس النتائـج .

ولكن حين حل وقت التطبيق في الستينات ، انفصم عقد هذا الترابط العضوي العلمي العملي المحكم ، وخضع لمقتضيات الظروف والأحداث ، وتصرف

اليسار بكل جزء من هذا الشعار المتكامل وكأنه « ماهية » قائمة بذاتها. وظهر هذا الانفصام وتبلور بشكل خاص في اتجاهين متناقضين . أحدهما يجعل الوحدة القومية مقدمة على الاشتراكية زمناً واهمية ، ويعتبر الاشتراكية ، في الواقع ، ثانوية ويصبغها بالصبغة الاصلاحية ، وثانيهما يجعل الاشتراكية مقدمة على الوحدة زمناً واهمية ، ويعتبر الوحدة امراً لاحقاً قد يتم اوتوماتيكياً عندما يتم بناء الاشتراكية .

هذان الانحرافان ، الانحراف القومي اليميني ، والانحراف الاشتراكي القطري ، كلاهما في الواقع مخرب لليسار العربي . وكلاهما مخرب لاهدافه نفسها في نفس الوقت . فلا الاتجاه القومي اليميني قادر على ان يحقق وحدة ، ولا الاتجاه الاشتراكي القطري قادر على بناء اشتراكية حقيقية . لأن تحقيق الوحدة وتحقيق الاشتراكية يتطلبان قاعدة جماهيرية ثورية ومناضلة لا يمكن ان تتوفر للاتجاه اليميني القومي ، ولا يمكن ان تتوفر للاتجاه الاشتراكي القطري ، ومن هنا اضطرار الاتجاهين ، حين وصولهما الى الحكم ، الى كبت الشعور الجماهيري ، واصطناع تنظيمات للشعب فوقية ، وبالتالي الى نسف كل اهداف اليسار وخلق فراغ مريع في القاعدة .

ان ظاهرة « الانكفاء القطري » اصبحت بكل اسف ، ظاهرة تعم حتى الاقطار « التقدمية » «المتحررة » . وكذلك ظاهرة «الاشتراكية الفوقية». أما اليسار « الشعبي » فقد ضاع بين هذين الاختيارين . مع ان سبيله الوحيد هو سبيل العودة الى الربط العضوي الكامل بين مظاهر التحرر المختلفة التي سميناها تسهيلا للأمور « الوحدة والحرية والاشتراكية » .

٤ – والمظهر الرابع من مظاهر أزمة اليسار هو تشرذم هذا اليسار وانشغاله بضرب بعضه بعضاً .

ولست اراني في حاجة الى الإطالة في الحديث عن هـــذا المظهر بالذات ، فشواهده تفقأ العين كل يوم . يكفي ان اقول انه بعد تسع سنوات من قيــام الوحدة ، فان مجرد لقاء القوى الثورية يصبح املاً ومطمحاً ، ذلك اللقاء الذي كان حقيقة قائمة اثناء موجة المد الشعبي القومي اليساري الذي توج بالوحدة . اليس هذا مظهراً من مظاهر الأزمة الحادة ؟

* * *

كان اليسار في الاربعينات والخمسينات طري العود ، حديث النشأة ، يكاد يكون فجاً وفطرياً . ولكنه كان ، في نفس الوقت ، زاخراً بالحياة وبالايمان وبالصحة ، خصباً معطاء . ولذلك كانت تلك الفـــترة فترته الذهبية الحافلة بالانتصارات الضخمة ، الغنية بمدها الجماهيري القوي ، مما اضطر أعداء التقدم انفسهم الى ان يحنوا رؤوسهم للموجة العارمة والمد الهادر .

اصبح اليسار في الستينات اقسى عوداً واعمق خبرة واكثر تطوراً ، ولكن اقل سلامة ، وافقر قوة ، واكثر تعرضاً لمظاهر الضعف والانحراف . فتوالت نكساته ، وحتى انتصاراته التي بدا وكأن كلاً منها سوف يعيد إليه الحيـــاة والصحة ، ما لبثت أن انتكست ، لأن أسباب الشيخوخة المبكرة ما تزال قائمـــة .

إن على اليسار ان يستعيد حيويته وخصبه وعطاءه . ولن يتمكن من ذلك إلا باللجوء الى النقد والنقد الذاتي اولاً ، لينطلق من هناك الى بناء ذاتي قوي .

٣
كيف نشأت ازمة اليسار

لا جدال في ان الاستعمار له يد طولى في كل ازمة وكل نكسة في حركتنا العربية التقدمية . وانه يجد في الرجعية العربية سنداً له وعوناً ورأس حربة في محاولة وقف المد القومي وحصره والتضييق عليه .

ولا ريب في ان الاستعمار قد اخذ بقوة هذا المد الشعبي الضخم الذي اجتاح الوطن العربي بعد كارثة فلسطين ، والذي بلغ اوجه إبان العدوان الثلاثي على مصر ، ثم يوم قيام الوحدة العربية بين قطري مصر وسورية ، والذي فجر ثورات المغرب والجزائر وتونس ومصر وليبيا والهلال الخصيب ، بل وصل الى السعودية واليمن وبلدان الخليج العربي . ولم يأل جهداً في محاولة وقف هذا المد الثوري . فنفى الملك في المغرب ، وقاتل الثورة في الجزائر وتونس ، وقام بعدوان مسلح على مصر ، وانزل جنوده في الاردن وفي لبنان ، وذبح وقتل في البحرين وفي عمان ، وحاول اغراءنا بحلف بغداد ، وتهديدنا بمبدأ ايزنهاور . ولكنه في كل ذلك كان يتلقى الضربة إثر الضربة ويضطر الى التراجع المستمر .

وكان الاستعمار الاميركي الجديد بأساليبه الجديدة اكثر ذكاء من سلفه الاستعمار البريطاني والفرنسي ، فلم يكتف بتوجيه الضربات للقوى التقدمية فحسب ، ولكنه اتبع خطه هذا بخط جديد يرمي الى مد الاقطار التي تضرب القوى التقدمية بشتى انواع المساعدات والمعونات لبناء قاعدة اقتصادية رأسمالية تؤمن تقدماً ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً سريعاً ، ليقوم هذا التقدم نفسه جداراً في وجه هذه القوى ، وليخلق طبقة مستفيدة تستعمل كل إمكانياتها لوقف الزحف الخطير . ولكن الاستعمار لم يكن ليتمكن من التقدم خطوة بعد ذلك ، لولا ان اخطاء الحركة القومية العربية نفسها قد قدمت له ثغرات ينفذ منها الى قلب هذه الحركة ويستفيد من تناقضاتها التي خلقتها بنفسها ، لإنهائها والقضاء عليها .

ان الاستعمار عدو قائم باستمرار . ودوره لا يمكن ان يتغير . ومجرد الانحاء عليه باللائمة لا يكفي . والهروب من المسؤولية يرميها على ظهر الاستعمار لن يخلينا من مسؤولياتنا . فنحن لا نطمع في أن يبدل الاستعمار دوره وان يكون « لطيفا » معنا نحن نطمع في أن نعرف كيف نتجنب الاخطاء حتى لا نترك للاستعمار مجالاً للعمل في صفوفنا واستغلال اخطائنا .

إن ولادة هذه الفترة الذهبية للقوى الشعبية ، نتيجة النكسة الضخمة التي اصابت الأمة العربية في فلسطين، كانت تعبيراً عن انتهاء عهد الزعامات الوجيهة القبلية والعائلية الموروثة ، وتعبيراً عن تصميم الشعب على اخذ الامور بيديه . وخلال الفترة القصيرة الممتدة بين النكسة وبين عام ١٩٥٢ كان حكام اربع دول من الدول السبع التي قاتلت في فلسطين قد تغيروا ، واحتلت الجماهير الشعبية والاحزاب القومية التقدمية مكانها في ميدان النضال،وهبطت الحواجز التي كانت تفصل الحركات الوطنية في الاقطار العربية ليولد تجاوب بين هذه الحركات لم يكن له وجود من قبل ، وبدأ شعار « وحدة النضال العربي » يأخذ طريقه الى التحقيق .

وعندما قام الانقلاب العسكري في مصر تميز منذ البدء بطابع جديد لم تعهده الاقطار العربية لا في حكوماتها التقليدية ولا في « انقلاباتها» العسكرية. ففي لبنان ، حيث قام « انقلاب » عام ١٩٥٢ ، لم يكن الحكم العسكري إلا فترة انتقال بين حكومة مدنية ذهبت ، وحكومة مدنية قادمة . وفي القطر السوري ، حيث قامت عدة انقلابات ، كان حكم الشيشكلي حكماً دكتاتورياً مكروهاً ، همه القضاء على القوى الشعبية ، فما كان منها إلا أن قضت عليه . ولكن انقلاب مصر كان أول حكم عربي يربط القضية القومية بالقضية الاشتراكية ويعلن عن اعتزامه تطبيق الاصلاح الزراعي والقضاء على الاقطاع . كما بدأت تتضح معالم اتجاهه العربي التحرري ، وكان بهذا الاتجاه وحده ثورة اصيلة تجاوزت الحدود القطرية التي فرضها إقطاع مصر على مصر ، واستوحت من جذور الوعي العفوي للجماهير العربية في مصر .

وتوالت بعد ذلك « ثورات » الثورة المصرية وانتصاراتها . فمن معاهدة الجلاء ، الى تثبيت موقف عدم الانحياز في مؤتمر باندونغ ، الى تأميم قناة السويس ، الى الانتصار على قوى العدوان الثلاثي ، الى تأميم المصالح الاجنبية أو وضعها تحت الحراسة أو مصادرتها . كل ذلك أعطى الثورة المصرية طابعها

القومي والاجتماعي ، وميزها بأصالة لم يقتصر اثرها على حدود القطر ، بـــل اصبح نواة ضخمة لحركة قومية شاملة تتجاوب من المحيط الى الخليج .

وفي كل انحاء الوطن العربي ، في الوقت الذي استقطبت ثورة مصر فيـــه انظار الجماهير العربية ، كانت موجة المد الشعبي تكتسح كل عقبة ، وتتعاظم ، وتعمق جذورها ، فتتحرك اقطار الشمال الافريقي في ثوراتها العارمة ، وتخوض الإردن وسورية والعراق والبحرين وعمان والجنوب معارك تحررهـــا ، وتفتح ابواب الحدود على فلسطين المغتصبة لتؤرق غاصبيها بطولات الفدائيين ، ويتعاظم دور الاحزاب القومية التقدمية وتقود هذه الحركات في نضال جبار .

ولكن اهم من هذا كله ، ان الحركة العربية ، لأول مرة في تاريخ النضال العربي الحديث احست معنى الوحدة القومية في هذا النضال ، واحست بمعني «الأمة العربية الواحدة » ولمستها عملياً لمساً ثورياً نضالياً ، واحست ما تؤدي إليه هذه الوحدة من تعاظم في قوى النضال وتراجع مؤكد من قوى الاستعمار . وانفتحت القوى التقدميـــة العربية على بعضها انفتاحاً لا مثيل له في تاريخنا الحديث ، وذابت الفوارق بينها حتى لكأنها جميعاً حركة واحدة ، على رغم اختلاف العدو ، واختلاف أسلوب المعركة ، بل واختلاف المنطلقات احياناً .

وكان لا بد لهذا كله من ان يصل الى نتيجته الحتمية . وعندمـــا قامت الوحدة العربية بين القطرين المهيئين لذلك ، مصر وسورية ، لم تكن هـــذه الوحدة في قلوب الجماهير العربية كلها ، وحدة بين قطرين ، بل كانت هدير القومية العربية تزحف لتجب كل تجزئة وكل تخلف وكل اثر لاستعمار في أي جزء من اجزاء الوطن العربي . كانت انتصاراً لكل مناضل ، ولكل قومي ، في داخل الجمهورية العربية المتحدة وفي خارجها على السواء .

وعلى رغم ان حل حزب البعث العربي الاشتراكي في الجمهورية ، مع بقية الاحزاب ، ترك المأ في نفوس المناضلين ، فقد كانت الفرحة بتحقيق الوحدة ،

والامل في التحام بين قوى الثورة في مصر وقوى الثورة في سورية، اقوى بكثير من ان تهزها تخوفات اثبتت وحدة المعركة التحررية حتى ذلك الوقت تهافتها. واقبل الجميع على هذه الوحدة بقلوب مفتوحة وايمان لا يداخله الريب.

ولكن قيام الوحدة بدل ان يكون دفعة جديدة لالتحام القوى التقدمية يضاعف من اثرها وقوتها، كان بدء الاشارة لتحطيم هذه القوى وإخضاعها للحكم. وبينما استمر الحزبيون في الاعتقاد بأن نشاطهم الرسمي هو الذى توقف بينما يمكن ان يستمر نشاطهم الشعبي والفكري والايديولوجي، سار الحكم على سياسة محاربة كل نشاط حزبي، بل ومحاربة الحزبيين انفسهم، ولو اضطر الحكم بذلك الى الاعتماد على الرجعيين والانتهازيين والوصوليين، ثم إذا بشعار «اللاحزبية» يطرح بقوة وتنشغل به اجهزة الدعاية، ويهاجم «مبدأ التنظيم الحزبي» لا مجرد حزب او احزاب، باعتباره داء وبيلا. وتفرح الرجعية بهذا الطرح الجديد وتهلل له، وهي التي ذابت احزابها المصلحية بعد قيام الوحدة. ويصبح الانتساب، بل الانتساب السابق. لحزب ما سبة او تهمة.

لم تكن هذه السياسة الجديدة خطأً عابراً. فقد طرحت معها فلسفة جديدة وعقيدة جديدة تبررها، وتزعم ان «الحزبية» تشرذم الجماهير وتفتتها، وتقسم الشعب إلى فئات. وتثير النزاع والخصومة. وتفتعل الصراع الطبقي. وان التنظيم الشعبي الامثل هو تنظيم الشعب كله في انتخابات كمثل الانتخابات البرلمانية أو البلدية او ما شابه ذلك.

وتلك فكرة في منتهى الخطورة كانت لها آثارها البعيدة على الحركة الجماهيرية منذ ذلك الحين حتى اليوم. فحزب البعث لم يبتكر فكرة التنظيم الحزبي، وإنما استقاها من التجربة التاريخية للعالم كله، يمينه ويساره والجماهير تبقى، طبعاً، هي الاصل في كل نضال، وفي كل معركة. والشعب هو الغاية وهو الوسيلة معاً. ولكن الجماهير لا يمكن ان تترك بلا طليعة ولا قيادة ولا توجيه، والحزب هو الذي يتولى هذه المهمة التي لا يمكن للدولة

ان تتولاها ولو استعانت بكل اجهزة الدعاية وألوانها .

وحين قال « بن بلة »: « ان الحزب هو الفكر السياسي للامة » لم يكن يهدف الى طعن الجماهير بأنها تفتقر الى الفكر ، وانما كان يدرك ان الجماهير لا بد ان ينبثق من وسطها طليعة حزبية قادرة على تمثيل هذا الفكر وعلى تركيزه، وبالتالي على قيادة الجماهير وتوجيهها . فالحزب ليس عصابة فصلت نفسها عن الشعب لتقتسم المغانم وتفتت الجماهير، ولا هو مجرد جزء من الشعب مناضل ينكر النضال على جماهير الشعب . ولا هو مجرد معبر انفعالي عن عواطف الجماهير ورغباتها . وانما هو جزء من الجماهير نفسها، منبثق من خلال معارك النضال من وسطها ويتفاعل معها وتتفاعل معه ، ارتفع فوق تراث التخلف النفسي والعقلي ، وكان معلماً للجماهير وموجهاً ومنظماً وقائداً ، ينكأ جراحها ليدلها عليها ، ويثير جهدها وفعاليتها ليضعهما في طريق الخدمة العامة ، والنضال المنتج ، حتى لا يتحولا سخطاً ضائعاً في الهواء .

ان تنظيم جماهير الشعب كلها في هيئة كالاتحاد الاشتراكي بعد انتصار الثورة خطوة هائلة نحو توعية الشعب والاستفادة من طاقاته . ولكن هذا التنظيم يجب ان يتم حول « نواة » طلائعية لم تتكون بانتخاب الأصوات ، وإنما تكونت بانتخاب المعركة النضالية . واذا كانت هذه النواة ضرورية بعد الثورة ، فهي اكثر ضرورة قبلها . هذه النواة لا يمكن ان تخلق بمرسوم ، ولا بأمر، وإنما يجب ان تنبع من خلال معركة الجماهير بما تقدمه في هذه المعركة . ولذلك يقول هواري بومدين « انظر مثلاً الى نظام عبد الناصر . انه بالرغم من المدة الطويلة التي مرت عليه لم يستطيع حتى الآن ان ينطلق انطلاقة سليمة . لماذا ؟ لأن العقلية البيروقراطية وروح الوظيفة تحرك المسؤولين . انني لا اشك في اخلاص عبد الناصر لقضية الشعب . ولكن الثورة هي مسألة جماهيرية وتعبئة شعب . والشعب لا يمكن ان يعبأ عن طريق الأوراق والاوامر الصادرة من

المكاتب [١] . ويعلق الاستاذ عبد الكريم زهـور على هذا النص الذي ينقله ليقول : « هذا ما يقوله بو مدين ، فيضع بكلمتين يده بأنصاف وبدون رحمة على احدى النقاط القتالة من نظام عبد الناصر [١] . وكذلك يقول الدكتور جمال الاتاسي « ولكن هل يستطيع « الاتحاد الاشتراكي العربي» ان يقيم دعائم تلـك الديموقراطية الشعبية ؟ ان التحليل النقـدي للتجربة الماضية قد اغفل وما زال يغفل التكوين البيروقراطي وغـير الثوري لأجهزة ومؤسسات الدولة . وجميع التشكيلات الجديدة لم تحمل أي برهان على السير في طريق ادخال تبديل على ذلـك التكوين . ان القول بالقيادة الجماعية والقول بأشراك القوى الشعبية الثورية في إدارة وسائل الانتاج وفي توجيـه ومراقبة السلطات، سيبقى شعاراً نظرياً مجرداً ، ما لم تكن تلك الديموقراطية الشعبية قوام تكوين الدولة واجهزتها [٢] » . ثم يتابع فيقول « فتصفية البنيـة العقلية والاجتماعية التي تستند إليها قوى التخلف والمحافظة لم تتم عبر ثورة شعبية أو نضال شعبي . والقاعدة الشعبية المنظمة والواعية التي بمقدورها ان تبني تجربة اشتراكية لم تأخذ تكوينها الثوري بعد . ويبقى « الاتحاد الاشتراكي » مجرد محاولة لمل الفراغ الشعبي ومجرد وعد . لربما قيـل ان الظروف الموضوعية التي تخلقها العلاقات الانتاجية الجديدة ستخلق هي اداة التبديـل الاشتراكي ، وستنشىء القاعدة العمالية الثورية . ولكن انتظـار ان يجري مثل ان المخاض الثوري بصورة تلقائية ، في بلد متخلف مثل مصر ، وفي شروط مثل تلـك الشروط التي يعيشها نظـام الحكم فيها ، يبقى المجـال واسعاً امام التعثر والانحراف والنكسة . ان حكم الفرد قائم هناك، في القمة، وبينه وبين الجماهير فاصل من الاجهزة البيروقراطية والانتهازية التي تنشأ وتترعرع كطبقة جديدة ذات مصالح، وتبقى هالة التقديس الدعائي للفرد، ويبقى الفراغ قائماً ، ويبقى

---

١ ـ في الفكر السياسي . دار دمشق للطباعة والنشر ، ص ٣٢

٢ ـ نفس المصدر ، ص ١٤٨ - ١٤٩.

طريق التجريب والارتجال فسيحاً . وفي هـــذا الفراغ يضمر العقل التحليلي والنقدي وتنمو الاساطير [1] » .

وانا اخالف هذا التحليل في نقطتين . اولاهما ان هذا الأسلوب الذي تمت به تصفية البنية العقلية والاجتماعية لقوى التخلف لم يكن في مصر ، باختيار أحد. فقد فرض هذا الاسلوب فرضاً الظروف التاريخية التي قامت من خلالها ثورة ٢٣ تموز ، وغياب اي حزب تقدمي ثوري شعبي من الميدان . فلقـــد سبقت الثورة حركات شعبية ضخمة ضد الملكية الفاسدة والحكم الاقطاعي والاستعمار ، ولكنها كانت حركات تلقائية وعفوية لم تقدها منظمات واحزاب . فالحكم في مصر لم يهدم منظمة حزبية جماهيرية يسارية من أجل ان يقيم تنظيماً فوقياً ، فلم يكن هناك ما يهدمه ، وكان باب التنظيم الفوقي هو الباب الوحيد المفتوح له . والنقطة الثانية هي ان الطريق الوحيد المفتوح امام هذا التنظيم في مصر من اجل تطويره وبث روح الثورة فيه وتخليصه من سيطرة الاجهزة البيروقراطيـــة والانتهازية ، هو الطريق الذي اعترض عليه الكاتب ، طريق خلق جيل جديد وقاعدة عمالية ثورية من خلال « الظروف الموضوعية التي تخلقها العلاقات الانتاجية الجديدة » ، ومن خلال فتح مجال النقد والنقد الذاتي والديموقراطية الشعبية أمام هذه القاعدة ، لخلق « النواة الطلائعية » من داخلها .

كانت هناك ضرورات تاريخية ، إذن ، استوجبت هـــذا الخط في القطر المصري . ولكن الخطأ كان في تحويل الضرورة التاريخية المحدودة بحدود قطر إلى فلسفة عامة يراد تطبيقها في كل مكان ، وما تزال محاولة خلق « الاتحـــاد الاشتراكية » في العراق ، مثلاً ، تتعثر ، لأنها ما تزال تـــدور

---

١ – نفس المصدر ، ص ١٤٨ – ١٤٩ .

حول نفسها في محاولة لأحلال هذا الاتحاد محل المنظمات اليسارية الشعبية القائمة، مع أن السبيل الوحيد لاقامة مثل هذا الاتحاد هو « حول » هذه المنظمات لا بدلاً منها . وكما أنه لا يمكن خلق حزب بمرسوم ، كذلك لا يمكن حل الأحزاب وإنهاء دورها بمرسوم .

ولعل هناك من يقول بأن ظروف التغيير الثوري السريع في المجتمع لا تسمح بالصراع الحزبي . ولا جدال في أن هذا التغيير السريع يحتاج فعلاً إلى تركيز في القيادة والتوجيه لا يمكن أن يسمح بصراع حزبي . ولكن الاختيار في الواقع ليس محصوراً بين حكم فردي فوقي لا احزاب فيه ، وبين صراع حزبي كذلك الذي يدور في ظل الحكومات المتقدمة المستقرة التي حسمت مصيرها منذ زمن طويل . فالتركيز في القيادة والتوجيه قد يكون في الاكتفاء بحزب واحد ، اذا كان بين المنظمات الحزبية الشعبية حزب قوي واحد يسيطر على اكثرية الجماهير ويقود نضالها كما هو الأمر في الجزائر ، أو كما كان الأمر في العراق بعد ثورة ١٤ رمضان . او قد يكون بتكوين جبهة من قوى شعبية متعددة تجمعها وحدة الهدف المصيري إذا لم يتوفر ، تاريخياً ، حزب قوي واحد يقود الشعب . وقد يتكون حول الحزب الواحد ، أو الجبهة الواحدة اتحاد شعبي عام . ولكن المهم في هذا كله ، أن ينبع الحل من خلال الظروف التاريخية التي توحي به فلا يفتعل افتعالاً ، ولا يصنع صنعاً ، وان تتاح الحرية لقواعد الشعب المنظمة في هذه التنظيمات للتعبير عن رأيها تعبيراً حراً ومنفتحاً، لا في شؤون فتح طريق، وتغيير اسم مدرسة ، وإصلاح نظام مستشفى فحسب ، بل وفي كل الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

إن الضرر الذي أصاب الحركة القومية العربية من جراء هذه السياسة كان ضرراً جسيماً . فهو حين حمل المسؤولية السياسية كلها للدولة ، وقتل المبادهة السياسية لدى الجماهير ، وقضى على روح الأخذ والعطاء التي لا بد ان تقوم في أي حكم شعبي يساري ، وجعل الشعب في موضع « اليد السفلى » ، موضع « المتلقي »

فحسب ، على رغم أن هذه الجماهير كلها وبلا استثناء مع الحكم قلباً وقالباً لا تريد عن وحدتها ، ولا عن رئيسها ، بديلا ، أفرغها من روحها الثورية ،ودفعها دفعاً الى الاتكال على الدولة . فلما قام « الانفصال » ، وعجزت الدولة عن حماية الوحدة ، وقفت الجماهير كالعاجز تتفرج وقلوبها تملأها الحسرة.

ولكن ضرر هذه السياسة لم يقصر على الجمهورية العربية المتحدة فحسب ، لاسيما وأن هجوم الحكم على « الحزبية » لم يقتصر على التنظيم الحزبي داخل الجمهورية بل اتخذ شكل مهاجمة « مبدأ التنظيم الحزبي » اينما كان ، فبدأت هذه السياسة تحطم تلك الاحزاب التي كانت تخوض معارك النضال ضد الاستعمار أو الرجعية في المغرب ، في ليبيا ، في السودان ، في عدن ، في الأردن ، في العراق ، فتعرض بعضها لتهم الخيانة والتجسس والتعامل مع الاستعمار ، وانقسم بعضها الآخر على نفسه ، وضعف سندها الجماهيري ، واهتز ايمان الجماهير بها ، دون أن تتمكن هذه السياسة من تعويض شيء ما عن هذه الخسارة الضخمة التي ذهبت بلا مقابل .

واستغل معارضو الحركة القومية هذه السياسة أبعد استغلال. فباسم معارضة الحكم الفردي تمكن الشيوعيون والرجعيون والقطريون والطائفيون والعنصريون في العراق من منع الزحف الوحدوي المحتم نحو العراق بعد ثورة ١٤ تموز ، وباسم ضرب « الخونة » و« والمتآمرين » بدأت الدول العربية الرجعية تضرب المناضلين القوميين بشدة لم تجرؤ على مثلها من قبل ، بعد إن بررت ضربهم « الدولة القومية الكبرى » ، فحللت لهم ما كانوا يخافون من حرمته . وتسابقت الحكومة في « خدمة » القومية العربية بضرب القوى القومية دون أن تخشى في ذلك لومة لائم .

***

ان عبد الناصر لم يدخل هذه المعركة متسلحاً بالمنطق فحسب . لقد كان أهم سلاح في يده ذلك التراث الضخم من الانجازات التي حققهـا في ميادين التحرر القومي والاجتماعي والاقتصادي ، والتي سبق بهـا ، وما يزال سباقاً ، كل الحكومات العربية الاخرى .

وكان لا بد لهذه الانجازات ان تفعل فعلهـا وان تثير التساؤل في صفوف الجماهير وفي صفوف الاحزاب نفسها. فهذه تنظيمات حزبية جماهيرية، في الاردن والعراق وسورية والمغرب ، نبعت من قلب الجماهير ، ووعت رسالتها التاريخية، وناضلت بعنف وتحملت اشد ألوان القسوة ، ولكن كل الذي حققته ، مادياً وفعلياً ، لم يزد على اشتراك بعضها في الحكم ، مع بعض العناصر البورجوازية ، وتوجيه الحكم في وجهة قومية معارضة للاستعمار . ولكنها عجزت عن التقدم خطوة واحدة في طريق تغيير معالم المجتمع وعلاقاته الاجتماعية ، والاقتصادية ، بينما نجح عبدالناصر في السير خطوات جدية في هذا السبيل، بالاستيلاء على الحكم في انقلاب عسكري ، وبالبدء في تطبيق برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي ، لم تصل مثله او الى بعضه أية دولة عربية اخرى . ولذلك كان على هذه الاحزاب ان تطرح على نفسها سؤالاً في غاية الاهمية . ترى اتستمر في نضالها الجماهيري ، متقدمة خطوة بعد خطوة ، مستفيدة من كل تراجع تسجله الرجعية ، مثبتـة اقدامها في كل شبر تربحه من ارض المعركة ، الى ان تتاح لها القوة الجماهيرية الكافية للاستيلاء على الحكم ، ام تستولي على الحكم، بواسطة انقلاب عسكري ايضاً كما فعل عبد الناصر ، ثم تمضي في تطبيق برنامجها الثوري في قلب العلاقات الاجتماعية ، وخلق علاقات تقدمية بديلة ؟

نظرياً ، كان حزب البعث قد أجاب عن هـذا التساؤل قبل سنوات من ظهور عبد الناصر اجابة لا لبس فيها ولا غموض . ففي عـام ١٩٤٦ قال الاستاذ ميشيل عفلق ، « لو اعطونا اليوم أو في أي وقت الدولة العربيـة التي

تتحقق فيها اهداف البعث (وحدة حرية اشتراكية) وقالوا ان الايمان سيكون مفقوداً من حياة البشر الذي يكونون هذه الدولة المثلى ، لقلنا اننا نفضل ان نبقى أمة مجزأة وأمة مستعمرة ومستغلة ، مظلومة ومستعبدة ، حتى نصل من خلال الآلام ، من خـــلال الصراع بيننا وبين قدرنا ، بيننا وبين أنفسنا ، الى استكشاف حقيقتنا الانسانيـــة التي لا تقاس بالماده ولا بالتعبير عنها [1]. من خلال الصراع ، ومن خلال الآلام ، ينبثق وعي الجماهير وايمانها ، الذي يحقق بعد ذلك الوحدة والحرية والاشتراكية . ومن هنا وقف حزب البعث ضد كل الانقلابات العسكرية الى ان بدأ انقلاب ٢٣ تموز يأخذ ملامح الثورة بوضوح وبقوة .

بعد هذه المرحلة ، وحتى قيام الوحدة ، كان للحزب جواب على هذا التساؤل لا يختلف كثيراً عن هذا الجواب القديم وإن تعدل بطريقة ملموسة . فقـد كان الحزب يدعو إلى « تفاعل » بين الثورة المصرية وبين قوى الثورة العربية القومية ، وبخاصة البعث ، ويؤمن بان كلا منهما يكمل الآخر وليس بينهما أي تناقض . وكان الحزب يدرك أن الأنجازات الضخمة التي حققها حكم الثورة في مصر ، لا يعدلهـــا إلا الأنجازات الضخمة التي تحققت في كثير من أقطار الوطن العربي في نفسية الجماهير وفي تحملها لمسؤوليات النضال .

كان هذا الجواب هو جواب الحزب الرسمي النظري . ولكنه ، عملياً ، لم يكن الجواب الوحيد . عمليـــاً ، بدأت انحرافات الطريق السهل لدى بعض الحزبيين ، ولدى معظم اليسار في الحركة القومية العربيـة . وبدأ التطلع نحو الجيش ليحقق ، بسرعة وبسهولة ، ما لا تتمكن الجماهير من تحقيقه إلا بنضال طويل الأمد وتضحيات غالية . ولم يكن هذا التطلع ليكون خطراً أول الأمر ،

---

١ — في سبيل البعث ، ط ٣ . ص ٢٩ (دار الطليعة).

حين كان يتطلع الى الجيش عوناً وسنداً للحركة الجماهيرية ، وجزءاً منهـــا . وكان يمكن أن يكون ظاهرة سليمة ما دام محصوراً في هـذه الحدود لا يتعداها .

ولكن التطورات التي حصلت في الحركة القومية العربية بعد عام ١٩٥٨ ، وما أدت اليه من ضعف في القاعدة الجماهيرية لهذه الحركة وضعف في تنظيمها وقيادتها ، ومن تقوية للحكومات الرجعية واستغلالها للظروف لتوجيه الضربات القاسية المتوالية لهذه الحركة ، سارعت في تقوية خط الانحراف وتدعيمه ، حتى وصل الأمر ببعض الحركات القومية اليسارية الى التغاضي عن كل عمل جماهيري ، إلا ما يحفظ وجودها وبقاءها واسمها ، مجرد وجود وبقاء واسم ، والى الاعتماد كل الاعتماد على تهيئة الانقلابات العسكرية لمصلحتها . وبعد أن كان التطلع إلى الجماهير والعمل بين صفوفها هو الشغل الشاغل لهذه الحركات ، أصبح التطلع الى كسب فئة من الضباط والاعتماد عليها كلياً في تحقيق اغراض الوصول الى الحكم بسرعـة وبلا تعب ، هو الشغل الشاغل لها .

ولكن احدى المشاكل الرئيسية لهذه الطريق انها تدور في حلقـــة لولبية متصاعدة . فكلما ضعفت القوة الجماهيريـــة ازداد الاعتماد على الجيش (ونحن نتحدث هنا عن الجيش تجاوزاً ، وانما نقصد بالفعل فئة صغيرة محدودة قادرة على الحركة) ، وكلما ازداد الاعتماد على الجيش ضعفت القوة الجماهيرية بسبب اتكالها ايضاً على الجيش . ومن جهة اخرى فكلما ازداد ضغط الحكومات ، رجعيـــة او تقدمية ، على الحركة الجماهيرية ، نمت فرص الجيش في اخذ زمام المبادرة بيده ، حتى نصل أحياناً الى حالة يصبح الجيش فيها الاداة الوحيدة الصالحـــة التي في يدها ان تغير الوضع القائم . ويخرج الجيش بذلك عن حدود دوره في ان يكون قطاعاً من القطاعات الجماهيرية يعمل معها والى جانبها ، ويصبح «بديلاً» للجماهير و « وصياً » عليها في نفس الوقت . و « الانقلاب » بعد ذلك قد يقع ، والوضع قد يتغير . ولكن دور الجماهير سيبقى ، حتمياً ، دوراً ثانوياً حتى بعد التغيير ،

لأن « قوة التغيير » لا بد ان تسيطر على « ما بعد التغيير »، ولأن اداة الانقلاب لا بد ان تسيطر على ما بعد الانقلاب .

هذه حقائق في مستوى القوانين، تكاد تكون حتمية . وتجارب اليسار ، في سورية وفي غيرها ، انما كانت تطبيقاً لهذه القوانين واثباتاً لها . والازمتان الكبيرتان في تاريخ الثورة الجزائرية بعد النصر، ازمة بن بلة مع حكومة بن خدة ، وازمة بو مدين مع بن بلة ، وان اشتملتا على اكثر من عنصر، فقد كانت قضية « دور الجيش » في صلب هاتين الازمتين وعنصراً مهماً من عناصرهما.

ان مسؤولية الاحزاب والحركات اليسارية في هذا المضمار مسؤولية ضخمة . فقد انحنت لضغط التيار ، ولم تحاول صده او وقفه مع انه كان في قدرتها ان تحافظ ، على الاقل ، على الحدود المعقولة لاشتراك الجيش (وهنا اقصد الجيش لا فئة من ضباطه فحسب) في الحركة الجماهيرية، حتى تكون قطاعات الشعب الثورية كلها واحداً متلاحماً ومنسجماً ، تحت قيادة شعبية واحدة . ولا ريب اطلاقاً في ان هذا الطريق هو الطريق الأصعب، ولكنه، اذا اخذنا بعين الاعتبار الاهداف والغايات الاساسية التي من اجلها تقوم الثورة ، الطريق الاقصر .

ان الحكم العسكري قد يحقق انجازات سريعة يبدو معها وكأنه سبق الحركة الجماهيرية بمراحل. ولكنة ، بعد ذلك ، لا بد أن يقف، بل قد يتراجع. لأن قوة اندفاعه ليست مستمدة من ذاته ، وانما هي قوة الاندفاع المستمدة من الحركة الجماهيرية التى سبقته . فأذا استهلكت هذه القوة نفسها ، اضطرت الى الوقوف عند حد لا تتجاوزه .

وبمعنى آخر فان قوة الثورة الشعبية التي لابد أن تضم بين عناصرها، ولاسيما في اقطارنا المتخلفة التي يسيطر فيها الصراع القومي مع الصراع الطبقي، فئات من البورجوازية الصغيرة، بل والمتوسطة، الى جانب الطبقات الكادحة التي تمد الثورة بقوة الاندفاع

الحقيقية. قوة الثورة هذه تضمحل اذا فصلت الطبقات الكادحة من هذا التلاحم، واستقرت القوة في يد البورجوازية الصغيرة او المتوسطة . هذه البورجوازية، ولا سيما اذا تملكت السلاح، قادرة اول الأمر عن التعبير عن « الرأي العام » الذي تكوّن نتيجة التحام هذه الطبقات مع الطبقات الكادحة في معركة نضالية واحدة . ولكنها، بعد ذلك، لا بد ان تفتقد القوة الدافعة للطبقات الكادحة من جهة، ولا بد لها من الانحراف عن طريق الثورة الدائمة من جهة اخرى .

ومن هنا يتبين لنا معنى كثير من الظواهر التي شهدناها في معظم « ثوراتنا » العربية، وعلى رأسها ظاهرة « الانطفاء التدريجي » ان صح هذا التعبير، وما يتبعه من ظاهرة «الانكفاء القطري »، وظاهرة تكوين « التنظيم الفوقي » وما الى ذلك .

ان الاحزاب اليسارية لم تصمد امام هذا التيار المؤثر « للسهولة » والمؤثر « للاستعجال » الفج [1]، وساهمت هي نفسها الى حد كبير في الوصول الى هذه

---

١ ــ لا اظنني بحاجة الى التوضيح بأن نقيض «الاستعجال الفج» ليس البطء، بل «الاستعجال الثوري » او الانقلابي كما كان يدعى في كتابات الحزب الاولى. يقول الاستاذ ميشيل عفلق في عام ١٩٥٠ « الحركة الانقلابية بتعريفها تعني عدم ترك الزمن يسيطر على مقدرات الامور ... فهي اذن الحركة التي تعجل سير الزمن ... ففكرة السرعة هي من صميم الحركة الانقلابية، وهذا يفترض ان تكون حركة تستطيع السيطرة على الزمن وتعجيله، ووجود هذه الحركة يتطلب بحد ذاته بعض الزمن . فاذا قيل لنا بان الوقت الذي نقضيه في تكوين حركتنا هو اضاعة للوقت، وانه يوصلنا الى يوم نرى فيه الاخطار تداهمنا ولا تستطيع دفعها، عندها نجيب بأننا جربنا كل الاستعدادات التي تستطيع التكتلات والمنظمات الحاضرة التي ليست انقلابية (اي ثورية) ان تعطيها، فلم تتمكن من دفع الاخطار وحفظ سلامة البلاد ».

في سبيل البعث . ط ٣ . ص ١٦٧ .

النتائج . ولعل حزب البعث هو آخر قوة حاولت ان تصمد ، سواء في العراق أو في سورية. ولكن ١٨ تشرين الثاني و٢٣ شباط، كانا يمثلان انتصار هذا التيار على المحاولة .

***

الى جانب ذلك فلقد تهاوى اليسار العربي امام انقلاب سياسة دولة الوحدة . وبدلاً من ان يعود الى نفسه وعقيدتـه واصالته يستوحي منها ، وبدلاً من ان تدفعه هـذه الظاهرة الى مزيد من التعمق والدراسة والوضوح النظري والعمل الواعي ، استسلم في كثير من حالاته الى رد الفعل الانعكاسي فبعض تياراته استسلمت ، بل وأعلنت أنه لم يبق ثمـة حاجة إلى استمرار هـذه الحركات والتنظيمات الحزبية بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة . بعـد تياراته الاخرى اندفعت بحقد وتهور معاكس أوصلها الى الوقوع السافر في أحضان الرجعية . وبين هذين التيارين المتناقضين ولدت تيارات وتيارات . وقليل جداً من هـذه التيارت من حاول بقوة وبصمود أن يحتفظ برأسه فوق مستوى الانفعالات ، وأن يحتفظ بحد أدنى من الموضوعية والعلمية والثورية ، التي ترتفع فوق مستوى الأحداث فلا تنقاد لها بالهوى وبالغريزة .

ومن خلال هـذا الخضم من التيارات المتداخلة ، ومن عدم وضوح الرؤية البعيدة ، ومن سيطرة الحـدث على الوعي العميق ، ولدت ألوان الانحرافات المختلفة ، وانشغل اليسار بعضه ببعض ، وترعرعت الانتهـازية والوصولية ، واختفت القيم والمقاييس . ومن خلال ذلك كله كان الرابح الوحيد هو الرجعية، والخاسر هو الطبقات الكادحة .

- ٤ -

معالم الطريق

إذا كان اليسار العربي مخلصاً مع نفسه ومع رسالته ، فلا بد له من أن يطرح الغرور الذي استراح اليه وأن يرى الصورة العربية على حقيقتها ، فلا يخـدع نفسه ، ولا يطمئن الى ما حقق من غاياته وأهدافه . فعلى رغم ما حقق في بعض أقطار العروبة من تقدم وانجازات ، فان عليه أن يعترف بأن الصورة العامـة للوطن العربي منذ عام ١٩٥٨ حتى الآن ، هي صورة تراجع مستمر ، نكساتها أكثر من انجازاتها ، وانها صورة قاتمة ومؤلمة .

ان مواجهة الحقيقة هي أولى خطوات السير السليم . بمواجهة الحقيقة ، فان خيط النور والأمل يمكن ان ينبثق من خلال الظلام، واذا الأزمات التي نمر بها مجرد أزمات عابرة في طريق نمو الحركة القومية ونضوجها ، واذا كل أزمة نمر بها باب نلج منه الى ميدان أوسع وأرحب . والاصرار على عدم رؤية الحقيقة ، أو رؤيتها وتجنب ما تقتضيه هـذه الرؤية ، ظناً منا باننا بستر عيوب اليسار ننقذه ، جريمة نرتكبها في حق مصيرنا وفي حق أجيالنا القادمة .

ليس في العالم كله حركة ثورية لم تمر بازماتها قبل الثورة واثناءها وبعدها . بقيام الحرب العالمية الأولى بدا وكأن الحركة الاشتراكية ،باستخذائها لحكومات الدول المتنافسة على المستعمرات ، قد لفظت انفاسها . ولكن بضعة وعشرين رجلاً اجتمعوا في سويسرا أثنـاء الحرب ، بينهم لينين كانوا بدء ولادة جديدة للحركة الاشتراكية العالميـة . في عام ١٩٢٧ ، وبعد مذبحـة

شنغهاي ، بدا الحزب الشيوعي الصيني وكأنه قد وصل الى نهايته ، وتحولت هذه المذبحة بالذات لتكون تاريخ ميلاد جديد للحزب. في عام ١٩٤٨ تلقى العرب ضربة قاصمة كانت اشد واقسى ضربة وجهت إليهم في تاريخهم الحديث . ولكن هذه الكارثة بالذات كانت بداية ميلاد جديد للحركة القومية العربية .

هذه الازمات ، اذن ، على حلكتها ، ليست قاتلة . ولكنها ، في نفس الوقت ، لن تصلح آثارها اوتوماتيكياً. وعلى اليسار العربي ان يحمل مسؤوليته كاملة في اعادة النظر في كل ما جرى وما يجري ، بأخلاص وبصدق، لا يداخله غرور . وعندما اقول اليسار العربي ، فأنما اعني كل اليسار العربي ، من حزب البعث الى الاتحاد الاشتراكي العربي، فجبهة التحرير الجزائرية، فالاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، فالجمهوريين اليمنيين ، فالمناضلين العدنيين، فالقوميين العرب في كل مكان ، وعشرات الشظايا التي تبعثرت اليها هذه الاحزاب والحركات . ان مراجعة النفس تحتاج الى شجاعة فائقة . والنقد والنقد الذاتي والاعتراف بالخطأ هو اكسير الحياة لهذه الحركات . وليس في هذه الحركات جميعاً من لم يخطىء . فالذين لا يخطئون هم ، فقط ، الذين لا يعملون ، وينتظرون من غيرهم ان يعملوا من اجل ان تتاح لهم فرص نقدهم. كما ان المجال ليس مجال تنافس فيمن كانت اخطاؤه اكبر أو اكثر أو اسبق . يكفي ان نعرف ان تلاحم قوى اليسار العربي ، شئنا او ابينا ، اعترفنا أو لم نعترف ،قد وصل الى مستوى اصبح فيه اي خطأ ترتكبه اية قوة، له اصداؤه، سلباً أو ايجاباً ، في القوى الأخرى . فهذه الحركات والقوى لم تعد ملك نفسها ، لم تعد « مستقلة »، انها ملك الحركة القومية التقدمية الكبرى .

ان على اليسار العربي الذي تمثله هذه الحركات وشظاياها التي تشرذمت إليها، ان يخرج من خط القصور الذاتي، وان يرتفع فوق الاحداث، بل وفوق المكاسب الآنية السريعة ، للوصول الى الأصالة الدائمة التي انبثق منها . وهو اذا لم يفعل ،

ولم يستفد من كل ما مر عليه من تجارب وخبرات ، فإن على اليسار العربي ان ينتظر ولادة حركة جديدة تقوم بهذا كله . لأن التاريخ لن يقف . وجريمة في حق مستقبلنا وأولادنا وأجيالنا القادمة ، ان نصر على مواقفنا ، وان ننتظر ، مغمضين عيوننا عن كل ما يحيط بنا من اخطار .

نحن لا نريد أن ننتظر كارثة ثانية حتى نفتح عيوننا من جديد ، تكفينا كارثة كبيرة واحدة ، و كوارث عديدة صغرى لحقت بها . اليسار العربي الذي كان يعي معنى الكارثة ، قبل وقوعها عام ١٩٤٨ ، لم يستطع ان يمنع الكارثة ، أن يقف عبادة الأصنام ، أن يخرج الخط العربي من قصوره الذاتي . فقد كان ضعيفاً ، حديث النشأة ، محدود الأثر . واليسار العربي اليوم ، على رغم أزماته ، قوي وموجود وعظيم الأثر ، ولم يفقد إمكانات بعثه من جديد ، وقدرته على صد الانحراف .

**

ان اعادة النظر لا تقتضينا الكفران بالماضي ، بماضي اليسار العربي . على العكس من ذلك ، فان هذا الكفران سيحرمنا من تراث غني وحافل بالامكانيات والطاقات الكامنة . وعندما نعيد النظر فليس معنى ذلك ان نبتر جذورنا وان نبدأ من جديد ، من على سطح الارض . جذورنا لاعيب فيها حين ندرك انها جذور . فكما انه لا يجوز لنا ان نكتفي بها ، كذلك لا يجوز لنا ان نبعثرها . تراثنا في حاجة الى تطوير ، لا الى رفض . انحرافاتنا هي التي في حاجة الى رفض كامل ومطلق .

ان أدب البعث ، وأدب الثورة الجزائرية ، وادب اليسار المغربي ، وأدب الثورة المصرية وروحها الثورية الفنية الخصبة المتفتحة على كل الحركات القومية العربية التحررية ، كل ذلك ثروة لا يجوز لنا ان نبترها وان نبدأ من جديد .

ولكن كما لا يجوز لنا ان نرفض جذورنا وماضينا ، كذلك لا يجوز لنا ان نعبدها كما تعبد الاصنام، وان نحيلها كتباً مقدسة لا يأتيها الباطل. فلقد اختلفت معطيات الواقع العربي اختلافاً كبيراً عما كانت عليه قبل ربع قرن . واختلفت، كذلك ، معطيات العالم العربي والشرقي على السواء ، بل واختلفت اشكال الاستعمار ومظاهره وغاياته . ولقد نمت تجربتنا طولاً وعرضاً وعمقاً ، واصبح لنا تراث نضالي سلبي وايجابي ،وخلفنا وراءنا انتصارات كما خلفنا نكسات. كل ذلك يجب ان يمنحنا قدرة على اعادة النظر في منطلقاتنا لتطويرها وتوضيحها وتصحيحها، من خلال نظرة علمية تاريخية موضوعية الى معطيات واقعنا والواقع العالمي ، لنرجع ، كما كنا ، سباقين للحدث ، مسيطرين عليه ،لا لاحقين له نلهث وراءه ، يسبقنا لندور نحن في فلكه .

من خلال إعادة النظر هذه يجب ان يعمق « وضوح النظرة » وان يتحول إلى « نظرية » إذا أمكن . ان وضوح النظرة لا بد ان يقينا الوقوع في العثرات والأخطاء الكبيرة ، وان لم يكن ، وحده ، عاصماً من الانحراف الذي قد يعبر عن شهوة سلطة ، أو انتهازية ، أو انحناء تحت ضغط الأحداث ، ولكن وضوح النظرة لا بد ان يثبت القيم والمعايير ، ويربطها بالعوامل الفاعلة في المجتمع من جهة ، وباهداف حركة اليسار التاريخية من جهة أخرى ، وينقذنا من استعباد الأحداث للقيم ، واستعباد التكتيك للاستراتيجية . ومن خلال وضوح النظرة الأصيلة ، تتوضح بالمقابل معاني الانحرافات ومغازيها وآثارها. الانحراف اليميني، الانحراف الاستبدادي ، الانحراف القطري الانحراف ، الغوغائي ، الانحراف اللاقومي ، بدل ان تكون تهماً تتبادل ، تصبح ذات قواعد علمية واضحة المعالم والاتجاهات .

ثم ان الوضوح النظري لا بد ان يرجع الى منطلقه الأول ، تحرير الانسان العربي ، قومياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، والى شعاراته في الوحدة والحرية والاشتراكية يغنيها ويخصبها بعد ان كاد يصيبها الجفاف والفراغ من جراء فك ارتباطها وتلاحمها ببعضها .

ومن أجل ان يتمكن من هذا كله ، فانه لا بد له ان ينفتح على ثقافات العالم وخبراته ولا سيما التراث الاشتراكي، وتراث حركات التحرر الآسيوي الافريقي. فنحن لا نعيش في عالم معزول. ومنطلقاتنا لا تبدأ من نقطة الصفر . فبين يدينا ثروات من تراث العالم نستقي منها ما يتجاوب مع واقعنا ومقتضيات معركتنا ، ومع المرحلة التاريخية التي نمر بها .



الى جانب ذلك ، تجب العودة الى معين القوة الجبار في امتنا ، الى طبقاتها الكادحة التي امدتها دائماً بروح الثورة ، وقوة الاندفاع . هذه الجماهير هي التي ترتبط مصلحتها بمصلحة الثورة القومية اليسارية بلا تحفظ وبلا حدود . لا المثقفون ولا الموظفون ولا الضباط ولا البورجوازية الكبيرة ولا البورجوازية الصغيرة، بقادرين على ان يمدوا الثورة بالاصالة والديمومة، الا بالقدر الذي يتحمون فيه مع هذه الجماهير .هذه الجماهير هي القوة الحقيقية التي تأخذ على عاتقها عبء هذا النضال والتي لاتقف عند الحلول الوسطى ولاترضى بها ، والتي لا يعني الاستقلال لها شيئاً الا اذا عنى تحريرها من ربقة العبودية للانظمة المستغلة وللحكومات وللتخلف .

ان اخذ الجماهير لمعركتها بنفسها وبين يديها هو المعنى الحقيقي للاشتراكية. هو تجسيد الاشتراكية من قبل ان تصبح نظاماً وقوانين وتأميات. هذه الجماهير هي التي تحمل في قلوبها طاقات الثورة الاصيلة . انها قد تستكين للأرهاب وقد تستكين للاستعباد، وقد تظهر عليها امارات الخنوع ، ولكنها تبني سخطها وحقدها ووعيها الفطري على مهل ، حتى اذا دنت ساعة الانفجار ، انطلقت قوة هادرة جارفة لا تلوي على شيء .

والاتجاه الى الجماهير لن يكون شعارات تردد ، ولا مقالات في الصحف ،

ولا خطابات في المناسبات ، وإنما هو عمل يومي دؤوب في القاعدة ، في القرية ، في الحي ، في المصنع ، لتنظيم الجماهير ، لتوعيتها ، لتثقيفها ، للأخـذ منها ، للاتصال الحي الخصب بها . فالحركة القومية اليسارية الأصيلة لن تستحق هذا الاسم الا اذا كانت تعبر عن ارادة هذه الجماهير تعبيراً صادقـاً ، والا اذا كانت الجماهير تعبر من خلالها عن إرادتها تعبيراً صادقاً . فليس من حركة أو من حزب أو من زعيم في الدنيا يمكن أن يكون وكيلاً عن الجماهير ، أو بديلاً عنها ، إلا بذلك القـدر الذي يتيح لها فيـه أن تعبر عن مخاوفها وآلامها وتطلعاتها وارادتها .

وعندما يصل اليسار الى الحكم ، فـان حاجته إلى الاتصال الدائم المستمر بالجماهير تتضاعف ولا تنكمش . ولن يكون هذا الاتصال اتصالاً حين يكتفي بنقل صوت الحكم الى الجماهير وإنما يكون حين تتاح للجماهير وسائل التعبير الحقيقية عن إرادتها ، والفرص الحقيقية للاشتراك في بنـاء مصيرها ومستقبلها ، وحين يثق الحكم بها ، وبقدرتها على مواجهة مشاكلها . فقدرة الجماهير الشعبية الكادحة لا تقف عند حد أن تكون قرباناً في كل معركة نضال سلبي . فالذي يملك القدرة على الموت ، يملك القدرة على الحياة .

ان الفلاحين في المناطق الزراعية هم الذين ذاقوا مرارة الاقطـاع وعرفوا قسوته واستعباده ، لا موظفو الاصلاح الزراعي ولا ضباط الشرطة ولا قـادة الدولة الكبار . وان من حقهم ان تكون لهم المبادرة في ابداء آرائهم في مصيرهم ، في تنظيم حياتهم ، في بناء اشتراكيتهم ، ان على اليسار الجماهيري الحقيقي ان ينقل منهم وإليهم . واذا كانت ثمة صعوبات في تنفيذ مطالبهم ، فان عليه ان يفاتحهم بوضوح وصراحة ويواجههم بالحقائق والصعوبات بثقة ومحبة . بهذا وحده يمكن ان يكسب تعاونهم ، وبهذا وحده يحق له ان ينطق باسمهم.

« ان ادخال الجماهير في السياسة معناه ان نجعل الامة كلها حاضرة في كل

مواطن ، معناه ان نجعل تجربة الأمة تجربة كل مواطن » هكذا قال فرانز فانون .

يسار بدون جماهير هو يسار منحرف بالضرورة .

*

مهم جداً ان يدرك اليسار دور الجيش، سواء في النضال السلبي أو في النضال الايجابي، فالجيش قطاع من قطاعات الشعب، واكثريته المطلقة ، لاسيما قواعده، هي من جماهيره الكادحة ، تعكس آلامها ، وتتحسس بما تتحسس به .

والعمل في صفوف الجيش ، كالعمل في صفوف الشعب ، واجب حتمي من واجبات اليسار . وكما ان قطاع العمال لا يمكن ان يكون احترافاً محضاً منفصلاً عن الشعب الا في ظل دكتاتورية خانقة ، كذلك لا يمكن للجيش ان يكون قطاعاً محترفاً منفصلاً عن التيارات التي يخوضها الشعب .

ان على اليسار ان يعبىء الجيش ، كما يعبىء الجماهير ، تعبئة ثورية ، ليكون اداة نضال مع جماهير الشعب. وهذه التعبئة يجب ان تحقق شرطين اساسيين . اولهما ، الاهتمام بالقواعد اكثر من الاهتمام بالقيادات . « فثورية » القيادات وحدها تحقق انقلاباً . وثورية القواعد تحقق ثورة . ثانيهما ربط هذه التعبئة ربطاً عضوياً حياً بتعبئة الجماهير ، ليكون قطاع الجيش قطاعاً من قطعات الجماهير، لا منفصلاً ولا بديلاً ولا متعالياً . فمن جهة يجب « ان يعرف الجندي انه في خدمة بلده لا في خدمة ضابط من الضباط مهما يكن لهذا الضابط من هيبة وتأثير[1] » . ومن جهة اخرى فان على الجيش كله ان يعرف انه قطاع من قطعات الجماهير ، يعمل في خدمتها ، معها ، لا من فوقها ، وانه ، كما لا يجوز التفكير في ابقائه جيشاً محترفاً بعيداً عن العمل الثوري ، كذلك لا يجوز ان

---

١ ـ معذبو الارض ، ص ١٨٩

يجعل السياسة احتكاراً له او لبعض ضباط فيه .

وعندما يكون اليسار في الحكم ، فإن من اهم واجباته ، ان يعمل على دمج الحياة المدنية بالحياة العسكرية ما أمكن، وان يزيل الحواجز العالية التي تفصل بينهما . فمن جهة يجب تجنيد الجماهير كلهـا ، وتدريبها ، وتنظيمها ، بحيث يصبح كل مواطن جندياً ولو كان في ملابسه المدنيـة . ومن جهة اخرى يجب كسر الحواجز التي تحيط بعمل الجيش كمهنة ، ودفعـه في سبل الاعمار ، وفي سبل الخدمة الاجتماعية . ولا شك ان انتقال المدنيـين الى الحياة العسكرية ، وانتقال العسكريين الى الحياة المدنية بين فترة وفترة ، مفيد جداً لتحقيق هذا الدمج . ان بامكان الحكم اليساري أن يحول الجيش إلى مدرسة للتوعية والتوجيه القومي لا مثيل لها .

وأهم من ذلك كله أن يحول اليسار بكل وسيلة ممـكنة دون ان يتحول الجيش ، ولاسيما ضباطه، الى طبقة خاصة متميزة عن الشعب ، ممثلة للبيروقراطية المتعالية .

في بعض الأحيان ، حين تمنع الدكتاتورية عن الشعب كل وسائل التنظيم ، وكل إمكانيات التعبير ، يصبح الانقلاب العسكري اداة التعبير الوحيد في يد السخط الشعبي، ولاسيما ان هذه الدكتاتورية هي نفسها التي تدفع الجيش إلى اتخاذ مواقف سياسية حين تجعله سلاحاً في يدهـا لضرب تحركات الجماهـير وإرهابهـا .

ان موقف اليسار في مثل هذه الاحوال ، يجب ان يكون نفس موقفه فيما لو قامت ثورة شعبية . فالتعبئة اليسارية القومية للجيش ، قبل وبعد الانقلاب ، ودمجه بالحركة اليسارية القومية ، قبل وبعد الانقلاب ، هو الوسيلة الوحيدة التي تمنع الانقلاب من الانحراف.

* * *

من المستحيل تنظيم شيء اسمه حركة قومية يسارية بلا أحزاب ، أو بلا حزب على الأقل الحزب العمود الفقري للحركة الشعبية المنظمة .

والحزب القومي اليساري ، من أجل ان يستحق هذا الاسم يجب ان تكون له أولاً عقيدة متكاملة واضحة المعالم ، مستمدة من واقع المجتمع الذي تعيش فيه ، منبثقة منه ولو استقت من كل منابع التراث العالمي ، قابلة للنمو وللتطوير وللتعميق ، قادرة على تحليل الماضي والحاضر واستشراف المستقبل والتهيئة له .

وأن يكون له ، ثانياً ، تنظيم منسجم مع معطيات عقيدته . فحزب ذو تنظيم قطري محدود لا يمكن أن يكون أداة وحدة قومية، مثلما لا يمكن لحزب بورجوازي التركيب أن يقيم اشتراكية للطبقة الكادحة. فالحزب القومي اليساري يجب ان يكون قومي التنظيم جماهيري التركيب .

وان يتمتع . ثالثاً ، بديموقراطية مسؤولة في داخله ؛ فلا يتحول، من جهة إلى جهاز تقوده نخبة تأمر فتطاع ، ولا يكون من جهة أخرى مادة هلامية لا رأس لها ولا قيادة. ان التنظيم الهرمي أساس من أسس تنظيم أي حزب يساري. ولكن على أن تكون قياداته مسؤولة أمام قواعده ، منتخبة من هذه القواعد ، وعلى أن يكون النقد والنقد الذاتي المسؤول أساس الديموقراطية والمسؤولية .

وأن يؤمن ، رابعاً ، بالنضال الثوري وسيلته الوحيدة لتحقيق أهدافه .

ولكن مشاكل أي حزب ، قبل وصوله الى الحكم ، أقل بكثير من مشاكله بعد وصوله الى الحكم . ان الحزب ، بطبيعة مفهومه ، ليس كل الشعب ، وليس كل الطبقة الكادحة ، ولكنه طليعتها . على ان الطليعة انما تبقى طليعة حين تبقى على الرباط المتين بينها وبين الشعب ، فلا تنفصل عنه ولا تتعالى عليه، ولا تتحول الى جهاز للدولة . فاذا فعلت تحولت الى عصابة ، وفقدت قيمتها

ومعناها . الحزب القومي اليساري يجب ان يبقى حزباً للشعب ، ناطقاً باسمه ، مترجماً لرغباته ، حياً في صفوفه ، قدوة له في تضحياته واخلاقه ومثاليته ، موجهاً للحكم لا اداة من ادواته. وفي نفس الوقت موجهاً لجماهير الشعب، قائداً لها ، يقودها في بناء مستقبلها بنفسها ، بمزيد من توعيتها وتثقيفها وتوجيهها ، بالعمل معها ومن خلالها ، لا بسوقها بالعصا وبالقوة وبالتهديد ، مشجعاً اياها على تكوين جمعياتها ونقاباتها وتنظيماتها ونواديها والعناية بمصالحها مع ربط هذه المصالح بالمصلحة القومية الكبرى .

وافضل الوسائل لذلك ، تنظيم الجماهير تنظيماً واسعاً حول الحزب النواة، ليكون هذا التنظيم وسيلة الوصول الى قلب الجماهير الى التعبير عن ارادتها وتطلعاتها ، ووسيلة الحزب لتخليص الجماهير من اثقال تخلفها .

***

ليس في الوطن العربي كله حزب واحد أو حركة واحدة يمكن ان تدعي انها تحتكر تمثيل الحركة القومية اليسارية . ولقد اضاع اليسار القومي فرصاً ثمينة جداً بتقديمه التنافس والنزاع بين احزابه وتنظيماته المختلفة على تعاونه . وفتح بذلك المجال واسعاً امام الرجعية من جهة ، وامام الانحراف في الخط القومي اليساري من جهة اخرى .

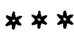
بعض هذه الاحزاب والحركات اكثر نضوجاً من بعضها الآخر . بعضها اكثر انجازاً. بعضها اعمق ثورية ،بعضها اقوى في مشرق الوطن، وبعضها اقوى في مغربه او في جنوبه .

ولكنها جميعاً نتاج ذات العوامل الفاعلة في المجتمع العربي وثمرات نفس التناقضات . ظروفها التاريخية التي ولدت من خلالها مختلفة ، ولكنها لم تبق مختلفة ، ولا هي ستبقى مختلفة الى الأبد . ذات التناقضات التي تعيشها جميعها ،

وذات العوامل الفاعلة في المجتمع التي تقودها جميعها ، تدفعها الى اللقاء في ميدان المعركة . وعندماالتقت قبل هذه السنوات الاخيرة فعلت العجائب.

لا بدمن قيامجبهة شعبية قومية يسارية ، يعم ميدانها الوطن العربي كله ، وتكون خطوة اولى في سبيل قيام حركة عربية شعبية يسارية واحدة . على ان مثل هذه الجبهة ليست مجرد شعار يلقى . فهي من اجل ان تكون جبهة فعلاً ، يجب اجتماعها على عقيدة سليمة ، وعلى اهداف واضحة ، وعلى تكتيك متفـق عليه ، وعلى تنظيم موحد في القاعدة وفي القمة معاً . وبالاضافة الى ذلك يجب ان يتوفر ايمان بها ، وثقة متبادلة ، وتنازل عن الغرور القتال ، وادراك لمعنى الخطوة التاريخية ، واخلاقية صادقة .

انها شيء مختلف تماماً عن تلاقي الحكومات ، انها عمل شعبي في القاعدة . عمل يستهدف الغد قبل ان يستهدف اليوم . وينظر الى الجماهير قبل ان يتطلع الى الحكومات [1] .



على اليسار العربي ، الى حـين توحيد اليسار العربي في الوطن العربي ، ان

١ - تحدثت المنطلقات النظرية عنحل تناقضات الحزبحديثاً يمكن ان نتمثل به في ميدان الحركة القومية كلها : «ان حل التناقضات في حزبنا لا يمكن الا ان يكون عن طريق التفاعل الايجابي والتصحيح المتبادل ويستهدف توحيد الطاقات فيـــه والدفع به الى الامام . ان اسلوب الصراعمعاعداء الحزبواعداءالجماهيرلايمكنانيكونهونفس الاسلوبلحلبعضالتناقضاتالتي ينقلها الوسط المتخلف الى د اخلالحزب . ان اهمال التفريق بين هذين الاسلوبين لا يكون الا خيانـــة لحزبنا ولمهمته التاريخية . وهو انزلاق الى مستنقع السياسة الاحترافية ، والبهلوانية المغامرة . ان علي حزبنا ان يحذر هذه الانتهازية المخربه ، ان يقف امامها بجزم ، لأنها لعبة خطرة، والقاء الشرارة الى الهشيم » ، ٢٠.

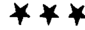
ينفتح على الحركات الشعبية . مقياسه لهـــذه الحركات ليس نضوجها ، ولكن جماهيريتها ، سيرها في خط التاريخ العربي المتصاعد، استعدادها للنمو والنضوج . ان وقوف اليسار العربي مع الحركات الجماهيرية ، ولو لم تبد مكتملة الشروط ، يدفعها حتمياً الى استكمال شروطها والسير في طريق الحركة القومية العربية . افتعال المعارك ، الاختلاف على التفاصيل لا ينهك الحركة الشعبية وحدها ، بل يؤخر اليسار كله ، ويشغله عن معاركه الأصيلة .

وعلى اليسار ان يكون مع الحكومات التقدمية . ولكن هـــذا لا يعني أن يكون تابعاً لها ، مجرد ناطق باسمها ، ولا يعني أن يسكت عن أخطائها وعن انحرافاتها . النقد المخلص البناء فحسب ، هو الذي يقيها الخطأ والانحراف ، ويمدها بأسباب الثقة ، ويوسع لها قاعدة الايمان في الجماهير . ولاسيما اذا ذكرنا ان الحكومات مضطرة الى مواجهة مشاكل اليوم ، تحت ضغوط الظروف القائمة ولكن الحركة اليسارية الشعبية مضطرة الى أن تجعل النظر الى الغد مقدماً على النظر الى اليوم . ولذلك فهي التي تحـــافظ على « القيم و « المقاييس » و « الستراتيجية » بينما تحتاج الحكومات الى قدر أكبر من « التكتيك »، ومن « السياسة » ومن « المرونة » . ومن هنا ، فان الحركة الشعبية ، أو التنظيم الجماهيري ، أو الحزب ، يجب ان يكون مستقلاً عن الحكم ، موجهاً وناقداً ودافعاً له ، لا تابعاً ، ولا جهازاً ولا رجع صدىً » .

ان على اليسار . اذا وصل الى الحكم ، ان يفرق بين جهاز الحزب وجهاز الحكم ، ولو التقت بعض نقاطهما في القمة . فالحزب لا يجوز ان ينشغل بالادارة، وأن يلتحم بالسلطة . فالسلطة ، بطبيعتها ، فوقية ، بطبيعتها ، بيروقراطية ، مهما حاولنا أن « نجمهرها » . وجود الحزب في الجماهير ، عيناً لها ولساناً على أداة الحكم . هو الذي يحفظ الحكم من الانحراف . يبعده عن الانتهاز . وعن البيروقراطية والاستعلاء .

*

وبعد ، فطريق اليسار لا ترسم بالكلمات. انها طريق طويلة وشاقة. وليس على الذين يخوضونها الا تحمل المشاق والصعوبات . والصمود أمامها . والتغلب عليها ، في خطوة اثر خطوة . عزاءهم الوحيد انهم يصنعون تاريخاً لامتهم . ان سقط منهم جيل ، قام بعده جيل يحمل الامانة ويؤدي الرسالة .



منيف الرزاز في سطور :

١ ـ ولد في دمشق عام ١٩١٩ .

٢ ـ هاجر مع أسرته إلى عمان ١٩٢٥ .

٣ ـ تخرج طبيبا في جامعة القاهرة وعاد الى عمان .

٤ ـ انتخب أميناً عاماً لحزب البعث العربي الاشتراكي سنة ١٩٦٥ فانتقل إلى دمشق . ثم عاد إلى الأردن سنة ١٩٦٧ .

٥ ـ شارك في الهيئات القيادية للمقاومة الفلسطينية .

٦ ـ انتخب سنة ١٩٧٧ أميناً عاماً مساعداً لحزب البعث فانتقل من عمان إلى بغداد .

٧ ـ نحي عن هذا المنصب عام ١٩٧٩ في ظروف معينة .

٨ ـ توفي عام ١٩٨٤ في بغداد .

نشر بدعم من مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية .